

الْمَجْلَدُ الْإِسْوَاحِيُّ

١٩٩٥

٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الانتخابات البرلمانية

١٩٩٥

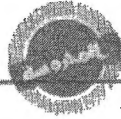
المجلد الثانى

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلة رقم ٢	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثاني		
العنوان			
مجلس الشورى بوافق على تعديل الدوائر الانتخابات	شريف العبد	٢٥١	٩٥-٠٢-٢٠
مجلس الشورى المصرى يستبعد ضم حلايب إلى قائمة الدوائر الانتخابية	الشرق الاوسط	٢٥٢	٩٥-٠٢-٢٠
"والى" يعلن عدم تحديد نظام انتخابات مجلس الشعب ويزعم رغبة أحزاب المعارضة فى القائمة !!	سيد الشورة	٢٥٤	٩٥-٠٢-٢١
سنطالب بإشراف دولى على الإنتخابات إذا رفضت الحكومة الإشراف القضائى	طارق عبد الحميد	٢٥٥	٩٥-٠٢-٢١
لم نحضر مثل هذه الاجتماعات ولا نعلم شيئا عنها والوفد يرفض إجراء الانتخابات بنظام القائمة	الوفد	٢٥٧	٩٥-٠٢-٢١
تطور مهم : استبعاد حلايب من الدوائر الانتخابات المصرية	الشعب	٢٥٨	٩٥-٠٢-٢١
القضاة .. والانتخابات وإخراج ابن رئيس الوزراء .. من لجنة الفرز !	جلال عيسى	٢٥٩	٩٥-٠٢-٢٢
استمرار القموض حول نظام إجراء انتخابات مجلس الشعب	الوفد	٢٦٢	٩٥-٠٢-٢٢
كلنا حريصون على سلامة الانتخابات ونزاهتها	زكريا أبو حرام	٢٦٢	٩٥-٠٢-٢٢
رغم قرب انتهاء مدة المجلس أكثر من نصف النواب مطعون فى عضويتهم !!	نبيل رشناون	٢٦٨	٩٥-٠٢-٢٤
رأى المعارضة : عين فى الجنة !! وعين فى النار !!	مصطفى كامل مراد	٢٧٤	٩٥-٠٢-٢٤
فكرة !	مصطفى أمين	٢٧٦	٩٥-٠٢-٢٤
نظام جديد للانتخابات يجمع بين القائمة والفردى	احمد عبد الله	٢٧٧	٩٥-٠٢-٢٤

مجلد رقم ٢	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثاني	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة التاريخ
		الانتخابات القادمة بين طموحات المعارضة وألاعب الحكومة	مصطفى بكري	٢٠٧ ٩٥-٠٣-٠٦
		الاحرار	مايو	٢١٠ ٩٥-٠٣-٠٧
		تكرار المطالبة بتخلي مبارك عن رئاسة الحزب الوطني .. اسطوانة مشروخة /	سمير رجب	٢١٧ ٩٥-٠٣-٠٦
		مصر : رئيس "الوفد" يؤكد خوض الانتخابات	محمد صلاح	٢١٨ ٩٥-٠٣-٠٧
		أزمة بين الحكومة والرئاسة بسبب الانتخابات !	جمال شوقي	٢١٩ ٩٥-٠٥-٠٧
		حول خطاب زعيم الوفد الحكومة المحايدة .. والاحكام العرفية ؟!	عبد الستار الطويلة	٢٢١ ٩٥-٠٥-٠٧
		تحالفا مع الإخوان مستمر .. ونسعى لتوسيعه	محمود بكري	٢٢٨ ٩٥-٠٥-٠٨
		تنسيق بين أحزاب المعارضة استعداد لانتخابات مجلس الشورى	والكشف المستور !	٢٢٩ ٩٥-٠٣-٠٨
		الاحرار	الاهرام	٢٣٢ ٩٥-٠٣-٠٨
		مجلس الشعب ليس دائماً سيد قراره	زكريا ابو حرام	٢٣٩ ٩٥-٠٣-٠٨
		آخر ساعة	حزب العمل المصري سيخوض الانتخابات بتحالف مع جماعة "الإخوان" المحظورة /	٢٤٠ ٩٥-٠٣-٠٨
		الحياة	الدكتور فتحي سرور في حوار صريح حول "سيد قراره" وبعيداً عن سيد قراره	٢٤٨ ٩٥-٠٣-٠٩
		الاحبار	حامد سليمان	٢٤٩ ٩٥-٠٣-٠٩
		كلمات	محمود عبد المنعم مراد	٢٥٤ ٩٥-٠٣-١٠
		الوفد	منى يستقبل الرئيس مبارك من رئاسة الحزب الوطني	٢٥٥ ٩٥-٠٣-١٠
		الوفد	سامي ابو العز	٢٥٦ ٩٥-٠٣-١١
		الوفد	كلمة حب	
		الوفد	محمد الحنوان	
		الوفد	الانتخاب الفردى ترجم مشاعر الشعب	
		الوفد	سعاد ابو النصر	

مجلد رقم ٣	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثاني	العنوان	المؤلف
٢٥٧	٩٥-٠٣-١٢	فضايا وآراء : الاحزاب .. والانتخابات	رجب البنا
٢٥٩	٩٥-٠٣-١٢	أوراق المعارضة : عام المواجحات الديمقراطية	عبد العظيم درويش
٢٦٢	٩٥-٠٣-١٢	مطالب سراج .. عبر دستورية !!	-----
٢٦٤	٩٥-٠٣-١٤	الأسلوب الانتخابي "وكيف يكون" ١	محمود وهيب السيد
٢٦٥	٩٥-٠٣-١٥	هذا الزمان .. المستقلون قادمون	حامد سليمان
٢٦٦	٩٥-٠٣-١٥	رأى أساتذة الجامعات وكبار العاملين .. فيما نادت به المحكمة بضرورة مشاركتهم في لجان الانتخابات	زكريا أبو حرام
٢٧٦	٩٥-٠٣-٠٥	مدير إدارة الانتخابات : الداخلية تحجب باشتراك قيادات الإدارة العليا وأساتذة الجامعات في لجان الانتخاب	-----
٢٧٨	٩٥-٠٣-١٥	هل تشارك الجماعة الإسلامية في الانتخابات القادمة ؟!	-----
٢٧٩	٩٥-٠٣-١٥	مطلوب تعديل المادة ٨٨ من الدستور والإشراف القضائي الكامل على اللجان الفرعية	هناؤ مصطفى
٢٨١	٩٥-٠٣-١٥	الأقباط والانتخابات القادمة : مشاركة .. أم انسحاب ؟	طلعت المغربي
٢٨٢	٩٥-٠٣-١٦	انتخابات بدون ضمانات من الخاسر فيها ؟!	سعيد عبد الخالق
٢٨٤	٩٥-٠٣-١٦	الحكومة المتحاذية : ضمانات حقيقية لنزاهة الانتخابات واحترام إرادة الشعب	سامي أبو العز
٢٨٨	٩٥-٠٣-١٦	الوفد يحاصر الإخوان في الانتخابات	رضا حماد
٢٨٩	٩٥-٠٣-١٧	كلمات	محمود عبد المنعم مراد
٢٩٠	٩٥-٠٣-١٧	الانتخابات القادمة .. بين الفيلسوف وحمار السلطان	محمد شنتة
٢٩٢	٩٥-٠٣-١٧	نزوير الانتخابات .. الجريمة والتداعيات	السيد عبد الستار

مجلد رقم ٢	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثاني	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٢٩٤	٩٥-٠٢-١٧	الشعب	مفاجأة : انتخابات مجلس الشعب القادم باطلة قبل إجرائها ! صلاح النحيف
٢٩٥	٩٥-٠٢-١٨	الوفد	مستقبلية : هيئة الرقابة الإدارية .. وجهاز المحاسبات تجاه الانتخابات القادمة ! حسن حافظ
٢٩٧	٩٥-٠٢-١٩	الاحرار	هذا الزمان هجمة النقابات والانتخابات القادمة حامد سليمان
٢٩٨	٩٥-٠٢-٢٠	الاحرار	الانتخابات اشتعلت مبكراً والمحافظ يعلن أنه ممثل الحرب الوطني محمود التهامي
٢٩٩	٩٥-٠٢-٢٠	الاهرام	نظام الانتخابات بالفنمة لا يصلح في مصر والديمقراطية تدعم اقتصاديات السوق جميل عفيفي
٤٠٠	٩٥-٠٢-٢٠	الاحرار	حقيقة التحالف بين الإخوان والجماعة الإسلامية
٤٠٢	٩٥-٠٢-٢٠	مايو	رئاسة مبارك صمام أمن واستقرار مختار عبد العال
٤٠٤	٩٥-٠٢-٢١	الاخبار	فكرة مصطفى امين
٤٠٥	٩٥-٠٢-٢٢	الالهالي	تحديد سقف للإنفاق في انتخابات مجلس الشعب عبد الرحيم على
٤٠٦	٩٥-٠٢-٢٢	الاهرام	احزاب ونواب
٤٠٧	٩٥-٠٢-٢٢	الوفد	قرارات فرض الحراسة وراء عزلة إقبال مصر سعيد عبد الخالق
٤٠٨	٩٥-٠٢-٢٤	الاهرام	٨ قواعد هامة يجب ان براعيها الناخب عند اختياره لقيادات الكيان الجماهيري الذي ينتمي اليه
٤١٠	٩٥-٠٢-٢٥	الوفد	الوثيقة " غير المكتوبة " للتفاهم بين صدقي والغيومي !!
٤١١	٩٥-٠٢-٢٦	الاهرام	وقف قرار وزير الداخلية لانتخابات التجديد بالشورى بالبلينا
٤١٢	٩٥-٠٢-٢٧	روزاليوسف	رفض طلب وزير الصحة بإنشاء دائرة انتخابية جديدة بالقليوبية صلاح الحازوي
٤١٢	٩٥-٠٢-٢٧	مايو	هذه مواصفات .. مرشحين

مجلد رقم ٢	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثاني	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٩٥-٠٣-٢٨	٤١٤	الوطن العربي	من أجل انتخابات حرة نزيهة ! فادى وحدي
٩٥-٠٣-٢٩	٤١٨	الوفد	مع من تتحالف الجماعة الإسلامية ؟ مصطفى شفيق
٩٥-٠٤-٠١	٤٢٠	اختيار اليوم	العمال يدخل المعركة الانتخابية سعاد ابو النصر
٩٥-٠٤-٠١	٤٢١	البلاغ	لا لنواب المناسبات و "الماتم" ويقدمون لهم كشف حساب أمل الصريدي
٩٥-٠٤-٠٢	٤٢٢	الاهرام	رأى الاهرام: لا .. للتحالفات المشبوهة ~~~~~
٩٥-٠٤-٠٢	٤٢٣	السياسي المصري	إنقسامات حادة في المعارضة حول المشاركة في انتخابات الشورى احمد عبد الحكم
٩٥-٠٤-٠٢	٤٢٤	الاهرام الاقتصادي	المهمة الصعبة للناخب ! شريف العبد
٩٥-٠٤-٠٢	٤٢٦	الوفد	كيف تخرج من مأزق تزوير الانتخابات امير ابو السعود
٩٥-٠٤-٠٤	٤٣٠	الشعب	ضرورة تكوين جبهة موحدة من أحزاب المعارضة لخوض الانتخابات طارق عبد الحميد
٩٥-٠٤-٠٤	٤٣٢	الشعب	بدأت حرب تزوير الانتخابات .. منع أحزاب المعارضة مع الحج ~~~~~
٩٥-٠٤-٠٤	٤٣٤	الشعب	هل ينجلب الإسلاميون على الديمقراطية ؟ محمد السيد حسن
٩٥-٠٤-٠٤	٤٣٧	الشعب	مجدى حسين والشهابي يطالبان بجبهة موحدة للأحزاب فى الانتخابات القادمة ~~~~~
٩٥-٠٤-٠٥	٤٣٨	الاهالى	بلاغ للمحامى العام بالاسكندرية تزوير عمليات قيد الناخبين ~~~~~
٩٥-٠٥-٠٥	٤٣٩	الاهالى	نزاهة الانتخابات ~~~~~
٩٥-٠٤-٠٥	٤٤٠	الاخبار	كلام عن الانتخابات وعناب ! حسن شوكت التونى
٩٥-٠٤-٠٦	٤٤١	الاهرام المسائي	حلمى : الانتخابات القادمة ستكون فرصة لمشاركة جميع الأحزاب ~~~~~

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلة رقم ٢	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثاني			
كلمة حب	محمد الحيوان	الوفد	٤٤٢	٩٥-٠٤-٠٨
"الجمهوري" تقول : الشورى ومسيبة الديمقراطية	الجمهورية		٤٤٢	٩٥-٠٤-٠٨
تغييرات بالحزب الوطنى بالاستعداد لانتخابات الشعب والشورى	الاهرام		٤٤٤	٩٥-٠٤-٠٩
الاقباط ٦ ملايين أم عشرة؟	الوسط		٤٤٥	٩٥-٠٤-٠٩
لماذا يعادى البابا شنودة حزب العمل ؟	الوسط		٤٤٦	٩٥-٠٤-٠٩
مصر : الاقباط لمن يقترعون فى الانتخابات ؟	الوسط		٤٤٧	٩٥-٠٤-٠٩
عبد الله كمال	الاندى السياسى للحزب الوطنى نافش انتخابات مجلس الشورى	الاهرام	٤٥٠	٩٥-٠٤-٠٩
لهذه الأسباب يرفض حزب العمل دخول إنتخابات الشورى	السياسى المصرى		٤٥١	٩٥-٠٤-٠٩
٢١ مايو موعد الانتخابات التكميلية للمقاعد الفردية بالمجالس الشعبية فى ١٠ محافظات	الاهرام		٤٥٢	٩٥-٠٤-٠٩
ملى الشرفاوى	الاحزاب .. والانتخابات (٢)	الاهرام	٤٥٣	٩٥-٠٤-٠٩
رحب البنا	الحزب الوطنى يستعد لانتخابات مجلس الشورى	الحياة	٤٥٥	٩٥-٠٤-١٠
ترشيحات الحزب الوطنى لانتخابات الشورى تعلن بعد عرضها على مبارك	الاهرام		٤٥٦	٩٥-٠٤-١٠
الداخلية تخطر مديريات الأمن بإعداد كشف الناخبين !	الشعب		٤٥٨	٩٥-٠٤-١١
صلاح الخفيف	٥٠ ألف جنبة تعويضاً لمحمد على بشر بسبب تزوير انتخابات مجلس الشعب	الشعب	٤٥٩	٩٥-٠٤-١١
فى الوسيس: صراع فى "الوطنى" قبل انتخابات الشورى	الشعب		٤٦٠	٩٥-٠٤-١١
نأجل إحالة قانون الاسكان والعمل الموحد لمجلس الشعب	العربى		٤٦١	٩٥-٠٤-١١
مقال لاشين				

المجلد رقم ٣	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثاني	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٤٦٣	٩٥-٠٤-١١	رؤية أعضاء المجلس لكيفية الفصل بين السلطات الوطن العربي	-----
٤٦٤	٩٥-٠٤-١١	فكرة! مصطفى امين	الالاخبار
٤٦٥	٩٥-٠٤-١٢	المعايير الجديدة للتجديد السياسى استعداد الانتخابات "الشورى والشعب" جمال على زهران	الاهرام المسائى
٤٦٧	٩٥-٠٤-١٢	على المائسى عبد النبى عبد البارى	الوفد
٤٦٨	٩٥-٠٤-١٢	دائرة البية الوزير النظام الرئاسى سامى ابو العز	الوفد
٤٧٢	٩٥-٠٤-١٤	للكبار فقط: فعلاً .. حزب وطنى! الشعب	-----
٤٧٣	٩٥-٠٤-١٤	وجوه جديدة فى مجلس الشورى .. بنسبة ٤٠% المساء	-----
٤٧٤	٩٥-٠٤-١٥	تقرير للرئيس حول الترشيحات لانتخابات مجلس الشورى الاهرام	-----
٤٧٥	٩٥-٠٤-١٦	قانون تنظيم الدعاية الانتخابية حبر على ورق ويستحيل تنفيذه مراد متعل	السياسى المصرى
٤٧٧	٩٥-٠٤-١٢	تقوية الحزب الحاكم لا إضعافه ضرورة للتطوير الديمقراطى وحيد عبد المجيد	الحياة
٤٧٩	٩٥-٠٤-١٧	ضياء الدين داود يدهم المعارضة للكناف فى مواجهة تزوير الانتخابات غريب الدماطى	العربى
٤٨١	٩٥-٠٤-١٧	هل يعنى قرار المشاركة فى الانتخابات القادة اعترافاً بخطأ قرار المقاطعة ؟ الاحرار	-----
٤٨٤	٩٥-٠٤-١٧	الانتخابات القادمة .. ومسئولية الأحزاب (٣) محمد باشا	الاهرام
٤٨٥	٩٥-٠٤-١٧	النظام لا يسمح بتداول السلطة لكننا سنخوض الانتخابات سعيد الشحات	العربى
٤٨٧	٩٥-٠٤-١٧	دراسة مطالب الحزب الوطنى بإجراء حركة تغييرات بين المحافظين محمد عبد العليم	الوفد
٤٨٨	٩٥-٠٤-١٨	إعلان اسماء مرشحي الحزب الوطنى لمجلس الشورى السبت القادم بعد عرضها على الرئيس الاهرام	-----

مجلد رقم ٣	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثاني	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٩٥-٥٤-١٨	٤٨٩	الشعب	قرارات مهمة للحزب بالذهلية
٩٥-٥٤-١٨	٤٩٠	الوفد	كلمة حب محمد الحيوان
٩٥-٥٤-١٩	٤٩١	اخر ساعة	مسافر بلا خيال : الفرصة الضائعة محسن محمد
٩٥-٥٤-١٩	٤٩٤	الاهرام	١٠% زيادة في المعاشات
٩٥-٥٤-١٩	٤٩٥	العالم اليوم	التجمع يطالب بنقل الاشراف على الانتخابات من وزارة الداخلية إلى العدل
٩٥-٥٤-١٩	٤٩٦	الوفد	تعديل دوائر انتخابية لمجلس الشعب محمود غلاب
٩٥-٥٤-١٩	٤٩٧	العالم اليوم	الوفد يطالب بحكومة محايدة وإلغاء الطوارئ واشراف فضائي كامل محمود نافع
٩٥-٥٤-١٩	٥٠٠	الوفد	المال .. والانتخابات القادمة طلعت المغربي
٩٥-٥٤-١٩	٥٠١	الوفد	كلمة حب محمد الحيوان



مجلس الشورى يوافق على تعديل الدوائر الانتخابية

زكى أبو عامر: ليس الهدف إنشاء دوائر جديدة لكن متناسبة مع التغيرات الإدارية

كله يخضع لدائرة واحدة بآرام... إن يكن هناك تلاحق جغرافي لإدارتي وهران في أعداد الناخبين لم التسامح أيضا في الزيادة في السكان جعلت الصندوق الانتخابي يتكسب به ١٢٠٠٠ و... صوته وعلى جانب آخر وأصل مجلس الشورى مناقشة حول قضية التصعيد وبالحال بصورية إلا أن حشرك الحاضر الانتخابية بكل أرائها وتستعملان على كافة الدوائر بل تراعى العدالة في توزيع الاستحقاقات وبالحال بزيادة الزيادة الزمنية في مناطق التصعيد وتحتد به الحكومة بالولاية الأساسية وتطرح الشركات على حفر الآبار وإعادة التفرع في نصيب الصعيد من التشريعات الاقتصادية بحيث لا يكون نصيب العامة والاستقرار بضمها ٤١ في المائة من هذه التشريعات، وتحدث عبد العال الجارحي طالب بالتصعيد في المعاهد السياحية والتعليمية داخل المنطقة للوقوع في قطاعي الفتي وتغيره الزرع انتفاضا، وأكد أهمية وجود استقلالات أمشي حتى تتحقق الانطلاقة لكل مشروع، فرتي أياها : الحكومة وسجاح ثانيا في اهتمام كبحير... ولأن من القصد على الفكر الجاهل

للتشريع في جوب مصر وملاحق لن يلقى إلا بالذخيرة والمطمح بديما أن يتحقق استثمار

إنتاج... إسماعيل سلام : لهذا نستعمل روح ومخاض الفعالة في إعادة بناء هذه المنطقة والوصول في تنمية عقلية دخلها... والحكومة الآن تنظر فكرة الجمعية المناطق للجب في سيناء والصعيد... التشريع الاقتصادي والاجتماعي في مصر مرجعه عدم الاهتمام بهذه المناطق في التشريعات الماضية... لابد أن يكون هناك تطوير في استغلال الأمانة الحيا... فسجاح في وجود منسق للتصديق ليدول كنهه في الدراسات الاقتصادية... والتنمية العقلية في هذه المناطق أن أتى بالتصديق الخاص ليدول مهام ويأمر دور... التنمية الاقتصادية لابد أن يركزها تنمية اقتصادية وإقليمية وصحية والا تحول البشر إلى معزولين... ونحن في حاجة إلى تصور جديد لتنمية الصعيد بعدد من البرامج الحكومية...

هناك منطقة أخرى وهي ريدت البلاد أن ياتي عليها النور أيضا على كل منطقة في نصيب الفرد من الاستحقاقات لاجابة أن لابد أن ننظر بملحن جديد في هذه المنطقة...

محمد فريد خميس : لم تكن كنت تنمية في الصعيد وبالتالي كانت التنمية لا يكون استمرى السعي بتدني الانتاجية... كل الفكر الرئيس مدارك على ريدت التنمية لتتغير في الصعيد وهذا يأتي بعد أن تخلقا في مرحلة الانتقال الاقتصادي... من المعركة أن تلتزم الدولة بالاهتمام والريكة التكملة للرئيس مبارك... يخص هيئة الاقتصادية بالصعيد فلم لا يكون البنية بالهجوم الحديث لكل الزايات الأخرى لا لا تفرار... إن لم يتم خدمات وفيه أساسية

تابع الجلسة

شريف العبد

ولقد انشأنا هذا الحق... معمر خايل : اوافق على القانون وكلام الوزير... لانه امر ملح نتج عن ظروف جديدة تشمل بتعديل حدود المقاطعات... واتصاع بوزار الشورى امر واضح وباتراني التي امالها أنا ويؤمل في يعلها في مجلس القمم ثمانية نواب... كيف يمكن أن نمر على هذه الدائرة بهذا الاتصاع لابد أن نمر على هذه الدائرة بهذا الاتصاع... محمد السجوي للتدليل بآراء إيجابية لكن قد ترتب على التطبيق بعض المشكلات نتيجة ارتباط النائب بالدائرة...

النائب والدائرة

محمد زكي أبو عامر : ليست هناك إشكالية وأجست لكة الأولى التي يتعرض مجلس تشريسي لزيادة في عدد الدوائر والتأكد بغيره انتخابي يصبح ممثلا لأنه كلها وأيس هناك أي علاقة بين النائب والدائرة... من التشريعية الدستورية إنما هي مجرد مناطق انتخابية لتشكل البرلمان... الأمر الثاني أنه سبق أن عرض على مجلس الشورى للصورة عام ١٩٩٣ حيث تعرفت الحكومة على زيادة الدوائر والفرما البرلمان لكن السريان بغيره التطبيق وأيس من تاريخ التجديد التشريعي هذا حدث في عهد مجلس الشيوخ...

محمد فريد خميس : يجب أن نفرق بين تعديل مكونات الدائرة نتيجة إنشاء إقسام شرطة جديدة وبين إنشاء دوائر جديدة لتتناسب مع مجلس العمم إن الكونجرس مقاضنه كما هي دون أية زيادة... معمر الخوري بزيادة الدوائر والمقاعد... القضية أن طريقة التشريع في الشورى تختلف عن مجلس الشورى والدائرة مكونة من مرشحين مكثية حشدا... بعد مشيئة الاتفاقية بينهم خسمائة نائب في كل إقليم... في استيعوب أي زيادة سكانية... الجوان تصعب تزيد من الامتصاص... لكن لا داعي أن نزيد النائب وحري تشيئة وادري تحمل طبقا للأوامر والأجهزة... بل هذا مقبول أن هذا المجلس يصعب ٥٠٠ عضو أن يغطي كل إقليم... إسماعيل سلام : هناك فريق بين الكونجرس ومجلس الشورى المصري فممن ممثلون للأمة... والحال الذي أمامنا لا خلاف عليه هو جهة تعديلات بأسماء حتى تتواءم مع حركة الناخبين... وهناك دائرتان للتعديل حموي... الخيرية ودرسي مطروح بقرار جمهوري لن تترك الناخبين من الانتخابية مثلا أن يعينوا كمرسى مطروح للإدلاء بأصواتهم...

أحمد سعيد صولان مساهمة وزير المظفر في التعديلات التي تتم للدائرة لا تتم معاوية إنما تفهم لشوايكة التي حتى تتسليم الدوائر متفقا مع المثلث وهناك قواعد للتقسيم يقسم الشرطة

وافق مجلس الشورى في جلسته التي عقدها أمس بولاية الدكتور مصطفى كمال على على تقرير لجنة الشؤون الدستورية بشأن تعديل مكونات بعض الدوائر الانتخابية...

يعلن الشورى على زيادة الدوائر الانتخابية بمجلس الشورى من ٨٨٦ إلى ٨٨ دائرة بزيادة دائرتين لإعادهما بمحاكاة الانتخابية وبمروا قسم شرطة النخلة والثانية بمحاكاة النخلة وبمروا شرطة منوف... وكذلك تعديل مكونات بعض الدوائر الانتخابية في محافظات الأقروية والدقهلية والبحيرة والجيزة

أرفض القانون... مصطفى كامل مراد : أنا أرفض هذا القانون ما هي المعركة من إضفاء دوائر بما فيه أرواها للناخبين... دائما الحكومة تلجأ هذه التلميح قبل الانتخابات لئلا أصعد الدوائر هكذا... زيادة السكان طبيعيا هل من حق زيادة أزيد عدد الأعضاء...

وهي الوزير محمد زكي أبو عامر لقد فكر الاستحقاق لمصطفى كامل أن هناك التسامح استحدثت ترتيب عليها زيادة الدوائر وتوزيع الدوائر أمر طبيعي مع زيادة عدد الناخبين وبالمعدل... لكن المعضلة الآن أن دوائر مجلس الشورى مقسمة على نحو معين لم مسوتة هذه القوانين والدوائر في عمومها ليس بها اختي تعديل لكن مجموع القوانين للانتخابات... التكتل تهمتهم الانقسام جديدة... التعديل الآن تعديل مباغلة فقط دائرة بها ثلاثة اقسام شرطة أصبحت أربعة فلماذا من التعديل وإسلا لذلك... دوائر الانتخابية والأقروية منطقة برع العرب كانت ثمانية لبرس مطروح والغى عدد أن اقتطعت أرواها لدوائر الانتخابية وأصبحت الأقرب دائرة البرها وهي الأساسية وترتب على الحسم أن الدائرة أصبحت مساحتها ٢٥٧٥ كيلو مترا مربعا بينما أكبر دائرة أخرى في الانتخابية لا تزيد على خمسة كيلو مترات طولها على هذا الحال على ما هو عليه كل ما حدث أن قسمت إلى دائرتين حتى تتساوى مع باقي الدوائر... نفس الحال في محافظة النخلة حيث قلقت دائرة بالجيزة أياها... المسألة ليست إنشاء دوائر جديدة لكن لتسليم

مع التعديلات الإدارية... تيوبه القاطني... تصور أن القانون ١٢ سنة ٨٠ لم يتم تعديل ولا تصور أن دائرتين تتاح لكل القرعة لأدليل في إقرار قانون من أجل التوزيع بربط ذلك... بل تشكر الحكومة على هذا القانون... ونحن نعلم المشاكل التي يمكن حلها بربط هذه التعديلات مع جديد... نحن نشكو في دوائر مجلس الشورى من اتصاعها ولم تتغير في التصديق... دوائر جديدة... والذكرة التي أمامنا وضحت أن هذه التعديلات... صررت بعد اثنين مجلس الشورى...



المصدر : الأهرام - القاهرة

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مطيرة؟ سواء مطارات أو قطارات حقيقية وسريعة
ووسائل مواصلات وطرق يمتد وكهواء .. دون
لك فلا تسمية.. ارى ضرورة إسرائيل لتطاع
الخاص المصري والأجنبي في رقابة الخدمات
داخل الصعيد..

عناك عقيدة تبادلت بأن تنمية الصعيد ضرورة
لاستمرار التنمية في مصر لأن الصعيد هو منبع
استثماري جيد وإن لم تتم تنمية الصعيد فهو
سيكون له تأثيره الماي على مشروعات
الحاصصة هذه عقيدة لدى رجال الصناعة في
مصر لذا فهناك حماس للاستثمار داخل الصعيد
الطريق الخط هو البداية الأساسية لو اقيمت هذه
البنية لأجل المستثمر بل والعمل إقامة مشروعات
في الصعيد والصوب مكونات شخصية ابن
الصعيد الذي يمثل مع شخصية الياباني والقيم
الفراتية التي حافظ عليها أهل الصعيد أكثر من
أهل الدرداء والاهلية والتحمل في من عرف
الصناعة والآراء الجيدة...

ويواصل المجلس اجتماعاته صباح اليوم



المصدر : السبوع

التاريخ : ٢٠١١ - ١٢ - ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والى، يعلن عدم تحديد نظام انتخابات مجلس الشعب ويزعم رغبة أحزاب المعارضة فى القائمة !!



يوسف والى

«والى» قىام الحزب الوطنى
بارسال تقرير الى القيادة
السياسية، للمطالبة باجراء
الانتخابات بالنظام الفردى
وزعم «والى» عقد اجتماعات
ثلاثية مع احزاب المعارضة،
ومن بينها الوفد، كما زعم
«والى»، ان الاحزاب طلبت
خلال هذه اللقاءات الثلاثية
اجراء الانتخابات بنظام
القائمة، لانها منحهم فرصة
كبير فى الحصول على
الاصوات والمقاعد، فى حين
انهم يحصلون من خلال
صنعتهم واجتماعاتهم،
رغبتهم فى اجراء الانتخابات
بالطريقة الفردية،!!

القوم - سيد الشجرة،
أكد الدكتور يوسف والى
رئيس الوزراء ووزير
الزراعة وامر عام الحزب
الوطنى، عدم تحديد الشكل
النهائى لنظام اجراء انتخابات
مجلس الشعب سواء بالفردى
او بالقائمة. اشار «والى» الى
قياام القيادة السياسية حاليا
بتجميع آراء الاحزاب
السياسية لتحديد النظام
النهائى، وكان امين عام
الحزب الوطنى قد شهد مساء
امس الاول اجتماع الحادى
السياسى للحزب الوطنى
بقرية جرفس بمركز
سنورس بالفيوم. أعلن



المصدر :

۱۹۹۵-۲۰۰۰

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عادل حسين في المحلة:

سنتالاب یاشراف دولی علی الانتخبات

إذا رفضت الحكومة الإشراف القضائي

کتب طارق عبد الحمید:

في مفاخرة حزب، التقى الأستاذ عادل حسين- أمين عام حزب العمل- السبت الماضي مع جماهير حزب العمل بالحلقة، وذلك بمقر الحزب من خلال اللقاء الذي نظمته أمانة الحلقة وحضره لفيف من مختلف التيارات السياسية.

ولم يأتها بكلمة أو دليل صادق أن
كانت تدينهم على تلبية أمر الله
في هذه القضية العظيمة من أجل
جهاد وسعادة ومصالح في قلوبهم
من كبرياء في الصفوف الأولى من أجل
مستقبل مصر إن شاء الله.

ولما يتعلق بالنقطة الثانية أرى
من أجل الحكم على الأسلحة النووية
أنهم يستدلون فيها بقرائن
وتكون معنوية وكثافتها غير معارضة
لنصيحة اللجنة باعتبارها
الأسلحة النووية وعن هذه القضية فإن
الأفراد لا تشير إلى شيء جديد
فإنه الدلائل التي استندت عليها
إسرائيل والمنعوتات والأمن يقول
أن الحكم أن نسمع بتهدئة الأمن
نفسه بسبب امتلاك إسرائيل (٧٠-
١٠) الأسلحة النووية من ضمنها
الرواقول ولم يتحركوا العرب إن
العضو أن ذلك قد حدث لأننا
كان في حيز حرب من أجل العقيدة غير
ذلك فقد كان في حالة سلام.

لا بد من التحرك

وتطرح عائل حسين إلى وجوب التمسك الجدي من جماهير شعبنا للتغيير هذه الحكومة العارضة، والردى والتعاضد السليم مع خطبات الزدري، والاحتياط بحمد الله الكلا، والادب بحيث لا تنكسر بمجرى الكلام، ثم توفد شخصين جريين من ثلثين الطلاب إلى مرة، ولهم محاولة الإصلاح ومن هنا لنا انتظار إلى الانتعاشات القادمة بتقاول الصيغ فلا يقاموروا القديس في ذلك لأن الصيغ سر إلى الصوامع مسيحية من تزيورها باستخدام الدورات البليط والناس يملكون تمام انكمول وتغير حيز حبيب على التمسك لتغيير أواسعنا المورية لأن الصيغ أن يركوا معاهد الحكم إلى بانتعاشه انقلا ويملكون ذلك أن حرية وإذاعة الانتعاشات أن تكون بأرض السهل ولكن أن استعانت بأسف

يستخدمون.. ولكن إذا علمنا باخلاص
ويوجد بالنظام الآن يزيدا انشرا أكثر
من أي وقت مضى بعد استئصال كل
الفرص المتاحة له خلال ثلاث دورات،
والرعي الشعبي والعام سوف يصعب
عملية التزوير.

على الاختصاص لغير ان شرافتها
سوف تسمى إلى شرافت على
فيما قد يكون مدعية في الكثرة
فقد عاين كلامه من كتاب
ما جرى في مصر في سنة
بالأمة العربية والإسلامية التي
في سنة إلى توشح في سنة
عظيمة تتخلل فهو التصبر
متألمة. فلهذا شدة عمر عاين
تكن خلال إسلامه ثم بدر
له منذ سقوط الخلافة العثمانية
وحرص المصاهرة والقبول في
يوجد حكومات علمانية وقد ظهر
دول إسلامية بقدام ثورة
الإسلامية من دعوة السودان
والشام وقد حل في نصر الله القائد
بالحمة

١٠ مقبرة النظام

وإن كلمته أشار ناصح الشهابي الأمين العام المساعد لحزب العمل إلى أن عداود ليس أحد المفكرين الإسلاميين العاصيين النجوم في كل مهفل... لذا كان اهتمام العالم الغربي واستيلائه هو مبحث له من خلال وسائل إعلامه وبركاته رغم أنه أضعف العرب ومخططاته... والسبب الحقيقي وراء هذه الحالة كان شعائر الإسلام أو الجبهة التي جعله صهيوني فذبحها الجميع.

وتطرق الشهابي في كلامه إلى أن شعب الحلة طرأ عليه تغيير بعد التصود السلطاني، ولن يستطيع أن

غالب الإلزام، وأنه ينتزع حقوقه بكل الوسائل، وإذا فكر النظام في بيع غزله المحقة، أو شركة النصر فإن ذلك بمثابة القبرة له.

[illegible]

محنة الدمقرطة

وأشار محمد السخاوي عضو اللجنة المركزية للتنظيم إلى أنه يجب علينا استنهاض معاني الصورة والنضال في الشهر الكريم، وتذكّر أن هناك (٦٠) ألف معتقل في الأسجون أغلبهم الساحقة من الإسلاميين وهذه قضية خارجة عن حيز قضائية الحاكم بمعنى أنه لا يوجد معتقل أو سجين رأي في مصر وهذا تزييف لوعي الناس من جانب الحكومة التي

تتشكل بالديمقراطية. بينما اضيق
الحزبان للامارة وتمكن الانوار،
وحدثت رهبا للفيضان الى عمان
في هذه الحركه
الحزب المثلث: ان
الجزء اعلى من تقليد مطبخات
مفتوحة للقد الدول و يتم حاليا في
البحر. استعملت المياه من جميع
خزونه بالكلية و ليس يستعملها
انوار. كما حدث مع الفرنسي
القاهرة. يؤكد ان الدول انكره
المتخصص في الاجراء في مصر
والتي تدهب للحاصل المصايد حتى
يستطيعوا السيطرة على مقلضيات
الامور بالشرق الاوسط:



المصدر :

١٦ ربيع ١٣٩٥

التاريخ :

للنشر والذخات الصحفية والمعلومات

البدا إذا كان مدققاً هو الإخلاص لله
مادام لدينا شخص مثل عادل حسين.
وقال محسن أبو سعيد عيسى
الجنة التلقينية لحزب العمل إن عادل
تخضع ومن من رموز الوطنية
المرقية، وزعيم إسلامي قومي يسعى
لتجميع عناصر الأمة على خط واحد
هو مناضحة الفساد والمفسدين.

إن من أثار عاطف الكوفي عضو
الجنة العليا لحزب العمل إلى أن حب
الناس الكبير لعادل حسين الذي ظهر
في اللقاء محبته لايمسويه أي شيء في
الدنيا، بينما ربح مصالح الليبراليين
عضو اللجنة المركزية للحزب
الناصرى والاستلا عادل حسين باسم
حزبه مؤكداً أن عادل حسين صاحب
القيم الوطني الشريف الذي لاينسره
ويستدرف الضمير في الشد حالات
الظلام.

وأضاف الليبرالي أن العمل
التفصيلي للمشاركة هو الحتمية في تلك
المرحلة العرجة التي تواجهها. مرحلة
السيرة والتجاوز في حقوق العمال
والفلاحين وأفراد مصر بالفساد
وبعب القسط العام للصهيونية
وعملها.

وأكد جمال يوسف أمين عمال
الحزب بالقرية أنه لا توجد زلزلة
تحتوي عادل حسين لأنه يمثل الصدق
والوطنية والإخلاص وجهاده نبراس
لنا جميعاً.

وأشار أسامة الزيزا إلى أن عمال
البلدة يرحبون بالفكر الإسلامي
الكبير عادل حسين الذي وقف بكل
قوة أمام جولة الفساد والمفسدين
وخسد النظام الحاكم الذي فتح
سجونه للعمال والمعتقلين.



المصدر : الش س

التاريخ : ٢١ شباط ١٩٩٥

للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

تطور مهم: استبعاد حلايب من الدوائر الانتخابية المصرية

الدوائر الجديدة قد يكون
وأجما لوساطات قامت بها
الطراف مصرية مثلا طرح هذا
المشروع في دورة مجلس
الشعب السابقة والتي
كانت على وشك إقرار دائرة
الانتخابية الجديدة في
حلايب.

المجال دائرة حلايب في
أعقاب تحول على خلمان طه
وزارة الخارجية في
السودان، وهو الرجل
الثاني للهيئة الإسلامية
بعد الدكتور الثوابي.
وذكرت مصادر سياسية
أن استبعاد حلايب من

إجراء تعديل جديد في
الدوائر الانتخابية لمجلس
الشورى لم يصبح عند ذلك
بإشالة دافعين في النخلة
بالإسكندرية ومقوف
بالمناوية.
وقد اعتبرت المصادر
السياسية أن مصر أرادت

استبعاد مجلس الشورى
دائرة حلايب وحلاين من
قائمة الدوائر الانتخابية
المصرية فيما يعد تطورا
مهما في العلاقات المصرية
السودانية.
وقد وافق المجلس في
جلسته أمس الأول على



المصدر :

٢٢ شباط ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● من أجل مصر ●

القضاة ..

والانتخابات

وأخراج ابن رئيس الوزراء ..

من لجنة الفرز !



● بقلم :

جلال عيسى

العدل دائما أساس الملك .. ولما كان مناط ذلك .. رجال القضاء .. فإنهم بلا منازع ظل الله في الأرض .. ولا يرقى لهذه المكانة أحد غيرهم من خلقه ..

ولذا كانت لهم المهابة والتقدير .. وكانت لأحكامهم القدسية والتبجيل ..

وكان أصرار الشعب دائما على أن تكون الانتخابات .. كل الانتخابات وكافة الاستفتاءات .. تحت إشرافهم ضمانا لسلامتها ونزاهتها ..

حتى انتخابات النقابات المهنية .. وخلال التعديلات الأخيرة لقانونها .. فإن الكل طوال هذه التعديلات - المعارضين قبل المؤيدين - حرصوا على أن تكون تحت إشراف القضاء الذي يجله الجميع ويقدّره .. وإذا كانت هناك بعض الملاحظات على ممارسات القضاء في الانتخابات والاستفتاءات .. فإنها نادرة والنادر دائما لا حكم له ..

ويرى الكثير من المرشحين الطاعنين في نتائج الانتخابات أنها مسؤولية لجان الفرز .. وبخاصة الذين يطعنون في النتيجة النهائية .. يدعوى أنها لا تمثل حقيقة الأصوات التي حصلوا عليها .. وإن أصوات الناخبين التي



٢٢ فبراير ١٩٩٥

التاريخ :

للتشر والخدشات الصحفية والمعلومات

امين عام الحزب الوطني بالقليوبية موقف رئيس لجنة الانتخابات في هذه الدائرة .. المستشار عادل علام الدريش .. عندما طالبه المستشار عادل صدقي ان يسمح له على سبيل الاستثناء بحضور ابنته الطيبة حتى تتولى علاجه اثناء حضوره لجنة فرز الاصوات .. والتي كان يتم الفرز فيها صندوقاً صندوقاً بل وبطاقة بطاقة .. اذا ما احتاج إلى رعاية طبية بسبب الضغط والارهاق الذي لاقاه طوال العملية الانتخابية .. وكذلك شقيقته الدكتورة اميرة صدقي الاستاذة بالجامعة لمعاونته في متابعة أعمال لجنة الفرز وكذلك ابن شقيقه المهندس احمد عاطف صدقي .. نجل رئيس الوزراء لذات المهمة فكان تعليق المستشار عادل علام على طلب استانه السابق المستشار صدقي ان أي طلب له من هذه الطلبات يعد خروجاً على القواعد المقررة وتمييزاً له عن غيره من المرشحين .. وهو أمر مرفوض تماماً .. وإن ملأه يقبل على سبيل التسامح أو التجاوز من أي من المرشحين لن يقبل منه على الاطلاق كاستشار سابق ورجل من رجالات القانون .. كما وإن حضور ابنته وشقيقته مرفوض ويستطيع اذا ما احتاج علاجاً ان يطلب احلال بديل عنه في اللجنة ويقادها إلى الخارج ليعمل مايشاء .

فورا .. والا يحضر إلا اذا كان كيدبيل لعمه المرشح .. ويعوجب توكيل رسمي يسمح له بذلك . واتصاع المهندس احمد عاطف صدقي دون اعراض لطلب رئيس اللجنة وغادرها فورا .. ولم يحاول العودة إليها ثانية .. استشعاراً منه للمسؤولية واحتراماً للقضاء وحرصاً على مايلزم على سمعة والده استناد الحقوق قبل ان يكون رئيساً للوزراء .

كما امتثل المستشار عادل صدقي لقرار رئيس اللجنة . وتم اجراء الفرز عدة ايام متتالية كما هو معروف للجميع .

ولم نسمع أن رئيس الوزراء غضب لطرده لاسرته من لجنة الفرز بل تقبل الامر بكل الرضا والارتياح .

● ● ●
وحول هذا القاضي الشامخ يؤكد الحضور انه اتخذ ايضاً اجراء لقي الاعجاب والتقدير .. فقد فوجئ اثناء الفرز بان مركز الشرطة قدم اليه ولعدد قليل من معاونونه في عملية الفرز وجبة غداء مكونة من «ساندوتش طعمية» تم اعدادها عند «طعمجي» بطوخ .. ولاحظ رئيس اللجنة ان الوجبة ليست على المستوى المطلوب له ولمعاونيه .. فرفضها وطلب الى مامور المركز ان يوضح عن طلب اليه تقديم

ادلوا بها لصالحهم ثم احتسبوا لمرشحين آخرين .. بل يزعم البعض ان النتيجة التي تم إعلانها شفافاً .. تفادى النتيجة الرسمية التي ابلاغ بها وزير الداخلية .

وينسبون هذه الأخطاء إلى القضاء الذين تولوا رئاسة اللجان العامة للانتخابات ومنهم من ايدتهم محكمة النقض اعلى سلطة قضائية عند تحقيق طعونهم بمعرفتها في هذه الدعاوى .. كما حدث في انتخابات دائرة مصر الجديدة الخاصة بالدكتور حمدي السيد .. وكذا انتخابات دائرة الزرقا محافظة دمياط دائرة الدكتور حلمي الحديدي وغيرهما .. وقد اسفرت الممارسة الخاطئة للاحض مصر الجديدة رئيس اللجنة إلى عزله بمعرفة مجلس النواب الخاص بجمال القضاء كما ان نقابة المحامين رفضت حتى الآن قيده في جداولها .. وابتعد عن أسرة العدالة سواء القضاء الجالس منها أو الواقف أ!

لأن الثوب الأبيض الناصع لا يسمح أصحابه لحظة ان يطلق به شائبة من الشوائب .. وتصب أعينهم دائماً تطهيره من كل ما يتهدده ووقايته من كل ما يمكن ان يلحق به من بقع سوداء .

● ● ●

وإذا كانت هناك أخطاء نسبت إلى عدد محدود جداً من القضاة بشأن الانتخابات فلا شك ان الغالبية العظمى من هؤلاء القضاة الذين اشرافوا بكل امانة وسلامة القصد على العديد من الانتخابات والاستفتاءات .. كانت محل ثقة ورضا وتقدير الغالبية العظمى من الناخبين والمرشحين .. مهما تباينت آرائهم ومشاورهم .. والناظر دائماً لا حكم له كما قلنا من قبل .

كما ان سلوك العديد من القضاة في ادارة الانتخابات وتمسكهم بولجب الحيدة والنقاء والتجرد .. كان موضع التقدير والاعجاب من المواطنين والمرشحين والمسؤولين على السواء ..

ولقد علمت من بعض الثقات من تابعوا عن كلب انتخابات دائرة طوخ قليوبية التي رشع لها المستشار عادل صدقي الشقيق الأكبر للدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء .. وكان ينال فيها عطية الفيومي



المصدر : **أسماعية**

التاريخ : ١٢ من شهر ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مثل هذه الوجبة .. وهل هي منه شخصيا باعتباره مضيفا ومكرمة منه فيشكر عليها أم أن وزارة الداخلية .. التي كلفته برعاية اللجان أثناء الفرز .. هي التي تقدم مثل هذه الوجبة لأعضاء اللجان خاصة أنهم لا يتمكنون من مغادرة اللجان أو شراء ما يحتاجونه .. فإذا كان ذلك فإن عليه أن يذكر له المبلغ الذي اعتمدته الوزارة لهذا الغرض وتسلمه السيد المأمور .. وهنا يكون لرئيس اللجنة حق ترجيحه إنفاقه هو وأعضاء اللجنة بالصورة التي يرونها .. وهنا طلب أحد المرشحين المتنافسين للمستشار عادل صدقي أن يسمح له بتقديم هذا الراجح لصيف دائرته أسوة بما اتبع في بعض اللجان الفرعية أثناء الانتخابات . فرأى رئيس اللجنة هذا العرض على الفور وقال : أنه وأعضاء اللجنة يقومون بواجب وطني .. وأنهم على استعداد للتضحية في سبيل تحقيقه .. وأن كل ما يريغه هو إرجاء الفرز فترة حتى يتمكن من تدبير احتياجاته وأعضاء اللجان بالصورة المناسبة لطعامهم وشرايبهم .. وهنا تبين أن وزارة الداخلية لم تأل جهدا في رعاية أعضاء اللجان أثناء الفرز والتصويت وإنما مع المحافظة المختصة قد اعتمدت المبالغ اللازمة لذلك وسرعان ما تم تقديم الوجبة المناسبة لرئيس اللجنة والتي أصر على أن يقدم مثلها لكل أعضاء اللجان مهما بلغ عددهم .. وقد تم ذلك .. أما بالنسبة له شخصيا فقد رفض تناول أي طعام أو شراب ، واتصل بأسرته حيث قامت بتدبير ذلك له أثناء رئاسته للجنة وكان يصله يوميا واحد من أسرته من خارج محافظة القليوبية يحمل إليه طعامه وشرايبه حتى انتهى الفرز تماما الذي استغرق أياما كثيرة .



هذا نموذج من النماذج المشرفة لرجال القضاء فخر بلادنا .. نسوق بمناسبة موسم الانتخابات مع كل نطلعنا إلى انتخابات سليمة ونزيهة تعبر عن إرادة الناخبين ولا يتم فيها تزيف إرادة ولو ناخب واحد .. كما كانت انتخابات محمود سالم رحمه الله .. وأبني على يقين أن انتخابات عاطف صدقي لن تكون غير ذلك .



المصدر : الوقف

التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٥

للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات

استمرار الغموض حول نظام إجراء انتخابات مجلس الشعب

تضارب تصريحات الحكومة حول الموقف ولقاءات سرية

داخل الحزب الوطني للوصول إلى حلول

عبار للثقويين بالحزب الوطني للنظر في نظام الانتخابات، وطلب امتداد الحزب الوطني بالمحافظة إعادة النظر في قرار الأمانة العامة بإجراء الانتخابات بالنظام الفردي، بشأن الامتداد

إلى صعيبة فوز الحزب الوطني

بمحتاج متقدمة وطلبوا بإجراء

الانتخابات بنظام القائمة، وكان

مجلس الشعب قد شهد أمس

مناقشات حادة بين أعضاء

الحزب الوطني وبين المستقلين

عندما طلب رئيس المجلس

التصويت على مشروع قانون

بتعديل بعض القوانين

الانتخابية لمجلس القوي

لتصبح ٨٨ دائرة بدلا من ٨٦

دائرة، اعترض النائب المستقل

فاروق مجالي، وطالب بتحديد

نظام الانتخابات القائمة سواء

بالقائمة أو بالفردي قبل النظر

في تعديل الدوائر الانتخابية.

مازال الغموض مستمرا حول الشكل النهائي لنظام إجراء انتخابات مجلس الشعب القائمة، وتضاربت تصريحات للثقويين بالحكومة حول نظام إجراء الانتخابات خلال اليومين الماضيين، أعلن الدكتور أحمد فكيحيى سرور رئيس مجلس الشعب أمس إجراء الانتخابات بالنظام الفردي طبقا للقانون الحالي، أرجع «سرور» موقفه إلى عدم تلقي المجلس أي قانون آخر حول

نظام الانتخابات.

وكان الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء والأمين العام للحزب الوطني قد أكد إجراء انتخابات مجلس الشعب بالقائمة وزعم «والى» عقد اجتماعات ثنائية مع أحزاب المعارضة ومن بينها الوفد كما زعم «والى» أن الأحزاب طلبت منه إجراء الانتخابات بالقائمة، وأعلنت تصريحاته في ذلك سراج الدين رئيس الوفد

للشورى أمس بوجاهة بالواسطة السياسية.

وكان سراج الدين قد نفى تصريحات «والى» بشأن عقد اجتماعات ثنائية مع أحزاب

المعارضة، وأبدى سراج الدين أسفه لترحيل باسم

حزب الوفد في هذه الاجتماعات والتي لم

يحضرها الوفد ولا يعلم عنها شيئا، تباين

الوزراء مع «والى» الاتهامات عقب نشر

تصريحات سراج الدين، وكان مسئولو

الحزب الوطني قد أعدوا تقارير مغلوبة بشأن

موقف أحزاب المعارضة من نظام إجراء

الانتخابات، وزعموا وجود اتصالات مع حزب

الوفد، وقد رفع التقارير إلى القيادة السياسية

للنظر فيها، وتجرى الآن عدة لقاءات سرية مع



المصدر : **أخبار سياست**

التاريخ : ٢٢ من شهر ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ردود الأفعال الواسعة .. للحكم في قضية

انتخابات الحديدي مستمرة

الدكتور فتحي سرور « آخر ساعة » :

• نعم .. مجلس الشعب سيد قراره .

• طالما كانت السيادة للشعب

• كلنا حريصون على سلامة

الانتخابات ونزاهتها

• المجلس يفصل

في الطعون .. بصفته جهة ذات اختصاص قضائي

• أجرى الموار : زكريا أبو حرام المحرر البرلماني لـ « آخر ساعة »

• لا زالت ردود الفعل التي أثارها حكم محكمة استئناف القاهرة ، في قضية انتخابات الدكتور الحديدي ، مستمرة ، فما نالت به المحكمة وطاقت به من المبادئ الهامة .. في صميم الحياة السياسية ، فإدانة سلبية المواطنين في الانتخابات ووجوب ألا تسقط جرائم تزيف إرادة الناخبين بالتقدم كلها من القضايا التي يجب الوقوف أمامها ودراستها لإزالة أسباب حدوثها . كذلك ضرورة أن يتم دفع التعويضات من جيوب المزيفين أو المخطئين ، ولا تدفعها الدولة من أموال دافعي الضرائب التي تدخل خزينتها ..

كما تطرقت المحكمة إلى أن مجلس الشعب ليس دائما « سيد قراره » وأن حصانة الأعمال البرلمانية تخضع لرقابة القضاء ومساءلته إذا خرجت عن الشرعية



الدستورية والقانونية . وبعد حكم المحكمة طلب البعض بوجوب دفع الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب والدكتورة فوزية عبدالستار رئيسة اللجنة التشريعية والدستورية بالمجلس للتعويض من جيبيهما الخاص الى جانب جيب اللوء عبدالحليم موسى وزير الداخلية السابق الذى تمت الانتخابات في عهده .. والا يعفيه الخروج من الوزارة من مسئولية تزيف إرادة الناخبين .. وإن هناك من بعض مواد الدستور ما تتعارض بين أعمال مجلس الشعب ومحكمة النقض .

من هنا كان لابد من أن نستمع لراى الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب فيما أثر من آراء حول البرلمان ودوره في الفصل في الطعون الانتخابية .

والأ تدخل السلطة القضائية في شؤون السلطة التشريعية .

الفصل بين السلطات

وقال رئيس مجلس الشعب : وتطبيقا لحرص المجلس على عدم التدخل في شؤون السلطة التشريعية امتنع المجلس عن التفرغ في شؤون العدالة بل وصل الأمر الى أنه قد امتنع عن مناقشة معايير تعيين أعضاء النيابة العامة رغم إثارة ذلك من بعض الأعضاء لما رأى من أنها من شؤون العدالة . كما كلف المجلس أيضا عن مناقشة وثائق تحلفها سلطات التحقيق القضائية .. كل ذلك تقديرا من المجلس بعدم التدخل في شؤون السلطة القضائية .

ومن ناحية أخرى لا يجوز للسلطة القضائية أن تراقب أعمال السلطة التشريعية إلا بصدد الأعمال التشريعية فقط ولحق جود الدستور حين أنشأ الدستور بالمحكمة الدستورية العليا سلطة رقابية الأعمال التشريعية وقد كان الموضوع محل جدل كبير حتى أن هناك قوة مشهورة للجنرال ديهول ، إن البرلمان هو المحكمة العليا للشعب ، ومع ذلك رأى حتى يمكن ضمان أن الأعمال التشريعية تتفق مع الدستور أن توجد محكمة واحدة هي المحكمة الدستورية العليا لكي تراقب مدى دستورية الأعمال التشريعية والأعمال التشريعية فقط دون غير ذلك من الأعمال البرلمانية .

وقال الدكتور سرور : وأبدأ الفصل بين السلطات معتبرا :

- معنى وفيلبي : وهو أن كل سلطة تشتغل باختصاصاتها بمعنى أنه لا يجوز لسلطة أخرى أن تزاحمها في هذا الاختصاص وليس السلطة التشريعية أن تزاحم السلطة التنفيذية

أكد رئيس مجلس الشعب ، لآخر ساعة ، أن مجلس الشعب ، سيد قراره ، وسوف يظل طالبا أن السيادة للشعب وأن مجلس الشعب يمارس سلطاته طبقا للدستور .. وترافقه المحكمة الدستورية وحدها فيما يتعلق بدستورية الأعمال التشريعية .. وإن الأعمال البرلمانية - غير التشريعية - لا تخضع لرقابة القضاء تطبيقا لبدا الفصل بين السلطات وأنه متفق مع ما ذهبت إليه المحكمة من إدانة سلبية المواطنين في الانتخابات .. وإن جرائم تزيف إرادة الناخبين جرائم خطيرة يجب ألا تترك للنسيان أو تسقط بالتقادم كما فكت المحكمة .. وأثنا كنا حريصون على سلامة الانتخابات وترافقتها ، وإن مجلس الشعب يفصل في الطعون الانتخابية بمصفته جهة ذات اختصاص قضائي ..

وبل أن تعرض لتفاصيل ما جاء في الحوار نشر إلى السؤال الذى وجهه عبدالمنعم العليمى عضو مجلس الشعب تمت القبة للدكتور فتحى سرور حول ما جاء في الحكم وقد رد رئيس مجلس الشعب بقوله أنه يهمنى أن أجب بما يلي : - أولا : إن مجلس الشعب بمصفته السلطة التشريعية للبلاد يكن للقضاء كل تقدير واحترام . - ثانيا : إن مجلس الشعب من منطلق تقديره للقضاء واحترامه يبرز نفسه عن التطبيق على الأحكام .

- ثالثا : صدر حكم على مجلس الشعب فطلبت من هيئة قضائية الدولة أن تطعن عليه طبقا للدستور والقانون .

- رابعا : امتنع عن التعليق على الحكم تأكيداً لبدا الفصل بين السلطات ، ذلك أن مبدأ الفصل بين السلطات هو أحد علامات النظام الديمقراطي الذى نص عليه دستورنا ، بل نص إعلان حقوق الإنسان على مبدأ الفصل بين السلطات فاعتبر الفصل من علامات احترام حقوق الإنسان . ومقتضى هذا المبدأ ألا تتدخل إحدى السلطات في شؤون سلطة أخرى مما يقتضاه ألا تتدخل السلطة التشريعية في شؤون السلطة القضائية



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : **٢٠ يوليو ١٩٩٥**

ولا السلطة القضائية في اختصاصها .

— ومعنى آخر عضوي : معناه أنه لا يجوز لسلطة من السلطات أن تلحق نفسها بالرقابة على أعمال سلطة أخرى إلا في حدود ما نص عليه الدستور بشأن الرقابة على دستورية القوانين وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية حين تعرضت محكمة الجنتع في حيثياتها لتقرير قرار البرلمان الفرنسي قضت بإلغاء حيثيات محكمة الجنتع لما تضمنته الحيثيات من اعتداء السلطة القضائية على اختصاص السلطة التشريعية .

و قد علي مجلس الدولة المصري من خلال المحكمة الإدارية العليا في خمسة أحكام : حكم صدر في أول أكتوبر سنة ١٩٨٧ في القضية رقم ١٢٦ لسنة ٤١ قضائية وحكم صدر في أول أكتوبر سنة ١٩٨٧ في القضية رقم ٥٣٢٢ سنة ٤١ قضائية وحكم صدر في ١٥ يوليو سنة ١٩٩٢ في القضية رقم ٣٢٢٢ سنة ٤٧ قضائية وحكم صدر في ٢٠ يوليو سنة ١٩٩٢ في القضية رقم ٦٧٢٢ سنة ٤٧ قضائية .

فقت كل هذه الأحكام بأنه لا يجوز للقضاء أن يراقب الأعمال البرلمانية وأن الأعمال البرلمانية هي بمثابة من دائرة الرقابة القضائية فلا يجوز للمحكمة أن تخطي قراراً للمجلس أو أن تصوبه .

وبناء على مبدأ الفصل بين السلطات فإنني أمتنع عن التعليق على الحكم ولكن أذكر المجلس أيضاً وألمحته بأن المادة ٩٨ من الدستور تنص على أنه لا يؤخذ أعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الأفكار والآراء في أداء أعمالهم في المجلس أو في لجانه وعدم مؤاخذه العضو عما يبدى من آراء ، يعني ضماناً عدم مؤاخذه المجلس نفسه عما يبدى من آراء لأن قرار المجلس ليس إلا حصيلة آراء الأعضاء ككل . لهذه الأسباب كلها أمتنع عن التعليق على الحكم احتراماً لبدا الفصل بين السلطات .

بداية الحوار

● ونأتي إلى تفاصيل ما جاء في نص الحوار مع الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب . وقد سألته في البداية عما أثر من أن مجلس الشعب ليس دائماً « سيد قراره » وأن الأعمال البرلمانية تخضع لسماعة القضاء ورقابته إذا خرجت عن الشرعية الدستورية والقانونية ؟

— فكان رد الدكتور سرور : نعم مجلس الشعب « سيد قراره » ، وسوف يظل « سيد قراره » طالما كانت السيادة للشعب هكذا تقتضيه

خبيعة النظام الديمقراطي والنيابي . فإن نواب الشعب يمارسون سيادة الشعب طبقاً للدستور وبلا شك فإن مجلس الشعب يمارس سلطاته طبقاً للدستور وترافقه المحكمة الدستورية العليا وحدها فيما يتعلق بدستورية الأعمال التشريعية ، أما غير ذلك من الأعمال البرلمانية ، فإنه لا رقابة لأي سلطة على مجلس الشعب ، لأن البرلمان — كما قال الجنرال ديغول — هو المحكمة العليا للشعب . وبمبدأ الفصل بين السلطات هو من حقوق الإنسان حتى لا تتسلط سلطة على سلطة أخرى ، فالسلطات تتعاون دين أن تتصادم أو تتنافس .

كما أنه لا تخضع الأعمال البرلمانية — التشريعية — لرقابة القضاء تطبيقاً لبدا الفصل بين السلطات وبهذا استقرت أحكام القضاء المصري .

● ما هو رأيك فيما أثير من أنه يجب أن يكون بلغ التعويض في قضية الدكتور حلمي الصنيدى من جيب الدكتور سرور وعبد الحليم موسى والمكتورة فوزية عبد الستار وكل من شارك في أهدار إرادة الناخبين ؟

— ويقول رئيس مجلس الشعب : لا تعليق لي على الآراء السياسية أو على الآراء المخالفة للناخبين .

السلبية ضد الديمقراطية

● أدانت المحكمة سلبية المواطنين في الانتخابات ما هو رأيك في ذلك ؟

— ويقول الدكتور سرور : أشارت المحكمة في هذا الرأي فإن سلبية المواطنين ضد الديمقراطية .

● لماذا بقي تقرير محكمة النقض بالمجلس سبعة أشهر دون مناقشة ولماذا كان هناك تراخ في عرض التقرير على لجنة الشؤون التشريعية والدستورية وهل أخطأ مجلس الشعب في ذلك ؟

— ويقول رئيس مجلس الشعب : لا توجد سلطة تشك بحث خطأ مجلس الشعب من عدمه في أي عمل برلماني غير تشريعي تطبيقاً لبدا الفصل بين السلطات .. والمجلس في ضوء المسائل المرضية على يوقته بنظر جدوله وفقاً لنظام معين لا ياتى عليه سوى ضميره . وفي نفس الوقت فلا يجوز مراقبة المحكمة بسبب تأنيها في نظر القضايا ولا مراقبتها في قرارات التأميل ، ذلك أمر من أطلائها .

● جريمة تزيف إرادة الناخبين يجب ألا تسقط بالتقادم ما هو رأيك في هذا ؟

— ويقول الدكتور أحمد فتحي سرور : جرائم تزيف إرادة الناخبين هي جرائم خطيرة يجب ألا تترك للتسيان .



اتفق مع محكمة استئناف القاهرة في أن :

● سلبية المواطنين .. ضد الديمقراطية ● تزييف إرادة الناخبين .. جرائم خطيرة يجب ألا تترك للنسيان ..

أين الضحايا ؟

● يرى البعض أن هناك تناقضا بين المواد (١٢) ، (١٦٥) ، (١٦٦) من الدستور ذلك أنه ل حين تمس المادة (١٦٥) حل أن السلطة القضائية مستقلة وتتولاهما المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفقا للقانون . وتمس المادة (١٦٦) حل أن القضاة مستقلين لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأي سلطة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة . نجد أن المادة (٩٢) من الدستور تعطي الاختصاص في صفة عضوية أعضاء مجلس الشعب للمجلس نفسه وتقرر اختصاص محكمة النقض على مجرد التحريك في صفة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليه من رئيسه وهذا تناقض لأن الفصل في الطعون الانتخابية هو بلا جدال أمر من شؤون العدالة . وهو الفصل بين الطاعن والطعون في أمر يتعلق بحق كل منهما ويستوجب تطبيق العدالة بينهما . فما هو رأى الدكتور سرور في ذلك ؟

ويقول رئيس مجلس الشعب : لا يوجد تناقض بين هذه النصوص ، لأن مجلس الشعب يحصل في الطعون الانتخابية بصفتها ذات اختصاص قضائي ، ونصوص الدستور تفسر متكاملة متناسقة ولا تفسر متناقضة متضادة . ● يقول البعض أن نظر الطعون يتم في ظل حرج شديد من الطعون ضدهم وهم أعضاء مجلس الشعب ولذلك يتمس المجلس واللجنة التشريعية والدستورية لأي سبب للحكم وإصدار قرار أو عدم قبول أي طعن أو رفضه تحت هذا الشعور بالحرج فما رأيك في ذلك ؟ ويقول الدكتور سرور : لا حرج على الإطلاق فإن عضوا من ٤٥٤ عضوا هم أعضاء مجلس

الشعب لن يغير قرار ٤٥٢ عضوا . ولم يتفرد الدستور المصري بمنح الاختصاص بالفصل في الطعن للبرلمان بل توجد نساتير كثيرة في العالم بهذا المعنى .

المواقف الانتخابية

● طالب البعض بسرعة إجراء تعديلات تشريعية للقضاء على المواقف الانتخابية متى سلّم ذلك ؟
— يرى رئيس مجلس الشعب : أنه إذا وجدت معوقات انتخابية فيجب أن نزيل ، فكلنا حريصون على سلامة الانتخابات ونزاهتها . ● أخذ مجلس الشعب برأى محكمة النقض في قضية الدكتور حمدي السيد ولم يأخذ به في قضية الدكتور الحديدي .. ترى لماذا ؟

— الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب : كل طعن انتخابي له ظروفه ووقائعه . والمجلس لم يرفض طعن الدكتور الحديدي وإنما قرر عدم قبوله شكلا لعدم استيفاء أحد أشكال الطعن . أخذا في ذلك برأى محكمة النقض في غير ذلك من الطعون .



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وال هنا وينتهي الحوار مع الدكتور احمد قنمى سرور رئيس مجلس الشعب حول ما اثير من ردود فعل في حكم قضية انتخابات الدكتور حلمى للحديدى وحتى تكتمل الصورة فسنعرض هنا جالبا سبق ان ادلى به الدكتور سرور في دورة المحررين البرلمانيين التي نظمها المجلس الاعلى للصحافة الشهر الماضى حيث كانت اول محاضرة في هذه الدورة للدكتور سرور ووجه اليه الزملاء من بين اسئلتهم سؤالا حول الطعون الانتخابية ويذكرو ان المجلس رفض بعض الطعون رغم ان محكمة النقض طالبت ببيان المشورة وكانت اجابة الدكتور سرور على هذا السؤال :

— احب ان يكون مفهوما ان النظم الدستورية في مسألة الفصل في المشورة ثلاثة : — نظام يجعل الاختصاص في يد محكمة قضائية قد تكون المحكمة الدستورية او المجلس الدستوري كلرئسا . — نظام يجعله في يد البرلمان نفسه وهذا هو النظام المصرى .

— ونظام يجعل هذا الاختصاص في يد لجنة من اللجان تختص بنظر هذا الموضوع . وينسب للنظام المصرى نحن المحكمة ، والمحكمة الدستورية العليا قالت في احد احكامها ان مجلس الشعب يعتبر محكمة عندما يفصل في صحة الطعن لكن ما الذى تقوم به محكمة النقض ؟ هي تحلق فقط وتكتب تقريراً برأيها وديورها هنا دور المحقق وليس دور المحكمة . والقضاء اما قضاء تحقيق او قضاء حكم . محكمة النقض فيما يتعلق بالطعون تباشر نشاطها كقضاء تحقيق وليس قضاء حكم . نحن نختلف مع محكمة النقض في الرأي في بعض الطعون . وهذا ليس تقليلا من شأن المحكمة . وإنما تكون المعايير الموجودة عندما غير المعايير الموجودة عندما لان محكمة النقض تقول على سبيل المثال ان اللجنة العامة مكونة من سبعين من رؤساء اللجان

الفرعية وقد وقع على محضر اللجنة العامة عشرون عضوا ولم يوقع عليه خمسون عضوا . نتيجة ان ثلاثة اعضاء انصرفوا في الصباح . هناك تقول محكمة النقض انهم لم يستوفوا كل الاعضاء وتمك ببيان الانتخابات . ومجلس الشعب يقول لا وما دام رئيس اللجنة قد وقع فقد انتهى الامر وان الاعضاء الاخرى ليست جبرية . ومعنى هذا ان شخصا ما يدخل الانتخابات ويتعب وينجح ويجوز ان خمسة او ستة لم يوقعوا تبطل الانتخابات !

اصوات الاصوات

كذلك تقول محكمة النقض هناك اموات دخرا . يقول مجلس الشعب ندم الاموات من الكل لا يصح في الامور ايضا محكمة النقض جاءت بمكتب خبراء وهذا المكتب عمل عبثية عشوائية ولا حظ ان هناك وخيلة ، في الانتخابات فنقول ان النتيجة العشوائية لا تكفى وعليك ان تأتي بكل الصناديق وما دامت الصناديق قد فتحها الخبراء واخذوا منها صندوقين كمية عشوائية وقالوا انها ملغية . فلكه ونتيجة الصناديق مخالفة لتقرير اللجنة . فلكه باطل اقول له لا . عملت في نتيجة عشوائية ليست كالمية . فهل اطلعت على الباقي . والباقي لا امان له لان الصناديق عبثت بها واثبتت ولا تستطيع ان تأتي بها لاحدا ومن هنا لا فطن رئيس الطعن .

واختلاف رأى مجلس الشعب مع محكمة النقض يأتي لان معايير محكمة النقض كانت معايير إما قانونية بعثة أو أنها اعتمدت على اراء وخبراء غير دقيقة . ومن هنا جاء وجه الخلاف في الرأى . ليس لأن مجلس الشعب « سيد قراره » بمعنى أننا متحكمون . وإنما معاييرنا السياسية غير معايير المجلس الدستوري في فرنسا بأن العبرة ان يضمن المجلس إلى ان ارادة الناخبين قد احترمت بفرض النظر عن وجود اخطاء في الاجراءات .

وقال الدكتور سرور : وسيتساءل احد لماذا برلمانون دعوى تعويض عن وزارة الداخلية بسبب الحكم بصحة الانتخابات ؟

والقول إنه أولا لا أحد يصرف التعويض من مجلس الشعب لأن المجلس حر في ابداء ارائه . والتعويض يصرف من وزارة الداخلية حيث يقدمون تقريراً لمحكمة النقض ويقولون إن وزارة الداخلية اجرت الانتخابات بطريقة خاطئة ويريدون تعويضا فيحصلون على تعويض بسبب ان هذا الخطا الذي ثبت لهم والذي تسببت فيه وزارة الداخلية ولا يحصلون على تعويض من مجلس الشعب .



الجمهور

المصدر :

٢٤ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكم لصالح ، الحديدي ، يفتح ملف الطعون الانتخابية رغم قرب انتهاء مدة المجلس أكثر من نصف النواب مطعون في عضويتهم !!

●● فجر حكم محكمة الاستئناف بتعويض الدكتور حلمي الحديدي بمائة ألف جنيه في دعواه ضد رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية مطلقا كاملا برقد الآن داخل لجان مجلس الشعب ولجان خبراء محكمة النقض تحت عنوان ضخم هو الطعون الانتخابية، ●●

تحقيق : نبيل رشوان



المصدر : **المستند**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ - ٢٥ - ١٩٩٥

وهذا الباب يفتح المجال واسعاً أمام قضائيا التعويض التي يقوم بها الطاعنون استناداً لحكم محكمة النقض.

للطعون نظام

ويوفقاً لللائحة الداخلية التي تنظم أعمال مجلس الشعب تنقيد الطعون المقدمة إلى رئيس المجلس وفقاً لأحكام الدستور وبسجل الطعون بـ لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ثم يحيلها رئيس المجلس إلى رئيس محكمة النقض خلال ١٥ يوماً من تاريخ ورود الطعن لتقديم المحكمة بتحقيقها.. ويرافق بالطعن المستندات التي قدمها الطاعن وأوراق الانتخابات الخاصة بالعضو المظنون في صحة انتخابه إذا كانت قد أودعت المجلس، ويحيل رئيس المجلس إلى لجنة الشئون الدستورية والتقارير التي ترد إليه من محكمة النقض نتيجة التحقيق في الطعون التي أحيلت إليها خلال ثلاثة أيام من ورودها لتتظرفها اللجنة في اجتماع تعقده خلال شهر من إحالة نتيجة التحقيق إليها.. وعلى اللجنة عند تحقيق صحة العضوية أن تقر استثناء العضو (المظنون فيه) واتخاذ ما تراه من إجراءات لازمة لإظهار الحقيقة.

وإذا تبين للجنة ضرورة تحقيق بعض جوانب الطعن قبل إبداء رأيها للمجلس في ذلك أعدت تقريراً برأيها للمجلس، على أن تعدد الموضوعات التي تطلب استثناء تحقيقها لإحالة الأمر إلى محكمة النقض لإجراء شئونها فيها.

وعلى اللجنة في جميع الأحوال أن تبني الرأي في الطعن وتعرض تقريرها على المجلس بعد إحالة تقرير محكمة النقض عما طلحه إليها.. وتقدم اللجنة تقريرها عن تحقيق صحة العضوية وعن التحقيقات التي أجريتها محكمة النقض في الطعون المحالة إليها بإلى رئيس المجلس خلال سنتين يوماً من تاريخ ورود أوراق الانتخاب أو نتيجة التحقيق، وعلى اللجنة

على الرغم من قرب إنتهاء الفصل التشريعي الحالي للمجلس الذي يكمل سنته الخامسة بعد ثلاثة أشهر فقط إلا أن الطعون الانتخابية لاتزال تتوالى على اللجنة التشريعية - في صحة عضوية النواب الذين يشرفون ويراقبون أداء الحكومة منذ ما يزيد على أربع سنوات.

وحتى الآن فإن الطعون قد وجهت إلى أكثر من نصف أعضاء المجلس الحالي (٤٥٨ عضواً) ووصلت جملتها إلى ٣٦٨ طعناً تقدم بها المرشحون في انتخابات ١٩٩٠ أمام محكمة النقض والتي أخذت طوال هذه السنوات في نظر الطعون والأوراق والوثائق والأوراق ومحاضر اللجان العامة.. وحتى الآن لاتزال محكمة النقض تنتظر ٨٥ طعناً في نواب قد يخرجون من المجلس الحالي بعد انتهائهم في يونيو القادم دون أن يتم الفصل في صحة الطعون المقدمة ضدهم.

اللجنة التشريعية بالمجلس وصعدت الطعون التي تقدم بها المرشحون وبلغت ٣٦٨ طعناً في صحة عضوية نواب المجلس، وتم إرسالها إلى محكمة النقض للتحقيق فيها وقد قبلت المحكمة ٤٥ طعناً وإعادةتها إلى مجلس الشعب لاتخاذ القرار بشأن عضوية النواب الذين شملتهم الطعون، ورفضت المحكمة ١٣٨ طعناً، ولاتزال المحكمة تنتظر ٨٥ طعناً.

ويعد الطعن المقدم من د. حمدي السيد نقيب الأطباء ضد بدر الدين خطاب من أشهر الطعون التي قبلها المجلس في فصله التشريعي الحالي، كما قبلت اللجنة طعن عبد الجابر عثمان ضد نائب ملون عبد الشكور حمزة، غير أن المجلس رفض تقرير اللجنة.

وطوال الفصل التشريعي الحالي ورفضت اللجنة التشريعية برئاسة د. فوزية عبدالستار ٤٣ طعناً في نواب حاليين رغم تأكيد محكمة النقض بطلان الانتخابات فيها شملت أسماء لامة من النواب الحاليين ورؤساء اللجان،



للنشر والخدشات الصدفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠١٩٠٠

المصدر :

الصحف

الانتهاء من تحقيق صحة العضوية بسبب الجمع بينها وبين أحد الوظائف أو بسبب الصفة على وجه السرعة.

ولايحوز النظر في تقرير اللجنة إذا تضمن الاقتراح بطلان انتخاب عضو إلا بحضوره الجلسة، والعضو أن يبدى أقواله ويغاضه ويؤذن له في الكلام كلما طلب ذلك .. ووطن الرئيس قرار المجلس بصحة العضوية أو بطلانها ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي عدد أعضاء المجلس.

طعن الحديدي

تقدم الدكتور حلمي الحديدي مرشح دائرة الزنقا - دمياط بطعن في نتيجة انتخابات الدائرة التي تمت في نوفمبر ١٩٩٠ إلى مجلس الشعب مبيها أن العملية الانتخابية وقعت فيها عدة أخطاء وشابتها عدة ثغرات وخفا في جمع الأصوات أدلى إلى أن النتيجة التي أعلنت أولى الأمراء إلى إعادة بين شخصين ليس بينهما الدكتور الحديدي بينما لو احتسبت النتيجة بصورة صحيحة. لتنت إعادة بين الحديدي وآخر... ورفض مجلس الشعب الطعن المقدم منه لأنه لم يستوف الشكل القانوني الذي اشترطته المادة ٧٠ من قانون مجلس الشعب والتي اشترطت لقبول الطعن الانتخابي أن تحقق ثلاثة شروط هي أن يقدم الطعن إلى رئيس مجلس الشعب خلال الـ ١٥ يوما التالية لإعلان نتيجة الانتخاب وأن يكون الطعن مشتملا على الاسباب التي بنى عليها وأن يكون مصفقا على توقيع الطالب عليه في الشهر العقاري، وإذا تخلف أي شرط من هذه الشروط فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا ومن ثم لا ينظر في الموضوع، والطعن المذكور لم يكن مصفقا على توقيع الطالب عليه في الشهر العقاري، أي غير مستوف الشروط الشكلية. وأمام المحكمة تابع الدكتور الحديدي القضية طوال السنوات الأربع الماضية وقررت

المحكمة في المرحلة الأولى من نظر القضية مسئولية وزارة الداخلية عن العيوب والثغرات التي سجلها تقرير محكمة النقض بنتيجة التحقيق وحكمت بالزام وزارة الداخلية بطع تعويض الطاعن (د. الحديدي) مقداره ٥٠ ألف جنيه، واستأنف الطاعن الحديدي وزارة الداخلية أمام محكمة الاستئناف التي قررت مسئولية وزارة الداخلية ومسئولية مجلس الشعب حيث أن الأخير تراخى في عرض تقرير محكمة النقض بنتيجة التحقيق على لجنة الشؤون التشريعية والمستنوية به، كما أن عدم التصديق على عرضة الطعن لا يؤدي إلى رفض الطعن شاملا وحكمت محكمة الاستئناف بتعويض ١٠٠ ألف جنيه.

القضية على هذا النحو تلقى ملف الطعن الانتخابية بكل ما تحويه وتطرح العديد من التساؤلات المهمة هل المجلس سيد قراره؟ وما هي الحدود القانونية والحدود السياسية التي يتحرك فيها المجلس إزاء تقارير محكمة النقض؟ ولماذا يرفض المجلس في كثير من الأحيان تقارير لمحكمة النقض وذلك بطلان الانتخابات في الفواتر بالامتناع والأدلة وهل يمكن للمجلس أن يضطرب وهل المستقر ترك الأمر كله في أيدي ثلثي نواب المجلس وهل يمكن أن يقرروا بالإبقاء على عضوية نائب أكت محكمة النقض بطلان انتخابه؟

المجلس محكمة

ويرى الدكتور أحمد فتحي مبرور رئيس المجلس إن النظام البرلماني المصري هو نظام نيابي، وأن نواب الشعب هم الذين يمثلون الشعب أي أن الشعب يصدر قراره من خلال نوابه المنتخبين منه ويوضح رئيس المجلس أنه يجب التمييز بين اختصاص محكمة النقض واختصاص مجلس الشعب، فالمحكمة تحقق وتبدى رأيا ولكنها لا تصدر حكما أما القرار فيصدره مجلس الشعب، وعليها أن تتذكر ما



د. فتحي سرور : مجلس الشعب ، محكمة ، سياسية ومحكمة النقض قانونية د. فوزية عبدالستار : ندرس الاستمرار بالمدد الزمنية للطعون حتى يتحقق الاستقرار البرلماني

قبره المحكمة العليا التي كان لها اختصاص
المحكمة الدستورية العليا - برئاسة المرحوم
المستشار بدوي حموده أن مجلس الشعب
يعتبر في الفعل في الزمن محكمة وأن له
إختصاصها قضائي في هذا الشأن وبالتالي
فإن المحكمة هي مجلس الشعب.
وقبل التأكيد ساعد مادام الدستور أنما
بالمجلس الفصل في الطعن وطبقا للدستور

فإن المجلس له تشكيل سياسي، إذن قد قيل
أن يكون من احد معايير التقى في الطعن
المعيار السياسي ومحكمة التقى عندما تبنى
رأيها، فإنها تبني على أساس معيار قانوني
يحت لا تشكلها قضائي قانوني، والمحكمة أي
مجلس الشعب باسم الدستور تشكلها
سياسي لأن فللمعيار سياسي.
التوضيحات من الداخلية
ويوضح وتبين مجلس الشعب أنه بالنسبة

التوضيحات التي يحصل عليها البعض فإنهم
يحصلون عليها من وزارة الداخلية وليس من
مجلس الشعب لأن قرار مجلس الشعب قرار
برائلي لا يسأل أمام القضاء، وبمك المسألة،
وبحكم حرية الرأي، وإنما ترفع الطعن على
وزارة الداخلية لتسببها في إجراءات خاطئة،
وقد يسأل سائل إذا كانت وزارة الداخلية قد
أيدت من القضاء لارتكابها إجراءات خاطئة
كيف يفصل في صحة الطعن؟، ووضح د.



المصدر :

التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعتبر المصنوعة باملة إلا بقرار يصدر بتطبيقه
لغنى أعضاء المجلس.

وتوضح رئيس اللجنة التشريعية
والدستورية إن المشرع أصلى للمعون

الانتخابية أهمية خاصة باعتبارها تتعلق
بكيان السلطة التشريعية نفسها ، وحمل من
محكمة النقض سلطة تطبيق وإيست سلطة
حكم في الطعون الانتخابية، ويختص مجلس
الشعب - وحده - بالفضل في صحة هذه
الطعون في ضوء التحقيق الذي أجرته محكمة
النقض ومن هنا يمكن أن يخالف المجلس ما
جاء في تقرير محكمة النقض فقد ترى
المحكمة إن إجراء معيناً يترتب على إغفال
بطلان الانتخاب بينما يرى المجلس إن إغفال
هذا الإجراء لا يترتب عليه البطلان استناداً إلى
أن هذا الإجراء ليس إجراء إجرائياً ، والمعار
هنا هو الإرادة الشعبية حيث لا يوجد بطلان
مادام لم تزيّف الإرادة الشعبية، وتعطى
المكتوبة فوزية مثلاً شهيراً حيث نص القانون
على ضرورة توقيع رئيس اللجنة العامة على
محضر الفرز كما يتطلب توقيع رؤساء اللجان
الفرعية وقد يصل عددها إلى أكثر من ١٠٠
فرد في الدائرة الواحدة فإذا تخلف بعض
رؤساء اللجان الفرعية من التوقيع سبب أو
لآخر هل يتصور أن يترتب على هذا الخطأ
اليسيط بطلان العملية الانتخابية بكل ما أنفق
فيها من أموال وجهود ومطروحات ومؤتمرات
انتخابية .. بالطبع لا .. لأنه إجراء غير
جوهري ولم يؤثر في حقيقة الإرادة الشعبية.

ومن هنا قلنا نعد دراسة في اللجنة
التشريعية لأمال نصوص الدستور في هذا
الشأن وفق الدد الزمنية التي حددها، حيث
نص الدستور في مادة ٩٢ بأنه يختص
المجلس بالفضل في صحة عضوية أعضائه،
وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة
الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها
من رئيسه، ويجب إحالة الطعن إلى محكمة
النقض خلال ١٥ يوماً من تاريخ علم المجلس
به ويجب الانتهاء من التحقيق خلال ٩٠ يوماً
من تاريخ إحالته إلى محكمة النقض، وتعرض
نتيجة التحقيق والرأي الذي انتهت إليه

سرور أن هناك فرقاً بين وجود خطأ في
الإجراء وبين سلامة إرادة الناخب، ووفقاً لما
راه مجلس الشعب بناء على قرار اللجنة
التشريعية والدستورية ، قد يحدث الخطأ بالا
يرجع جميع رؤساء اللجان الفرعية أو أن يثبت
أن عدداً من الناخبين من المتوفين ثم يثبت أن
العدد الباقي كاف رغم خصم عدد المتوفين
كما أن عدد توافيع عدد من رؤساء اللجان
الفرعية لا يبطل الانتخابات مادام رئيس اللجنة
العامة قد وقع.

ويؤكد رئيس مجلس الشعب إن مثل هذه
الإجراءات القانونية، إذا خولفت يرى المجلس
بحكم تشكيكه السياسي إنها لا تمس إرادة
الناخبين ولكن القضاء له معياره القانوني في
محاسبة وزارة الداخلية بسبب هذا الخطأ
وذلك لا يمس قرار المجلس.

إعمال الدستور

من جانبها ترى د. فوزية ميدالستار
رئيس اللجنة الدستورية والتشريعية إن
استمرار الطعون بهذه الصورة طوال الفصل
التشريعي وحتى الآن بل إن هناك ٨٥ طعناً لا
تزال لدى محكمة النقض لم تحقّقها بعد رغم
قرب انتهاء عمر المجلس الذي ظل مستمراً
لخمس سنوات، لا يعطى للبرلمان استقراؤه
المطلوب، ولا يعطى للنواب بخصوصها الملعون
في صحة عضويته الاحساس الكامل بتمكّنه
من أداء دوره التشريعي والرقابي.

وحول التزام مجلس الشعب بتقرير
محكمة النقض تقول د. فوزية إن المادة ٩٢
من الدستور تقدر أنه يختص المجلس بالفضل
في صحة المصنوعة وتختص محكمة النقض
بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة إلى
المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه، ويجب
إحالة الطعن إلى محكمة النقض خلال ١٥
يوماً من تاريخ علم المجلس به ويجب الانتهاء
من التحقيق خلال ٩٠ يوماً من تاريخ إحالته
إلى محكمة النقض وتعرض نتيجة التحقيق
والرأي الذي انتهت إليه المحكمة على المجلس
الفضل في صحة الطعن خلال ٦٠ يوماً من
تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس ولا



المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٣٠ أبريل ١٩٩٥

الحكمة على المجلس للفصل في صحة الطعن
خلال ٦٠ يوماً من تاريخ عرض نتيجة التحقيق
على المجلس وإلا نظرتنا إلى المدد الزمنية
التي حددها الدستور وتم جمعها لوصلت إلى
خضعة أشهر ونصف الشهر تقريباً وهي مدة
لا تتجاوز الدورة الأولى من الفصل التشريعي
للبرلمان، وهذا يحقق كل الطعون ويفصل في
صحة المفضية خلال السند الأول من عمره
وهو ما يحقق الاستقرار النيابي، أما أن تظل
الطعون مستمرة طوال عمر المجلس كله وعلى
مدى خمس سنوات كاملة ولم تنته بعد من
تحقيق صحة عضوية كل الأعضاء الملعون في
أجرامات انتخاباتهم فهذا لا يحقق استقرار
البرلمان.

نبيل رشوان



المصدر : **الفرont الوطني**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٤ جويلية ١٩٩٥



٥٥ بقلم : **مصطفى كامل مزراة**

عين في الجنة !! وعين في النار !!

يبدو أن الحزب الوطني الديمقراطي مازال حتى الآن حائراً بين نظام القائمة النسبية ونظام الدوائر الفردية في الانتخابات العامة القادمة!!

والفرق بين الأمرين أن الحزب الوطني قد أعلن على لسان الرئيس محمد جميلى مبارك وعلى لسان الأمانة العامة للحزب الوطني أن الأمر قد استقر على الدوائر الفردية وبدأت الأحزاب السياسية تعدّ نفقها وقياداتها على أساس النظام الفردي وفجأة خرجت علينا بتصريحات غريبة وجديدة وهي احتمال إجراء الانتخابات القادمة بنظام الدوائر الفردية والقوائم النسبية معاً!! وذلك بالرغم من أنه قد ثبت على وجه اليقين وأحد ذلك الدكتور فتحي سرور أن نظام القوائم مع الدوائر الفردية مخالف للمستور لأنه يحرم المستقلين من نصف عدد الدوائر وهي الدوائر التي يتم الانتخاب فيها بالقوائم النسبية!!

وقد استنتجنا منذ بدء الحوار الوطني أن الحزب الوطني يميل إلى الانتخاب بالقائمة النسبية وهو الذي أوعز لأعضاء المؤتمر لمناقشة هذا الموضوع وكان رأي الأحرار أنه إذا كان الحزب الوطني مصراً على تطبيق نظام الانتخاب بالقائمة النسبية فإن الأمر يتطلب ما يأتي:

أولاً إلغاء نسبة الـ ٨٪ كلية.
ثانياً تكون النسبة المطلوبة للحصول على أي مقعد متوقفة على عدد المقاعد في الدائرة فإذا كانت الدائرة تضم ١٠ مقاعد فإن النسبة المطلوبة من أي حزب للحصول على مقعد واحد ستكون بـ ١٠٪ من الأصوات وإذا كان عدد المقاعد في الدائرة خمسة مقاعد فإن أي نسبة مطلوبة من قائمة أي حزب للحصول على مقعد واحد هي ٢٠٪.

ثالثاً: أن يسمح للأحزاب بالدخول بقوائم منقوصة أي بأقل من العدد المطلوب.

رابعاً: أن تلغى الأسماء الاحتياطية التي كانت تشكل عبة كبيرة أمام الأحزاب لصعوبة موافقة المترشحين على ترشيح أنفسهم في الأسماء الاحتياطية في القائمة.

خامساً: أن يسمح للمستقلين بتكوين قوائم بجانب الأحزاب السياسية.



المصدر : الاجمعي جاهد

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٥

وفي ختام المقال لايسعني إلا أن أقول للقطين الكبيرين د. يوسف
والى وكمال الشاتلي.. لضموها سيرة!! وثوكلوا على الله ولا داعي
للتريد ولعله قد فاتكم أن المعارضة قد انتهت منذ البداية إلى حركات
الحزب الوطني!! واعدت نفسها للقوائم النسبية والدوائر الفردية
وللاكتئاف معاً!! تحسباً لثغرات الحزب الوطني التي تكرر في كل
انتخابات!!

مصطفى كامل مراد



المصدر :

٢٠١٩

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فكرة!

صقلنا ومنتقنا وإبدنا الحكومة يوم قررت أن تكون الانتخابات ثورية ببل نظام القائمة البليغ . وبعد أن قبلت الحكومة القهاس وأصدق التمثيل عدلت فجأة من الانتخابات الثورية وعادت إلى الانتخابات بالقائمة التي رفضها الشعب واستكروها وهزأ بها وسخر منها . ولم تفل لنا الحكومة لماذا عدلت عن رأيها . وميزة هذه الحكومة أنها على كفيها تعمل ما تشاء وتقرر ما تريد دون إبداء الأسباب . وهكذا سيكون مجلس الشعب القادم بالتمثيل بدلاً من الانتخاب وسيخرج من المجلس كل نائب قال لا أو سأل لثالث الثلاثة عام وستخلو كشوف الحكومة من نواب الحزب الوطني الذين عارضوا أو لم يطبقوا الحكومة طاعة عمياء . وسنرى مجلساً مؤثراً مليها يضرب السلام للحكومة كلما خرجت أو دخلت وكلما جلست أو قامت وسيكون المجلس الجديد مجموعة من المؤيدين والمصلين وللواقين . ولو حدث هذا فتكون رجحنا إلى الوراء بدل أن نتقدم إلى الأمام . وكذا نرجو أن يكسب الشعب كل يوم خطوة جديدة وحفا جديداً ولكن يظهر أن تلاميذ حكم الفرد لا يزالون أغلبية بين أصحاب النكود والسمطان ! وتقول الحكومة أنها أخذت رأي أحزاب المعارضة فاخترت نظام القائمة ، وقد كتبت أحزاب المعارضة الصغيرة هذا الزعم ولم تلب إلا الأحزاب المصنوعة التي لا يزيد عدد اعضائها على أصابع اليد . وقالت الحكومة أنها اتصلت بحزب الوفد الذي رحب بالقائمة ودهش اعضاء الحزب وكسب هؤلاء سراج الدين رئيس حزب الوفد أن أحد اتصل به وأكد أنه يرفض هو وحزبه كله الانتخابات بالقائمة . من مزايا الانتخابات بالقائمة أنها تسهل مهمة قادة الحزب الوطني لسوف يختارون النواب الذين يدفعون أكثر لخزائنه الحزب وتختار النواب المهديين المؤيدين المصطنعين الذين يجيبون التصفيق والهتاف والقلقيات الثلاثي تحسن إطلاق الزغاريد !

وسوف تترجم الأمة على مجلس الشعب الحالي الذي كانت ترتفع فيه كلمة : لا من وقت لآخر !

مصطفى أمين



المصدر :

٢٠٠٢ ديسمبر ١٩٩٥

التاريخ :

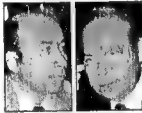
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نظام جديد للانتخابات يجمع بين القائمة والفردى

الفيوم - احمد عبد الله:

يعرض على مجلس الشعب خلال الأشهر القليلة القادمة مشروع قانون جديد يجمع بين العمل بنظام القائمة والنظام الفردى تجرى على أساسه انتخابات مجلس الشعب القادمة وذلك بنسبة ٥٠٪ للفردى، ٥٠٪ للقائمة فى الدوائر.

وقال رالى خلال اجتماع للنادى السياسى للحزب الوطنى بمركز ابشواى بالفيوم مساء ليلة أمس الأول -إذا كان رئيس الوزراء قد أعلن خلال لقائه لبيهان الحكومة أمام مجلس الشعب - عدم إمكانية تعديل نظام الانتخابات القادمة فمن الجديرى ترك هذا الموضوع للقيادة السياسية لأنها صاحبة الرأى والقرار الدولى. وكانت التصريحات التى أدلى بها يوسف رالى خلال لقائه بالنادى السياسى للحزب الوطنى بمركز سنوس بالفيوم منذ عدة أيام قد أثارت جدلا كبيراً فى الأوساط السياسية فى البلاد حيث أكد رالى أن الدولة لم تضع حتى الآن الموقف بالوضعية لنظام الانتخابات القادمة لمجلس الشعب وإن أحزاب المعارضة طالبت بمعودة نظام القائمة الشعبية.



د. فاضى مرقوق د. يوسف رالى
أحزاب المعارضة تسعى إلى التضييق فيما بينها خلال الانتخابات الفردية معاً يسهل أيضاً من تصرب بعض عناصر جماعة الإخوان المسلمين إلى مجلس الشعب. وأكدت للمفكرة أن اجراء الانتخابات بطريقى الفردى والقائمة معاً لن تمنح الفرصة لأحد للظن فى نتيجة الانتخابات.
الى ذلك رفض د. يوسف رالى الاتيى العام للحزب الحاكم التحدث عن نظام الانتخابات القادمة لمجلس الشعب.

وصرحت مصادر سياسية عليا بالحزب الوطنى الحاكم للأحرار بأن د. رمزي الشاعر رئيس جامعة الزقازيق قد كلف مع نشية أخرى من القانونيين بأعداد مشروع قانون الانتخابات القادمة والذي سيتم عرضه على مجلس الشعب قبل انقضاء دورته العادية بشهرين.
وذكرت المصادر أن الحزب الوطنى الحاكم أمد من جانب مذكرة رفعت إلى رئيس الجمهورية أعرب فيها عن مخاوفه من اجراء انتخابات مجلس الشعب بالطريقة الفردية تمييزاً من سيطرة الرأسماليين على مجلس الشعب وفرض نفوذهم على المجلس لتعطيل العمل ببعض الاتفاقيات الاقتصادية المهمة بين بينها اتفاقية الجات التى ستعطل خطوط كبرى على مستقبل النشاط الاقتصادى الرأسمالى فى البلاد.
وأكد الحزب الوطنى فى مذكرة أن



كلمة حب

● قبل الاستقلال هبكل.. أن الانتخابات القائمة سوف تكون تحت الإشراف القوي.. سواء رخصت الحكومة أو رفضت.. وقد عارضت هذا الرأي.. وطلبت الإبقاء على الشرائع المصرية وحسم على الانتخابات.. وطلبت من الحكومة أن تضع بنفسها ضمانات الانتخابات الحرة.. وأنه سيكون يوما سودا عندما يتم الانتخابات تحت إشراف دولي.. لأن ذلك يعني إغنا دولة لم تبلغ سن الرشد.. وتحتاج إلى رعاية سياسية.. كما تحتاج إلى وصاية اقتصادية.

● ولكن القاريوم للجنس أبون المعاد من الشريعة له رأي آخر.. ويقول إن الاستماتة بالاجانب في الانتخابات ليست مسبوقة وليست مثالا يوما أسود بل هو الخير للحزب.. حتى تضمن عدم تدخل السلطة في الانتخابات.. ويقول أن معظم دول العالم تستعين بالخبير الاجانب في كل شيء.. ما عدا السياسة.. وهو يرى أن ذلك استثناء ضروري.. ونحن في مصر نستعين بالاجانب في الرياضة والصناعة والاستثمار والزراعة والسياحة.. ولم يعترض احد.. فلماذا نعتبره كطرا أن نستعين بالخبير الاجانب في السياسة ايضا.. هل لأن أهل السياسة يستكبرون.. ويرفضون أن يتألمهم احد.. ولذلك يرى أن الاستماتة لصالح الجماهير التي تعاني من تدخل السلطة في الانتخابات.

● ووقع الامر أن الانتخابات القائمة تشغل كل الناس.. في الداخل والخارج.. لأن استمرار الحزب الوطني في احتكار السلطة عن طريق التزوير يمكن أن يؤدي إلى بديل خطير.. وكل الشغوب تصاحب إلى تغيير.. فلماذا تم عن طريق الانتخابات قبله الشعب.. ولماذا استمر التزوير والاحتكار ظهرت بذلك أخرى غير شرعية.. لأن التغيير بالانتخاب هو الطريق الشرعي الوحيد..

وغير ذلك قد يكون تخريبيا.. لتحقيق التغيير القائمة آخر فرصة تحت إشراف الشعب.. بدلا من تغيير آخر قد لا يمكن للسيطرة عليه.. وخير للحزب الوطني أن يكون بالظنية بسيطة في الانتخابات حرة.. من أن يكون بالظنية مسلطة في الانتخابات مزورة.. لأن ذلك يشوه صورة الديموقراطية في مصر تماما.. ولا مانع أيضا أن يكون بالظنية مسلطة إذا كان ذلك هو رأي الشعب دون ضغط أو تزوير أو تزيف.. وكل ما تطلبه احزاب المعارضة أن يعطى الناس حق الاختيار في حرية كاملة.. بصرف النظر عن النتيجة..

● وهناك مشروع قانون للانتخابات قديمة احزاب المعارضة.. ومشهور عن مجلس الشعب أنه بصرف قانونين التي ترميها الحكومة بسرع وبموت دراسة.. فلماذا لا يحاور مجلس الشعب أن يبدل هذا القانون.. وأن يترك الحكومة باحتكام العدالة والمساواة في البعثة للأحزاب.. وأن تلغي الحكومة قانون الطوارئ.. حتى لا يلقى قسوم الأسود وتخسري الانتخابات تحت إشراف دولي.

محمد الصيوان



كيف.. ولماذا تكون الانتخابات القادمة حرة؟!

بقلم : حسن حافظ

عضو مجلس الشعب السابق

أولي بدأ أن أقول: لماذا تكون الانتخابات حرة هذه المرة... من أن أقول أو أتوقع أن تكون حرة ولتخلص لنفسنا بصراحة.. ونلقي بالأسئلة لتجيب علينا التجارب السابقة.. وليست البعيدة بل القريبة جداً.. تلك جرت الانتخابات في عدة نوازل تكميلية في فيليبس - في ميدا لبيصل بالاستكندرية - في بورسعيد.. وقد انتهت جميعها كما كنا نتوقع - وليس كما ينتظر للثقاتلون أصحاب الدوايا الحسنة - وليس هذا معناه أننا نضم سوء الخيرة بل أننا كنا نجيب على هذا التساؤل: وكيف تجري الانتخابات حرة؟ ولماذا؟ هل تغير الحال؟ فالجواب الذي نضمه في ذات اليد وهي التي تلمس.. وتصدع لها على التو والفور وبجملات الأداة التي تنطقها وجميعها هي هي لم تتغير؟ ولم تتحسن ولا تزداد حتى أن تتحسن أو تتجمل صورتها بل بالعكس تزيد شراسة وضراوة.

إن الإجابة على أي سؤال، البحث عن أصدق أصدقائك وأخرج بالنتيجة الحتمية؟ إن أصدق الأصدقاء خمسة أحرف أو الفاظ: هي: من؟.. وهل؟.. ومق؟.. وكيف.. ولماذا؟ هذا بالنسبة لنتيجة الانتخاب في نوازل كانت منها الدتان المستقلين كان من المستحيل أن يفتقد سعيهما بحالاً ولكن هذا عند حسني الخية، فالرأي والتأييد الشعبي شيء.. والنتيجة الحتمية الحتمية شيء آخر! الأمر الثاني الذي يبدد الأصل.. وصديق للمجلس والنص والفن هو ما طالعنا به رئيس مجلس الشعب رئيس الاتحاد البرلماني مجدداً إعلاناً تليفزيوناً من عدم تنفيذه حكماً قضائياً بالتعويض لأحد المرشحين بمائة ألف جنيه. وهو عدم مؤاخذة مجلس الشعب على أي إجراء أو أي تصرف لأنه بمقدرة قاصر وبمختبرية برلمانية مستحذلة بني ذلك على أنه مآثم - مستنداً في ذلك إلى نص دستوري - العضو يؤاخذ على ما يبدئه من أقوال وأفكار تحدث قلبه للمجلس فيالغالي مجلس الشعب لا يؤاخذ لأن المجلس هو مجموع آراء الأعضاء تخريج غريب يثير الأعصاب ويدعو للشبهة، هناك فرق بارتيس مجلس الشعب بين الأفكار.. وبين ما يخذ من إجراءات وتصرفات وهل تحولت الأقوال.. وكيف إلى تصرفات وإجراءات لتفرض الأحكام وإن كان حتى هذه المرحلة لمجلس الشعب أن يتنقض حكم محكمة الاستئناف ولكن ما يمنعني أن يقول رئيس مجلس الشعب أنه يستند إلى نص الدستور وإلى موانيق حقوق الإنسان حماية لمبدأ فصل السلطات - فهل ياتري أدخلنا ومررنا عدم تنفيذ الأحكام إذا أصبحت نهائية.. وهذا الكلام موجه إلى السلطة القضائية التي ستنتظر الحكم في الطعن بالنقض على حكم الاستئناف أن المجلس لا يؤاخذ عما يبدئه من أفكار قياساً على عدم مؤاخذة العضو وفقاً للمادة ٩٨ من الدستور. ولكن هناك فرق كبيراً بين حصانة الفكر بياسادة رئيس الاتحاد البرلماني التولي وحصانة الأعضاء في عدم تنفيذ الأحكام حقيقة قد لا تستطيع مؤاخذة أعضاء المجلس كله.. ولكن ليس هذا استناداً إلى الدستور.. ولكن عدم تنفيذ الأحكام القضائية من المجلس الذي يفترض فيه أن



يكون القدوة في تنفيذ الأحكام القضائية واحترامها وليس في عدم تنفيذها؛ والديمقراطية ليست أوقالا تقال... قضية القضاء ومع هذه الحفظة حداث الأحكام وتكون... إن أساس الشرعية الدستورية لكل سلطة هي احترامها الدستور والقانون والأحكام القضائية من تلقاء نفسها دون أن تكون هناك قوة مادية تضطرها إلى تعجز أي قوة عن ذلك؛ أم أن الأحكام القضائية فقط تطبق على الأفراد دون السلطات؟

وأخيراً كانت هذه الأنهاء والأخبار الجديدة... فعزل الحداث أو التخمين هو الذي يسيطر على أسلوب الانتخاب الذي سيجري عليه الانتخابات القادمة، ولقد كتبت منذ عدة أشهر مقالاً تحت عنوان يجوز أو فرد متساوياً عن نوع الانتخاب هل هو بالقائمة أو بالفرية وقيل إن الموضوع قد انتهى بالبرأي فيه حيث أقر الحزب الحاكم حزب الأقلبية أنه بالإجماع صلب صهيبة الانتخاب بالأسلوب الفردي وأن الأمر رفع للسيد رئيس الحزب للمصادقة عليه. ولكن لم يعلن التصديق وحيث كان قد أعلن الرئيس لأكثر من مرة أنه وإن كان صهيبة الانتخاب الفردي - إلا أن هناك أفكاراً مطروحة في التفكير بالقائمة وها هو الحزب الوطني بالكامل وبالإجماع أعلن وفي الصحف القومية وبصورة رسمية بأنه بالإجماع يطالب بالانتخاب الفردي ثم يتنام النشاط السياسي للحزب مدة شهر أو يزيد لمواجهة الهجمة الإسرائيلية الخووية الدعائية ليسانس الحكم وقبائنه وإذ بأمر عام الحزب الوطني والذي قيل أنه من انصار الأسلوب بالانتخاب الفردي يخرج بتعديل آخر... مستنداً في ذلك لا إلى دستور أو إلى قانون إنما لأن كحسب قوله إن أحزاب المعارضة طلبت منه أن يكون الانتخاب بالقائمة.. فجرد عليه رئيس حزب الوفد بأن هذا غير صحيح وإن حزب الوفد بالذات لم يطلب ذلك!

هذا مايجوز على الساحة السياسية - فهل يطعن أحد إلى سلامة الوضع السياسي وصنقه؟ ولم يبق على الانتخابات سوى بضعة أشهر ولم يحدد أسلوب الانتخاب... ثم قد تمضي ستة أشهر ولا يبقى إلا شهر أو أقل ثم يعلن الحزب الحاكم أو يهاجم المعارضة الحقيقية بأنها فرية! وهكذا ليقفل النشاط السياسي بين الأحزاب! فهل أحد يطعن إلى هذه التصرفات؟ ومع وجود سيف الكفر والهمج وفوقه مع جماعة الحكم! إن هذه المقدمات تؤكد قول الشاعر:

ومن لم يبق للمضحاح زلت به قدامه في البحر العميق!
الكلاب... في نقر الخبيث!!
يقول الرسول صلوات الله عليه وسلم: كبرت خيانة أن تحدث أخاك حديثاً هو لك مصقق... وانت له كاتب!!



المصدر : **السياسة**

التاريخ : **٢٧ فبراير ١٩٩٥**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة العرف

الأهم: «انتخابات نظيفة»

مادت السؤالات من جديد حول أسلوب انتخابات مجلس الشعب المقبلة.

والبعض يؤيد نظام القائمة النسبية، وآخرون يفضلون النظام الفردي، وطرف ثالث يريد الجمع بين النظامين في صيغة متكاملة. وبالطبع، توجد لكل طرف أساليب وتقنيات وأهدافه، ومطالباته أيضاً، وإن كان الكل يعلن حرصه على التوافق مع الدستور الذي يتيح حريات الترشيع للكافة، حزبيين ومستقلين.

ونحن لا ننكر أهمية الاستقرار على نظام تجري به الانتخابات، وإن كان ذلك ليس مبرر دمج الفرص، فالأهم: ضمانات نزاهة الانتخابات، والإشراف القضاء عليها بالكامل، وقد سبق للانتخابات أن جرت بالقائمة سنة ١٩٨٧، ثم جرت بالنظام الفردي سنة ١٩٩٠، ولم تظهر الفوائد المفترضة نظرياً في كل نظام، وجاءت النتائج باغلبية ميكانيكية للحزب الحاكم، وجرت على دورتي الانتخاب طعون بالتزوير أيدتها تقارير محكمة النقض.

لذلك، إن فتح قسمة الانتخابات بكاملها، تريد ضمانات في الحكومة التي تصرف على الانتخابات، وتريد ضمانات لسلامة التصويت الانتخابي، وتقنية جداول الناخبين، وتريد ضمانات ضد التزوير الوظيفي، الذي يمارسه المحافظون ورجال الإدارة بالتنسيق مع جهات الأمن، وتريد لبدء الإشراف القضائي - الذي دافعوا عنه في قانون النقابات - أن يكون القاسم أيضاً في انتخابات مجلس الشعب ومجلس الشورى والمجالس المحلية.

نحن نطلب الضمانات، فمن نريدنا لطرف أو لحزب، بل نريدنا لمرئيتها، مصر التي بلغت أزماتها حدود الكارثة، مصر التي تتنفس طريقها وسط مخاطر تدافع من كل اتجاه مصر التي تخاف أن تمسح إلى مجهول لا يرضيه أحد، مصر التي لا أمل لها في تطور سلمي بغير الانتخابات النزيهة.



الحرية... والانتخابات... والأعداء



يقام:
مصطفى
خضير

الحرية غالبية ولزامه لكل إنسان فيها بليت وجوده ويحقق مطالبه وهي الطريق إلى العزة والقوة للأفراد والشعوب والأقطار، والإسلام يقرر حق الإنسان في الحرية وإن إيمان لدقيق ويرفض القهر والظلم ويحارب الاستبداد ويشجع على تحرير العبيد، رأي نظام حكم يحترم إرادة شعبه ويحميه حقه من الحرية يتحقق له الاستمرار والحياة الكريمة ويكسب ثقة شعبه، ويتم التعاون الكامل مع كل أفراد الشعب لإنشاء الدولة وحمايتها والدفاع عنها من كل غافة أو عدوان. هذا بخلاف نظم الحكم التي تمارس القهر والتسلط على شعوبها لأنها تلقد الثقة بينها وبين شعوبها وبالتالي لا تقف معها شعوبها في الأزمات وتلقى ردد العذران، ولن يحدث استقرار ولن يطول عمر الشعوب على الظلم والظلمان فتعطل على ثيل حرياتنا، والتاريخ يثبت لنا أن إرادة الشعوب غالبية حتى تصل إلى النهاية إلى ثيل حريتها.

وقد عاشت مصر فترة طويلة تحت الاحتلال الإنجليزي، لم يلبثت بعده تحت حكم عسكري وصدرت خلالها عدة قوانين يقيدت الحريات محسب صارت هذه القوانين الاستثنائية هي الغالبة، وصارت الحاكم العسكري هي السائدة خاصة في قضايا الرأي، وصار هناك متفحصون في تعيين هذه القوانين الاستثنائية وما أسهل تمريرها من مجلس الشعب الذي يكاد يكون خاليا من الأحزاب المعارضة. فعلا قانون الطوارئ الذي حال بقاءه، وكثرت مساكن وقانون الأحزاب وقانون الصحافة وقانون الإضراب وقانون ١٠٠ للالقيات وتمديله وقانون تعيين العمد والعصاة في الجامعة وغيرها من القوانين. وهذا ليس في صالح المواطن والمواطن في شيء. وقد أثر ذلك على الحياة العامة وتسبب في أزمات متعددة، حيث تعطلت الطائرات والمواهب، ولم تشارك التنمية للثروة وزيادة السكان، ولم يتحقق الاكتفاء الذاتي وأرغمت الأسعار وزادت تسبب البطالة، وكثرت جرائم النهب والسلب والمخدرات والقتل وكثمت الانفاس ونهض الشباب المظنون المحروم من كل ضروريات الحياة من غذاء ومفيس ومسكن وزواج وغير ذلك. وبدا الصدام ونزيف الدم الذي استمر حتى الآن. ولم يظهر في الأفق حل جذري لهذه الأزمات غير الوعود التي لا تتحقق والتي العهد الأكبر على وزارة الداخلية لمل هذه المشكلة بالقوة والنفذ الذي يرسل الحلف وانضمت السجون بالمعتقلين وصار الشعب يترقب من رجال الأمن وكاتبه صامرا رجال فرع لا رجال أمن وأطفاقنا، كل هذا يحدث ونحن نعيش عام انتخابات، وكما يقال فإن الانتخابات هي الطريقة الديمقراطية الصحيحة لتحقيق الاستقرار والأمن والإصلاح إذا تمت بصورة وفعالة لأنها تقرر الملتحق الحقيقي للشعب، والحكومة التي يرضى عنها الشعب ويتمسان منها في حل للمشكلات والأزمات. وللأسف تحدث البطالة حول الانتخاب بالقائمة أو الفردي. ونحن نأسف كل الأسف لما حدث ويحدث في الجزائر فعندما تمت انتخابات حرة نزيهة ونجح في الجولة الأولى الإسلاميون تحركت عناصر من الجيش، وأمدت الجيش انقلابا والتي الانتخابات وبدأ الصدام ونزيف الدم الذي وصل إلى ثلاثين ألفا. وأخر الأحداث ما حدث في أحد السجون وزاد فيه عدد القتل على مائة قتيل، وصار الموقف أكثر تعقيدا، وقد لجمعت أرباب من يبحثون عن حل لهذه الأزمة على أنه لا حل إلا بإجراء انتخابات حرة ويترك للشعب اختيار فيها من يشاء ومن يحكمه.

لما أوجعنا في مصر إلى أن نمارع في حل مشكلاتنا الحل السليم وإزالة القوانين الاستثنائية، وأن تتم الانتخابات المختلفة في اللقيات، وأن المجالس التشريعية في جو من الحرية والتمتع، ولا تسبق الحكومة ضد التيار فلا يتحقق استقرار وأمن ولا أمان. خاصة أننا نراهم هذا العدو الذي غرس كيانه بالإرهاب والنفذ، لم يواصل مسيرته بالثبوت والخذاع وقد كفر من أتباعه عددا.

هذا العدو الصهيوني

طاما نذكر الإخراش بظفورة هذا العدو وحده، وذلك ما استبقناه من كتاب الله ومن تاريخهم مع الإسلام والمسلمين، وما قامت به عصاباتهم من قتل الفلسطينيين وتخريبهم، وكان مولفنا هذا لا يجب الساسة وعمايتنا الكثير بسبب ذلك منذ عام ٤٨ حتى الآن. لقد حاربناه في ٤٨ وأجهض هذا الجهاد وعارضنا اتفاقية كامب ديفيد، ولم يستجب لنا وعارضنا اتفاقية أوسلو وأقبل لنا إننا ضد السلام وتعرضنا ومازنا لعنف شديد بسبب ذلك، وزارنا السيد ياسر مرفات وأرضعنا له نظرتنا وحذرنا من أي صدام بين الفلسطينيين بعضهم ونفسه، وأكندا له أن هذا العدو لا يعني السلام كما تلهمون ولكن الفخاخ والمخاطة والعمل الجاد لتحرير كل فلسطين وخاصة القدس. والأول وقد كشف العدو عن حقيقته نوابه، وأنه يستعد للحرب، وأنه لن يوقع على اتفاقية منع الأسلحة النووية. وهذا الهجوم على وزير خارجيه مصر لتسريحه بعدم توقيع مصر على هذه الاتفاقية ما لم يوقع العدو عليها. نحن نقدر كل التقدير مواقف عمر الوطني الصحيح من هذه القضية وندين بكل شدة هذا التعتت الصهيوني، وقد



المصدر : السبيل

التاريخ : ٢٨ جمادى الآخرة ١٤١٥

النشر والخدمات الصحفية والعلاقات

وأشرون غاب عنهم عالمهم وراء الأسوار قلعا وجناتاً. ولكن علينا أيها المسلمون أن نصبر ونحسب ولا بدخلنا بأس أو إحباط مهما ثابت علينا كل قوى الباطل التاريخي. ويعيد لنساء لقد بدأ الإسلام في مكة بين عدة قليل من المسلمين وحوارهم أعداء كثيرون، فالمشركون عبدة الأصنام واليهود يحقدونهم والفرس والروم، ومع ذلك فقد نصرهم الله على كل هؤلاء الأعداء وتطورت الجزيرة من الشرك وأجل اليهود واتحدت الفرس وطلب الروم وتبدد الظلام ومع الثورة فالحق أحق أن يتبع والباطل زعيم مهما انتفض.

علينا أن نساك الطريق إلى نصر الله بأن نصلح أنفسنا لنكون مؤمنين حقا ونحرم هونا بالهزيمة والى هزيمة المستعدين وأن نحمي وتربط ونزيل الخلافات التي أثارها الأعداء بين دولنا ليصارب بعضها بعضا، فلتحييت الأصل للفرق للإسلام والمسلمين بين المسلمين، وخاصة فيليب جيل الاستكبار والمظنن إلى أن الله حافظ دينه وإننا نحن شؤنا. الشكر وإننا له لمانفوقه، والمسلم من اللعن سنة الله في الدعوات لتتصمخ المؤمنين وتزدهم قوة وعزما وسلاية. وصديق الله العظيم، "ولقد كتبت رسول من قبلك فصوروا على ما كتبوا وأودوا حتى اتاهم نصرنا ولا يبدل لكلمات الله ولقد جاءه من نبي للمسلمين فوجدنا وجرعنا الطغيان سيكون بصر الله بآرائه الله.

ويومئذ يفرح المؤمنون بصر الله ينصر من يشاء ويخي العزيز الرحيم.

جاء بيريز لمقابلة الرئيس حسيني مباركة لعله يصل إلى حل وسط فيه مصالحة وخداخ، ولذلك تحذر المسلمون في بلدنا مصر الحبيبة من أن يستجيبوا لطلب العدو بتأجيل توقيعهم على هذه الاتفاقية إلى ما بعد إتمام السلام الشامل في المنطقة. ونقول إن ما يسمونه سلاماً ليس بسلام، وإن يتحقق ذلك فهم أهل خدر وخيانة ولا تزال خريطة إسرائيل الكبرى معلقة في الكنيست. بل وقيل إن أمريكا تكرر في نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس التي يعتبرها العدو في كثير من تصريحات المسؤولين عندهم أنها العاصمة الأدبية لدولتهم. ما امرأنا بعد أن كشف العدو من تراه أن تراجيع حكومتنا سياستها إزاء شعبها، وإن تستعد وتعد هذا الشعب لمواجهة هذا العدو ولا تفل في خدمة السلام معه. ولكني تود الحكومة شعبها سناً سوريا لها في مواجهة العدو لا بد أن تطلق الحريجات، وإن تجرى انتخابات حرة نزيهة، وأن تزيل أزمة الثقة بينها وبين شعب مصر الشاهد الذي له تاريخه الجيد في مواجهة الأعداء. ويطم الله أننا من منطلق حبنا وإخلاصنا لوطنا نتقدم بهذه النصيحة التي نرجو أن تجد تجارياً من المسلمين، وقبل فوات الأوان فالأحداث تتسارع والزمن لا ينتظر وكلنا إعراساً من مثل هذه النصيحة منذ ما يقرب من نصف قرن.

أيها المسلمون في كل مكان

انتبهوا إلى ما يحاك ضد الإسلام والمسلمين عامة وكنوا حراساً يظعن لتفديتكم معززين بأسلأكم مقدريين مخلصين انتماكم لهذا الدين الحق، واعلموا أن ما يحدث في البوسنة ليس حرباً عرقية، ولكنها حرب دينية، وكلنا ما يحدث في فلسطين والفلسطين وكشمير وغيرها، يؤيد ذلك ما أعلنه ممثلون في حلف الأطلسي عن نيته في مقاومة الأصولية الإسلامية بعد انتهائهم من الشيربية بإدعاء أنهم يقاتلون الأعداء والتطرف الذي يهدد السلام في منطقة الشرق الأوسط وهذا بإيعاز من العدو الصهيوني. هنا السلام الزائف الذي يفرون به بعض حكومات المنطقة ويبدعون بعضهم للتضيق على التجمعات الإسلامية. في حين أن الإسلام دين السلام والامن والعدل والرحمة، والمسلمون لا يعضون حقاً لأحد بل يريدون الخير للبشرية جمعاء بهذا الدين الحق الذي ارتضاه الله للناس جميعاً.

هذا العهد..

أيها المسلمون قبل علينا هذا العهد، وأحوال المسلمين كما ترون محن وباتلاوات وحرب وكيد من الأعداء، كنا نود أن نلحق في عبيده، ولكن كيف لنخرج وأخوان لنا يتكثرون ويعذبون ويشربون ويتهم أطفالهم وتربل نساقونهم.



المصدر : **الاستفسار**

٢٨ ذى الحجة ١٤١٥ هـ

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكم على رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية بإفساد نتائج الانتخابات



بمقام الدكتور
محمد حميد إبراهيم

اصدرت محكمة استئناف القاهرة برئاسة المستشار ولعلت السيد ومضوية المستشارين فوزي نعمان وطفي سليمان حكما تاريخيا في الدعوى المرفوعة من الدكتور حملي المحمدي الأستاذ بكلية الطب جامعة القاهرة ووزير الصحة الأسبق ضد كل من الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب والواء عبدالمعالم موسى وزير الداخلية السابق بمقتوما بالتشامس فيما بينهما بان يؤديا إليه مبلغ مائة ألف جنيه تعويضا أبنيا عما حال به من اضرار نتيجة للظاين التي أخذها على انتخابات الجولة الأولى لمجلس الشعب التي أجريت في ٢٩/١١/١٩٩٠ بملكرة مركز شرطة الزرقا محافظة دمياط، والتي أسفرت عن إفساد الانتخابات بين اثنين من المرشحين ليس هو من بينهم حيث كان أحدهما بمضوية مجلس الشعب.. ولقد بطن في نتيجة تلك الانتخابات إلى رئيس مجلس الشعب ناعيا على انتخابات الجولة الأولى حدوث افساد في فرز الأصوات ورفضها جميعا بحيث أصدر أكثر من ألف صوت فخصه وأعطيت لغيره مما حرعه من فرصة الإعادة ومنها لأخرين بالإضافة إلى مظالم أخرى.

وإذا أعمل رئيس مجلس الشعب الوطن إلى محكمة التفتش للتحقيق في صحة وانتجت محكمة التفتش إلى قبول الوطن شكلا و للوزير بطلان عملية الانتخاب بالادارة المذكورة لعدم استكمال الشكل القانوني لمأخر

والالتزام بأحكامه بكل دقة - عمل حد تبير الحكم.. ولد أصاب هذا الإجراء المستأنف بالقرار أدبية ونفسية، وهو يقرب وينتظر أن يصل إلى حقه الذي طالب به، وسأنته فيما طالب به محكمة التفتش في تقريرها الخاص بتحقيق طمحه - مما تتوافر معه أركان المسؤولية التقديرية سيما حدثها المادة ١٦٢ من القانون المدني، وتستوجب حصول التسايفات على تعويض من هذا الخطأ.

الحقا الثاني - لم يعرض رئيس مجلس الشعب الدكتور فتحي سرور هل المجلس نتيجة التحقيق والرأي الذي انتهت إليه محكمة التفتش للفصل في صحة الطعن وإنما قام حكما به في الحكم - يعرض أمر آخر وهو تقرير لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية الذي لم يشر إلى نتيجة التحقيق والرأي الذي انتهت إليه محكمة التفتش وإنما قامت هذه اللجنة بلصم الطعن بدلا من محكمة التفتش، وانتجت إلى عدم قبوله شكلا مستهدفة في ذلك بتقارير محكمة التفتش في أمور غير متشابهة مع الطعن لتقديم بالنسبة لركائمه في

سجل هذا الحكم التاريخي خطاين في حق الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب استوجبا ما قضت به عليه بمضفته - وليس بشخصه كما جاء خطأ في بعض الصحف اليومية - بالتعرض للنقض بمبلغ مائة ألف جنيه بالتشامس مع وزير الداخلية الذي كان مسئولا عن إدارة العملية الانتخابية:

الخطأ الأول - مخالفته نص المادة ٩٢ من الدستور التي تقرر: وتختص محكمة التفتش بالتحقيق في صحة الطعون للقمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه، ويوجب إحالة الطعن إلى محكمة التفتش خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به... وتعرض نتيجة التحقيق والرأي الذي انتهت إليه المحكمة على المجلس للفصل في صحة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس.

وقد تأخر رئيس مجلس الشعب في الالتزام بما نصت عليه هذه المادة وهو للوقت به الحفاظ على الدستور

بعض اللجان الانتخابية وأوقع خطأ في الرصد والجمع حرعه من أن يكون الأول بين المرشحين وأرسلت تقريرها إلى مجلس الشعب في ٢٩/١١/١٩٩٢ غير أن رئيس المجلس لم يقدم معرض التقرير على المجلس خلال الميعاد المحدد في الدستور ولم يتخذ أي إجراء في شأنه وما أصدر بهذا القرار السلسي جميع الضمانات الدستورية وجعل من نفسه سدا يعلو دون ومصرى الخاضعين إلى حقه الأمر الذي دعا الدكتور المحمدي إلى اللجوء إلى ساحة القضاء طلبا للاضطلاع بهذا القرار السلسي مجلس الشعب في أداء واجبه الدستوري سبعة أشهر كاملة دون مبرر أو مسرع يستأهل إرجاء العرض على المجلس، ولم يتم عرض الأمر على مجلس الشعب إلا بعد رفع دعواه للتفتش.

الأخطاء المنسوبة إلى الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب:



استردت إلى مستوى العمل المادي واقتضت مستورتي لها حيث يتحقق بها بكن الخطأ في المسؤولية التصريحية.

لما كان ذلك وكان الدستور لم يسلب المحاكم حق رقابة هذه الإجراءات وتقرير الدستورية عنها ولم تخصص بها مؤسسة دستورية أخرى، فلما تبقى في نطاق الاختصاص العام للمحاكم ذات الرقابة العامة... وتختص المحاكم بنظر دعاوى التبريض على هذا الأساس.

توصيات ومناشدات أوردتها المحكمة في ختام حيثيات حكمها:

وقد خلقت المحكمة أسباب حكمها بمجموعة من توصيات تستهدف منها إعصال التزعم الدستورية السليمة وتحقيق سلامة الانتخابات العامة بتزويدها فيها مع التقدير عليها بوجاهة:

(١) ذكرت المحكمة أن مسلك بعض القاضيين على إعصال الانتخابات من رؤساء وأعضاء اللجان العامة والفرعية، وما يقع منهم من إخطاء وتصرفات وسلوك من شأنه أن يؤدي إلى بطلان الانتخابات، فغسلا من تزبيب إرادة الناخبين، وتقديم من لا يستحق شرف تيرل عضوية المجالس الانتخابية بغير حق- تمتد لـ حقيقتها اعتداء صارخا على الحرية الشخصية للمواطن أن يقتصر من يشاء من الانتخابات أو الاستفتاءات لأهم بمسلكهم هذا يطعن إرادة من محل إرادة المواطن بتزبيب نتائج الانتخابات، وهي جريمة لا تسقط العتري الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقدم ويقتضي ضرورة مسائلة مقارنوها عنها جنائيا ومدنيا، والا تطبيق لـ شأنها أحكام لالة ٥٠ من القوانين تنظم مباشرة التطبيق السياسية التي تسقط الدعوى الجنائية المدنية عنها باعتبارها من الجرائم الانتخابية بمعنى سنة الأخير من عدم إعلان نتيجة الانتخاب إلى الاستفتاء، ذلك حتى يظل سيف الاتهام مسلطا عليهم أيد الدعوى والمعللة تطارد في كل وقت وما بعد كثيرا من هذه الجرائم والأخطاء.

كان خطأ هؤلاء القاضيين على لجان الانتخابات الفرعية العامة في جمع ورصد الأصوات الصحيحة للناخبين قد ثبت على وجه القطع واليقين... ولما كان هؤلاء القاضيين على رمد وجمع الأصوات من رؤساء وأعضاء اللجان العامة والفرعية قد تم تعيينهم بمعرفة وزير الداخلية، وأن الأخطاء التي قارفوها قاسوا بها لـ أثناء تناديهم وتطبيقهم وبسببها وكان من المقرر أن يكون التبريع مسفولا عن الشرع الذي يحدده تنايهم بعمل غير المشروع بناء على خطأ مقارن في جانب التبريع فرضا لا يقبل إثبات العكس مرجحه سوء اختياره لتنايهم وتقصيره لـ رقابتهم... وقد أرتفع هذا الخطأ الذي قارفه هؤلاء القاضيون الشرع بالاستئناف وأدى إلى حرمانه من دخول الإصادة لـ الانتخابات وورث عليه الفرصة والأمل في تشكيل الناخبين والفوز بعضوية مجلس الشعب، وتنتج عن سلوكهم بكل الأسف تزبيب إرادة الناخبين بتقديم مبريح لغرض معركة الإصادة لأحق له في خوفها وما تنتج من ذلك من بطلان لعملية الانتخاب ذاتها مما يعد مساسا بسيادة القانون والفرعية الدستورية.

الرد على الدافع بعدم اختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى:

ولما يتعلق بالدفع بعدم اختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى الذي تقدم به الدفاع عن رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية السابق، فقد ردت عليه المحكمة بأن المسائل لم تعرض للطن عن قرار مسمة عضوية منالسه بحيث يثار الإصاء الفاص بالمجلس سيد قراره، وإنما كانت دعواه المطالبة بالتعويض بسبب ما لحق صلية فزح الأصوات وإعلان النتيجة من إخطاءه لم تعطيل عرض التفتيح الذي لجرته محكمة التفتيح على مجلس الشعب لـ وقت مناسبه... وهذه جميعها إجراءات لم يصحها سوى أن تكون مستقلة لـ للشرعية الدستورية... فإذا فقت منحيها الدستوري أو العترفت من أحكامه

حين أن تحمكة التفتيح قبلت الطعن المقدم شكلا لانه جاء مشعولا بتوايهم وأن كان غير صادق عليه حيث إنه من المقرر- كما جاء لـ الحكم- أن عدم القيام بعمل إجرائي كالتصديق على التزاييم لا يرقب على البطلان ما لم يرتب ذلك القانون، وهو ما لم ينص عليه قانون مجلس الشعب الذي نص على التصديق على توقيع الطاعن هذا وقد ألد الدكتور لفتح سرور ببيان أمام مجلس الشعب بعد صدور هذا الحكم وأعلن فيه أنه لا يريد التعرض لهذا الحكم احتراما للأصاء، وإنه عهد إلى هيئة قضائية الدولة بالطن فيه أمام محكمة التفتيح... غير أنه تنازل عميدا الصل بين السلطات بما يؤدي إلى عدم جواز الاعتداء إلى القضاء ضد لارات السلطة التشريعية... وهو ما سنعرض لتنازله بالرد لـ مقال مادم إن شاء الله.

حيثيات مسئولية وزير الداخلية عن أخطاء النتيجة العلنية:

ولما يتحقق بمسؤولية وزير الداخلية بمسلة -وهو اللواء عبد الطليم موسى الذي كان وزيرا للداخلية وقت إجراء الانتخابات العامة لمشروع الدعوى- فقد لزمها الحكم إلى ما حاق بالمسعى الدكتور العنيدى نتيجة سلوك وتصرفات تنالهم من رؤساء وأعضاء المجلس الفرعية العامة الذين تم تعيينهم بقرارات منه حيث ارتكبوا العديد من الأخطاء أهمها تزبيب إرادة الناخبين بإسقاط ١٢١٥ صوتا حصل عليها المستأنف مما أدى إلى إظهار النتيجة النهائية على غير حقيقتها، وأنه لولا هذا الخطأ المساسي لكانت المسائل (الدكتور حلس العنيدى) هو الضامن في التزبيب ولتكن من السهل في انتخابات الإصادة... هذا فضلا عن أن النتيجة العامة للانتخابات أعلنت طبقا لقانون مباشرة الحقوق السياسية بقرار من وزير الداخلية.

ويرد لـ حيثيات حكم المحكمة أنه قد ثبت من التحقيقات السياسية بقرار من محكمة التفتيح أنه قد وقعت بعض الأخطاء المادية الفاصلة بالرمد وجمع الأصوات ونتج عن تلك الأخطاء عدم احتساب ١٢١٥ صوتا للطاعن، ولما



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ :

٢٦ مارس ١٩٩٥

وتأسست المحكمة المشرع وهو ممثل في هذه الجمعية (حسب تعبير الحكم أي أن الخطاب موجه لرئيس مجلس الشعب الدكتور نسي سرور بالذات) أن يسارع إلى تأكيد هذه الحقيقة تدريجياً.

فهل يستجيب رئيس مجلس الشعب لماخذه القضاء علماً بأنه يوجه لدى لجنة الاقتراحات والشكاوى بالمجلس اقتراح بمشروع قانون بتنظيم ممارسة الحقوق السياسية وألقت عليه أحزاب المعارضة والقوى السياسية والإجماع ويتضمن ما يطلب به الحكم، ومجده تقليده في هذه الدورة من الأسلاك خاد محيي الدين غفوس المجلس ولا يزال حبيس أدراج اللجنة المذكورة، كما هو المتبع في الدوام كلما يهدد تقديمه في كل دورة برلمانية في مر السنين والأعوام!!

وإن كنا نرى أن تمن المادة ٥٠ من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية المشار إليها يسقط الجرائم الانتخابية بمضي ستة أشهر أصبحت مفسوخة بموجب الدستور القائم المعمول به بعد إصدار هذا القانون حيث نص في المادة ٥٧ منه على أن: «كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة

الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وكفل الدولة تعويضاً عادلاً إن وقع عليه الاعتداء... ويمكن وبالتالي ملاخضة المعتدين على حرية الانتسابات العامة في أي وقت باعتبارها جرائم لا تنقضي بمضي السنة.

(٧) طالبت المحكمة الاتحادى الخزانة العامة والمدعى الفرادى قبة التعويضات التى تقضى بها الضرورىين نتيجة لخطأ وسلوكيات الخاضعين على أعمال الانتخابات، حتى لا يكون دفعها على حساب المصالح والخدمات العامة التى تؤدى للشعب وإنما يتحمل بها المخطئين حتى يكون ذلك رادعاً لكل من تسول له نفسه العبث بنتيجة الانتخابات أو بأى شأن من شأنها.

ونرى في هذا الصمد أنه يتعين على وزارة الداخلية بعد دفع التعويضات للحكم بها للضروريين أن ترجع على المتسببين في جرائم التزوير الانتخابية

إلزامهم بدفع ما تسببه بسبب أعمالهم، حماية لمال العام ولا اعتبار متعادلة ومراقبة مع العاملين الأصليين - ذلك دون حاجة لانتظار صدور تشريع يقضى بذلك.

(٨) تأسست المحكمة وزير الداخلية أن يختار رؤساء اللجان الانتخابية وأعضاءها من القيادات العليا العاملين في الحكومة والهيئات العامة وأساتذة الجامعات وأن يوزل لهم المكائن حتى يقيروا على أداء مهمتهم دون اعتكاف عنهم، ويكون لديهم الإحساس بالمسئولية دون انحراف نتيجة إرهاب أو زلالي أو استقار وعدم إدراكه للدر المهمة.

ونرى أن حسن اختيار أعضاء اللجان على الشخص الذى طالبت به المحكمة مطلوب أما رئاسة اللجان العامة والفرعية على السواء فيجب أن يكون رجال القضاء تطبيقاً للمادة ٨٨ من الدستور.

(٩) وأخيراً شاضت المحكمة المواطنين الإقبال على أداء السوابج الوطنية للمشاركة في إبداء الرأي في الانتخاب والاستفتاء.

وإنما كان التعديل الذى اضلل أخيراً على قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية في خيبة مجلس الشعب بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٤ الموافق عليه المجلس على اعتقاده قد رفع قيمة الغرامة التى يحكم بها على الناخب المخطئ لغير عذر من الإذلاء بصورته في الانتخاب أو الاستفتاء من مائة قرش إلى دغرامة لا تجاوز عشرين جنيهه (أى لا تقل عن جنيه وهو الحد الأدنى للغرامة في المخالفات ولا تزيد على عشرين جنيهه وأليس بمفرين جنبها مقطوعة كما بتصوير البعصر)...

فإنه لمن يظن أن كل من حضر الناخبين على أداء واجبه الانتخابى طاماً ظلت العملية الانتخابية مجردة من ضمانات كفالة نزاهتها رهوتها لأن للرفق السولى الناخبين في نوع من المظلمة الضال على وأغصم السبيل لتنتجتها المظنون في صحتها... وهو ما تطالب القضاء بأن يؤيد جمهور الناخبين في المطالبة بتقرير ضمانات نزاهتها كما وردت في مشروع قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية التى تطالب به الأحزاب والقوى السياسية في البلاد.



المصدر : الحرية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٥

ردود الأفعال الواسعة .. للحكم في قضية انتخابات

الحدیدی .. تتزايد مع قرب الانتخابات

كمال الشاذلی « لآخر ساعة »

الرئيس مبارك حريص .. على

سلامة الانتخابات القادمة

وأن تكون المنافسة

بين الأحزاب والأفراد

مصرية في دعايتها ..

مصرية في حواراتها

أجرى الحوار زكريا أبو هرام - المحرر البرلماني لآخر ساعة



المصدر : الصحافة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 11 مارس ١٩٩٥

لأزالتة لخرساعة ، مستمرة في فتح ملف الانتخابات .. مستهدفة تحقيق سلامة ونزاهة العملية الانتخابية في جميع مراحلها .. من أجل مصر .. مصر الديمقراطية .. مصر سيادة القانون واستقلال القضاء .. وذلك بمناسبة حكم محكمة استئناف القاهرة الصغر لصالح الدكتور حلمي الحيدى الذى انقربت بنشره كاملا وما تضمنته حيديات الحكم من نداءات ومطالب بضمائلات او تحفظات كلها كانت العملية الانتخابية كما نرجوها جميعا .. غاية في الطهر والنزاهة حتى نفاخر بها ونباهي الدنيا كلها .. وحتى لا نترك الادعاء الصهيونى وإعلامه .. يركز دائما أن إسرائيل وحدها وأمة الديمقراطية والحريات في المنطقة ! ولهذا احتفلت ، لخرساعة ، بالحكم الهام كما قل رجل القضاء الكبير الشامخ المستشار عبد الحميد يونس في مقالته بالزميلة العزيزة ، أكتوبر ، وحركات بذلك ، الاحتفاء ، الماء الراكد لعيد الحوار حول ما يتطلع إليه الجميع من

ضمائلات وإجراءات كما وصفها العالم الجليل والبرلماني العتيق والنقائى الأصيل الدكتور حمدي السيد .. حيث أن العام الحال ١٩٩٥ هو عام الانتخابات .. إذ تشهد الحياة البرلمانية والسياسية حدثين هامين هما انتخابات مجلس الشورى في أبريل ومايو وانتخابات مجلس الشعب في أكتوبر ونوفمبر القادمين . من هنا فإن الحديث عن الانتخابات لن ينقطع خلال عام ٩٥ في كل أنحاء مصر والسؤال عن ضمائلات نزاهة الانتخابات القادمة ومطهراتها .. سيظل قلنا ففسية الطعون الانتخابية في المجلس الحال والمجالس السابقة كانت كبيرة والكلام حول تزيف إرادة الناخبين كان محل جدل في كثير من الأوساط السياسية والحزبية والمطالبة بالمزيد من الضمائلات بل وعمل تشريعات تكلل إزالة المعوقات من أمام العملية الانتخابية حتى تتم بسلاسة ويسر .. كان حديث الكثيرين .

● جميع الضمائلات مكفولة ..
لحرية ونزاهة الانتخابات
والمواطن هو خير
ضمان .. لتحقيق ذلك

● مجلس الشعب الحالي .. من أقوى المجالس
.. والمعارضة لم تكن هامشية



المصدر : الحرس ساعة

التاريخ : ١٩٩٥ م

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دورا .. فللواحد يجب أن يشارك بدلا من أن يكون في موقف الناقد فقط .. يجب أن يشارك ويساهم برأيه في قضايا البلد ولكن كيف يساهم المواطن برأيه هذه مسئولية كل الأحزاب والقطاعات والهيئات الشعبية والسياسية في خروج المواطن عن هذه العزلة وخاصة في المدن .. لأن هذه الظاهرة موجودة في المدن فقط ومن وجهة نظري أنها غير موجودة في القرى .. فاعلمنا من اللامعين والعمال يساهمون مساهمة كبيرة في هذا العمل .. فبينما نجد أن نسبة كبيرة من أهل المدن لا يساهمون بالدرجة المطلوبة نجد أن أهل الريف أكثر إيجابية في الانتخابات .. ونأمل في الانتخابات العامة القادمة لمجلس الشعب والشورى هذا العام الذي أسميه عام الانتخابات .. أن تجد مشاركة أكثر من كل مواطن هل أرى مصر سواء في المدن أو القرى من أجل أن يساهم المواطن برأيه في اختيار من يستحق في القضايا الهامة التي تهمهم ولهم أولئك .. ومستوياتنا جميعا في أن نخرج الناخب أو المواطن من عزلة وعدم مشاركته وإسهامه ونساعده للمشاركة الإيجابية في الفواصل السياسية والقضايا العامة وفي اختيار من يصفه داخل مجلس الشعب أو مجلس الشورى .

● كيف يمكن أن يتم ذلك ؟
— هذا ممكن أن يتم ببساطة شديدة عندما يشارك كل حزب مع أعضائه ومن خلائهم يشرح أهمية المشاركة والمساهمة في الحياة العامة والسياسية واختيار نواب الشعب وأن يظل كل حزب راية في أهمية ذلك ويقنع أعضائه ومن حوله .. هذا هو الأسلوب الأساسي في تعريف الناخبين بأهمية دورهم .

المواطن خير ضامن

● مع اقتراب موعد انتخابات مجلس الشعب والشورى يتسائل الكثيرون عن الضمانات التي تكفل أن تكون هذه الانتخابات سليمة ونزيهة ودون أي تزيف لإرادة الناخبين ؟
— يريد وزير شؤون مجلس الشعب والشورى :

وهذا اختلاط ، آخر ساعة ، للحوار هذا الأسبوع المرابط العريق كمال الشاذلي وزير شؤون مجلس الشعب والشورى .. الذي أكد أن تزيف إرادة الناخبين ليس من صالح أحد وأن المواطن المصري هو خير ضامن لنزاهة الانتخابات وإن الأحزاب كلها بما فيها الحزب الوطني مسئولة عن تحريك المواطنين للمساهمة الإيجابية في اختيار من يمثلهم داخل البرلمان .

وأتى أهمية الحوار مع كمال الشاذلي في هذا التوقيت بإحداث لعدة أسباب فالفرضية التي أثارها ، آخر ساعة ، على مدى الأسابيع الماضية لجرت العديد من القضايا الهامة في مجال الانتخابات مثل إدانة سلبية المواطنين والمزيد من الضمانات لنزاهة الانتخابات وعدم تزيف إرادة الناخبين .. خاصة أن عام ٩٥ هو عام الانتخابات ، وقد كلف كمال الشاذلي في حوار ما يطمئن المواطنين على نزاهة الانتخابات المقبلة .. مؤكدا أن الرئيس مبارك مطالب بأن تكون المنافسة بين الأحزاب والأفراد صريحة في دعيلتها وصريحة في أساليبها وحواراتها وأن تكون منافسة حرة نزيهة . ولم يكن اختيار كمال الشاذلي للحدث في هذا التوقيت لأنه الوزير المسئول عن شؤون مجلس الشعب والشورى فقط ولكن لأنه الأتم برلماني ٣٦ سنة يمثل إرادة أهل دائرته - خاص أكثر من تجربة انتخابية .. يمر تماما أصول اللعبة الانتخابية وكيف تتدور ومن هنا تكمن أهمية أن نستمع إل كل ما يقوله :

● ونبدأ برأيه في سلبية المواطنين وعزولهم عن المشاركة في الانتخابات والتي أدانتها محكمة استئناف القاهرة في حكمها .
— يقول كمال الشاذلي وزير شؤون مجلس الشعب والشورى :

هذه الظاهرة من وجهة نظري تقع مسئولياتها على الأحزاب بالدرجة الأولى ومنها الحزب الحاكم الحزب الوطني الديمقراطي .. فكل الأحزاب مسئولة عن تحريك المواطنين في الانتخابات العامة .. من جهة أخرى فإن للمواطنين أنفسهم



● إذا كل الأمر كذلك فيملاّ تفسر كثرة الطعون الانتخابية التي تقم ؟

— يقول الوزير كمال الشاذلي :

الطعن يقدم من شخص لم يشارك في الانتخابات .. فليس أملاه إلا أن يطعن ، وهذا حق مكفول له .. وإذا حدث وأن كان على حق فإن القانون يحميه حقه كاملا .

● البرلمان ودوره في الفصل في الطعون الانتخابية .. يجري كلام كثير حوله خاصة في قضية التعارض بين أعمال المجلس ومحكمة النقض في مواد الدستور الاحتجاج المسالة إلى إعادة نظر ؟

— وهنا رد وزير شؤون مجلس الشعب والشورى قائلا :

لقد نظم القانون والدستور هذه الاجراءات وأعطى محكمة النقض سلطة التماحيق في الطعون الانتخابية التي يحيلها إليها رئيس مجلس الشعب أو رئيس مجلس الشورى بشرط أن تكون مستوفاة للشكل القانوني الذي ينس عليه القانون .. وقد أعطى أيضا الدستور لكل من مجلس الشعب ومجلس الشورى حق الفصل في هذه الطعون بعد تحليفها بمعرفة محكمة النقض .

الوطنان المصري ومخير ضمان لزاما العملية الانتخابية وذلك بالمشاركة الإيجابية .. بالخروج من عزلة والادلاء بصوته في الانتخابات .. فحرص الوطنين على قيد أسمائهم في جداول الناخبين والتوجه إلى منطابق الانتخاب عامل مهم في هذه القضية والمبالغ بالطلبية بالسمات الانتخابية لا مبر لها لأن جميع الضمانات مكفولة لزاما العملية الانتخابية وأهمها هو دعى الناخبين وحرصهم على الادلاء بأصواتهم .. وأحب أن أؤكد أنه ليس من صالح أحد أن يتم تزيف إرادة الناخبين ونحن نريدها انتخابات حرة ونزيهة .. والمنافسة بينها وبين باقي أحزاب المعارضة منافسة شريفة .. لأننا جميعا مصريين ووطنيين .. والكل يسعى لخدمة بلده .. ومن هنا فنحن نطالب بأن تكون المنافسة كما أرادها الرئيس مبارك في خطابه الذي ألقاه في افتتاح الدورة البرلمانية لمجلس الشعب والشورى .. منافسة حرة وأن تكون المنافسة بين الأحزاب والأفراد مصرية في دعائها ومصرية في أساليبها ونحن مع الرئيس مبارك في هذا التوجه السليم لنظرة للانتخابات القادمة ، ففي إطار المنافسة الشريفة سيكون رأى الشعب هو الحكم والوصول فيها لأن الاختيار سيكون لمرشح مصري وطني .

● نقول أنه ليس من صالح أحد تزيف الانتخابات والسؤال إذا حدث تزيف لأرادة الناخبين كيف يكون الحساب ؟

— وكان رد كمال الشاذلي : القوانين القائمة تحاسب أي موظف عام على خروجه على واجبات وظيفته .

المشاركة ضرورية

● الناس تأمل في فعل يؤكد أن الانتخابات القادمة ستكون حرة ونزيهة والسؤال تقم من مدى طهارة ونزاهة الانتخابات القادمة ؟

— ويقول كمال الشاذلي وزير شؤون مجلس الشعب والشورى :

عندما يشارك المواطن سواء في حزبا أو في احزاب المعارضة فإن ذلك خير ضمان لزاما الانتخابات للمشاركة مسألة ضرورية لاثراء الحياة السياسية في مصر .

● ولكن البعض يرى ضرورة إجراء تعديلات تشريعية تساهم في القضاء على المعوقات الانتخابية والخروج بها حرة ونزيهة ؟

— يقول وزير شؤون مجلس الشعب والشورى :

لا اعتد أن هناك ضرورة لإجراء أي تعديلات تشريعية .. لأن التشريعات القائمة تكفل الضمانات والحماية الكاملة لرأى الناخب بحيث تجعله يعبر عن إرادته الحرة .



الانتخابات بالنظام الفردي .. وتم حسم ذلك من قبل وأعجب لإثارة المعارضة .. لهذا الموضوع من جديد

● **الانتخابات** .. لها هي معنى الانتخاب في المرحلة
● **طرحه** الطعون كتشكك الكلام حول
● **الانتخابات** ؟

— **وقول** **كعمل** الانتخاب :
تجهيزات الرئيس مبارك في مسابقة الانتخاب
والخدمة ومهرية وهي شديدة مراعاة عدة
شواهد من اختيار مرشحي الحزب لاد اسياد
حسن السمعة والالتزام بالسياسة ومبادئها
والقدرة على حل مشاكلها وأن يتبع المربع
بشمسية كبيرة وسد ثغرية .. وتجهيزات الحزب
تتم من خلال مستشفيات القاعة في المركز
والمطالقات وترسل هذه الأوامر إلى الأمانة العامة
ليبحث مدى توافر الشروط التي ذكرتها عن
المرشحين وألك كله قبل العرض على رئاسة
الحزب .

● **رغم** **التكثيف** على في الانتخابات القديمة
بكتفاز للفردي إلا أن البعض عزال يريد
ما هو **الأسلوب** الذي **استخدم** عليه
الانتخابات القديمة قبل حسم الأمر تبعها ؟
— **وكان** رد وزير شؤون مجلسي الشعب
والشورى على السؤال :

لكن **سليق** أن **كانت** في بيان الأمانة العامة
الحزب الريفي الديمقراطي بأن الانتخابات
مستكون **النظام** الفردي .. **وألك** بعد أن
استلمت الأمانة العامة رأي مجلسي الحزب
وتواضع في جميع أنحاء مصر .. **وقد** **تلك** إلى

سيادة الرئيس مبارك بسطة رئيس الحزب — وقد
حسم **الرئيس** مبارك ذلك .. **وألم** **مورا** أن
التزام **الفردي** على الذي **أعقل** عليه **الشيء**
الحزبي .. **وهو** **أصبح** نظام **يقطع** **ويعتد** **الغالبية**
المعظم من **الأولاد** .. **وأن** **تعد** **أنفسها** **الأول**
داخل **الحزب** **الوطني** على أن **الانتخابات** **جديدة**
والشورى **مستكون** طبقا **للتظام** الفردي ..
وبهذا **أقيم** **أنهى** **العمل** **الجعل** **وأعجب** **للأمر** من
جديد من **يخص** **أحزاب** المعارضة

● في **تصريح** لك **علم** ٩٠ **بداية** **أعمال**
مجلسي **الشعب** **الوطني** **كانت** **أنه** **مستكون** **الفردي**
البرلمانيات **معارضة** .. **هل** **مات** **عند** **رؤيتك**
وأن **تقرب** من **هذه** **أعمال** **الجنس** **وبداية**
الانتخابات **الجديدة** ؟
— **قال** **كعمل** **للشأن** :

هذا **مصحح** **وألم** **أنه** من **الفردي** **البرلمانيات**
التي **عاصرتها** **يسبق** من **الفردي** **حتى** **الأول**
قد **التاريخ** **والخدمة** **التي** **تحت** **التي** **بين**
توابع **للأمر** **والاستقرار** **وتوافر** **الحزب** **الوطني**
معلومة **هل** **مستوى** **هل** من **البرلمانية** ؟
● **رغم** **ما** **تقول** **إلا** أن **المعظم** **يرى** أن
توافيق **المعارضة** **داخل** **البرلمان** **توازي** **عظمي**
يقابل **بشيء** **الشعوب** في **جنوب** **الصحف**
الفردي ؟
— **وقول** **وزير** **شؤون** **مجلسي** **الشعب**
والشورى :

لأن **ما** **تكون** **الشارحة** **عظمي** **وأنا** **هي**
شركة **موسمية** **وبداية** **الحق** **القول** أن **هذه**
الجميع **هو** **السلح** **العام** **وأينما** **تكون** **للتسعة**

فورا **كثيرا** في هذا **الجنس** **مشكلة** أن **التكوير**
فشي **مستوى** **رئيس** **مجلس** **الشعب** .
● **الشيء** **يحدث** **هذه** **الفردي** **بمختلف**
الاستجابات في هذا **البرلمان** **لغزابة** ؟
— **يسأل** **أن** **لك** **الاستجواب** .. **لأن** **الالاب**
عن **المعارضة** أن **المستقبل** في **ذلك** **ويذكر**
سأ **ألم** .

● **المعظم** **يرى** **الأوامر** **الحيدة** **الكلية** أن
يتمتع **لغزابة** **الأكاديمية** **بتقديم** **الاستجوابات**
فألم ؟
— **كعمل** **للشأن** :
الاستجابات **هو** **التأهم** **والخدمة** **والخدمة** من
حكومة **الحزب** **الوطني** **الحاكم** .. من **هذا** **الحق**
اللكول **لأن** **هو** **تقديم** **الاستجوابات** **والأوامر** **الأكاديمية**
وبالطبع **الأكاديمية** .. **أما** **إذا** **كان** **لدي** **ما** **يشبه**
الاستجابات أو **التأهم** في **أمر** **ألم** **ذلك** **تتم**
مناقشته **داخل** **البرلمان** **الحزب** .

الجنس القديم من وجهة نظرك

● **شكل** **الجنس** **القديم** من **وجهة** **نظرك**
● **يكون** ؟
— **وقول** **كعمل** **للشأن** :
تأمل في **الجنس** **القديم** .. **وهذا** **ألم** **تجد** **أن**
يحتل **الحزب** **الوطني** **بالأكاديمية** .. **وتنتج** **كثيرا** في
الشعب **الحزبي** .. **هو** **الذي** **سقط** **كلت** في
الأمر **على** من **يشك** **داخل** **البرلمان** .. **وفي** **الأكاديمية**
القول أن **حوصنا** في **الحكومة** **وداخل** **الحزب** **على**
أن **تكون** **هذه** **الانتخابات** **حرة** **نزوية** **وأن** **تكون**
لن **تكتف** **شركة** **بين** **الأحزاب** **بمجرد** **أن** **تكون** **كما**
طالب **الرئيس** **بذلك** **مناقشة** **مصرية** في **معاييرها**
وحرارها **وكن** **هذا** **السلح** **مصر** **وشعب** **مصر** .



المصدر :

١٩٩٥ مارس

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانتخابات القادمة

نزيفة أم مزورة ؟

طلحات المصري

الانتخابات القادمة في مصر: نزيفة أم مزورة؟
سؤال تبدو الأجوبة عليه مسمية فعلا ولكنها مطروحة بأي حال لطبيعة القضية، حيث تمت الانتخابات ١٩٩٥ لجلسي الشعب والهيئتين من أهم الأحداث السياسية على الإطلاق في بر مصر في هذا العام، كما وصفها خبراء أسياسية والانتخابية، وإلزام اعتماد العلم الفرجي والانتخابات القادمة في ١٩٩٥ بملقوب اهتمام الخلفاء نظرا للتغيرات البالغة والألمعية والدولية التي أتت ما يوسف به أنها متغيرات كبيرة ومتلاحقة، لتصبح المعركة أمام خياريين كلاميين، أما الانتخابات نزيفة تلقد معها الحكومة من أهمها يمشواها خاصة أنها حكومة مريوكة.

ولما انتخابات مزورة وهذا معتد استعمار الوضع للزور في المصميد السياسي والاقتصادي والاجتماعي بما ينبغي بلسا المصالحات،
ولسب سراج الدين عيسى الهيلة العليا ورئيس لى الولد بالقاهرة يؤكد أن نزيفة الانتخابات في زوايتها أمر يتوقف على توليف المصالحات التي يطلب الولد بتحقيقها لضمان نزاهة العملية الانتخابية بشكل مقبول لأنه لا يمكن قطع دابر لتزوير نهائيا، وبشرط الولد معروكة ومعتولة وهي لا تتطلب حتى لتعديل الدستور الذي ندم إليه ومن أهم هذه الشروط تنقية الجداول الانتخابية من كشوف الليبراليين والى إضراب الهيئات الانتخابية على العملية الانتخابية وإزالة كل من عدل للفساد أو رجال السلك القضائي كالبها يتم الاعتداع وأسادة الجاسات وإزالة كل من يترفع العدد الكافي تجرى الانتخابات على بوجين أو أكثر، ولابد من التأكيد من حرية الناخب ويتم هذا بأي جهات للحرية سواء بطلاقة شخصية أو مادية أو شخصية معلا، كذلك لابد أن يسلم لكل مرشح إسماء ومناوين الخاضعين في ذاته حتى يتصل بهم مع بلغ الرسوم المطلوبة، ولتغير قدر قدر مقبول من التزاد للعملية الانتخابية لابد من تعديل قانون الطوارئ، كذلك الانتخابات كذلك لابد من تحقيق الكفوف في الفرص الاعلامية في الأمانة والتميزون لكافة المرشحين في مختلف الأحزاب كذلك طلبت وزير الداخلية أن يسلم للمرشحين

مناوين كلواين التي تضم مستحقين الانتخاب قبل الانتخابات بفسور على الأقل، ويتنسى للتزوير في لجان المصبات فلنك ضمت هذا لفتي اختصر أن يتم خدم

كل الراء بفسور لا يؤول إلا بعد ٢٤ ساعة كذلك تطلق بعدم عقد لجان انتخابية في المصالح أو شركات قطاع العام، أما الكائن المصلي ملاح عيسى يوترق أن تكون الانتخابات للقائمة نزيفة نزاهة الشعراء، فالمعركة تستمع بنسبة ميرة من مقامه اللباس لتمثيل الحزب للمعارضة القاطنة والمستقلين مع استبعاد أو التقليل من فرص الترشح للأحزاب، يحدث لا تتجاوز نسبة مؤلاء جميعا والمعارضة والمستقلين والإسلاميين الثالث فقط وتكون الحكومة نسبة التقليل لأن الحكومة حريصة على أن

تضيق للنسبة لكل الأغلبية القائمة للتصويت عليها في الدستور وعلى هذا لاندني كواين أن المعركة ستستحق في تروحيات الأحرار والمعارضة لكي تستفيد من حين ويقيم يمكن أن يثيروا لها بعض القلائد، وأخيرا لعل أن الحكومة لم تستقر بعد على النظام الانتخابي الذي ستجوز عليه الانتخابات القادمة، فليس أم قائمة سلطة في قائمة نسبية، ومعتقد أن عدم الاستقرار في هذا منه تلتقل الفرص الانتخابية للتيار الإسلامي وثا ضحيفا من برهون نظام الانتخابات القائمة لأنه لفضل لحزب

للمعارضة،
والقضية لإضراب القضاء على العملية الانتخابية لهذا أمر وزير خاصة في حال مسار العلاقات للنسبة - الأمريكية كقوى صرة الآن، فالمعركة ستجوز على شكل من أشكال الأضرار، فبالنسبة لنزيفة أم مزورة الأمر بأن الانتخابات مزورة لكن ليس أجد الذي يخل بالزاد، ولما كانت الحكومة تريد استئصال الأضرار هذا لابد من إطلاق حرية التامسة السياسية بين جميع القوى السياسية وأن تعلم أن مشاركتها من التغير الإسلامي مبلغ لديها أي حد ما وأن تعلم أن لديها عقدة من الاحتفاظ بالأغلبية للحزب الوطني ووبن أن تتخلص منها إذا كانت تريد الحفاظ على المصالح العام وعلى مصالح الجاسين.

الكتاب العملي لعدد به يلقى بالكرة في ملعب للمعارضة مزمعا أن لا يوجد أحد يستطيع أن يفرأ أن الانتخابات القادمة ستكون نزيفة وأجست مزورة والعكس صحيح فبالنسبة برمتها تتوقف على فكرة الحزب، المعارضة على استنهاض الشعبي للمعارضة والتحقى وإن كان البعش يفك

في قانون الانتخاب المصري من أنه لا يمكن سلامة أسئلة الانتخابية، وله وأدى في لتزوير لاندني أسبق مسرعة أن الحزبون موجود في الانتخابات وقد حدث وسوق يحدث ولهذا جميعا ذكر الانتخابات التي حدثت في عهد ممدوح سالم وعلى وصفها البعض بأنها كانت أن انتخابات، هذه الانتخابات حدث فيها تزوير ولكنه كان معاديا، ويتنسى للكون الانتخاب المصري فهو من القليل قوانين الانتخاب في العام، باستثناء المادة ٢٨ منه التي تنص على أن للتزوير يكون من الوجهة للهدف،
القواء حسن بن أبى بلسا وزير الداخلية الأسبق الذي جرت في عهده انتخابات ١٩٩٤ التي شهدت شذيل أكبر نسبة مغارسة في مجلس الشعب منذ سنوات طويلة ونص أن ترعى انتخابات ١٩٩٥ كافة القوى السياسية لأن الرضاء الشعبين من مساهم عملية الانتخابات سيكون هناك إطلاقا لشكوك المعارضة للتبعية والتأكد الاستمرار في مصر، بل أكتد أجبر أن رضاء القوى السياسية عن مسار هذه الانتخابات سيكون بلفا حصار واتى لتصاعد عمليات الأرملة،

والى.. والأنخابات



يوسف والي

فہال شکری

القائمة كأساس لانتخابات مجلس
النسب القائمة .. وقد قيل في هذا
النظام الأسعار ، و هذا بالطبع مع
إدخال البعض لتحفظات من جانب
المعارضة ..

ويعد انتهاء مؤتمر الحوار الوطني
ظهر الجزء الثاني من لفر الانتخابات،
وهو التناقض الرأى وإصماعة داخل
الحزب الوطني على الأحد بالنظام
الفردي كاساس للانتخابات القادمة.
وبالطبع تذكر الكثير من أحزاب
للمعارضة لواقفه السابقة مؤكدا أن
النظام الفردي هو النظام الأسفل
الذي يصير يحق هن الجماهير
أعمالها والأمل.

وقالت السيدة العامة للحزب الوطني رفيع الشيرين شامال برای الحرب وإجتماعه لتلاخ باخلفا الفردي في الانتخابات إلى الرئيس مبارك كريسيس للحزب الوطني الديمقراطي. ويعد هذا ساد معتم طويل قطع سؤال النائب البرلماني الأتباعي التواترة إلى تكتيها صفح المعارضة حول التلاق بين قيادات الحزب الوطني على الأحدث بنظام القائمة كإباسب للنظام الانتخابي في الفترة القادمة وبن حقيقه وراء هذه الأقدام المستمرة.

ويبقى الفوز حائرا وجماعته حائرة، وإن استطيع احد ان يجد له حلا سوى الرئيس مبارك، والان الأمة كلها في انتظار كلمة مبارك ليخط طريقا جديدا للديمقراطية في مصر ...

انكزته ايام وليالي الشهر الكريم في عجالة
اعتدنا عليها كل عام .. ويبقى في فكرنا دائما
العبق المبارك لتسايحه .. بلى كتاباته
والقصص وخوابره والغازه .. ولكن مع انقضاء
بلى لغز اجتهد الامة كلها في حلّه ولاستطيع
حلي الا .. ولاستطيع ان نرجع ذلك الى
مصور في فكر الامة .. ولكن لأن حله يصيب عن
جميع ..

برز هذا اللغز الذي يحرم على الإخفاء جيداً جلسات مجلس الشعب الأخيرة، والتي شرح فيها الدكتور عاطف صبيحي أبعاد بيان الحكومة. وقد طرح هذا اللغز سؤالاً فجأة عندما سأل أحد النواب رئيس الوزراء عن نظام الانتخاب الجديد الذي تم الاستفتاء عليه وهل هو نظام القائمة أم النظام الفردي...؟

[illegible]

ويجب علينا ان نقسم الغزالي
نسمين احدهما يظهر في الموافقة
الجماعية من الاحزاب. خلال مؤتمر
الحوار الوطني. على الاخذ بنظام



المصدر : الإحصائيات

١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المشروع القبط من نصوص

تحدثت مرة أخرى الدعوة إلى نظام الانتخابات والقوائم على لسان
مستشارين في الحكومة والحزب الوطني رغم الأحكام القاطعة للحكومة
الاستثنائية العليا، ورغم تأكيدات الرئيس مبارك حول فضلية نظام القواعد
القرينة

وبين فترة وأخرى تتم محاولات لإجهاض الحق من خلال تصريحات شامخة
تحاول نسبة هذا القبط (القوائم) إلى أحزاب المعارضة.
والهدف أن الدوائر التي تصدر عنها هذه التصريحات وتحاول التظاهر
بالاستئصال لإرادة الديمقراطية قد أصعبت كل ما أثاره للمعارضة من مقترحات
بشأن الإصلاح للديمقراطي الشامل كمنع لواجهة الإرهاب والفساد، سواء
تعلق الأمر بإلغاء القوانين الاستثنائية- سيئة السمعة- وإصدار قانون جديد
إلزامي للحقوق السياسية، أو إطلاق حرية تكوين الأحزاب والجمعيات
وإصدار المصحف وكل أشكال التعبير السلمي وهذه الدوائر نفسها هي التي
وسعت الإصلاح الديمقراطي على الربح تحاول نسبة هذا القبط الذي يحقق
لها مصالح انتخابية شديدة إلى قوى المعارضة، التي رفضت نظام القوائم في
كثير من مناسبات وأهتت رأسها إجمالا لأحكام المحكمة الدستورية.
ولكنني ما هو الحزب أو الأحزاب التي أيدت هذا المشروع ؟ لقد كان
حزب للتجمع سهواً في رفض هذا المشروع، ولم يسمح بأن يصحح بموقفه
التباين بشأن هذه القضية، عندما قامت هذه الدوائر بإثارة الجدل حول
موقف المعارضة من النظام الانتخابي بعد جلسات مؤتمر الحوار الوطني.

وفي اجتماعها في ١٣ أغسطس عام ٩٤ أصدرت الأمانة العامة للتجمع،
وفي القيادة الجماعية للحزب، بين دورات اجتماعات اللجنة المركزية بياناً
قاطعاً بشأن موقف الحزب من النظام الانتخابي ، وموقفه من قضية في جلسات
المؤتمر، جاء فيه :لقد أعلن موقف التجمع في مؤتمر الحوار الوطني أنهم
يلخصون نظام الانتخاب الفردي، وفي موضع آخر وردت أكد ممثلوا أنهم لا
يعطون مكام على بياض لاعد، وأنهم لا يوافقون من حيث المبدأ على نظام
انتخابي لا يفرقون تلامصيله، خاصة وأنه قد سبق تطبيق نظام القوائم في
انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٧ وبخلافه لأحكام الدستور، وكان واضحاً أن الهدف
منه هو تهجير أحزاب المعارضة بصفة عامة، وقد حكمت المحكمة الدستورية

العليا بعدم دستورية هذا النظام مرتين
وأكدت الأمانة العامة في اجتماعها في ١٣ أغسطس الماضي على عدة
نقاط أخرى منها تركيز الجهود على ضمانات قانونية لتزايمة الانتخابات
لجذب المواطنين إلى ساحة العمل الديمقراطي بعيداً عن العنف والسياسة،
وإصدار قانون جديد إلزامي للحقوق السياسية، وقد تقدمت أحزاب
المعارضة بمشروع لقانون الرئيس مبارك، كما قدم خالد مهيبي الدين إلى
مجلس الشعب باسم الهيئة البرلمانية للتجمع
ولهذا نقول لكل الدوائر التي تحاول إجهاض المشروع القبط أن التجمع كان
سباقاً في رفض نظام القوائم وأن يقبله ويحضر من ظاهرة التلاعب بالقوانين
لحساب مصالح شديدة تعلق أبواب الأمل في التغيير الديمقراطي.

لطفي واكد



المصدر : الأهرام

للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٥

تقرير النقض يؤكد انتخابات الدرب الأحمر باطلة

اصدرت محكمة النقض تقريراً بنتائج تحقيقاتها في الطعن القديم من وجهه عباس الحامي حول ما شاب الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب والتي جرت بدائرة الدرب الأحمر في اول مارس ٩٤ وكان مرشحاً بها. أسد تيسير النقض ان إجراءات الانتخاب والتصويت والفوز جاءت بعيدة عن الشفافية والحيادية بما يعيد الثقة والشكوك من النتيجة التي انتهى إليها. أشار التقرير إلى أن كشوفات الناخبين تضم تكراراً للأسماء وتكراراً لألوانهم ياسوماتهم. كما ثبت أن محضر إجراءات الفوز لم يوقع عليه سوى رئيس اللجنة العامة ومفوض فقط من أعضائها من مجموع ٥٥ عضواً بالمحالفات للتعليمات وزارة الداخلية. وأضاف أن نتائج التحقيق لم يثبت مخالفة ما تم في هذه الانتخابات لل مواد ٩ و ٢٠ و ٢٤ و ٣٦ من القانون ٧٢ لسنة ١٩٥٦ وتعديلاته قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية إلى جانب مخالفة المادة ٥٥ من تعليمات وزارة الداخلية الخاصة بإدارة اللجان لانتخاب أعضاء مجلس الشعب. كان وجهه عباس قد تولى في انتخابات الدرب الأحمر التي تم تزويرها لصالح مرشح الحزب الوطني فتقدم بالاعتراف عليها.



صحيفة الإخوان

المصدر:

التاريخ: ١٩٨٥ / ٣ / ٢٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أسرار خطة الإخوان في

الانتخابات القادمة

الأخويات

وارهايب الحكومة

أعدائهم التاريخيين « الناصريين » وهو الأمر الذي أكده القريون من كلا الطرفين وهو ما يوصف بالمجانة، حيث اشارت المصادر في هذا السياق إلى أن هذا النوع من التسيب لن يكون فعلياً وإن تكون له أشكال مباشرة، لكنه يأت ضمن بنود الخالية « الاتصال » التي جرت بينها في أحد مؤتمرات المؤتمر القومي العربي، في بيروت

والتي شاركت فيها عناصر عربية من الإخوان.

● مفاجأة

التبرير لـ لعبة تحالفات الإخوان في الانتخابات أن مسألة التحالف تلك لم

هل سيكون اللازمة المشتعلة مؤخراً بين الحكومة وجماعة الإخوان المسلمين « المخطوفة » تأثير في مواقف الأخيرة في الانتخابات البرلمانية القادمة المقرر إجرائها في نوفمبر القادم ؟ كل الشواهد تؤكد أن الإخوان مصممون على خوض الانتخابات بكل ما أوتوا من قوة والدليل قرارهم بعدم خوض انتخابات مجلس الشورى التي ستجرى قبل الانتخابات البرلمانية بخمسة أشهر توفيراً للجهد والمال وعدم اقتناعهم بجودة مجلس الشورى.

لكنهم هذه المرة يدخلون الانتخابات وهناك اتهامات تحاصرهم بمساعدة فصائل الإرهاب، ولهذا كانت هناك رغبة شديدة لدى قياداتهم لكسر الحاجز النفسي لدى عامة الناس بسبب الاتهام بالقتال.

التحالف والتسويق مع الأحزاب المعارضة رغم عدم الحاجة إليها.

وقد جاء هدف تنظيم النتائج خلال الانتخابات أو ما يطلقون عليه ضمن أبنائهم سياسية « التسكين » للجماعة دائماً إلى استقراء رأى قيادات الجماعة على السعي إلى التحالف مع أحزاب المعارضة .. وقد أصبح في إطار ذلك المعتمد من هذه السياسة سواء في طريق الإبقاء على التحالف التقليدي الذي يضمهم وحزب البعث وحزب الأحرار الذي غاشوا به انتخابات عام ١٩٨٧ أو بالقاء حزب الوفد أو حتى ناحية

خطة الإخوان هذه المرة تكمن في تنظيم النتائج التي حققها خلال دورق البرلمان الوجوديين اللتين شاركوا فيها عامي ٨٤ ، ١٩٨٧ ، ولذلك لأن استئصالهم جاء مبكراً قبل عدة شهور ، عندما تم اعتبار الدكتور عصام المريان عضو مكتب الإرشاد (والموجود حالياً بالسجن بعد القبض عليه مع ٢٧ قيادياً آخرين من الجماعة) بتهمة تشكيل تنظيم سرى بهدف قلب نظام الحكم) اختياره كمشرف عام للجماعة للإعداد للحملة الانتخابية واختيار المرشحين الإخوان وعاولات



رسالة للحكومة لفرمانها أن الحركة الإسلامية بكل توجهاتها وإمكاناتها أن تجرد وتصلبن وإمكاناتها خلق جبهة إنتفاذ في مصر شبيهة بتلك الموجودة في الجزائر.

لكن التأثير في هذه المعلومات هو موقف الجبهات الإيمانية من الإخوان المسلمين كجبهة لم يوفقهم من مسألة الانتفاخ ذاتها وهي المواقف التي قد تنسب في فشل الثورة الإيمانية للضغط على الحكومة.

في البداية يمكن وصف موقف الجبهات الإسلامية التي تستعمل العنف في التأثير والإرهاب بأنه موقف العقدة من جماعة الإخوان المسلمين التي كانت صياغتهم الأولى وشاهدوا ذلك تنظيماً التي سببت لهم بعد الانشقاق عن الجبهة والمقاومة معاهدين أخرى تحمل إلى العنف والإرهاب، هذه خلق تنظيماً مماثلة لتنظيماً الإخوان، ثم بدأ موقف هذه الجبهات يكون أكثر حدة تجاه الإخوان وامتصهم بالثقافة ومصادرة المحاكم والتخلف، وأهم ما لا يتلون الحركة الإسلامية وطرحوا هذه المواقف في كتابهم مثل كتابات ناجح إبراهيم، ولأشرف كاسيت مثل شرائط كرم زمني للمحكوم عليها بالزويد في قضية الخليل السادات. أما من موقف هذه الجبهات من فكرة مجلس الشعب والانتخابات فقد كان سبباً قوياً في اشتداد خلافها مع الإخوان، وذلك لأن هذه الجبهات لها موقف يتلخص في رفض المجتمع والمجال، - حل عد وصلهم - بكل أشكال ومؤسسات، وبالتالي رفض فكرة الانتخابات، والدخول لمجلس الشعب باعتبارها مشاركة في الجهادية.. وكان رد الإخوان المسلمين على هذه الأفكار بأنهم يعلنون بظرفية التصريح، واحتكموا إلى ذلك لأن التي لا تستل حرم الجوار في الجهادية، وقبل بدخول مكة تحت حاية القانون المجهل حتى مكته اللو من أن يجرى ويصير للثورة الإسلامية.

واستد الإخوان إلى هذا الموقف في إعزازه دعوهم مجلس الشعب،

حزب الولد من أجل التنسيق الانتخابي حيث تلقى مؤرخاً مصطفى مشهور نائب الرشد العام للجماعة ومفوض الحضيبي المتحدث الرسمي باسم الجماعة بالدكتور نعمان جمعة نائب رئيس حزب الولد مكتبته بالحزب وانفصلا سوية على التنسيق بين الجماعة والحزب في الانتخابات على أساس تقسيم الدوائر الانتخابية على أساس قوة المرشح بما يضمن لكلا الطرفين نجاح مرشحه بمساعدة من الطرف الآخر.

لكن هذا لا يهدئنا إلى التسليم بحصول التنسيق الفعلي والذي قد لا يكون الولد في حاجة إليه ظناً استطاع الباشا ورئيس الحزب ترميم جبراته المصدرة بفعل مزايا الخلاف التقليدي بين الأجنحة المعارضة مثلاً في ٨. نعمان جمعة وبتناج النظام مع الحكومة مثلاً في شقيق الباشا ياسين سراج الدين وخاصة أن بلوه نعمان إلى إجراء اتصالات من أجل التنسيق الانتخابي مع الإخوان لم يكن إلا رد فعل على تنسيق مشابه جرى بين رئيس الحزب وقيادات الحزب الوطني ونسق له ياسين سراج الدين.

ولذلك فإن حسم هذه الخلافات من شأنه إعجاش محاولة الإخوان لتوسيع دائرة التحالفين معهم في الانتخابات.

● استقلال

أما الاتجاه الثاني أو الثالث - فهو استقلال ثقافة المسلمين التي تسيطر عليها أغلبية إيمانية من أجل فتح قنوات اتصال مع عناصر جماعات الجهاد والجهادية الإسلامية - خارج السجين - من خلال أحد اللحامين الإخوان بالثقافة ثم أسفر هذا الظرف عن تسريب معلومات من مساندة وتأيد الجبهات الإيمانية للإخوان المسلمين في الانتخابات القادمة.

المراقبون للتبوع وانتشار هذه المعلومات وصفوها بأنها لا تتجاوز محاولة في ذراع الحكومة من أجل إنهاء الهجوم على الجماعة عن طريق توصيل

تكن مطروحة ضمن خطة الجماعة لحوض الانتخابات وأما برزت مع الهجوم الأمني الذي بدأ بتصاعد ضد قيادتهم بعد أن تأكد النظام من استحصال خطر الجماعة وإزالتها الوثيق بجبهات الإرهاب ومساندة لها مادياً ومعنوياً، وهي المسألة التي تخوف قيادات الإخوان بسببها على النصار دورهم التآكيري في الشارع السياسي فقد تمكن الغرور من الجماعة في الفترة الأخيرة بعد سيطرتهم على كثير من النقابات المهنية واستطاعتهم التغلغل داخل الجامعات والمسجد وتقديم بعض الخدمات البسيطة للفقراء وتوهموا أن بإمكانهم حوض الانتخابات بفرهم دون تحالف مع أحد خاصة بعد الاستفزاز على إجراءاتها بالنظام الفردي، لكن ومع الضربة الأمنية الموجهة إلى رجبته لم يبعد اكتشاف تورطهم في مساندة قيادات الإرهاب مادياً تأكدت قيادات الجماعة من ضعف موقفهم في الانتخابات، ولذلك بدأ مسعيهم في عدة اتجاهات كشفتها أحد المراقبين من الجماعة.

الاتجاه الأول : هو التمسى لحوض هذه الانتخابات بتحالف بمتج بين تحالفاتهم في انتخابات ٨٤ و١٩٨٧ ماً... حيث أهدت قيادات الإخوان التأكيد علناً على حرصهم على التحالف الإسلامي التقليدي الذي يضم حزب العمل وحزب الأحرار بعد أن أصيب هذا التحالف بحالة شديدة من التزلزل بسبب تخوف قيادات من حزب العمل على رأسها عادل حسين الأمين العام للحزب من تغلغل الإخوان في الحزب وسيطرتهم على مسوئياته التنظيمية. ثم أهدت قيادات الإخوان الاتصال بالعناصر القريبة إليهم في



والاحتكام للقرآن الجاملة - هل حد قناعتهم - من أجل الوصول للحكم ، وتقليد حكم الله .

وحيال هذا التبرير المقتضى الذى خرج به الإخوان التبرت قيادات الجبهات بالسجين إلى تأميل واهل هذا المنهج الإخوان ، واهلوا في دراسات غير منشورة ، وكتب (ميتاق

العمل الإسلامى - لتأجيل إبراهيم وهمام درباله) إن الإخوان يريدون الاحتكام للمرحلة الكلية وحدها ، وأهم بأهلون من الذين ما يروق لهم .

لكن سنة ١٩٨٧ حدثت مفاجاة في هذا المؤلف حين اتفرد الشيخ عمر عبد الرحمن مفتي جامعة الجهاد بالإفتاء بجواز مسائلة الإخوان من أجل دخول مجلس الشعب ، وكان رد فعل قيادات الجبهة في السجن مثل - كرم زهدى وهمام درباله وهامس عبد المجيد - مؤيد لى اختيار السادات - أن أصدروا بياناً شديد اللهجة جلدوا فيه رؤسهم لفكرة مجلس الشعب ، وقاموا بتوزيعه على أعضاء الجبهة مما تسبب فى حدوث خلاف لى مجلس شورى الجبهة حول الفتوى ورد

لعلها ، وهو الأمر الذى دفع صفحات عبد الفتاح المحكوم عليه لى قضية اغتيال وقتل المحبوب - وهمود شعب الذى تربطه علاقة مصاهرة بامر عبد الرحمن لى محاولة إلتاق عبد الرحمن بالتشوق عن هذا الموضوع ، والتفت الشيخ عمر ، وأغلقت هذه المسألة لى حينها ، لكن لم تتوقف حتى الآن آلاف الكتب والمخطوط التى تهجم للعمل لىثوى ، وإلى من شأنها أن تنسف مناورة الإخوان الأخيرة لى ذراع الحكومة لتركهم سائرين لى خططهم .

● حروب الانتخابات ١

وأسام هذه المسامى والمخطوط والمناورات الإعرابية ، ودلها لطويو حرب الانتخابات قبل الأوان بكثير لأن أبرز التساؤلات التى تدور فى الأوساط السياسية يتركز حول قدرة الإخوان على

الوصول إلى مقاعد مجلس الشعب ، ورأى عدد ، وبخصوصاً أن هذه الانتخابات المقبلة لى المرة الأولى منذ ابتداء موجة الإرهاب باسم الإسلام عام ١٩٩٢ ، ووقوف كل قوى

المجتمع لى مواجهته لى الوقت الذى تكتفت مؤخرأ مسائلة الإخوان هذه الجبهات الأرعالية ، مما أدى إلى تلجيز أزمة دالمة بينهم وبين الحكومة ، آخر تفاصيلها اتهام ٢٨ قيادياً بارزاً فى « الإخوان » بمسائلة الإرهابيين ، وتشكيل تنظيم سرى يهدف للغب نظام الحكم .

المراقبون يرون أن الفيس على عناصر الإخوان لى هذا التوقيت ربما يصنع منهم هؤلاء الديمقراطية ، وربما يساعدتهم كثيراً لى كسب تعاطف المثابرين على اختيار أن عددا كبيرا من التفتقات التى جرت مع عناصر كثيرة من الجبهة لى لكن مكتمة من حيث العناصر القانونية ، وأخرها قضية تنظيم لسيليل الذى أخرج من جميع المتهمين ليه .

لكن مصادر أمنية أكدت أن القضية الأخيرة المتهم لىها ٢٨ من قيادات الإخوان ربما تكون أكثر القضايا التى اهم لىها الإخوان تكتالاً من حيث العناصر القانونية ، وأشارت نفس المصادر إلى أن أوراق التحقيق تثبت تحرك المتهمين من خلال تنظيم سرى تم رصد اجتياحاته ، وأن لى أولئك القضية ما يثبت أن المتهمين عقدوا اجتياحات خارج مصر لا يسمى بتنظيم العللى للإخوان ، وأهم يمد عودهم لشرفوا على انتخابات سرية جرت بين الإخوان لى انتخاب مجلس شورى الجبهة .

هذه هى الوقائع والتولعات ، ولكن هل من الممكن التنبؤ لعلما بئى تأثير المتضاح خططات الإخوان على موقفهم الانتخابى القادم .

قيادتهم تؤكد أن هذا الذى يجرى

لهم لن يزيدهم إلا قوة ، وأنه من شأنه أن يخيف لى أسهمهم لى الانتخابات .. لكن الواقع تمتعنا حق الجبهة لىئال : لى الاجتهاد لى توسيع دائرة تحالفاتكم الآن بالتحديد .. وقد كتم ترغصون من قبل ١٢

مثلك استطلاع رأى قد يؤكد مصداقية ما تقوله حيث أنه يمد من أهم قياسات الرأى حول الموقف من التيارات الإسلامية والتعددية الحزبية ، أجبرته والأرقام وكفى لى الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر من العام الماضى ، وأشرف عليه د . نادر فرجاء أستاذ الإحصاء ، اعتمد الاستطلاع على أخذ رأى عينة عشوائية عددا ١٥٠٥ أفراد من مختلف الأعمار والمسويات التعليمية ، ومثلت لىها النساء بنسبة ٤٤٪ ، والعيه لى جميع الأفراد الذين يتم الاستطلاع عليهم يشكلون نموذجاً مصغراً للمجتمع المراد بهته بكل ثباته واختلافاته حتى يمكن تعميم النتائج على كل المجتمع ، وقد أشار الباحث إلى أنه راعى نقل أكبر قدر ممكن من الاتبعات الاجتماعية والاقتصادية .

مكان البحث هو عظة قطار رئيسى ، وعظة قطار الجيزة حتى يتمكن الباحث من الالتقاء بموازين من الوجهة القبل والوجهة الجوى . وبسؤال العينة من الأجانب والأحزاب التى تظمهم ، وتبرع معهم خرجت النتائج كالتالى : ٢١,٣٪ حزب وطنى ، ٢٠,٧٪ ولد ، ٢٠,٥٪ إجمال الأجانب البشارية مقسمة كالتالى : ١٠,٣٪ تامرين ، ١١,٢٪ تجمع ، وكان إجمال الاتبعات الإسلامية ٥,٩٪ ، تصب جامعة



المصدر : صباح الخير

٢٠٠٢٩٩

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإخوان المسلمون من هذه الحجة
٤٠٪ ، وهي نسبة تجمع الإخوان
جميعهم الطبيعي في المجتمع ، وتضع
مؤلفاً لتأجيل حوضهم الانتقادات
القليلة رغم كل ما يسعون إليه وما
يشغلونه من شغطات .
لكل ذلك فإن مساهمهم للمصالف
والتنسيق مع الأحزاب الأخرى ،
وحق تلك التي لا تتأخر معها في

أية خطوط
ولكنها لمية السياسة وربما لمية
الانتهازية التي لا شيء عنها ، والتي
يبدعها الإخوان بالغان ..
أما مصر هذه المتحولات فهذه هو
الساؤل ، وليس لنا الآن أن نجيب
عنه !!
تقارير :

«رضا جماد»



المصدر : : ١١

التاريخ : ٢ محرم ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمات

ولقد عكَّ أيام عقد الحوار الوطني، نشتاتش ولا نمل ونشمال عن الأفضل والأحق بأن يسمع من استليب الانتخاب .. وكان الرأي الغالب أو هكذا بدا لي ذلك هو أنه لو استطاع رجل القانون أن يجدوا مخرجاً يضمن دستورية الجمع بين نظام القوائم ونظام الانتخاب الفردي لكان هذا هو الحل السعيد. ولكن ليس كل ما يتمنى المرء يدركه. ثم إنه مما يزيد الأسى صغوبة والجدل استمراراً هو التمسك بنظام القسمين في المسألة للعامل والعامين، والخمسين الأخرى للطلاب من جميع الطوائف والمستويات الاجتماعية والثقافية لهذا النظام إضافة إلى أنه غريب وعجيب ولا مثيل له في أي بلد من العالم. يزيد الأمر صغوبة، ويجعل من اللازم لتفصيل العامل أو الفلاح على مرشح القوائم الأخرى في بعض الأحوال. ولست أدري ولا أحد غيري يدري متى نتخلص من هذا النظام الذي يرض بعض عليه نسلو أصبح غير ملائم لما أصاب المجتمع المصري من تغيرات وتطورات.. ولعن الله الأرياف والأريابين الذين جعلوا من أنفسهم علماً لبقام الدستور على ما هو عليه، رغم أنه أصبح ككالبو المهمل الذي لا يرفع فيه أرفع أو أصلاح.. وسوف نكتسبنا الأيام بما يضره الخيب لنا في الشهور التالية حتى موعد الانتخاب..

محمود عبد المنعم مراد

البعض يسمون الأحداث وكانهم يعملون الغيب لقد بدا بعض الحريصين هل أن يكون مجلسهم المفضل تحت لفة مجلس الشعب ياخذون امتهم ليعوض المعركة الانتخابية القادمة بعد بضعة شهور.. وقد وأنهم الخنسية التي تجعل لانتخاباتهم الانتخابية مبرراً.. وهذه الخنسية هي عيد الكثر المبارك وما قبل العيد مفترة من موسم فريضة زكاة الفطر وكل عام وأنتم بخير.. وليس هناك ما يمنع أن نتطوع القانون لفعل الخير، أما ألتأيات لمارها موكل الـ علام الطوب وسواء كان القصد هو فعل الخير من أجل الخير والمحبة والود وسماولة المحتاج وملاطفة الإصدقاء، أو كان القصد شراء أصوات الناخبين في الانتخابات القادمة بمجلس الشعب أو مجلس الشورى أو لبقية معينة فإن المرء لا يجد في نفسه القدرة على شعب هذا السلوك أو الدعوة إلى إيقاف البر والإحسان أو حرمان الناس من الخير الذي يصيبهم في مثل هذه المناسبات، على أن الكثيرين يقدرون فضحك عليهم الأعداء.. بعضهم يقولون إن الانتخابات ستجرى بالقائمة ويسعى لأن يكون في الرئيس بها خاتمة.. وقد تصدر القائمة لهذا ويخضعون مريدها انتخبات فريضة تختار فيها أترضح الدائرة التي يرشح نفسه فيها وهذا قد يحتاجه أكثر مما لم يكن على البال. ورغم التأكيدات التي نقرأ عنها منذ أسابيع، بعضها يؤكد أن الانتخابات ستكون بالقائمة النسبية وبعضها يؤكد أنها ستكون انتخابات فريضة. فإن مجرد تضارب الرأي أو اختلاف الظن دليل على أن الأمر لم يتم حسبه حتى الآن..



المصدر :
الأهرام اليومي

١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانتخابات القادمة... وأوهام التزوير

بقلم: مرسى عطا الله

لقد أن الأوان لكى يكف البعض عن تلك النغمة الممجوجة التى تتحدث عن تزوير الانتخابات ، لأن استمرار الدق على هذه النغمة لا يمثل إفتئاتا مسبقا على الحقيقة فحسب ، وإنما يمثل دعوة صارخة لنشر السلبية و دفع المواطنين الى الإحجام عن التوجه الى صناديق الانتخابات.

لقد أن الأوان حقيقة لكى تتغير لغة الخطاب العام، وأن تسعى الأحزاب لكسب أرضية حقيقية من خلال طرح جديد للأفكار واجتهادات وبراes علمية وعملية تستقطب اهتمام الناس وتخلق شعورا فى الشارع المصرى بأن لدينا بالفعل أحزابا حقيقية لا تهتم فقط بمجرد سرد المشاكل وتشخيص الأزمات وتخفيف الهموم، وإنما أحزاب تملك الرؤية وتقترح الحلول فى إطار من العقلانية ومراعاة مائتلكه من إمكانيات وموارد.

لعلى أكون أكثر وضوحا وأقول أن الرأى العام قد سئم ومن كثرة الإحاح على تحويل المعركة الانتخابية الى مباريات فى التجريح والتشهير ، وكأن هموم الناس وأحلامهم وطموحاتهم غائبة ومغنية تماما عن إذهان الرموز الحاملة بمقاعد البرلمان الطامحة فى مقاعد الحكم.

ان نزاهة وحرية الانتخابات لن تتحقق بقرار من السلطة . أى سلطة .

ماذا بعد أن حسم الرئيس مبارك الأسر وأعلن بكل الوضوح أن الانتخابات البرلمانية القادمة ستجرى بالنظام الفردي باعتبار أنه النظام الذى ترتاح إليه الغالبية العظمى من الشعب، فضلا عن أنه النظام الذى يستحيل التشكيك فى دستوريته؟ ماذا بعد ذلك حقيقة؟

ماذا بعد أن سقطت كل الحجج والذرائع التى كان يتعل بها البعض للأحجام عن المشاركة فى المعركة الانتخابية بدعوى أن النية متجهة للأخذ بنظام القائمة الذى يعنى استمرار احتكار الحزب الوطنى لكل مقاعد البرلمان تقريبا؟

ماذا بعد أن أعلن الرئيس مبارك بكل صراحة أنه لا قيد ولا حصر على أى مواطن يتقدم للترشيح تحت مظلة الأحزاب الشرعية أو بصفتة مستقلا

مهما كان فكره ومهما كانت عقيدته؟ هذه كلها أسئلة ينبغي أن تكون محور اهتمام الشارع السياسى فى المرحلة القادمة سواء داخل الأحزاب أو فى إطار النخبة السياسية المهتمة بتدعيم وتأمين مستقبل التجربة الديمقراطية فى مصر.

لقد أن الأوان بالفعل لكى تبدأ فصائل العمل السياسى والحزبى مرحلة جديدة بلغة جديدة تركز الى مفردات جديدة تعكس واقع الرغبة الصادقة فى الإسهام البناء من أجل أن تكون الانتخابات القادمة نموذجا نفخر به جميعا أمام الدنيا كلها ، وأمام أنفسنا أيضا.



المصدر : الزمان والمكان

التاريخ : ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وإنما يتم ضمان ذلك بمدى قدرة الأحزاب الفاعلة في الشارع المصري على تركيز جهودها في حشد مؤيديها ودفعهم إلى الوقوف أمام صناديق الانتخابات ، بدلا من الإدعاء بتسويد اللباقات!

ثم إن نزاهة وحرية الانتخابات لا ينبغي أن تكون محل شك طالما أننا لا نشك - جميعا - للحظة واحدة في نزاهة الأسرة القضائية التي تتولى الإشراف على العملية الانتخابية وتحت مظلة ضمانات عديدة لعل أهمها هو حق وجود مندوب لكل مرشح في كل لجنة انتخابية!

وإذا كان البعض يرى أن وجود الرئيس مبارك على رأس الحزب الوطني يعطى لمرشحي هذا الحزب رصيدا وقوة، فإن ذلك يمثل شهادة لرحلة حكم الرئيس مبارك واعتراقها من الشعب بحجم ماتحقق من إنجازات في عهده ، وفي ظل حكومات تمثل الحزب الوطني الذي هو في البداية والنهاية رئيسه الشرعي والمشارك الأساسي في إنشائه وتطوير برامجه لكي توائم بين جذور الانتماء الحقيقية للثورة ٢٣ يوليو ، وبين مرونة التكيف مع لغة العصر ومتغيراته حاضرا ومستقبلا !

ولست أظن أن أحدا من الذين يتحدثون عن ضرورة تخطي الرئيس مبارك عن الحزب الوطني ، يمكن أن يجادل للحظة في أن الرئيس مبارك نفسه هو أكثر الناس حرصا على قيام ديمقراطية حقيقية تعبر عن نفسها تحت قبة البرلمان بتمثيل صادق وأمين لجميع التيارات السياسية الشرعية التي تخاصم الأحزاب وتتقصر للديمقراطية .

ولست أظن أن أحدا يمكن أن يصدق مايزعمه البعض بأن قانون الطوارئ

يمثل قييدا على حرية ونزاهة الانتخابات لأن الكل يعلم علم اليقين أن هذا القانون لايجري استخداؤه الا في مكافحة الارهاب وحماية الوطن من خطر المخدرات !

وأظن انه من العيب ان يقال ان الانتخابات التي تجري في مصر عملية زائفة هدفها تغطية الحكومة امام الرأي العام العالمي، لأن القائلين بذلك أول من يعلمون أن مصر منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن لاتخضع لوصاية احد ، ولايضع حكامها الوطنيون أي اعتبار لآية قوة اجنبية . معنوية كانت أم مادية . وإنما يتحركون بدوافع الحرص على استقلال الوطن واكتساب رضاء الغالبية العظمى من الشعب .

لقد انتهى في مصر منذ ١٩٣ عاما عهد الوصاية الأجنبية.. وتغيرت وإلى الأبد معالم الخريطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ولقد أن الأوان ليدرك الجميع هذه الحقائق وأن يعملوا على أساسها

مرسى عطا الله



الأسماء

المصدر :

١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى النظام الفردى فى الانتخابات

مع العودة الى النظام الفردى فى الانتخابات القنابية ينتهى الجدل الذى ثار حول طريقة الانتخابات والذي تسبب فى ارباك المسار الديمقراطي، ونهذه الأرض لتستعد الانتخابات القادمة على الوجه الذى نرجوه والذي تتوقع أن يتم فى جو أكثر رحابة من الديمقراطية وأكثر استقراراً حيث لن يكون هناك مبرر من جهة أو أخرى للشكك فى سلامة الانتخابات.

ولأن النظام السياسى حريص على انجاح التجربة الديمقراطية، فإنه كان رغب الصبر مع كل الانتقادات بل والحملات التى شنتها المعارضة اعتراضاً على نظام القائمة النسبية رغم ماكان يلقه هذا النظام الانتخابى من فائدة للديمقراطية حيث كان يدفع بمشاكل جوفى للقرى السياسية محمى ونزهاً للعلمى فى المجتمع لأجسب براعة المرشحين فى الفوز بالعدلية الانتخابية وكان دليل النظام فى تعامله مع الاحتياجات على أسلوب القائمة النسبية هو نتائج التجربة ذاتها ومدى تلتاها مع طبيعة المجتمع وباعتباره من أساليب بل والممارسة السياسية غير الزمن ولم يفلق النظام باب الحوار بل أتاح الفرصة للجميع بأن يشارك ويدلى ببلوه فى مدى الفائدة من هذا الأسلوب وإمكانية العمل منه الى نظام الأسلوب الفردى

إن العودة للأسلوب الفردى فى الانتخابات دليل صحة على الممارسة السياسية أنه كان مقبلاً للمجتمع والأحزاب السياسية، والفنية الحقيقية فى العملية الانتخابية هي فى مشاركة المواطنين وإزدياد وعيهم لتقديم العمل المناصر الذى تمثل الأنا بغير النظر عن مزاجيا أسلوب أو آخر فهو فى البداية إجراء، شكلي، وأما الجوهر فهو فى المشاركة والتسامح والتزعة فى تطبيق قواعد الممارسة السياسية.



المصدر : **ساي**

يوس ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

توجيهات رئيس الحزب للأمانة العامة :

لا مجاملات .. في اختيار المرشحين للشورى

الشانلي : الحزب يخوض الانتخابات في كل الدوائر اليوم تبدأ الأمانة العامة .. في استعراض الأسماء

تبدأ الأمانة العامة للحزب في عقد سلسلة اجتماعات اعتباراً من اليوم (الاثنين) لاستعراض أسماء المرشحين لمجلس الشورى . قال كمال الشانلي الأمين العام المساعد للحزب ، وأمين التنظيم إن الحزب قرر أن يخوض الانتخابات في جميع الدوائر وعددها تسعون دائرة على مستوى الجمهورية .. وإن توجيهات الرئيس مبارك رئيس الحزب تكفي بأن يتم الاختيار وفقاً لثلاث قواعد أساسية .. الأولى السعة الحصنة ، والثانية القدرة

على التكيف مع الجماهير ، والأحاساس بنض الشارع .. والثالثة الثقل السياسي .. وقد أكد الرئيس على ألا تكون هناك محاولات إطلاقاً من أي نوع

اضحك كمال الشانلي أن الأمانة العامة سوف تنتهي من إعداد قوائم المرشحين في نهاية الشهر الحالي .. على اعتبار أن مجلس الشورى سوف يرفع جلساته من نوال الشهر القادم لإتاحة الفرصة للمرشحين للعام بالدعاية الانتخابية اللازمة .

قال أمين التنظيم .. إن الأمانة العامة للحزب قد بدأت في تلقي ترشيحات لجان المحافظة اعتباراً من منتصف ليلة أمس .. حتى تكون كافة البعثات مفرقة عند الاختيار .

من ناحية أخرى .. سوف يعقد مجلس الشورى دورته الجديدة يوم ٢٤ يونيو القادم بأن الله بعد الانتهاء من عملية التجديد النضلي .. وهي الدورة التي يتم فيها اختيار هيئة المكتب الجديدة التي تضم الرئيس والوكلاء .



● كمال الشانلي



المصدر : ماي

التاريخ : ١٠/٢/٦٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تصريحات

٩

تعليقات

الانتخابات القادمة .. فردية ولا داعي للمزيد

- يحلو لبعض الكتاب حينئذ أن يتحدثوا عن « مؤامرة » تهاجم بها ضدهم .. وحسد أمتهم .. ويشلقون الناس كثيرا ببحث هذه « المؤامرة » العزومة .. التي ليس لها وجود إلا في عقول من يتحدثون عنها .
- ونظريه « المؤامرة » أو « نومه للمؤامرة » هي أقرب وأسوأ « شناعة » يطلقون عليها فخلهم .. ويبررون بها سلبتهم وعزلتهم .. ويصورون بها للناس أنهم « شهداء » وما هم بشهداء أبدا .
- أمثلا .. الأستاذ الطفي وكذلك رئيس حزب التجمع ورئيس تحرير « الأمل » تحدث في صحيفته الأسبوع الماضي عن « مؤامرة » تكبر في الخفاء للعودة إلى نظام الانتخابات بالقرع .. وأقر .. على غير الحقيقة .. أن الدعوة قد تردت مرة أخرى للأخذ بنظام الانتخابات بالقرع .. وأن هناك محاولات لإحياء ما أسماه « المشروع القوط » من خلال تصريحات غامضة ، على حد قوله .
- ويكرر « وأكد » ما قالته الإمارة العامة لحزبه بشأن « تركيز الجهود على ضمانات قانونية لنزاهة الانتخابات لجذب المواطنين إلى ساحة العمل الديمقراطي بعيدا عن الخلف والصليبة » .
- ولأنه صدق أن هناك « مؤامرة » للعودة إلى نظام القوائم فقد أعلنها كلمة منوية راضية لهذه « المؤامرة » حيث أكد : « ولماذا نقول لكل الدوافع التي تحاول إحياء المشروع القوط أن التجمع كان مبدئيا في رفض نظام القوائم ولأن يكيله ، ويحطن من القاهرة الانتخاب بالقوانين لنصاب مصالح ضيقة تطلق أبواب الأمل في التغيير الديمقراطي » .

التعليق

- لقد حسم الرئيس مبارك ، رئيس كل المصريين ، قضية النظام الذي ستجري به الانتخابات القادمة ، وأعلن بكل صراحة ، وإلى أكثر من مناسبة ، أن الانتخابات ستجري بنظام القرع ، وأن لكل فرد مطلق الحرية في أن يروج نفسه ، وأن ينجح ويصحب ضوا في مجلس تشريعي في ظل احترام الشريعة وال دستور .
- ولما كانت قيادة الحزب الوطني ، حزب الأغلبية ، كلما كثيرا يعكس هذا الخط السياسي الذي رسمه القائد ، فقد أثبت التجربة أن الانتخاب بالقرع هو أسبب لنظام لظروفا الرأفة .
- والمبادرات التي ياترها الكلب وأساقته المتمثلة في المطالبة بضمائات انتخابية جديدة ، فلا مبرر لها ، لأن جميع الضمانات معقولة لنزاهة العملية الانتخابية ، وأهم ضمان هو وعي الناخبين وحريتهم على الاقتلاع بأصواتهم .



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٥ مارس

- أما عن تكوين التشريعات والقوانين لجأتها لجمعية مصر إلى المجتمع المصري ، وإنما كان له استعظامها كأجود التشريعات لجمعية في التشريعات المدنية ، وأحيان المدنية وفق التشريعات والقوانين الخاصة قسماً إلى التكوين .
- أن بعضه قد تدرج علينا ، لأنفس ، على ممارسة سياسية مغلوبة .. إلا أن السلطة في التشريعات يكون أن التشريعات لا تدرج ، وإنما تدرج يكون أن التشريعات لا تدرج .. وأما أن الحكومة لا تتدخل في التشريعات ، ولا تملك أيدياً في ذلك ، بل الأثر من ذلك أن القانون يحرم عليها ذلك ، ويضع أيدياً عليها ، وسواء عادية لمن يملك أنه زور التشريعات .
- لأن التشريعات الخاصة ستجوز بالنظام الإداري الذي يخاصيه المجتمع وكافة الأحزاب السياسية ، ولا داعي لذلك هذه الأنظمة مرة أخرى .. والقوانين الدستورية قائمة تتضمن إجراء التشريعات لجمعية .
- على أن وعلى الجاهل وحرسها على البلاد وأصولها هو ، بالقطع ، أي ضمان للأمانة التشريعات .. لأن هذا هو وحده الحرس من جهة أصحاب القانون الفعالة من أن تفرجهم مصيرهم المعاكس إلى أيدي التشريعات .
- وقد دعا تراوس مبارك كل الأحزاب والاتجاهات السياسية أن تتكاتف جهوداً لتكون التشريعات القائمة حرة لأية ، تكون على المناقشة الفعالة ، فالجميع مصريون ومواطنون ، وبشكل يضمن الخدمة باله .
- ولو قرأ كتاب مصنف المعارضة قانون الحقوق السياسية بأمره أنه بعض على ضمانات كاملة لجميع التشريعات ، لهذا الراف كضمان على العملية الانتخابية حيث يتم انتخاب عدد من أعضاء الهيئات القضائية لهذا الغرض ، ويؤثر كل شخص رئاسة إحدى الهيئات الانتخابية العامة .. ويكون مسئولاً عن جميع الأخطاء التي تقع في تلك الهيئة ، ومن تمام الإجراءات الانتخابية وفقاً للقانون ، وبشكل لا يخلو من حجة كاملة .. وتبقى أية شكوى للتخلفين والمترشحين لتخطي التشريعات ، وتبقى للتخلفين أفعالاً على القانون .



المصدر :

٦ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانتخابات القادمة بين طبوحات المعارضة والأعيب الحكومة

بأفد

مصطفى بكري

ان مبارك قد حسم

الطريقة التي ستجرى

بها الانتخابات

البرلمانية القادمة

لصالح الانتخاب

الفردى وهو ما أكده

الرئيس فى حديث أدلى

به مؤخرا لمجلة الحوادث

الليبنانية

فى النصف الأول من الشهر الماضى كنت على موعد مع الأستاذ والكاتب الكبير محمد حسنين هيكل فى مكتبه الطال على شارع النيل بالجيزة.

وذهبت الى الأستاذ لاستمع منه عن تصورات مستقبل الوضع فى مصر خاصة بعد المعلومات الضطرية التى أدلى بها خلال ندوته فى معرض الكتاب وهى المعلومات التى صدمت الكثيرين فى واقعهم وأصبحت مادة للحوار والجدل بين أوساط المثقفين فى البلاد.

واستمتعت مجددا الى تحليل الأستاذ وتوقعاته بما يشير الى مخاوف حقيقية على أمن هذا الوطن اذا ما استمرت الأوضاع على ماهى عليه.

وقد ترقلت كثيرا أمام مقولة الأستاذ بأن عام ١٩٩٥ هو

عام حاسم فى تاريخ هذا الوطن وأن نتائج الانتخابات البرلمانية القادمة ستؤثر على مستقبله إما باتجاه الانقاذ أو باتجاه الفوضى والانهيار. وقد لفت الأستاذ إنتباهى الى موقف صحافة الغرب التى تقف لترصد كل شيء على الساحة ، وكانت أمامه صحافة فى هذا الوقت صحيفة الجارديان البريطانية ، والتي نشرت مقالا خطيرا ، كتبه الصحافى الشهير ديفيد ميرست حول مستقبل الأوضاع فى مصر.

لم أكن قد اطّعت على هذا المقال ولكننى كنت حريصا على الاطلاع عليه ومعرفة ماذا كتب ديفيد ميرست عن الأوضاع المصرية.

وفى اليوم التالى وجدت ديفيد ميرست فى مكتبى ، فقد جاء فى زيارة الى القاهرة لإجراء تحقيق صحفى حول ما يجرى فى ملوى ، وقد دار بيننا حوار حول مصر



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

1994

والمستقبل زعيق صحافة الغروب ، وكان هيرست متشائما للغاية حول مستقبل النظام. وقد اتفق هيرست مع كثير مما طرحه الأستاذ هيكل حول أزمة الحاضر وسيانويو المستقبل وإن كان لديه اعتقاد بأن الإسلاميين خاصة تيار الإخوان هم الأوفر حظا في احتمال تولي السلطة في البلاد . وفي هذه النقطة يتحفظ عليها الأستاذ هيكل كثيرا والذي قال في أكثر من مناسبة أنه لا مستقبل للإسلاميين في حكم مصر.

وصالح أن استفسر من هيرست عن الأسباب التي تدور إلى هذا الاعتقاد ، فكانت إجابته تقليدية تماما ، فالإسلاميين في رأيه هم القوة الأكثر تنظيما والأكثر شعبية والأكثر تأثيرا على الساحة. وضرب هيرست مثلا بفترة الإخوان في السيطرة على النقابات المهنية وتنحية جميع التيارات السياسية الأخرى ، وهو أمر له دلالة التي لا تخفى على أحد!!

وتوقع هيرست أن يحقق هذا انتصار نتائج كاسحة في أية انتخابات برلمانية نظيفة قائمة ولهذا فإن الحكومة تسعى من الآن لضرب هذا التيار الذي سيطر على بعض مؤسسات المجتمع المدني واعتقال بعض قيادات المؤثرة!!

وقال هيرست إن النظام الذي أعلن في أكثر من مرة أنه مع زيادة جرعة

الديمقراطية خطرة ، أصبح الآن يشمل هذا الضمائر ولكن بالاتجاه العكسي ، أي بالارتداد حتى عن المكاسب التي حققها طيلة السنوات من الحكم.

وقد اختلفت مع هيرست في بعض هذه التحليلات ولكن عندما قرأت مقاله في اليوم التالي في صحيفة الجارديان شعرت أنه قد كتب هذا المقال بلهجة أقل ما توصف أنها

تستند إلى الكياسة والموضوعية ، فقد راح يشن هجوما عنيفا وخصصيا على الرئيس بطريقة تستفزك أيما كان حجم خلافك مع هذا النظام!!

وبعيدا عن دوامي هيرست التي دفعتني إلى كتابة هذا المقال العنيف الذي كتبت في تقديرى واقعة السمح له بدخول القاهرة وطرح الصحيفة في الأسواق وهي دليل على أن هناك حيزا من الحرية وليس كما يدعى ، بعيدا عن كل هذا وجدت نفسي أمام محاولة الاستشراف للمستقبل في ضوء ما يتروى حول طبيعة الانتخابات البرلمانية القادمة والتي بدأ الاستعداد لها مبكرا من الآن!!

الانتخابات القادمة

بداية من الواضح أن مبارك قد حسم الطريقة التي ستجرى بها الانتخابات البرلمانية القادمة لصالح الانتخاب الفردي وهو ما أكدته الرئيس في حديث أدلى به مؤخرا لمجلة الصوائد اللبنانية .

وحسم الرئيس لهذا الموقف جاء بمثابة مؤزمة للتيار الحكومي الداعي إلى الأخذ بطريقة الجمع بين النظام الفردي ونظام القائمة النسبية بنسبة ٥٠٪ إلى ٥٠٪ في كافة الدوائر .

وكان اصحاب هذا التيار يدين أن الانتخابات الفرعية سوف تشمل المصالح الحاكم عينا ثقيلا في مواجهة منافسيه في الدوائر الانتخابية بعكس الانتخابات بنظام القائمة والتي ستضمن أولا نجاحا مؤكدا لرؤساء القوائم من الشخصيات العامة التي يسعى الحزب إلى انتاجها بعيدا عن لعبة التنافس المباشر مع مرشحين آخرين وقد سعى الحزب إلى التيارات إلى مصارعة لتيار الرئيس لوجهة نظره إلا أن الرئيس اتخذ قراره وفقا للاعتبارات القانونية السليمة والتي تضمن عدم الطعن في الدستورية ومن ثم اشغال البلاد في حلقة مفرغة من جديد تنتهي بعمل مجلس الشعب وإعادة انتخاب مرة أخرى ربما قبل أن يكمل مدة القانونيه .

ولذلك أن موقف الرئيس هذا قد جاء استجابة لآراء الكثير من الأصوات العاقلة بما فيها أصوات من الحكم والمعارضة اعتبرت أن الانتخاب الفردي هو النظام الذي يضمن المساواة بين المرشحين أيما كانت اتجاهاتهم أو توجهاتهم ..

— ونحن نعتبر هذا بلاجدال بداية مشيئة لاعادة الامر إلى نصابها الطبيعي بعد فترة من التخطيط أضرت بالنظام وأضررت بمصمعه — وتصبحت في حل مجلس الشعب السابق قبيل أن يكمل مده الدستورية !! هناك من يتسائل حول مدى امكانية اجراء الانتخابات القادمة بعيدا عن عمليات التزوير التي اتسمت بها العملية الانتخابية طيلة الفترة الماضية، خاصة أن هناك حالة من التشاؤم سيطرت على اجواء الشارع في أعقاب اسقاط كل من رشاد عثمان وأحمد سرحان في الانتخابات التكميلية التي جرت في دائرتي منيا البصل وريوسعيد لصالح مرشحي الحزب الحاكم .. !!



المصدر :

٦ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إراته على مدى سنوات طوال ولا اعتقد أنه يمكن أن يفت متفرقا هذه المرة بعد أن تصافت أنتماته وعجزته الحكومة وحزبها عن حل مشاكله، وتعرضت موارده لأكبر حملة نهب على يد الفاسدين والمفسدين.

وإذا كانت هناك شعوب لا تمتلك أية مقومات حضارية أو تاريخية أو جغرافية مما يستلزم الشعب المصري قد لرضمت إرانتها واجبرت الحكومة على احترام رغباتها في التغيير وليس أقل من أن يكون لهذا الشعب العظيم الحق في انتخابات نزيهة وتبادل سلمي للسلطة في البلاد.

إن هناك قوى عديدة سوف تقاوم أي تغيير يحدث، وسوف تصف بذات الرجس البالية إلى ساحة البرلمان، ولكن مصلحة النظام الحقيقية واستمراره هي في فتح الأبواب على مسرعاتها للجميع وإعطاء الفرصة للشعب لاختار نوابه بحرية ولو مرة واحدة.

إن الجميع ينتظر من الرئيس مبارك قرارات تدفع الاتجاه الديمقراطي وتضمن نظامية الانتخابات وتفتح المجالس إلى المشاركة في اللعبة السياسية والخروج من حالة السلبية والحزب.

أما إذا ترك الأمر للحكومة وحزبها فسوف تأتي الانتخابات القائمة أسوأ من أية انتخابات سابقة، وهو أمر يفتح الباب على مصراعيه أمام سيطرة قوات خفية وعديدة قد تلحق كما قال الاستاذ هيكل إلى حالة من الفوضى التي تهدد أمن واستقرار الوطن.

الناخبين . لقد طرحت المعارضة خلال مؤتمر الحوار الوطني عددا من الاقتراحات التي تضمن نزاهة العملية الانتخابية والبدء بها عن الشبهات والتزوير، ومن الواجب على الحكومة أن تستجيب لهذه المطالبات إن كانت جادة حقا في إجراء انتخابات بها شيء من النزاهة قبيل نهاية العام الحالي.

ويكفي في الوقت الراهن أن تستجيب الحكومة لطلب واحد وحيد وهو أن يوقع الناخب أو يضم بنفسه أمام اللجنة الانتخابية قبيل التصويت وأن تدون أمام خاتمة بيانات بطلانته الشخصية أو العائلية حتى يمكن الرجوع إلى ذلك في حال إساءة أحد المرشحين حديث

تؤري في عملية الانتخابات . قد تقول الحكومة نحن لانتجا إلى التزوير بل للزمن أنفسهم هم الذين يلجأون إلى ذلك، وهذا أمر صحيح في عمومياته، ولكن الجهاز الإداري كثيرا مايسفر إمكاناته ويمارس ضغوطه على العمد والمشايع والإعيان لدفعهم إلى التزوير بجانب مرشح الحكومة وإسقاط الآخرين بكل السبل.

وأظننا نعرف أن الحكومة تلجأ أحيانا إلى لعبة تبديل الصناديق والسعي إلى التزوير في لجان الفرز نفسها، وكثيرا ماأعلن عن نجاح أسماء مرشحين للمعارضة أو للمستقلين ثم فوجئوا في اليوم التالي بسقوطهم ونجاح منافسيهم من أعضاء الحزب الحاكم.

وإذا كانت الحكومة تتوى تكرار السيناريو مجددا لهذا في تقديري أن يزداد هذه المرة مردد الكرم وسوف يشكل أكبر الخطر على مستقبل النظام الحاكم عن البلاد، بل ومستقبل الوطن كله كما قال الاستاذ محمد حسنين هيكل : إن الشعب المصري سلبت

وهنا يستطيع أحد أن يجزم بنزاهة العملية الانتخابية المقلية نزاهة كاملة حتى وإن التزمت الشرطة جانب الحياء، ذلك أن أحدا من أركان هذا النظام لن يتنازل إطلاقا عن ضرورة الحصول على ثلثي مقاعد البرلمان كحد أدنى وهي النسبة المطلوبة لترشيح رئيس الجمهورية ثم بعد ذلك يمكن التفاهم أو السماح بنجاح أعداد بعضها من مرشحي المعارضة والمستقلين ..

إن الحزب الوطني يدرك أن رمهيد في الشارع أصبح صغرا، وأن سياساته دفعت بالبلاد إلى الهواية وبهذا سوف يلجأ -أربنا لم لم ترد - إلى سياسة تسويد الصناديق واستخدام أساليب البلطجة لصالح مرشحيه بعيدا من أية اعتبارات تتعلق بسمة النظام أو حدوث ريد أفعال من شأنها أن تهدد الأمن والاستقرار في البلاد طالما أن الجميع على يقين من ذلك فلاخيار أمام الرئيس لإجراء انتخابات حرة ونزيهة إلا أن يصدر قرارا بإقالة الحكومة الحالية وتشكيل حكومة انتقالية لإجراء الانتخابات على أن تجري أقالتها في أعقاب الانتهاء من العملية الانتخابية وتشكيل حكومة من حزب الأغلبية. وهذا الاقتراح لايمثل بدعة أو شيئا جديدا على أرض الواقع فالانتظمة التي تحترم إرادة شعوبها كثيرا ما تلجأ إلى تشكيل حكومات انتقالية يكون أعضاؤها من المشهود لهم بالنزاهة واستقلالية الموقف بعيدا عن اللعبة الحزبية وأطرافها.

وهذا الحل في تقديري سوف يدفع الجماهير إلى المشاركة في الانتخابات والخروج من حالة العزوف التي أصبحت سمة من سماتها، حتى أن التصويت في بعض الدوائر المهمة داخل القاهرة والإسكندرية لم يتعد أكثر من ٥٠٪ من مجموع



المصدر : من :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٥

**تكرار المطالبة بتفلى مبارك عن
رئاسة الحزب الوطنى.
اسطوانة مشروخة.**

**الرئيس - باعتراف الجميع - قاد بقدرة
واقترار ومعه حكومة الأغلبية.. أهم القضايا
الوطنية المصرية**

**الحزب الوطنى.. يرفض أن يتدخل كائن من كان فى إرادة أعضائه
هل يعرف فؤاد سراج؟؟
حكاية الوزارة الحايدة.. لايتطلبها الدستور..!**



المصدر : **سايه**

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **1990**

وفاء الش... لا يعطي... !!

بقلم : **سمير رجب**

اجتمع فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد بعدد من أعضاء حزبه بمناسبة عيد الطور .. لإبلاغهم بأن الحزب سوف يخوض الانتخابات التشريعية القادمة بعد غيابه عن الساحة طيلة خمس سنوات كاملة .

أثار فؤاد سراج الدين خلال لقائه بأعضاء حزبه .. عدة نقاط يرى أنها يجب ألا تمر دون تعليق لاسيما وأن معظمها إن لم يكن كلها .. تجافي الحقيقة ولا تتفق مع المنطق .

من أهم تلك النقاط :

- الزعم بأن الحزب الوطني لا وجود له في الشارع ، وأنه يستمد قوته من رئاسة الرئيس مبارك له .
- المطالبة بتخلي الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني .
- الاشتراك الكامل للقضاء على الانتخابات حتى ولو اقتضى الموقف إجراؤها خلال يومين أو ثلاثة أيام .
- فرز الأصوات خارج أقسام الشرطة .
- تشكيل وزارة محايدة أثناء عملية الانتخاب .

● ● ●

و بدون تحامل على أحد .. وبعيدا عن الأثارة .. أو التهويل .. أو « الشوشرة » ، أو الخروج عن التقاليد في الممارسة السياسية .. فإننا نقول لرئيس حزب الوفد :

● أولا : الحزب الوطني ، وحكومته .. يملآن الشارع السياسي المصري .. ليس بالتكلمات أو الشعارات .. ولكن بتصديهما لكافة المشاكل الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية التي يواجهها المجتمع .. ولا جدال أن الانجازات الكبيرة التي تمت سواء في مجال تجديد البنية الأساسية أو الإصلاح الاقتصادي أو الرعاية الاجتماعية خير شاهد وأبلغ دليل .. على أنها انجازات قادمة ونفذها بنجاح الحزب الوطني بقيادة الرئيس مبارك وحكومته .. ومن يدعي بغير ذلك .. ينبغي عليه أن يسان نفسه أولا :

● ولماذا عجز حزب الوفد .. مثلا .. عن تقديم قوائم بمرشحيه في معظم دوائر الانتخابات في المجالس المحلية .. بل لماذا سقطت معظم قوائمها في هذه الانتخابات .. ؟؟

إذا كان الحزب الوطني .. لا وجود له في الشارع كما يدعي رئيس حزب الوفد .. فإن موقع حزبه وهو الذي



المصدر :

١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استمتع عن دخول الانتخابات التكريرية منذ خمس سنوات .. وكل ما يملكه مجرد صحيفة تعتمد على « الجبهة » .. وتأليف الحكايات التي ما أنزل الله بها من سلطان .. ١٩

أين حزب الوفد من مواجهة الازهاب .. ١٩
أين حزب الوفد من معركة مكافحة الأمية .. ١٩
أين حزب الوفد من معركة السلام مع إسرائيل .. ١٩
أين دور حزب الوفد في برنامج الإصلاح الاقتصادي .. ١٩
باسادة .. إن الشارح السياسي ليس مجرد صحيفات أطلق دخان في الهواء .. إنما هو عمل حقيقي ، والأحزاب السياسية هي الوعاء الذي يتم فيه الممارسات سواء من جانب حزب الأغلبية أو أحزاب المعارضة .

أين الجهود التطوعية التي قدمها حزب الوفد في المجال الاجتماعي من أجل خدمة المواطنين وتخفيف الأعباء عليهم حسيما تقتضيه واجبات العمل السياسي الوطني .
هاهي شهادة الدنيا كلها التي تقول : إن حزب الوفد يقتصر نشاطه على النقد ، والتجريح فقط .. أما العمل الجاد البناء المخلص .. فلا وجود له .
عموما .. إن الذين يبهتهم من زجاج .. يجب ألا يقدفوا الآخرين بالحجارة .. لأن طوبى واحدة .. تكفي لتحطيم هذه الأبواب الهشة .

● ● ●

● ثانيا : تكرار المطالبة بتخلي الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني .. إنما أصبح دورا مملأ لاسطوانة مذبذوخة وإن كان هذا يدعونا للتساؤل :

ألا يستمد حزب الوفد بقاءه واستمراره من رئاسة فرادى مرار الدين .. شأنه شأن بقية الأحزاب الأخرى في مصر .. ؟؟ وهل يطمعن نفسه إلى قوة حزبية .. لو تخلى عن رئاسته .. ؟؟
ورغم ذلك فإن هذا ليس عيبا في التنظيم الحزبي .. لكننا نعود إلى لب الموضوع لنقول : إن الرئيس مبارك بشخصيته العالمية لا يستمد قوته من مجرد رئاسته للدولة فحسب .. بل إن إنجازاته ومواقفه القوية الوطنية الثابتة .. جعلته زعيما سياسيا على المستويين

الداخلي والخارجي .. وتخصيصه دورية مرموقة تقود عملية السلام في الشرق الأوسط بعد حرب استمرت خمسين عاما .

على الجانب الآخر .. لو فرض وأراد الرئيس مبارك أن يتخلى عن رئاسة الحزب الوطني .. فسوف تهب مصر كلها مطالبة بإياه الاستمرار زعيما وفاندا .. كما هبت من قبل لتعيد انتخابه رئيسا للجمهورية .

إن زعامة مبارك للحزب الوطني هي .. بكل المقاييس .. مطلب جماهيري .. وليس قرارا فوقيا .. وإذا كانت زعامة كل من سعد زغلول ، ومصطفى النحاس لحزب الوفد تستند في حقبة زمنية معينة إلى قضية تحقيق الاستقلال الوطني لمصر .. فإن هذه

القضية قد انتهت بسلام بقية القوات الإنجليزية على يد ثورة يوليو ١٩٥٢ .. ثم جاء الحزب الوطني برئاسة الرئيس الراحل النور السادات .. ويعد الرئيس مبارك لبحر البلاد من آثار العدوان الاسرائيلي .. لتبدأ بعد ذلك القضية الكبرى التي انشغل بها حسنى مبارك وهي قضية الإصلاح الاقتصادي عن طريق تحريرها من المموقات ، وتحقيق الرعاية الاجتماعية ، ورفع رايات السلام العادل الشامل في الشرق الأوسط ، وتأكيد قيادة مصر العربية في كافة المجالات .

لا يستطيع أبداً أن ينكر أحد .. أن الرئيس مبارك بصفته رئيسا للحزب الوطني .. قد قاد هذه القضايا الكبرى بحكمة سياسية بالغة ، وصبر ، وطول بال .. ومعه حكومة الأغلبية .. مما حقق له زعامة هذا الحزب بجدارة واقتدار .

● ● ●

وفي جميع الأحوال فإن تزايد المطالبة بتخلي الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني .. إنما هو قول سخيف وتدخل في سياسة الحزب ، وإرادة أعضائه الذين يمثلون أغلبية شعب مصر .. في نفس الوقت فإن في كثير من دول العالم يستمر بعض الزعماء بعد انتخابهم في رئاسة أحزابهم .. مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية من يتم انتخابه رئيساً .. قد لا يكون وقت انتخابه رئيساً للحزب غير أنه يرأس الحزب ، ويقوده في فترة رئاسته للجمهورية .

أيضاً .. رئيس الوزراء في بريطانيا هو رئيس الحزب .. وليس مقبولا عطلاً ومنطقاً .. أن يتخلى رئيس الوزارة عن رئاسة الحزب أثناء توليه مقاليد الحكم في البلاد .

هذا ما لم يقل به أحد .. بل ولا يجرؤ حزب معارض على الإشارة إليه من قريب أو من بعيد .

حتى ضلما تجري الانتخابات في بريطانيا .. من الذي سيتولى تلك المهمة ؟؟

إنها - طبعاً - حكومة حزب المحافظين التي يرأسها جون ميجور مع زعامته في نفس الوقت للحزب .

لذلك ما يتم تطبيقه في أعرى الدول ديمقراطية .. أما عندنا لنسمع لغة مختلفة سواء من الوفد أو غيره .. فمتى يتعلمون ؟؟

● ● ●



مساهمة

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٥ مارس

● ثلثاً : ما ذكره فؤاد سراج الدين بالتعبئة للإشراف
القضائي للكمال على العملية الانتخابية حتى ولو
استمرت يومين أو ثلاثة أيام .. فنحن ، والله ، نعلمه فيما
قال .. لأن المن مهما كان الأمر له حكمه .. !!
هل يريد رئيس حزب الوفد أن تدور المعركة الانتخابية
بعض المحافظات في يوم .. ثم في محافظات أخرى في
أيام تالية .. بحيث يتكفل القضاة المشرفون على
الانتخابات من المحافظات الأولى ثم إلى المحافظات
الثانية لكي يشرفوا على الانتخابات .. !!

إن هذا ما لا يتصوره « عاقل » .. إذ كيف يستطيع القاضي ..
المرمق جسدياً وفكرياً من جراء الإشراف على العملية
الانتخابية .. أن يتوجه في اليوم التالي إلى محافظة أخرى ..
لاسيما أن الإشراف على العملية الانتخابية يتضمن تحضيراً مسبقاً
على يوم الانتخاب .. وبالتالي فإن الفكرة « الفوالسة »
المطروحة من قبل رئيس حزب الوفد .. تحتاج من أجل تنفيذها
إلى أسبوعين .. حتى يتسنى انتقال القضاة الذين أشرفوا على
الانتخابات في المحافظات الأولى إلى المحافظات الثانية .. وهكذا
دواليك .. ومن المصمم به أن التراخي في إجراء العملية الانتخابية
يؤدي إلى شلل تام في مرافق الدولة وأقاليم عجلة الحياة فيها .

البيان ص [٥]



المصدر : ما
.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : من ١٩٩٥

**الحزب الوطني .. يرحب بقرار الوفد .. بخوض
الانتخابات القادمة .. لكننا نسأل**

نؤاد سراج الدين :

- أين حزبك من مواجهة الإرهاب

والأمنية وماذا عن دوره في معركة

السلام ..؟!

هل تقول لنا عن جند تطوعى واحد

تت به من أجل خدمة الجماهير .. ؟



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٥

الحزب الوطني .. يرحب بقرار الوفد .. بخوض الانتخابات القادمة .. لكننا نسأل فؤاد سراج الدين

بقية المنشور من ١٩

باختصار .. إن ما ينادى به رئيس حزب الوفد .. إنما هو أمر غير مسبوق بالنسبة لأي مكان في العالم .. اللهم إلا في خيال فؤاد سراج الدين .

يجب أن يكون واضحاً .. إن الاشراف على الانتخابات إنما يتم بالأسلوب الممكن تحقيقه .. وطالما أن القضاة يشرفون على الانتخابات .. فإن رئاسة إحدى اللجان الفرعية بواسطة شخص آخر ليس قاضياً .. لا تمنع من تحقق الاشراف عن طريق اللجنة العامة التي يرأسها عادة أحد القضاة .. فالمعروف أن الاشراف إما أن يتم عن قرب أو عن بعد .. ولعلنا نذكر رد المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل أثناء مناقشة التعديل الأخير لقانون انتخابات النقابات المهنية في مجلس الشعب عندما سئل ما إذا كان يوجد عدد كاف من القضاة لرئاسة

اللجان الفرعية في النقابات المهنية .. فكان رده بالاجاب .. نظراً لأن عدد أعضاء تلك النقابات .. محدود .. عكس الحال فيما يتعلق بمجلس الشعب .. حيث يصل عدد الناخبين إلى الملايين !!

● ● ●

● رايها : أما عن المطالبة بفرز الأصوات خارج أقسام الشرطة .. فأني أقول : قد لا يعلم فؤاد سراج الدين .. أن هذا الفرز يتم في أحوال كثيرة .. خارج تلك الأقسام بالفعل .. في المدارس ، ودواوين الحكومة وغيرها .. حتى إذا جرت عملية الفرز داخل أقسام الشرطة .. فإنها تتم تحت اشراف القضاة .. وبحضور مندوبين عن المرشحين الذين يراقبون العملية جيداً .

● ● ●

● خامساً : تبقى حكاية تشكيل وزارة محايدة تقوى اجراء الانتخابات .. وأنا بداية أوضح لفؤاد سراج الدين .. أن هذا أمر لا يتطلبه الدستور .

هذه ولادة .. لما الثانية .. فإن أية وزارة محايدة .. سوف يكون أعضاؤها من « التكنولوجيا » أي غير السياسيين .. إذن كيف يمكن الاطمئنان إلى وزراء لا يمارسون السياسة للقيام بتكبير عملية سياسية .. وهي الانتخابات التشريعية .. ؟؟
إن فائد الشيء لا يعطيه .. أي الذي لا يتمتع بالخبرة السياسية .. لا يفلح على إجراء أية عملية سياسية ضخمة مثل الانتخابات

● ● ●

وفي النهاية .. تبقى كلمة .

إن الحزب الوطني .. يرحب بقرار حزب الوفد بخوض المعركة الانتخابية .. لأننا نؤمن بأهمية المشاركة الإيجابية للمعارضة .. أكثر من ذلك .. كم تمنينا لو أن حزب الوفد كان قد قرر ذلك منذ خمس سنوات .. لسبب بسيط أنه لا يوجد فصام بين الحزب

الوطني وبينه .. بل أن حزبنا مع كافة أحزاب المعارضة نركاء في البنيان الديمقراطي .. وإذا كان الحزب الوطني يتمتع بثقة الأغلبية .. فإنه سمعه أن تكون هناك معارضة وطنية موضوعية .. يستمع إلى آرائها على أساس أن الديمقراطية تلتصق الرأي للجميع .

.. ونحن نطمح أن حزب الوفد إلى أن المعركة الانتخابية القادمة برز أن الله سوف تكون حرة نزيهة .. لكننا نحذر من الآن .. أن يتباكى « المساكين » بسبب فشلهم بحجة وقوع عمليات تزوير .. لأن تلك دائماً شاعتهم !!
إن الرئيس مبارك حريص على أن تجري الانتخابات بكل حرية ، ونزاهة .. لأنه يسعى دوماً إلى ممارسة ديمقراطية حقيقية .. من أجل مصر ، وشعب مصر .

سيد عبد



مصر: رئيس الوفد يؤيد خوض الانتخابات

□ القاهرة - من محمد صلاح:

يكون هناك شيء اسمه الحزب الوطني، وهم يستترسون بهذه الحقيقة.

وتناول النظام الذي سيعتمد في الانتخابات المقبلة وقال ليس الإشكال في أن تكون الانتخابات بالنظام الفردي أو بنظام القائمة بل الإشكال في أن تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة أو زائفة ومزورة، فالنزوير وارد في النظامين وحينئذ ذلك فيهما وسأنتينا كل الامتيازات من النزوير والتزوير وإيهامنا في النظام الأول حرية الانتخابات ونزاهتها (...) كنا قدعنا مطالب مكتوبة إلى المسؤولين بأن تجري الانتخابات وزارة محايدة لأن رئيس الحزب الحاكم هو في الوقت نفسه رئيس الدولة، يتولى اختيار الأسماء المرشحة وإرسالها للمحافظين ومن غير المتصور أن يتجاسر أي محافظ في بلل جهده لتجاسر هذه الأسماء (...) وتجري الانتخابات في ظل قانون الطوارئ لأنه يؤدي إلى القبض على مندوبي

■ أعلن السيد هادي سراج الدين رئيس حزب «الوفد» المعارض أن الحزب يجب أن يشارك في الانتخابات البرلمانية المصرية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل وطالب بتشكيل حكومة محايدة للأطراف على الطوارئ أثناء فترة الانتخابات وإجراء عملية فرز أصوات الناخبين بعيداً عن إساءة الشرطة.

وقال سراج الدين الذي كان يتحدث في مؤتمر عقد مساء أول من أمس في مقر الحزب وحسب في هذه المرحلة الخامسة من تاريخ مصر إلى وفاة حسنة، فمن لا تحارب حزياً بل تحارب دولة بكامل قوتها وبكامل هيئتها، ولو أننا تحارب الحزب الوطني لكان الأمر لأن هذا الحزب يقتصر إلى نبض الجماهير، وإذا دخل الرئيس (حسني) مباركة عن رئاسة الحزب الوطني يؤكد أنه لن

المرشحين المعارضين في الجان، ويستقبل في إلقاء الجان من المشويع. أنهم في الحزب الوطني حريصون تماماً على منع أي ضمان يمكن أن يؤدي إلى شيء من الحرية ونزاهة الانتخابات.

وجدد رئيس حزب الوفد مطالبة حزبه بأن يتولى رجال القضاء الإشراف الكامل على الانتخابات وقيل، محققهم في عدم استجابة هذا الطلب عدم توفير العدد الكافي من رجال القضاء للإشراف على الانتخابات والتحقن عليهم أن قدم في يومين أو ثلاثة أيام كما يحدث في بلدان العالم أو أن تكون هناك انعكاس من لجنة انتخابية في مقر واحد، بشرط عليها أساس، ولو كانت نيتهم حسنة لعدم العمل بهذه الإجراءات، لكنهم حريصون على تزوير الانتخابات في أي مكان أكثر من قلي عبد النواب في مجلس الشعب ليعلموا ترشيح رئيس الجمهورية بالنيابته في المجلس.



المصدر : الوفاء

التاريخ : ٢٠٠٥ ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أزمة بين الحكومة والرياسة بسبب الانتخابات! تعليمات بعدم فرض ضرائب جديدة استعدادا لانتخابات مجلس الشعب والحكومة تسعى لتطبيق المرحلة الثانية لضريبة المبيعات لسد عجز الموازنة!

كاتب - جمال شوقي:
تواجه الحكومة أزمة خطيرة بسبب
الانتخابات القادمة من رئاسة
الجمهورية بعدم تطبيق ضرائب
أو رسوم أو زيادات جديدة في

الاستثمار لعدم الانتهاء من
الانتخابات قبل الثانية ١١:
تسعى الحكومة في تطبيق المرحلة
الثانية من ضريبة المبيعات في
يوليو القادم، وتؤدي إلى زيادة

في حصيللة الضرائب فتمتد حوالى
٧ مليار جنيه ١١:
يتم استخدام الحصيللة في سد جزء
من عجز الموازنة ومن للتوقع ارتفاعه
هذا العام لانخفاض حصيللة التصدير

وثبات كميات الإنتاج وزيادة مصروفات
الحكومة بالاضافة إلى تطبيق زيادة
الاجتماعية في يوليو وتعاقد خلال
الايام القادمة سائسة من الاجتماعات
لدراسة الخروج من هذا المأزق.



حول خطاب زعيم الوفد

الحكومة المحايدة .. والاحكام العرفية ؟ !

بقلم : عبدالستار الطويلة

يعني أيام الحياة الحزبية قبل الثورة ان يكون اعضاؤها غير محتشمين في أي حزب من الأحزاب للثامة. ولو اقم ان التزم لسياسي المصري يروى ان جميع الانتخابات التي اجراها هذا النوع من الحكومات كانت انتخابات حرة حقاً. أدت إلى سقوط لحزب في جمعية ونجاح حزب الوطنية الولاء في جميع الأحوال. وما كان النظام للثاني الاستعماري يلجأ إلى الحكومات المحايدة إلا تحت ضغط شعبي كبير. بعد فشل حكومات في جمعية وجمعية والكتف واطلاق مع الاستعمار. واليوم لا يرى هذا تشكيل حكومة محايدة كهيئته ذلك أنها لا يجب ان تضم عضواً من اعضاء البرلمان مصر لثارة عشر الوجودية حكماً. وإنما تضم عناصر مستقلة.

ووجه الخلاف بين موضوع المحاكم والوضع فيما قبل الثورة. ان المحاكم السياسية إنما ردتا كانت حياة حرة وحرة فقد ظهرت على السطح السياسي عناصر لا تنتمي إلى لحزب ما كلها عناصر بارزة ومؤثرة وأنها مكنت حتى بين الجماهير.. مثل حسين سري ومحمد هاشم بديت في هذه العناصر عدد ما كانت تتولى الحكومة تصير على الاستمرار في استقلالها. ولا تتشوب بالحكم. لأنها تدور في مهمتها محبوبة ومؤلفة. وترد تدقيقها على اللئيل وجه. أهل في مصر الآن عناصر مستقلة من هذا النوع

أما الأول مرة منذ ثورة يوليو ويسمى أعضاءه كرات في الحكم والصحة منه وكما هو في الحياة العامة بل وحظوظ الإحتفاظات في سيطرة على الخصم ما تدرس لئولة. وذلك في عهد مبارك فقط. وإن كان السكات أنه بدأ بتسريح بذلك التقيد بشكل محدود. لا قبل ذلك كان من يخرج من الحكم والحزب الحكم يثن سياسياً. ولا يثن اسمه في صحيفة ما لا عذ يتولى. ولكن مع ذلك فإنه توجد عناصر

يعال على الصحف الحكومية أنها لم تنشر بل تم نشر ولو بسلطان إلى خطاب السيد فؤاد الدين زعيم حزب الوفد في عيد النصار حول الانتخابات القادمة. فلو ان هذا من لثامة الهيئة لبحثة خبر علم بهم لشعب كله لا يتناول موقف القوى احزاب المعارضة من تلك الانتخابات واقتراحات بشأنها.

من ناحية أخرى ان حزب الوفد يلعب دوراً هاماً جداً في مواجهة لثارة في ارباب الحكم موقعية وسياسية لثاليلية في اندفاع عن كندمقراطية مخذ ان جاء بالي نصار ثورة ١٩١٩ للحبيبة. وبذلك فإنه ليس حزباً معادياً للنظام. بل أنه يخوض تلن معركة النظام ولو بأساليب وبوجه تلن مختلفة. هذا لا سلفاً بأن لثاليد فصحية لثالسي يتجاهل احزاب ونشطاء الخصوم. مع ان اللزور ان تتسود لثالصة مقدسة في حق القاريه في ان يبرر.

هذه ملاحظة لابد منها قبل ان ندخل في صميم الموضوع الذي اشره زعيم الوفد الذي يشهد له بقلبي اسمع الشيد والوضعية عية. لا عندما هتف اعد الحاضرين به عزيم لثالة لال له. وان زعماء الأمة انتهت بموت لزعيم خلف لثالسي مصطفي كحاس وانى لا يكون زعيم لوفد.

تقدم طرح وديس حزب الوفد لثالارات مقبلة لاضمان سلامة وزعماء الانتخابات القادمة. فقد طلب بان تجري الانتخابات حكومة محايدة. كما طلب بيفال العمل بقتان اعوان ي. واصطلاح الحكومة المحايدة كان

السياسية في مصر ومستقلة. وحريصة جداً على ان تجري انتخابات نزيهة في البلاد. ولعل من أهم ذلك المتعصر لثي بظمان لثي كرات هذه لثامور شخصياً في جمعية كنداء الجديد كاتي بر لثاها. سيدان زعيم لثي لثي لا انتشر لثيها ولا تراجعي بها لثالة كاتسي كاتسي كاتسي. لكن بما ان لثاها وهذا لثالان لثاها حريصة على تقديم صورة حقيقية للحياة السياسية في مصر عن طريق الانتخابات حرة. وهذه عناصر أخرى مثل د عزيز صندلي. ولواء احمد رشدي. والاستاذ لثي الطمسي وسيد سرحان وسعيد كين لثي لثي وغيرهم.

ووجهة تلن حزب الواف مختلفة جداً في ان رئاسة رئيس الجمهورية للحزب الوطني جبر ان محافظ ولو كان مثلاً ان يسخر قوى كندالة كاتسي لصنع مشروع الحزب الحكم. وجود حكومة محايدة ستمنع ذلك لوفد. ستمنع منه على الأقل كاتسي.

على اننا في الحقيقة نكون كاتين لو تصورنا ان الحزب الوطني قد يسمح بحكومة محايدة وعنده حجة منطقية في أنه في معظم اتحاد العالم تجري الأحزاب المحكمة الانتخابات ولا تلجا لحكومة محايدة. طبعا لرد عدداً جديداً جاف ان هذه لئولة ان شمع ما نسمع في مصر تلنا ان تزير الانتخابات وهذا بالقر احكام للحكم العالي.

ولكن تزلزل القوى السياسية ان يسمح بحكومة محايدة. وعلى لوفد وغيره من الأحزاب ان يوطع نفسه على ذلك.

لن ما ليدل. لتدليل في الحقيقة سهل. وهو ان تعطى لثاليد لثالسيية تعليمات مصرية واضحة لكل الأجهزة بان تجري الانتخابات حرة. وقد نشرت جريدة البلاغ الجديد خبراً بهذا المعنى تحت عنوان كبير. ان لثريس مباركة بصراحة لثي لثا حرة سكون حرة. وسيل لثريس ولثريس إلى حد كبير جيد.



المصدر : السوفيت

النشر والذخعات الصدفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٩٥٥

وعيب خبير ان توصم كل انتخبات تجري في مصر في عهد مبارك بأنها انتخبات غير حرة.. في الوقت الذي اتسعت فيه التعددية الحزبية.. واطلقت حرية التعبير.. وحسنت الصحافة.. وهي مكان من حريتها.

وليس من مصلحة النظام على الإطلاق تزوير الانتخبات لأن مثل ذلك لتزوير هو في مصلحة النظام وأمر هام قطعاً.. لأنه يصد أهم متحد للتغيير والتعبير عن طريق القنوات الديمقراطية.. ويعطي هذا التمييز سلاحاً دليلاً جديداً على عدم جدوى استخدام تلك القنوات وبذلك ليس أمامه سوى اللجوء للعنف والأمر هام.. والوضع في مصر خائب ليس هزلاً.. والدول المواجهته لا يجب أن تكون مشوية بقصص النظام من أجل هذه من ملأه لبرهان زيادة.. بل لتكفل إلى إمام.. إلى استغلال مستقبل مصر كلها وليس مستقبل الزنتية والصفحة الثانية

وليس مبعدا إجراء انتخبات حرة في ظل ما بعد الثورة.. فقد حدث ذلك مرة في عهد ممزوح سبام.. لأن السبات أيضا حرة في لا كان يريد استكشاف خريطة مصر السياسية بعد أن كان له فرد عتيق نظام الدابر كخطوة للتعددية الحزبية.

ويستدعي ذلك الوقت توسيع

النسبة للصفحة.. وعدم إجراء التصويت في السام أشربة كما لترح رئيس لواء.

تأتي بعد ذلك الاقتراح إيقان العمل بالإحكام العرفية.. أن السيد كمال المشالي خرج للبلاد الجديد بأن هذا أن يحدث.. وأل أنها موجهة ضد الزهاب فقط.

حسدا إذا كانت الحكومة لا تريد إيقان العمل بذلك الإحكام مؤقتا خلال الانتخبات فلا قل من أن تتخذ القرارات التي تكفل سلامة العملية الانتخابية..

مثل عدم جواز القبض على المرشحين وحبسهم.. وعدم منع الاجتماعات العامة للجمعية للمرشحين.. وعدم منع طابع لواء الديمقراطية لهم.. وعدم منع لسيارات الانتخابية بل حمايتهم من الاعتداء.. بالتمسك بحي ألا تتحرك أجهزة الإحكام العرفية إلا لحقوة الأمر هام في يوم خطره.

وهذه الإجراءات ليست سهلة تتلاقى مع الساحة الديمقراطية التي لزمها القانون للانتخابات.. وهي حق كل حزب في شرح وجهة نظره في الاثاعة والتميزيون.. كما أن لكل حزب في الوقت الحكي الصعب التي تدبر عن وجهة نظره.

وبهذه الطريقة تكون له حقلات أكبر في مناخ في الظروف الحالية لإجراء انتخبات في جو من الحرية أكثر من أي وقت مضى.



يتم التمهين إبراهيم شكري رئيس حزب العمل - كعادته في شهر رمضان - بجولة في
 بروج البلاد للقاء الجماهير، والتحدث إليهم عن آخر التطورات السياسية، وموقف
 الحزب منها.. وأيضا الاستماع إلى تطلعاتهم ومطالباتهم، وقد استمرت الجولة هذا العام
 لمدة خمسة أيام في مختلف القرى والبلدات، وحقق الأمل في انتخابات حرة
 ونزيهة.. وحظيها في تطوير نظام المشاركة السياسية التي كاد الاختناق يصيبه..
 فكانت الجولة الرعنازية لأستاذ إبراهيم شكري هذا العام.. تكتمل خاصة.. فقد كانت
 جولة البدر حملة جواهرية عريضة يقوضها الحزب.. استعدنا المازلة الكبرى

في الانتخابات العامة آخر العام.. والتي تستهدف كسر احتكار الحزب الحاكم
 للسلطة.. وعملية صيانة القرار في هذا البلد..
 وسط انتقادات الحداثة التي يشهدها المجتمع.. والتطورات التسارعية التي تكاد
 تعجز.. بات الاستماع إل ما يقوله إبراهيم شكري أمرا بالغ الأهمية لأن فيها يكمن
 إلقاء الوطن من أزمة تسلك بنا.. وتكاد تقتل أو تصد..
 في بلد من أقاليم رمضان الكريم.. راحت، الشعب، تعاون رئيس حزب العمل
 حتى وقت متأخر من منتصف الليل.. وتقلل إلى جماهير العصريين رؤيته قسما
 الساعة وتطوراتها الديمقراطية..

إبراهيم شكري يتحدث لـ «الشعب» عن قضايا الساعة.. ويحدد موقف حزب العمل من التطورات الداخلية والخارجية

تحالفنا مع الإخوان مستمر.. ونسعى لتوحيده

ندعو أحزاب المعارضة للمشاركة في اجتماعات الاتحاد

البرلماني الدولي للمطالبة بضمانات الانتخابات

أفضل إجراء للانتخابات يقامون به مع

بين المنظمام الفردى ونظمام القسوام



المصدر :

التاريخ : ٧ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علينا أن نتعامل مع السودان كدولة مستقلة لها شخصيتها

اجرى الحوار: محمود بكرى

● العنف يولد العنف.. ولابد من معالجة تلك الظاهرة بكل الوسائل التي تقلل فرص نموها

● جولاتي بالمحافظات أكدت لي أن التيارات السياسية والجماعية المختلفة مجمعة على ضرورة التفسير

**حزب العمل وصحته لا يدعمان الإرهاب..
ونحن ندين الإرهاب بمختلف أنواعه
الاعتداء على قيادات العمل والإخوان.. وملاحقة
النقابات.. لا يبشر بخير في الانتخابات المقبلة**



من الشعب: يتعرض حزب العمل، وجماعة الإخوان المسلمين للمخالفة مع لهجمات حكومية متواصلة.. تمثلت له : تعرض له الأستاذ عادل حسين الأمين العام للحزب مؤخراً من اعتداء.. إضافة لما تعرض له د. حلمي سراد والجورون قبل نحو العامين.. لم شهدت الفترة الأخيرة تعرض عناصر من النقابات من المثمنين لجماعة الإخوان المسلمين لإجراءات تعسفية.. ترى ما هي أسباب تلك الهجمات؟

● شكري: هذه الهجمات المتتالية تمثل أبشع ما يمكن تتعرضه من العدىان على حرية الرأي في البلاد.. فهناك المعتاد لبعض القضايا كما حدث مؤخراً مع الأستاذ عادل حسين.. وما سبق ذلك من إجراءات تم التحقيق فيها متى وأسيت معاملة د. حلمي سراد نائب رئيس الحزب والمصطفين بالشعب.. وتصاعدت تلك الممارسات والبشع على عمال كل المدن من إلقاء حزب العمل تحت زعم إلقاءهم صور الأستاذ عادل حينئذ.. ونحن الفرحت معهم التياية صندوت بحقوقهم تكرارت أمثال..

إنه هجمة على الإخوان المسلمين.. حيث رصدت السلطات الأمنية اجتماعات قالت إنهم يستمعون فيها لغرض الانتخابات المقبلة.. وهو أمر طبيعى ولا يعاتب عليه القانون.. والهجمات توافست كذلك على النقابات بتعدلات القانون ١٠٠ من المونة لاهتمام الشأن.. وهناك أيضا بعض المحرمات على الانتخابات



التاريخ : ٧ مارس ١٩٥٥

ولمن نسمع الآن عن مصاري تقول بتفكيك وزارة محادية للإشراف على الانتخابات أو الاستعانة بمصارفين دوليين. ول اعتقادى لهذا ستوفر على أنفسنا ذلك إذا ما رُسنا القضاة الثلاثة للانتخابات.

ومن طالب د. فتحي سرور -يسلمه- رئيسا للاتحاد البرلماني الدولي. وأن يبالغ من الضمانات التي أصدرها الاتحاد البرلماني الدولي. والتي توجب توفير نزاهة حقيقية للانتخابات. ومن هنا قلنا انهم احزاب المعارضة للمشاركة بوفود غير رسمية ل انتخابات الاتحاد البرلماني الدولي في شهرى مارس وسبتمبر. وان تكن هناك وثائق مرفجة عن سلويات العملية الانتخابية في مصر. ول اعتقدى ان كل الاحزاب التي طبقت الديمقراطية خاضت العديد من الممارك للحرول إلى هذه الغاية.

● الشهدى للمر الكثر من الاقاييل حول مطالب المعارضة السياسية للناشون الذى ستجرى بمقتضاها الانتخابات القادمة. ما حقيقه مولف حزب العمل من تلك الحقيقة؟

● شكرى: لابد ان الانتخابات بالدرجات الغربية كانت بالضرورة التي امتد الناس عليها منذ تطبيق نظم الديمقراطية في مصر. ومن هنا كانت المناهج تتحدث عن النظام الفردي. ومع ذلك. فإن تلك الطريقة ليست كالمثل لتحقيق التمثيل الصحيح بالنسبة للاحزاب المختلفة أو المستقلة. فقد تكون القوائم التأسيسية غير المشرقة وسيلة ملائمة. واقل إنها ليست بالضرورة ان تكن مزيجية أو متكاملة أو تربط بطريقة خاصة. بلهم ان يكون هناك تدرج صحيح ومجان للامارات التي لم تفرز نتيجة انها اقل من الضمان الواجب توافره لفوز النائب أو لتفرض بمصرى البرلمان.

الاتصالات مع الحكم

● الشهدى: قال بعض قيادات الحزب الحاكم ان الاتصالات شجرت معكم للتسليم فيما يتعلق بالقانون الانتخابى الجديد. ما حقيقه تلك الاتصالات؟

● شكرى: لم تجر احاديث منتظمة أي مرفجة بل كانت

بنت المصادفة لاجتماعات قد لا تكون أصلا معدة لبحث مثل تلك الامور. ولكن الأول ان تكون هناك اتصالات بين احزاب المعارضة وبعضها البعض. ونحن بالفعل لاورينا اتصالات ببعض الاحزاب والاتجاهات. وسنعمل على تكوين تيمور عام حول المسودة الاقتراح التي تجعل المعارضة تحصل على اكثير مساحة ممكنة وريادية في مجلس الشعب القادم.

وباستشارة اللجان الخفية لأخر انتخابات خضاعا في العام ١٩٤٧. فقد تأكد ان كان يمكن للمعارضة الحصول على تمثيل في حدود ٢٠٠ مقعد. ولكن عمليات تزيف قد تمت من خلال أحكام تطبيق القانون. حكم مجلس الدولة

بإبطالها وبحكم الصالح للمعارضة بإبطال ١٨ عضوا وإبعاد ٧٨

التمثيل للمعززين واستبعادهم بالكامل. لذا ليس غريبا ان المعارضة كانت ستحتل ٥٥

الجلسات وكانت ستحصل على ٢٠٠ مقعد في البرلمان.

● الشهدى: هل لاتزال المعارضة

النشر والتدخلات الصحفية والمعلومات

العملية التي جرت مؤخرا. واعتقد ان كل هذه ظواهر لا تثير اختيار خاصة ونحن في سنة انتخابات.

تحالف العمل والإخوان

● الشهدى: في ضوء ذلك. هل التحالف بين حزب العمل وجماعة الإخوان المسلمين سيقتضى تقاسكا في المرحلة المقبلة؟

● شكرى: باسترجاع ما مر بنا من تجارب. سواء في انتخابات ١٩٤٧ أم العمليات فقد تأكد لنا والتجربة ان التحالف الذي كان قائما في تلك الممارك. كانت له نتائج طيبة وإيجابية. ول قام هذا التحالف في العام ١٩٤٧ بين حزبى العمل والأحرار وجماعة الإخوان. ول اعتقادى ان التيسير في الانتخابات القادمة يجب ان يتسع لأحزاب أخرى.

● الشهدى: وهل استعداد حزب العمل لخوض الانتخابات المقبلة؟

● شكرى: استعدنا فعلا على قيد في جنرال الانتخابات. ولرنا اللجان والأمانات المختلفة للمسى لتيه الضالعين. ولرنا انهم الآن لمرجعة الجوال. وتقديم طلبات بتعديل هذه الجداول. ولنحن نتمرد الآن على لمر حزب في الصالحات لتعديل الإجراءات والخطوات اللازمة فيما يتعلق بتقسمة الانتخابات المقبلة.

● الشهدى: هل لكم في العام ١٩٤٠ مؤلف للقاطعة من الانتخابات البرلمانية التي شهدتها البلاد آنذاك. ولأن لزموس للمشاركة في الانتخابات التي ستجرى ليل نهاية العام الجاري. ترى ما المقترحات التي دفعت بكم إلى تعديل دولكم؟

● شكرى: نحن مازلنا نطالب -كما هم وأساسيا- بتوفير ضمانات أساسية لإجراء الانتخابات. لكي يكون بها الكثير من الانتخابات السابقة. وبداية يجب ان تكون هناك دعوة عامة بوجوب مشاركة الناخبين للإدلاء بأصواتهم وان يكون هناك إحساس بشفافية الثقة في الانتخابات القادمة. حيث ان الكثير من المواطنين لا يتجهون إلى صناديق الاقتراع لشعورهم بأن جهودهم ضالعين.

ومن الضمانات التي نطالب بها كذلك التحقق من إرشادات الشخصية الناخب وإثبات حضوره من خلال تقديم بطاقته الشخصية أو العائلية. وبالنسبة للزوجة أو الابنة فعليا ان تذكر رقم بطاقة زوجها أو والدها. وهل الناخب ان يوقع في الجدل إذا كان يعرف القراء والفراد. ولأن لا يكن كذلك فعليا ان يضع بطاقته. وهذه الضمانات لا تكلف الحكومة الكثير. ولان كان حتى يتاح لكل ناخب تدوين للمعلومات المطلوبة. من نطالب كذلك بالإشراف الضالعين. ولإزالة التيسير للوجود في القضاة ويمكن الاستعانة بأمانة جامعات لراسة اللجان. ومع تن الفئات الواسعة التي تدرك أهمية العملية الانتخابية. ويمكن كذلك إجراء الانتخابات على أكثر من يوم لتوفير العدد الناخب من القضاة للجان المطلوبة.

ضمانات الانتخابات الغائبة

● الشهدى: ولكنكم ستخوضون الانتخابات دون استجابة الحكومة ل ضمانات تزامنا؟

● شكرى: نحن ستخوض الانتخابات لأن مجلس الشعب أخلل لا يميل بالفعل اتجاهات الشعب. ومن مصلحة النظام ان تفوض المعارضة الانتخابات في ضوء بحث جدوى الضمانات التي طلبت للمعارضة تزامنا. ولأما معنى ان يمتد إلى فريس مارك احزاب المعارضة على المشاركة في الانتخابات دون تزامن تلك الضمانات؟



المصدر :

المصدر :

التاريخ : ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تأمل الحصول على مثل تلك النسخة في الانتخابات المقبلة؟

●● شكرى: واقع الأمر، أقول إنه ليس بالضرورة أن تأخذ المعارضة الأغلبية في الظروف الحالية التي تجري فيها الانتخابات في ظل استقرار قانون الطوارئ، والذي تستخدمه الحكومة لضرب المعارضة من تحت الحزام كما حدث

في انتخابات ١٩٨٧، حيث تم القبض على مندوبي أحزاب المعارضة لمدة ٢٤ ساعة ليلة الانتخابات، وبلغ عددهم حوالي ١٦٠٠ مندوب في كثير من الدوائر، من بينها دائرة الانتخابات، كما تقلص الحسنة عقد الانتخابات للحملات الانتخابية لشرح أفكار الحزب وبرامجه، وتم حرمان من طرح أفكاره عبر التلفزيون والإذاعة أسوة بالحزب الحاكم، حيث لا يسمح للحزب بكثر من ٢٠ دقيقة على مرتين في الحملة الانتخابية كلها، بينما تهم أجهزة الإعلام الحزب الحاكم ومناصره ليل نهار، وهو ما يتعارض مع ما هو متعارف عليه في البلاد الأخرى، حيث

هناك تقاليد تحترم الجميع وتسوي بين استخدام كل منهم للإمكانات المتوفرة بتوفير فرص متكافئة للجميع، حكما ومعارضة. ومن هنا نحن نطالب بأن يتم اعتماد المندوبين عن طريق الشهر العقاري، وإلغاء دور الشرطة في اعتمادهم، لأنه كثيرا ما شهدنا محاولات لحرمان أحزابهم من جانب ميقات الشرطة، كما نطالب بإلغاء النص الذي كان قد وضعه بأن يكون للنتيجه مقيد بنفس لجنة الانتخاب للتمسك فيها، بأن اكتفاء بأن يكون مقيدا في الدائرة ذاتها.

لجنة تسويق الانتخابات

○ الشعب: لئلا نخلط نشاطنا للجنة التسويق بين الأحزاب المعارضة حول الانتخابات؟ وماذا عن الدور الذي قدم به للتقريب بين مواقف الأحزاب المعارضة من قضية الانتخابات؟

●● شكرى: لم تأخذ هذه الجهود صورتها النهائية، ولكن جرت أحاديث تمهيدية ستتواصل بعد عيد الفطر، حيث نعتزم الدعوة لاجتماعات تمهيدية الأحزاب المناقشة قضايا

الانتخابات، وبالفعل في أواخر أن هذه مهمة أساسية يستلزم الواجب الوطني أن أبذل كل جهد ممكن من أجل إنجاز عملها.

○ الشعب: في حال إجراء الانتخابات المقبلة ولحق نظام القوائم النسبية، هل يعتزم حزب العمل الصعي لخوض الانتخابات في قائمة موحدة مع بقية الأحزاب المعارضة؟

●● شكرى: في اعتقادي أن الدولة لن تأخذ بنظام القائمة، ولكن التصور أن يكون هناك حل وسط، وهو الأخذ بنصف القاعد بنظام القاعد البردية والنصف الآخر بنظام القوائم، وفي هذا تكون هناك سهولة أكثر في التنسيق مع الأحزاب والاتجاهات الأخرى، وليس بالضرورة أن تكون هناك قوائم باسم حزب واحد، بل يمكن أن تتنوع القوائم بين الأحزاب المختلفة كالعمل أو الولد أو الناصري مثلا، وذلك في مواجهة مرشحي الحزب الوطني.

تحركات حزب العمل

○ الشعب: في ضوء استعدادات حزب العمل للانتخابات المقبلة، ماذا عن تحركات الحزب خلال الفترة السابقة على الانتخابات؟

●● شكرى: هناك تجهيزات عامة لتنظيم الجمهور، كهود الشباب والمرأة التي تركز في حياة القرية إلى السعي، ونحن نشجع أعضائنا بدعوتهم للمشاركة فيما هو موجود، وإضافة واستكمال هذا بالنشطة أخرى لعلاج مشاكل المجتمع، ومن هنا نستعمل على الدعوة لعقد مؤتمر للمرأة في يونيو القادم ومركز للشباب في يوليو، وستكون هناك برامج أصدت لأمينات المختلفة المندرج من هذه المؤتمرات إلى مصروفات عملية لادع الشباب ومصرف المرأة إلى التوسع في التوعية، ورسم أعضاء جدد، وأن يكونوا مع مجتمعهم باستمرار في كل مشكلاته، إضافة إلى العمل لاجمع مصروف الحزب مسئلة ومصارفة لتحقيق أفضل النتائج في أية انتخابات ستجري خلال للرحلة المقبلة.

○ الشعب: تخسارون

شهر رمضان من كل عام لتكليف جولاكسم بإصلاحات ولقاء الجماهير، تسري مسارا تتجهضون من وراء هذه الجولات لكافة؟

●● شكرى: منذ سنوات ونحن نتجول بكثافة في المحافظات خلال شهر الجماهير سيل تادية واجباتنا بشكل أفضل نمر بلدا، ولم تكن الجولات الرسمية متصورة على جماهير حزب العمل فقط، بل كانت هناك عمليات تنسيق مع بقية قيادات أحزاب



المصدر :

٧ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للمعارضة في المحافظات. ولأننا نستهدف مقابلة كل أبناء الشعب المصري.

وقد أكدت في الجولات أن هناك هموماً من المواطنين المتدينين لمختلف التيارات بضرورة التفتيح، وقد شعرت بارتياح لهذا الترحم، وأمسحت أن ندرسنا وأحاديثنا قريبة جداً مما يحسه الشعب. فهناك إحساس لدى الجماهير بأن الوضع غير طبيعي من حيث التمثيل للنائب الحال في البرلمان، لكنه لا يفكر حقيقة في التوجهات على الساحة السياسية.

قضايا

ومشكلات الجماهير

الشعب: وماذا عن أبرز القضايا والمشكلات التي استعصموا خلال لقاءاتكم بالجماهير في المحافظات

المختلفة؟

● شكرى: الصعوبات التي تواجهها الجماهير من جراء تلك الهوة السحيقة بين مستوى الدخل والأسعار للرفاهة تشكل هاجساً مشتركاً لجماهير المناطق، وكذلك انتشار البطالة، وغيرها من المشكلات الأخرى الملحة.

● الشعب: تدهم الحكومة المعارضة بأننا لا تقدم حلولاً لمشكلات المجتمع، وفي هذا نسالكم عن رؤيتكم لتجاوز بعض المشكلات التي يعاني منها المجتمع، كمسكلة البطالة على سبيل المثال؟

● شكرى: علينا بالترتيب مع اللجنة الاقتصادية والمجلس على وضع دراسات، والخدمة الأثرية يبحث عن المزيد من الإسهام الشعبي على كل المستويات ليبدأ يمكن إيجاده من أرض عمل للطلاب والشرابات بأفكار تيسد الأورد. فسود الأمر للنتيجة والمشرعات الصلحة يمكن أن يعل بعض المشكلات، كذلك إقامة ورش ملحة ببعض الصانع سواء مصلح طاع عام أم خاص، بحيث يمكن أن يكون هناك تدريب على مهارات مطلوبة للمجتمع.

ونتناول اجتماعاتنا كذلك سبل تطوير مافق التخطيط والصحة من تكاتف الجهود، وتشجيع القادرين على فعل الخير لسماعة غير القادرين، ودمرة المواطنين للحفاظ على البيئة، وكل ذلك من أجل تحسين صورة المجتمع، ونحن في هذا نعد يد التعاون مع الجميع بغض النظر عن طبيعة القاعمين على تلك الأعمال الخيرة. ونسعى مع لجان المذهب في المحافظات لتقديم كل الخدمات للمكة للمواطنين.

صناديق «الشعب» اليومية

● الشعب: في إطار التلاحم مع الجماهير والتواصل معهم تلعب الأداة الإعلامية دوراً فاعلاً، وقد اعتمد أكثر من مرة عن عزيم إصدار «الشعب» بشكل يومي، هل تعتقدون أن ارتفاع أسعار الورق وتكاليف الإصدار قد عرقلت إصدار «الشعب» اليومي؟

● شكرى: هناك بالفعل ارتفاع كبير في أسعار الورق، كما أن الصحف اليومية تحتاج مطبوعات الإعلانات، بحيث لا تبقى الصحافة الحزبية فرصة الحصول على إعلانات تسد بها عجز التكلفة. ولكننا سنعمل إن شاء الله على تغطية المعايير، بحيث يمكن أن تتواجد «الشعب» بشكل أكبر بين الجماهير في ظل المعركة الانتخابية القادمة.

● الشعب: في رأيكم، لماذا لم يلزم الحوار الوطني نتائج فاعلة رغم ما سبقه من ضجة إعلامية وطول تحضير؟

● شكرى: كان للتصديق بالندوة للحوار هو التعرف على الكار الأزمات وطرح العديد من القضايا للنقاش، ولكن للأسف لم يؤخذ بتوصيات الحوار الوطني بالقرى الكال من الالتزام بتوجهات الرئيس مبارك التي أعلن عنها عشية بدء الحوار. بل إننا نرى أن نتائج الحوار قد عرقلت بصورة غير متوقعة، حيث صدرت قرارات جمهورية في لواء القانون قبل انعقاد مجلس الشعب بأيام، ما حرم من المجلس والكتاب والمكثرين من إبداء رأيهم في تلك القوانين.

تصاعد أحداث العنف

● الشعب: يشهد المجتمع حالة من العنف التصاعد بين الحكم والجماهير الإسلامية، ما رؤيتكم للتصاعد تلك الأحداث؟

● شكرى: كسي، ملق أن تكون هناك أحداث خلف تزياد لحياناً وتقل من أحيان أخرى، ولكن من الواضح أن استعوار فرض حالة الطوارئ، وإسبال تحذيرات على قانون الإجراءات الجنائية يؤكد أننا نعيش حالة غير طبيعية، فحين نعيش منذ ١٤ عاماً تحت حكم الطوارئ، لاشك أن ذلك يؤثر على الاستثمار والسياحة وغير ذلك من المجالات الاقتصادية.

ولقد استمدت هذه فترة لتقرير في راديو لندن نقلاً عن إحدى الصحف الإنجليزية حول الإجراءات التي تتخذها أجهزة الأمن المصرية لحماية السياح، ومن بينها اصطحاب سيارات الشرطة للأتواج السياحية، حيث تسير بسرعة مائة تسارز الد ١٠٠ كيلو متر في الساعة، وتسلق أصرافاً مزعجة، وهذا ليس في مصالح السياحة بالطبع، بل يبعث الرعب في نفوس السياح ويمهينهم بالقلق من ملية ترزهم لأحداث طارئة أو فاجئة. وفي أعقائنا أن ٧٩ ٪ من الإجراءات للتخفة في الصعيد يجب أن تتوقف، فتجارة انتشار السلاح في الصعيد ليست مرتبطة لفظ بجماعات إرهابية، وإنما هو عرف وتقليد اشهر به الصعيد، وتنتشر في الصعيد عمليات النار وتلك عادة سيئة.

والأسف لقد انتقل النار ليصبح ظاهرة في بعض الأفراد والأسر الذين أحسوا بأن الشرطة لم تكن منفصلة في عمليات اعتقال أقرهم، بل هناك شعور بأنه يتم في بعض الأحيان استعمال وسائل لا تعرض على بذاء الشبهة فهم أجيال، ولا يوجد شيء أن تتكشف خلفه معها حائل البعض إغفامه بل إن تقارير حقوق الإنسان -التي تصدرها جهات رسمية- ذكرت العديد من الواقع. ول هذا السدد لا أود الإشارة، ولكنني أعتبر أن العنف يولد العنف، ولابد من معالجة تلك الظاهرة بكل الوسائل التي تقلل فرص نموها.

الخروج من المازق

● الشعب: إن كيف السبيل لخروج الليبراليين مازق العنف الذي هوت إليه؟

● شكرى: لا شك أنه في التوعية الصحيحة بحقيقة ديننا الخفيف البعيد عن العسوة العنف والعدوان، بالإضالة



المصدر :

التاريخ : ٢٢٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مبادرات المصالحة العربية

○ الشعب: لما تولقت مبادرات حزب العمل للمصالحة العربية، خاصة أننا سعدنا في الماضي بمبادرات عديدة لعمد بها لتحقيق المصالحة ورأب الصدع في الصف العربي؟

● شكره لأنه ان عدم وجودنا في مجلس الشعب كمنسقين للشعب ككل بالعلم، أو أضفنا صورة ما نسميه بإمكانيات التديراسية الشعبية، ولكننا مؤمنون تماماً بالديمقراطية الشعبية، وأبعد الله التفتيش عن أداء هذا الدور ولا شك أن زيارتنا للسودان خاصة في زيارة الأخيرة كانت بهدف إيجاد فرص للتكريب وتجاوز الخلافات، ومن هنا لم تكن سائر أصلا هذه الجهود مع التنسيق باستمرار مع كل الجهات التي تعمل في هذا الإطار، سواء كانت التديراسية المصرية أم الجامعة العربية، أم إنياد المسلمين لبعض النقاط التي يمكن استطلاع حقيقة المشاكل فيها.

وأي الإشارة إلى هذا الصدع إلى أن رحلتنا الأخيرة للسودان جاءت ضمن وفد ضم ٢ رؤساء أحزاب (العمل) - (الأحرار) - مصر العربية، وكذلك عضو المجلس العليا لأمم إفريقيا، فقد كان هؤلاء يمثلون هيئة من وفد شعبي يمكن أن يكون له تأثير، والهدف هو الدفع باتجاه إيجاد ثقافة مشتركة لدفع الجهد الذي يمكن أن يثبته تلك الأحزاب وقد قدنا عدة اجتماعات مع بعض المسؤولين السودانيين، وكذلك مع رئيس الوزراء السوداني الأسبق - الصادق المهدي، وهذا يعني فكرة أننا لسنا متحيزين للنظام، بل السودان مجرد أنه في الحكم، إنما نحاول أن نتعاون مع السودان كشعب.

○ الشعب: وكيف ترون تطورات الأوضاع في السودان بعد مرور قرابة الست سنوات على حكم ثورة الإنقاذ؟

● شكره: الأرباح في السودان تستند إلى حد كبير، إلى الوثيق حالة من التجميد، وضاعت حركة التنمية إلى نشاطها، ولم تنطلق على أزمة الترفيع، وضاعت الكثير من الفوائد الأجنبية التي جاءت للتعاون على إقامة المشروعات المختلفة، كما شهدت معدل النمو انخفاضا بلغ من ٨ - ١٠٪ في خلال العامين الماضيين، وزاد الإنتاج في المصانع الزراعية، وإن كان من الواضح أن هذا ارتفاعا في الأسعار بصورة كبيرة، قد لا تكون مقبولة مع المواطنين من متوسطي ومعدني الدخل.

الانضمام للمغرب العربي

○ الشعب: هناك اتجاه يبرز في السياسة المصرية مؤخرا يرمي إلى انضمام للانضمام إلى اتحاد المغرب العربي، فما رأيكم بهذا الاتجاه؟

● شكره: أرى أن الألفيد من ذلك هو العمل لتسهيل موقف الجامعة العربية، وإعطائها طاقية، وعلى مصر أن تفرم بدور مهم في ذلك، وأن يكون دور الهدف عبر عمليات التنسيق الاقتصادي والثقافي وما إلى ذلك.

○ الشعب: وكيف تتفكرون في عمليات التنسيق التي تتم بين الحين والآخر، بين كل من مصر والأردن ومختلفة التحرير الفلسطينية، وبمشاركة إسرائيل ولبنان وأمريكا؟

● شكره: في اعتقادي أن هذا التكوين يشكل أول جنبة لفكرة السوق الشرق الأوسط، وأرى أن الاتجاه الصحيح الذي يجب أن نلتمس عليه مصر هو أن تفرق علاقتها بالسودان، وتجعل هناك إكسكانات أكبر للاتفاق وتنسيق متكامل يضم الجامعة العربية الليبية، مما يمكن أن يشكل للمغرب العربي كذا نطلق عليه، فالإتجاه الثلاثة تكمل بعضها بعضا، وتحمل كل منها ميزة خاصة بها لدعم العمل في المنطقة لشكل أفضل.

للتصرف على الكيفية التي جندت بها تلك الجماعات الشباب صفر السن، والعمل على توضيح الأمور لهذا الشباب، دون الاعتماد فقط على الطرح الأمني، وأرد أن أشير هنا إلى ما كتبه سعيد سنبلي بالأخبار لتدقيق على ثلاث حوادث وقعت في ليبيا حين قال إنه كان من الواضح أن المهاجرين كانوا يطلقون النار على أفراد الشرطة فقط بعد تفتيش الركاب، وأصبح يتساور في ذلك الشك من الخيف مع الجند في السائق لسيارة الشرطة، وأدى تصاعد العنف إلى إفناء نشاط التفتيش على الكثير من طرق الصعيد، لأنها أصبحت عرضة للهجوم.

كل هذه الأمور تظهر الحاجة لمعالجة يتواءم فيها كل ما تحدثت عنه من معالجة إشكالات المجتمع المختلفة.

○ الشعب: يحلو لبعض المسؤولين أن يوجهوا بين الحين والآخر اتهامات لحزب العمل وصحيفته والشعب، بأنهما يدعمان الإرهاب، فما ردهم على تلك الاتهامات؟

● شكره: نحن ضد الإرهاب بأنواعه المختلفة، سواء كان ذلك ناشيا من تصرفات خاطئة من قبل الشرطة أم من صلفاء شباب لا يقدر المسؤولية، ونقول: إن على الشرطة أن تتألم الأحداث بصورة لا تترك لدى الأهل مشاعر عداء لها، خاصة بعد ترده الحال من عمليات قتل عمدة لضرر لها وبعض الأشخاص الذين أكت الشواهد أنهم كانوا ومن الاحتجاج قبل مقتلهم، ثم أعلن أنهم قتلوا من مواجهات هذا يجب أن يعالج، ومعالج لا تكون بالسكوت من تصرفات خاطئة، بل يجب بحث سبل الوصول للعلاج الصحيح.

العلاقات المصرية السودانية

○ الشعب: نلاحظ في بعض السياسات الخارجية، ونبدأ بالحديث عن التوتر في العلاقات المصرية-السودانية، فكمذا هناك أجواء لتوتر في تلك العلاقات حدث ما يمكن صلوها، وبلى بأنك كاستاذ في البلمين، كيف ترون مواجهة حالة التوتر في تلك العلاقات؟

● شكره: السياسة لا تعد تلبس على المواطنين أي رنود الأعمال، وعلمنا أن لتعامل مع السودان كقوة مستقلة لها كيانها وشخصيتها، ومن هنا يجب أن تخضع التصرفات للمصالح العام، وليس إلى لغة بهذا النظام أي عدم لغة، وقد ما تكون هناك معالجة مبنية على منعة حسنة بالنسبة لمصر.

○ الشعب: هناك اتهام موجه لكم بأنكم لجهتم للاستعمار في السودان، بينما المجال مفتوح في مصر للإدغام على خفوة من هذا القبيل؟

● شكره: أنا شخصيا لست مستشارا، ولست مساهما في شركة الدويم المصدرة، وإنما هي شركة تشارك فيها مجموعة من المصريين لهم صلة بالاقتصاد، ومنهم ثقافة بأهمية تنمية الزراعة في السودان، خاصة في بعض المصانع التي لم تستثمر في السودان، مثل الأرز.

من هنا ليس في اختيار في هذا، ولكن حتى في كانت في إمكانات لوظفتها كلها في السودان، لأن الناتج سيكون ذا فائدة ومشجعة، وستكون هناك فرص عمل للمصريين في السودان، ونصو أنه يمكن أن يكون السودان حلا لكثير من مشاكل مصر، حيث يمكن أن يعيش هناك ما يقارب ما بين ٧ و٨ ملايين مصري للاستثمار في المشروعات، وسيخلق ذلك الكثير من مجالات العمل، ويمكن أن يفسح المجال التجاري لمصر والسودان من خلال هذا التعاون الذي ادعو إليه.



الاندفاع نحو التطبيع

○ الشعب: هناك حالة من الاندفاع العموم في بعض العواصم الغربية تجاه تطبيع العلاقات مع السعدو الصهيوني، كيف تقيمون تلك التطورات المتسارعة؟

●● شكرتي: في اعتقادي أن هذه التطورات ليست في المصلحة العربية ككل، خاصة أن إسرائيل لم تقدم أية تنازلات خاصة بإقرار الحقوق العربية، خاصة بالنسبة للفلسطينيين، وإن اعتقادي أن هذا التصريح في التطبيع سيوفر بالتحفة بمسيرة عامة، وهذا ما يشجع إسرائيل على القيام بتمزيقات تستهدف إظهارنا وكأننا مخطرون للتسليم بكل شيء بالنسبة للسيطرة الاقتصادية على المنطقة، ذلك في الوقت الذي نمتلك فيه كل أنواع التسليح لننضم سواء كان تقليدياً أم ذرياً، وهو ما يجعل المنطقة كلها ول ملامتها مصر تمت الفضلوة، ويحدث خلال كبراً في مصادر التسليح.

لذلك نحن ندعوا بوقف أية محاولة أمام إسرائيل إخضاع المنطقة لسيارتها.

○ الشعب: كيف تقيمون التطورات الأخيرة على صعيد توصيل اللجنة الميثية - السعودية لاتفاق لحل المشكلات الحدودية بينهما؟

●● شكرتي: ما حدث بين الأشقاء في اليمن والسعودية أمر نرحب به ونرى أنه يمثل نموذجاً طيباً لسبل حل الخلافات بين الأشقاء.



المصدر : الأنباء

التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

✓ مصطفى كامل مراد :

تنسيق بين أحزاب المعارضة استعداداً للانتخابات مجلس الشورى

صرح مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار بأنه يتم حالياً التنسيق بين احزاب المعارضة في إطار الاستعداد للانتخابات مجلس الشورى القادمة مؤكداً أنه سيتم ترشيح المعارضة في معظم الدوائر الانتخابية.
وقال رئيس حزب الاحرار في تصريحات لوكالة انباء الشرق الاوسط أمس ان استعدادات الحزب تأتي في إطار التنسيق مع الاحزاب الاخرى تمسباً لاي نظام للانتخابات سواء كان بالقيامة أو بالفردى أو بالنظام معاً مؤكداً ان جميع الاحزاب مستعدة للمشاركة في الانتخابات القادمة سواء لمجلس الشعب أو لمجلس الشورى.



الجمهورية

المصدر :

التاريخ : ١٢ / ١٠ / ١٩٦٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والكشف المستور!

نزل الرئيس مبارك على إرادة الشعب ليصعد ويجدادة إلى الكفانة الثلاثة بالزعيم الذي يستلهم روح الشعب، فلا يكون قراره سوى إقرار الشعب. وذلك من أجل أن يفتح الرئيس بإصلاح قلة غابت تراوحت نفسها بالعودة مرة أخرى إلى نظام القوائم متخفية أو متجاهلة أنها سبق لها الموافقة

مجلس يعكس نظامه الديمقراطي حقيقيا بحرس الأحزاب المعارضة الحقيقية والقوى السياسية الشرعية على المشاركة في انتخابات نيابية تعكس الوجه الحقيقي للديمقراطية مبارك.

فأنتهم أيضا. لكنه لم يفت الرئيس. أن الناس في مصر وهي تخرج بصنابير وهي الانتخاب لا تختب عيارات في برامج حزب، ولكنها تختب إنسانا عرفته وعاشته، وهي تعرف أيضا أنه قادر على العمل هؤلاء الأفراد يمكن أن يشكلوا قوة فاعلة يمكن أن يستلمها الحزب في النهاية دليلا على مصداقيته. أن لا تحل لادعاء بعض القيادات بأن النظام الفردي يشكل خطورة بالغة على مستقبل الأحزاب في بلندا لكن يجب على الأحزاب وبخاصة أحزاب المعارضة أن تلتف مساندة برشحها حفاظا على وحدتها وفوتها وحتى نستوعب الدرس من الرئيس وهو الذي كشف عن حرصه على نزاهة الانتخابات حينما أصدر القرارات الجمهورية بقوانين قبل انعقاد مجلس الشعب بإمارة تنفيذية الجداول الانتخابية في إطار دعوته إلى الإيجابية والمشاركة السياسية للشعب حيث قرر فور تنفيذ من أجل التمسك في جداول الناخبين بدءا من أول نوفمبر حتى آخر يناير من كل عام مدة ٣ أشهر.

كشفت عن نفسها في موافقة هذه القيادات أنها قيادات (دمت) والتكويش، الذي يتميز بانه يضاعف أعداد ذوي الحاجة إليهم الذين يصبحون قوة يستمدون منها سيطرتهم ونفوذهم ويقامعون. من غريب جدا حتى الحاجة السياسية التي هي المتنفس الوحيد للشعوب، فانهم يرغبون في السيطرة عليها. ليعود كوريطين النحل كما كان في الستينات (مصدر) وحيدا ويتما لتصنيع القيادات. لكن لكل جماعة إيديولوجية في عقيدتها في نظري وقد أكون مخطئا. أنها أكدت أيضا الأزواجية الفكرية لدى بعض القادة فغنى الوقت الذي تنصايح فيه بالدعوة إلى الانفتاح إلى عالم أصبح قرية كونة تلتف وقفة أخرى مضادة تماما عنهما حينما ساءة الاختيار فقد شهدنا الحنين إلى نظام القوائم ليس لأنه يطبق في الدول الديمقراطية الغربية ولكن لأنه هو نفسه نظام التشريع من خلال الاقتصاد القومي والاتحاد الاشتراكي الذي كان يحرم التشريع من خارجه ليخلق بفرقاء وجماعات دسوسية ضاربت البوصاية على حق التشريع الذي كلفه الدستور نكل مواطن رغم أن الرئيس قد الهى ما كان يسمى بالمساعة السياسية. وللأسف فقد قاتهم لكن لم يفت الرئيس. أنه يريد مجلسا لا يخضع للتهديد فالظعن في عدم دستوريته.

وبالإجتماع على رفض نظام القوائم في الانتخابات القادمة لكن الرئيس حسب الأمر وإبلى نهائيا على النظام الفردي الذي أكد أنشيان الرئيس إلى حرية المرشحين في التشريع ماوراهم دون سيطرة مراكز القوى السياسية عليهم والخليفة أنما كذا قد صعدنا أنفسهم يوم أعلن الحزب الوطني الموافقة بالإجماع على النظام الفردي ووجهنا التحدي للحزب عندما رفض أن يطبق نظاما للانتخابات هو في حقيقة «دبعة» من صنع يده. ولقد وقها. ولعلم يتكثرون. أن هذا القرار قد كسر موجة الاحتياط لدى البعض من مستقبل انتخابات يعلق عليها الجميع أملا كبيرة في التغيير ونهتية المناخ لاختبارات سليمة توفر الضمانات الحقيقية لنزاهة الانتخابات. لكن الأمر المثير للنمشة والاستفزاز من تلك «الغمامة» (المفاجأة التي غلقت سماء حباتنا السياسية حول وتراجع الحزب الوطني عن قراره وهو في الواقع جاء انعكاسا لحالة غريبة ظهر عليها بعض قيادات الحزب الوطني التي تصر لأول مرة على إعمال قرار «التغيير» رغم أنه يتعارض مع الاستقرار. فبدأ الأمر وكأن النظام الانتخابي في بلندا هو النظام الوحيد الجدير بالتغيير. وحتى لا ننظم الناس فأننى أرى أن السمة الجوهرية التي



وحتى نستوعب الدرس من الرئيس فائذا لا بد أن نكمل مشواره بتحقيق الأماني الأتية:

● اعتبار المساس بنزاهة الانتخابات جريمة يعاقب عليها القانون وهذه الأمنية لم تأت من فراغ فقد انتقلت جريمة تزوير الانتخابات من مرحلة الاتهام إلى مرحلة الثبوت في أحكام قضائية نهائية طازجة مثل حكم الاستئناف لصالح الدكتور حلمي الحديدي ويجب ألا تقلل ونحن نحسب جوا سياسيا شجيع على ممارسة الحرية واحترام الديمقراطية من خطورة جريمة التزوير التي تتعارض مع الشرعية البرلمانية والشرعية السياسية. ناهيك عن آثارها المدمرة في علاقة الناخب بمرشحيه ورؤيته لموقف السلطة منها.. فالعادم والسخط الشعبي في العادة قد ترسبا في وجدان الناخب عندما يلقى بأنه يعطى صوته لمرشح ما ولكنه يفاجأ بمرشحين آخرين يحتلون المواقع.. وتندب الشعب قائلا: يبدو أن السالة «مقسمة» بين أناس يأخذون الأصوات، وآخرون يأخذون الكراسي.

● عظم المسؤولية وجسامتها في الترشيح للانتخابات الفردية تمسك في النهاية برقبة الأحزاب وليس من صالح أي حزب خاصة حزب الأغلبية الحاكم أن يرشح من نجوم حولهم الشبهات مهما بلغ حجم راسمالهم وجاههم ونفوذهم.. بل وعلمهم.

● أيضا فإن هناك مسؤولية سياسية تمسك بريقة الحكومة التي ينسب لها شرف إجراء انتخابات نزيهة أو غير نزيهة.. وهي مسؤولية إصدار قرارات ملزمة حول فرص النعابة للكفافة للأحزاب والتجمع الشرعي المسؤول لاعلان عن برامج وأفكار المرشحين وماذا لا نشأ بوائز

للمتقون الانتخابية في محاكم مجلس الدولة لتعمل ليل نهار خلال فترة الانتخابات للفصل خلال ١٨ ساعة.

أيضا لماذا لا يطبق في بلادنا نظام الصناديق الشفافة ناكيدا لعودة الشفافية إلى صندوقنا الانتخابي.

أيضا لماذا لا يوضع نظام واضح وقاطع للتحقق من شخصية الناخب.

● إن يعطى المواطن أيضا من مسؤولية اختيار مطلبه في ظل هذا المناخ.. عليه ألا يتخذ بالشعارات فقد ذاق مرارة طعم مرارة الاختيار حينما اختار من انصرف عن مصالحه وانفرد لصالحه هو وحده في الانشغال عنه وما هو يعود اليوم لفتح صفحة جديدة صفحة انتخابية مليئة بالأسراف في السعود والأمانى.. والتقرير القروض لمواقف غير آلفة تحت ألقية.. ناهيك عن سلوكيات عديدة يرمسها المواطن في صمته.

وأنا لا أشك لحظة في جدارة الوعي الانتخابي لدى المواطن المصري الذي هو سياسي بالقطرة التي فطره الله عليها يلتقط الحقيقة بحس المعاناة قبل أن تسخى إليه كاشفة عن نفسها لكنه في كل الأحوال لا يبوب بها كثيرا.

فالقضية.. من وجهة نظرنا.. تكمن في أزمة «التصديق» الانتخابي التي أصابت المواطنين.. خاصة المثقفين.. بالإيجابيات في ظل شعور بغضب بأن القرار قد اتخذ سلفا وأن كل مايجرى هو عبارة عن ديكورات لتعميق الشكل الديمقراطي.. لكنني في نفس الوقت أتوجه إلى هؤلاء المواطنين بأن كل المؤشرات تتجه إلى أن هناك رغبة صادقة في توفير النزاهة للانتخابات بشرط الاعتناء عن الفوضى والشعارات الخادعة التي نهز الاستقرار.. ونحن نتمسك بالاستقرار الذي يضع كل شيء في عينته.

ذلك هي قضية القضايا.. فهناك من يفسر الاستقرار على أنه لكبت للحريات دون تفرة بين ما هو للمصلحة العامة وما هو للمصلحة الخاصة وأيضا هناك من يسي فهم طبيعة الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد.

لكننا نريد أن نضع حدا

فصا

وواضا بين..

من يرغبون

في خلط

الأوراق

لمصالح

شخصية

وبين من يحرمون في حوارهم ومعارضتهم على تحقيق الإصلاح.. كلانا خلطا للأوراق.. وكلانا استثمارا لزامات فالشعب يؤمن بأنه لا يصح إلا الصحيح.

وفي النهاية فأنني لست بحاجة إلى أن أكرر الإصداام الإيجابية الواسعة لقرار الرئيس ومغزى القرار.. لكن الأمر يحتاج أيضا إلى قرار يطبق النظام الفردي في المجالس الشعبية المحلية حتى لا تكون مصر هي الدولة الوحيدة في بلاد العالم التي تطبق نظاما مختلطة للانتخابات في مجالسها النيابية والشعبية.

محمود معوض



المصدر : **السلام**

التاريخ : **١٩٩٥ مارس** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على مسئولية كمال الشاذلي

التعب لم مقاعد مجلس الشورى كيف تواجهون المشكلة؟
● فعلا نحن في مشكلة اعترف بوجودها.. المشكلة هي كثرة الكوادر الصالحة للموقع الواحد.. والحزب غني بكوادره وقياداته

● قلت له: هل هناك فروق بين المرشحين للشعب والمرشحين للشورى وهو المجلس الذي له طبيعة خاصة في ممارسة اختصاصاته المخصوص عليها في الدستور؟
● قال مستخدما عبارات التشويق التي تهم عن جديد الفرق هو ان شرط الترشيح لمجلس الشورى هو شرط السن التي يجب الا تقل عن ٣٥ عاما.. بينما الشرط في المرشحين لمجلس الشعب هو ٣٠ عاما.

● قلت له: ذلك مخصص عليه في القانون. انا اسأل عن الفروق الموضوعية التي تتناسب مع طبيعة الممارسة تحت قبة المجلس؟

● ضحك.. وقال لا جديدا
● مادام الامر كذلك.. ما هي المبررات الزمنية لهذه الانتخابات؟ وهل تتوقع ان ينفرد الحزب «التكويش» على كل الدوائر أيضا؟

● قال في استغاضة: انتخابات مجلس الشورى ستجرى في اوائل يونيو القادم ومن المفترض ان مجلس الشورى سيرجع جلساته فور اقراره خطة الدولة للعام القادم في اول ابريل القادم.. كي يتفرغ الأعضاء للدعاية والتحرك الانتخابي في دوائرهم. اما حكاية «التكويش» فهي عبارة لا تعبر عن الحقيقة فهناك انتخابات مفتوحة أمام مرشحين من كل الأحزاب والمستقلين والجميع نتاج له الفرصة لأفراح النخب.. ولا مصلحة للحزب في اجبار أي

بصفته مسئولا حزبيا قبل ان يكون مسئولا زاريا قال لنا كمال الشاذلي في اول تصريح له حول معايير الاختيار في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى وهي وشيكة.. قال حسن السمعة.. ثم حسن السمعة.. ثم حسن السمعة.. بعدها تأتي الشعبية ومعايشة الجماهير والقدرة على حل المشاكل.

في رده على سؤالنا بان القرار في النهاية سيكون قرار من قاطعنا قائلا:
القرار هو قرار القاعصة الشعبية التي تترشح من المنبع.
● قلنا له ان اياكم مقبول

اسم اي
راغب في ان يبدأ رحلة الترشيع من القاهرة؟
● قال

يسنون لسف ولا دوران لا مجاملات في الاختيار لان الهدف الذي يؤكد عليه الرئيس دائما بصفته رئيسا للحزب الوطني هو الصالح العام.

● قلت: الصالح العام للحزب ام؟

● قال قاطعنا: الصالح العام لمصر الذي هو فوق الأحزاب.

● قلت هل الحزب ينوي الدخول بمرشحين له في جميع الدوائر في مجلس (الشورى أيضا)؟

● قال: ان الدوائر الخالية التي ستجرى فيها الانتخابات التكميلية ٩٠ دائرة منهم ٨٦ عضوا هم نصف المنتخبين و٨ أعضاء جدد للدائرتين الجديدتين في المنوفية والإسكندرية.

● سئره جميل.. لكن المؤشرات يا أستاذ كمال تقول: ان هناك نهما اخذ شكل المصراع والتهاوت من قياداتكم على الترشيع.. في ظل حسية تزيغ قياداتكم على مقاعد



المصدر :

مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تأخب على اختيار مرشحي
الحزب والعبرة في النهاية
بالصندوق ان لا تكويش.

● قلت هل سيعلم الحزب عن
اسماء مرشحيه في المناع
الاخيرة التي سبق لانتخابات
كما هي عابته؟

●● قال لا.. الحزب سوف
يعلم اسماء مرشحيه في
أواخر مارس القادم.

● قلت هل سترفع مجلس
الشعب هو الآخر جلساته في
هذا التوقيت لسانة مرشحي
الحزب؟

●● بالطبع.. لا.. فمجلس
الشعب له منته الدستورية
التي يلتزم بها.

● لا اعتقد انه سيكون هناك
انتظام للجلسات في ظل هذه
الانتخابات التي سيكون لها
تأثيرها على انتخابات مجلس
الشعب؟

●● هذه امور طبيعية
تحدث في كل بلاد الدنيا لكن
بعد اقرار المجلس للموازنة
العامية والخطة العامة للدولة
سوف يقوم اعضاء مجلس
الشعب بواجبهم الحزبي
لمساندة زملائهم في انتخابات
الشورى.

● طالبتكم في الحوار
الوطني بفتح مجلس الشورى
اختصاصات تفويض له
الفرصة.. وهو بملك الخبرات
العلمية.. لكن الواقع يقول: ان
هذا المطلب لم ير النور؟

●● هذا غير صحيح فإن
مجلس الشورى يكلف من
الرئيس بإبداء رأيه في بعض
القضايا وقد أحال إليه
الرئيس بعض التشريعات
الهامة.. وسوف يعرض على
مجلس الشورى لأول مرة في
هذه الدورة ملامح الموازنة
الجديدة للدولة بالإضافة إلى
الخطة.



المصدر : المراسلة

التاريخ : ١٩٩٥/٣/٨ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

**ردود الأفعال .. للحكم في قضية انتخابات
الحديدي .. تتزايد بمناسبة قرب الانتخابات
الدكتور صوفى أبو طالب رئيس
مجلس الشعب الأسبق**

مجلس الشعب ليس دائما سيد قراره

• أجرى الحوار : زكريا أبو هرام المحرر البرلماني لـ « آخر ساعة »

من المؤكد أن تباين الآراء واختلافها وتنوعها في أي قضية يفرى المناقشة فيها ودائما يأتي بالحديد .. وعندما تكون القضية المثارة . هي قضية الانتخابات وعزوف الناخبين وسلبيتهم .. وتزييف إرادة الناخبين وضرورة القضاء عليها . فإن الأمر مهم ويحتاج إلى المزيد من الآراء خاصة وإننا في عام الانتخابات فعام ١٩٩٥ سيشهد انتخابات مجلس الشعب وأيضا الجديد النصفى لمجلس الشورى .

وقد اختارت « آخر ساعة » .. هذا الأسبوع الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب الأسبق والبرلماني الكبير لتستطلع رأيه للاستئارة به في رسم خريطة المستقبل لحياة سياسية أفضل .. دعائها انتخابات حرة طليعة ونزيهة .

**• إذا خرجت السلطة التشريعية ..
عن الشرعية الدستورية والقانونية ..
جاز الطعن في عملها أمام القضاء**



المالين في الدولة وقال إنها تحرية جديدة،
بالاعتصام لضمان سلامة العملية الانتخابية
والارتفاع بمستوى أعضاء اللجان ..

● أدانت المحكمة سلبية المواطنين في
الانتخابات لها رايك في هذه الظاهرة وكيف
يمكن القضاء عليها ؟

● يقول الدكتور صوفي أبو طالب رئيس
مجلس الشعب الأسبق : سلبية الناخب المصري
ترجع لعدة أسباب منها تقضي الامة السياسية
وإن كانت قد تناقصت هذه الظاهرة بعد انتشار
الرايدين والتليفزيون ومنها ما يرجع إلى نظام
الحكم فمنذ قيام الثورة إلى دور النخب أو كاد
في المشاركة في القرارات العصرية وهو ما عرف
في حين باسم الشرعية الثورية ويتفق هذا
المعنى بسيادة نظام الحزب الواحد وسلب حق
المرشحين في الترشيح وإعطاء هذا الحق
للتنظيمات المتعاقبة وكان أبرزها لاحتداد
الاشتراكي فهو الذي يوافق أو يرفض ترشيح أي
شخص لمشغوبة مجلس الامة أو غيره حتى
النتخابات .

وفي عام ٧٦ ، ٧٧ بدأ الاتجاه نحو البناء نظام
الحزب الواحد بقيام الثنائين ومن بعدها قيام
الأحزاب غير أنه لم يكن لها فاعلية في الشارع
السياسي نتيجة لتعود الناس على مدى ربع قرن
أو يزيد على نظام الحزب الواحد وانفراد السلطة
الحاكمة بالقرارات المصرية والجيل الذي تربى
في ظل هذا النظام يحتاج لوقت طويل لكي يتغير
مفهومه عن التعددية الحزبية وممارسة دور فعال
في النشاط السياسي .

وإذا علم ذلك في عدم فاعلية الأحزاب أنها
كلها باستثناء الوفد نشأت من عيامة الاتحاد
الاشتراكي فظل نظام الحزب الواحد والنظام
الشعبي مسيطرا على عقلية القائمين بالأمر في
الدولة . كل هذه الأسباب دفعت بالناخب
المصري إلى السلبية التي نشكر منها وجبنا
لحذنا بنظام الانتخابات بالقائمة منذ سنة ١٩٨٢
أحس المواطن بأن دوره هامشي في الانتخابات
والحزب الذي ينتمي إليه هو الذي يحدد
المرشحين بينما هذه العوامل كلها ورايتي قبلها
أيضا أن النظام الحزبي في مصر يظل عديم
الفاعلية وعدم الفاعلية طلما ظلت الدولة قائمة
على نمطية الأمور الاقتصادية . لأن النظام
الحزبي يعنى تعدد وتباين المصالح
والإيديولوجيات .

والنظام الحزبي منذ قيامه عقدنا في ٧٧ فزم
الأحزاب بإيديولوجية معينة لايجوز الخروج
عليها .. وهي متعارف بالباديء الاساسية التي
يلتزم بها الحزب ومنها النظام الجمهوري
والشرعية الاسلامية والسلام الاجتماعي وعدم

وقد أكد الدكتور صوفي أبو طالب على أن
خروج المواطنين عن سلبيتهم في الانتخابات
لا يكون بالقانون وإنما يأتي ذلك مع التطور
السياسي والاجتماعي والاقتصادي .
وأيد استاذ القانون الكبير والبرلماني البارز
ما انتهت إليه محكمة استئناف القاهرة برئاسة
المستشار رفعت السيد في حيثياتها في قضية
انتخابات الدكتور حلمي الحديدي بضرورة عدم
سقوط جريمة تزيف إرادة الناخبين بالتقدم لأن
ذلك سيؤدي إلى تخويف وردع من يفكر في
القيام بهذه الجريمة البشعة .

وقال أن تعود الناس على مدى ربع قرن
أو يزيد على نظام الحزب الواحد يحتاج
لوقت طويل لكي يتغير مفهومهم عن التعددية
الحزبية وممارسة دور فعال في النشاط
السياسي . وإن النظام الحزبي منذ قيامه الزم
الأحزاب بإيديولوجية معينة لايجوز الخروج
عليها ومن ثم الاختلاف بين الأحزاب لا يظهر
الره للناس من الناحية الإيديولوجية بل
الخلاف فقط في التطبيق !!

وأضاف أنه أن الأوان لعدم جواز الجمع
بين الوظيفة وبين عضوية البرلمان لأن ذلك
يعكس على لاء النائب وجعل الناخب يرى
أن هناك فريقا من النواب أدوات في يد
الحكومة في البرلمان .

وقال إنه إذا خرجت السلطة التشريعية في
عملها عن الشرعية الدستورية جاز للسن في
عملها أمام القضاء وهو ما يعني أن المجلس ليس
دائما سيد قراره فهو يخضع لرقابة جهات أخرى
في بعض مراحلات مثل القضاء كما أن لرئيس
الجمهورية الحق في عدم التصديق على أي
قانون يصدره مجلس الشعب وله الحق في أن
يرده إلى المجلس لإعادة النظر فيه ورجب
الدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب
الأسبق والاستاذ الداعمي الكبير . استاذ
القانون - رئيس جامعة القاهرة الأسبق - بما
طلبت محكمة استئناف القاهرة بضرورة مشاركة
أساتذة الجامعات وكبار

● لابد من تشريع
بإلزام المرشحين
بدفع التعويضات
من جيوبهم



● نعم .. يجب ألا تسقط جريمة تزوير الانتخابات بالتقادم

الذي كان مطلقاً كان طبيعياً أن يسمح للموظفين بعضوية البرلمان لأن كل الكفالات كانت موظفين ولكن بعد التحرير الاقتصادي اعتقد أنه أن الأمان لعدم جواز الجمع بين الوظيفة وبين عضوية البرلمان لأن وراء النائب في ظل الوضع القائم سيكون موزعاً بين مصلحة الشخصية وولائه لوزيره وبين ولاءه لمصلحة البرلمانية كائناً مما أدى إلى وجود انطباع لدى الناخبين بأن فريقاً من النواب هم أدوات في يد الحكومة في البرلمان ولائمة لمسئولهم الانتخابي في الاختيار لأن النائب سيكون ممثلاً للوزير أكثر من تمثيله لمصلحة الناخب .

الخروج من السلبية

● كيف يمكن الخروج من هذه السلبية وهذا العزوف ؟
وعن ذلك يرد الدكتور صوفى أبو طالب :
يقوله : إن الخروج من هذه السلبية في نظري لا يكون بالقانون وإلزام الناس بوضع أصواتهم بل تتولى التلقائية ذلك مع التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي . فكلما خلت قبضة الدولة على النشاط الاقتصادي - وهو ما بدأناه في السبعينيات ومعلناً تطبيقه بعد التحول الاقتصادي - إلى نظام الاقتصاد الحر منذ عام ٨٦ - أدى ذلك إلى تحرير إرادة الناخب بحيث يختار الحزب الذي يستطيع أن يرفع من مصالحه الاقتصادية ومن ناحية أخرى يضمن إعادة النظر في قانون الأحزاب بحيث يسمح لها بأن تتباين برامجها واعتقد أن هذا التطور يشق في الاقتصادى والأيدىولوجى سيحتاج إلى جيل

جواز قيام أحزاب على أسس فئوية أو دينية وعدم جواز المنافسة ببيدائه تخالف الدستور القائم ومن ثم الاختلاف بين الأحزاب يكون في التطبيق لهذه المبادئ ولذلك لا يظهر أثره للناس من الناحية الأيديولوجية أما من الناحية الاقتصادية فطالما أن النشاط الاقتصادي في يد الدولة فالنائب لا يجد له مصلحة في إعطاء صوته لغير الحزب الحاكم فلي يده إثارة القارى وبمدها بالمياه والتعليم والتأمين والتوظيف . الخ . كل ما ذكرته من قبل يؤدي ولاشك إلى سلبية الناخب المصري .

أشرف إلى ذلك أن توعية المرشحين للانتخابات ساعدت على سلبية الناخب فمنذ قيام الثورة سمح لفريق من الموظفين الذين وصلوا إلى درجة عالية معينة بالجمع بين وظيفتهم وعضوية البرلمان مما أدى إلى ضعف البرلمان في مواجهة الحكومة وتراخى الدور الرقابي للبرلمان على الحكومة فلى ظل النظام الاشتراكى

● اشتراك أساتذة الجامعات وكبار العاملين في الإشراف على الانتخابات .. تجربة جديدة بالاهتمام



● سلبية المواطنين .. تكمن في الاعتقاد بان صوت الناخب .. عديم الفائدة ولا تأثير له !

● آ ن الأوان .. لعدم الجمع بين الوظيفة وعضوية البرلمان لأن هناك فريقا من النواب يعتبرون .. أدوات في يد الحكومة !

الحديث منها ولاتنبيها فإذا ما انحصر دور الدولة في أداء الخدمات الأساسية وسمح بجانبها للقطاع الخاص بالتدخل متفلسة يكون لدى الناخب في هذه الحالة حرية الاختيار بين ما تزوده الدولة من خدمات وما يقدم به الأفراد والقطاع الخاص من خدمات إذا لم يجد مكانا في المدرسة الحكومية سيد في مدرسة أهلية وإذا لم يجد مواد تموينية أومستلزمات إنتاج في شركات الحكومة سيدعها في القطاع الخاص . ونتيجة لكل ذلك ترد لدى الناخب العدوى لانتخاب بان صوته عديم القيمة في العملية الانتخابية ومن ثم يعزف عن المشاركة فيها وخاصة ان اللجان التي تشرف على الانتخابات تتكون من صفراء الموظفين ليس لديهم وعي سياسي كامل وتمت تربيتهم في ظل النظام الشمولي ويعتبر أن إشرافه على الانتخابات به يحاول أن يؤدي بأى شكل وينتهى منه .

الانتخابات وأسئلة الجامع

● علي ذكر صفراء الموظفين فإن إشرافهم في الانتخابات يسهل التأثير عليهم من المرشحين والمحكمه نادت أن يكون في عضوية اللجان بجانب القضاء كبار العاملين في الدولة وأسئلة الجامع وهو أمر يزعزع الناس على سلامة الانتخابات وحديثها فما رأيك ؟

— يرى الدكتور صوفي أبو طالب : ان إشراف رجال القضاء بالذات والقصد رجال القضاء هنا وليس الهيئات القضائية الأخرى يؤدي بلا شك إلى جديده العملية الانتخابية وإلحاق ذلك ان اللجنة العامة برأسها قاض وفي نفس الوقت يشرف على لجنة فرعية في نفس مقر عمله كمشرف عام على اللجنة العامة تجد ان عدد المفسرين في اللجنة الفرعية التي يشرف عليها القاضي عند محدود جدا لانه يمثل الصورة

بأكمله لكي يتعود الناس على نظام الحرية الاقتصادية ومايستنبها من استكمال مسيرة النظام الديمقراطي .

شراء الأصوات

● هناك خوف من البعض بان يتم السيطرة لأصحاب رأس المال وشراء الأصوات وأن يدخل البرلمان من هم يملكون أكثر فما رأيك ؟

— يؤكد الدكتور صوفي أبو طالب : بأن هذا الرأي يعبر لدى انصاره عن نظرة شمولية ناتجة عن تربيتهم السياسية في ظل النظام الشمولي السابق لأن شراء الأصوات وهو أمر يحدث في كل انتخابات في كل بلاد العالم بصورة متفاوتة لاتكون فقط ببلغ مبالغ مالية للناخب بل يأخذ صورا متعددة منها أداء خدمات معينة للناخب وفي ظل نظام الاقتصاد الاشتراكي واجتراك الدولة للخدمات والأنشطة الاقتصادية فهي تستطيع أن تدفق على من تشاء وتكاف يدها عن تشاء ومن ثم يكون شراء الأصوات هنا ليس من جانب أفراد بل من جانب النظام الحاكم وهو أشد أنواع القهر والديكتاتورية .

فالناخب الذي يرغب وجود مكان لابنه في المدرسة أو لثارة ثرية أو توظيف أحد أن نلقه من مكان لأخر سيكون باليقين تحت رحمة السلطة التي تتولى هذه الأمور بصفة مستبعدة أما شراء الأصوات من جانب المرشح فيكون لفترة عارضة أثناء الانتخابات وفي حالة محددة وفي الانتخابات ويؤزل أثرها بانتهانها وقد يستجيب الناخب وقد لا يستجيب وأهم من ذلك أن شراء الأصوات الانتخابية من جانب المرشح كأحد يمكن معالجته بقانون يمنع ذلك ويحد منه أما بالنسبة لتأثير السلطة على الناخب فلا يمكن



للشع والخدمات الصحفية والمعلومات

الحقيقية للحاضرين في الانتخابات بعض اللجان الأخرى حيث تصل في الريف بأكثر إلى ما يقرب من ٩٠ ٪ حضورياً .
والأمر يقتضي أن يكون الإشراف على كل لجنة فرعية لأحد القضاة وهذا مستحيل إلا إذا أجريت الانتخابات في عدة أيام متتالية . الأهم من ذلك في نظري الوعى الانتخابي لدى المرشح ولدى الناخب بمعنى إذا كان لدى المرشح وعي انتخابي جيد فإنه يختار مندوبين عنه في اللجان الفرعية على مستوى عال في الكفاءة وفى هذه الحالة لا يمكن تزوير إرادة الناخبين لأن مندوب المرشح سيحصل دون ذلك أما أن كان مندوب المرشح ليس على المستوى المطلوب أو استحال عليه اختيار مندوب له في إحدى اللجان الفرعية فإنه تجرى عملية تزوير إرادة الناخبين لصالح مناس ذلك المرشح ..

وسلكا اشتراك أساتذة الجامعات وكبار العاملين في الدولة في الإشراف على الانتخابات تجربة جديرة بالاهتمام وإن كنت أشك في جواز

إقبال مثل هذه النوعية من الشخصيات في الإشراف على الانتخابات إنما اعتقد أنه إذا احس هؤلاء بجديرة العملية الانتخابية وإمعية دورهم فيها فقد يؤدى ذلك إلى قبول بعضهم في الإقبال عليها ويمكن الاستفادة بهم إذا قبلوا الإشراف على بعض اللجان .

تزييف إرادة الناخبين

● طالبت المحكمة بعدم سقوط جريمة تزوير إرادة الناخبين بالنظام شأنها شأن جرائم التزوير فما رايك ؟

— يقول الدكتور صوفي أبو طالب : اعتقد أن هذا الرأي له رجاؤه ويؤدى إلى تخويف وداع من يلكر في القيام بهذه الجريمة البهيمة ومن ثم لابد من تعديل التشريع مما يجعلها جريمة مؤبدة لا تسقط بالتقادم .

● يجب إلزام المزينين في الانتخابات بدفع الغرامات من جيوبهم ولا يتحملها عنهم دافعوا الضرائب هكذا نالت المحكمة فكيف يمكن تطبيق ذلك ؟

— على الفور قال الدكتور صوفي أبو طالب : عقوبة التزوير في الانتخابات يمكن أن تتضمن عقوبات مقيدة للحرية كالخمس أو غرامة مالية ويمكن أن يضال إليها إلزام من ثبت في حقه التزوير أن يدفع التعويض الذى يقضى به القضاء لصالح المرشح الذى سبقت فى الانتخابات بسبب تزوير إرادة الناخبين وهذا بطبيعة الحال يقتضى تعديل التشريع القائم وهذا يساهم في الحد من التزوير ويدفع ضعاف النفوس الذين يشتركون في الإشراف على الانتخابات إلى الإبتعاد أو إبعادهم عن الانتخابات .

تعديلات تشرية

التاريخ : مارس ١٩٩٥

● يطالب البعض بسرعة إجراء تعديلات تشريعية للقضاء على الموقفات الانتخابية ، فهل في رايك تحتاج إلى مثل هذه التعديلات ؟
— قال الدكتور صوفي أبو طالب : الموقفات التى تمنح حرية الناخب في التعبير عن رايه لا يعالجها التشريع إنما تعالج بالتقدم الاجتماعى والاقتصادى وإزدياد الوعى السياسى ويوجد مناخ عام للحرية السياسية والاقتصادية ، والمناخ العام يتكون من مجموعة إجراءات ونظم وقوانين تهيء للمواطن أن يعبر عن رايه بصراحة دون خوف أو وجل إنما الموقف الذى يقضى من فصله أو معاقبته من جانب رئيسه إذا لم يدل بصوته ، هل تتوقع من مثل هذا أن يدل رايه بحرية وكذلك الموقف في الإدارة المحلية أو في الداخلية الذى يحاسبه

رؤسائه على أساس نجاح مرشح حزب بعينه أو سقوطه هل تتوقع من أن يكون محايداً في عمله .

سيد قراره

● مجلس الشعب ليس دائماً سيد قراره ، هكذا قالت المحكمة ماركه في ذلك ؟

— وهذا رد للدكتور صوفي على الفور قائلا : « سيد قراره » جملة تدعى صاحب الاختصاص ولكنها أسهل في النطق والقيم عامة الناس من فكرة صاحب الاختصاص ، وكل جهة في الدولة وكل من يتولى عملاً عاماً في الدولة حدد له القانون اختصاصاً معيناً هو صاحب هذا الاختصاص في الحدود التى رسمها له القانون ، والمستور انطباق مجلس الشعب اختصاصات معينة تشريعية ورقابية دون أن يشارك فيها أحد ومن ثم فهو صاحب الاختصاص المطلق في هذه الأمور وهو ما يعبر عنه بتسميه « سيد قراره » بجانبها توجد اختصاصات أخرى تخضع لرقابة جهات أخرى فهو هنا لا يتقرر بالقرار بل يشارك جهات أخرى أو أترابيه جهات أخرى مثل مجلس الشعب صاحب سلطة التشريع غير أن قرارات في هذا الشأن تخضع لرقابة المحكمة الدستورية فإذا ما أصدر قانوناً فيه مخالفة للدستور تستطيع المحكمة الدستورية أن تقضى بعدم نفاذ هذا القانون كذلك يجب أن يصدق رئيس الجمهورية على القانون الصادر من مجلس الشعب ومن حقه أن يرده إلى المجلس وإعادة النظر وفي ذلك ليس دائماً سيد قراره .. لأنه يخضع لرقابة جهات في بعض مراسلاته وفى مقاديرها القضاء .

الرقابة الدستورية

● قالت المحكمة إن حصانة الأعمال البرلمانية تخضع لرقابة القضاء ومسائله إذا هي خرجت عن التشريعية الدستورية والقانونية فما رايك ؟

— قال رئيس مجلس الشعب الأسبق : إذا



التاريخ : ١٩٩٥ مارس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● كل عدد الطعون في المجلس الحالي ما هو رأيك فيها وما هي أسبابها ؟
— قال الدكتور صوفى أبو طالب : الطعن يستمر في طعن في صحة العضوية ، كل مرشح يسقط في الانتخابات بطعن في ذلك ، وبالنسبة لهذا المجلس فقد وجد أن عدد الطعن كبير ، ولعل هذا العدد الكبير ونشر قرارات المحكمة في التحقيقات ومناقشتها في مجلس الشعب هو الذي جعل الناس تنتبه إلى أن المجلس سيد قراره وخاصة أن المجلس لم يستجب لعدم صحة العضوية التي انتهت إليه محكمة النقض في تحقيقاتها إلا لحالات قليلة . ومعظم الحالات لم يأخذ المجلس برأي محكمة النقض .

في العدد القادم
أستاذة الجامعة وتجار المواطنين
بالدولة يرحبون بالمشاركة في
الإشراف على الانتخابات

خرجت السلطة التشريعية في عملها عن الشرعية الدستورية أو انخرعت فيما تصدره من تشريعات جاز الطعن في عملها أمام القضاء وهنا يرقى الطعن بين نوعين من نشاط البرلمان العمل البرلماني والعمل الإداري . أما عن الأعمال الإدارية فهي تخضع لرقابة القضاء والعمل البرلماني فهو النشاط السياسي والقانوني الذي يمارسه الأعضاء داخل البرلمان وفي حدود اختصاصه منها الفصل في صحة العضوية وهو عمل برلماني أما على نشاط عضو البرلمان خارج المجلس مثل ارتكاب جريمة أو بيع وشراء ، فهو ليس من الأعمال البرلمانية فيخضع مثله مثل الآخرين للقضاء وفي خصوص العمل البرلماني اللغة والقضاء مستقل على أنها بتدريجي محضة للبرلمان ولا يتدخل فيها القضاء ويظهر اتجاه جديد منذ وضع سنوات بيع إخضاع العمل البرلماني لرقابة القضاء وهذه الرقابة لا تمتد إلى القرار نفسه وإنما إلى إبطائه بل نظر القرار صحيحا ولكنها تقضي بتعويض من أصابه ضرر في هذا العمل وهذا الاتجاه هو ما طبقته المحكمة بالنسبة لقضية التعويض التي رفعها الدكتور العمري وتم الحكم لصالحها فيها وهو اتجاه موجود في مجلس الدولة أيضا وصدرت به عدة أحكام .

الفصل في صحة العضوية

● يرى البعض أن صحة الفصل في العضوية ثلاثة بين محكمة النقض ومجلس الشعب نفسه فما رأيك ؟

— يقول الدكتور صوفى : الدساتير والنظم السياسية تختلف بعضها يجعل التحقيق والفصل في صحة العضوية من اختصاص البرلمان البعض الآخر يمنح ذلك لجهة قضائية والنظام المصري يجعل التحقيق في صحة العضوية من اختصاص محكمة النقض كجهة محايدة لتتأكد الحقيقة دون مجالس أو تأثير لما الحكم بصحة العضوية من عدمها فيكون للمجلس نفسه بأغلبية معينة ومن ثم يكون التحقيق وقرار محكمة النقض أشبه بتطبيق النهاية وقرار الإصالة إلى المحكمة . والمحكمة قد تأخذ بذلك أو لا تأخذ وكذلك بالنسبة لمجلس الشعب يأخذ بما انتهت إليه محكمة النقض وقد لا يأخذ وهو يخضع في ذلك لموازين سياسية أكثر منها قانونية ، فمثلا قد يكون عدم توقيع موظف على أحد كشوف الانتخابات سببا يؤدي إلى إعلان الانتخابات في نظر محكمة النقض وقد لا يأخذ المجلس بهذه النتيجة باعتبار أن ذلك لا يؤثر في صحة الانتخابات .

والدعاء فإن سيد قراره مسألة سياسية قانونية .
يعني أن المجلس هو صاحب السلطة التقديرية فيما يصدر عنه من أعمال طالما لا توجد مخالفة للدستور ولا انحراف في السلطة .



حزب العمل المصري سيخوض الانتخابات بتحالف مع جماعة الإخوان المحظورة

□ القاهرة - من محمد صلاح:

أكد المهندس إبراهيم بشري رئيس حزب العمل المصري المعارض أن التحالف القائم بين حزبه وجماعة الإخوان المسلمين المحظورة سيستمر خلال الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، مشيراً إلى أن التحالف مع الإخوان خلال انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧، كانت له نتائج ايجابية وعلمية، ورأى أن التنسيق بين قوى المعارضة السياسية للوقوف أمام الحزب الحاكم يجب أن يتسع، وتابع بشري في حديث نشره أمس صحيفة «الشعب» التي يسنرها حزب العمل أن جماعة الإخوان المسلمين تتعرض لهجمة، حيث رصدت السلطات الأمنية اجتماعات قامت انهم يستعدون فيها لخوض الانتخابات المقبلة، وهو أمر طبيعي لا يغالب عليه القانون، وكرر مطالب حزبه بأن تؤمن الحكومة ضمانات لسلامة العملية الانتخابية من بينها أن يتولى القضاء الإشراف الكامل عليها.

وتساءل عما معنى أن يحض الرئيس حسني مبارك أحزاب المعارضة على المشاركة في الانتخابات من دون توافر تلك الضمانات، وقال: «ستخوض الانتخابات لأن مجلس الشعب الحالي لا يعمل بالفعل اتجاهات الشعب ويسمع الآن دعاوى تقول بتشكيل وزارة مصايدة للإشراف على الانتخابات أو الاستعانة بموالين دوليين، وفي اعتقادي أننا سنوفر على أنفسنا ذلك إذا وفرتا الضمانات اللازمة».

ونفى وجود الصلات مع الحكومة للتنسيق في شأن النظام الذي ستجري الانتخابات البرلمانية على أساسه، وشدد بشري على أن حزبه يناهض الأتباع سواء كان ناجماً عن تصرفات خاطئة من قبل الشرطة أم صادراً من شباب لا يقدر الأصولية، وعلى الشرطة أن تتألم الأحداث في صورة لا تترك لدى الأهالي شعاع عداء لها خصوصاً بعد تردد الدوائر عن عمليات قتل متعمد تعرض لها بعض الأشخاص ممن أكدت الشواهد أنهم كانوا محتجزين.

وأعلن السيد مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار المعارض أن جهوداً تبذل للتنسيق بين أحزاب المعارضة في إطار الاستعداد لانتخابات مجلس الشورى، مؤكداً أنه سيتم ترشيح ممثلين للمعارضة في معظم الدوائر الانتخابية.



المصدر : الحرة

مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدكتور فتحى سرور

فى حوار صريح

حول « سيد قراره »

و بعيدا عن سيد قراره !

طمعت فى حكم التمويض ..

وحكم النقض لايقبل النقض

مصر دخلت النادى الديمقراطى

.. منذ زمن بعيد

● التجربة الحزبية .. ليست

هزيلة .. وتبشر بالخير

● الإنسان هو الذى يخلق الموقع

و .. ليس العكس ..

وخاصة عندما يكون رجلا من طرازه . فتحى سرور الذى يجمع - إلى جانب -
خبرته القانونية الرفيعة روحا مقاتلة تمتلئ بالحماس العاقل .. والتحدى
المحسوب .

حدث هذا عندما احتل الرجل موقعه فى وزارة التعليم .. فخاض معركته
الشهيرة ضد « الفش » .. حتى تراجع الفش فى المدارس إلى كهوف
المحرمات .. وعندما وصل إلى منصة مجلس الشعب .. رفض أسلوب



١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• النهضة ، على صوت المعارضة .. وأعاد لهذا الصوت المساحة التي تليق به تحت قبة برلمان عريق ..
والرجل الآن يستعد لتكرار نفس التجربة .. إلى الفطاح العلي بعد أن اختارته برلمانات العالم العريقة .. بالانتخاب .. ليكون رئيساً لاتحادها ..
فمن هو هذا الرجل ؟
وماذا في جعبته .. وما الذي يشغله الآن .. وماهو رايه فيما يوجه له
أو للمجلس من اتهامات ؟؟

• حوار : حامد سليمان • مدسة : محمد سعيد

● ولكن ماذا إذا صدر حكم (نهائي) من محكمة النقض (لصالح) الدكتور الحديدي ؟
— الدكتور سرور : دبلوماسياً قانونية ،
شديدة :
أحكام محكمة النقض غير قابلة للنقض ..

● وهل يعني ذلك - بصراحة - أنه إذا خسر مجلس الشعب القضية - في النقض - أنك ستوافق على أن يدفع المجلس التعويض ..

— الدكتور سرور ودبلوماسياً قانونية أشد :
مجلس الشعب حرص على تطبيق الدستور واحترام القانون قالوا بما اشعروا أنه يحتفظ في جيبه القانوني بالكثير من المطالبات ..
وسارت أحاول الكشف عما يخفيه بمؤال غير مباشر :

● وهل تعتقد أن هذا الحكم للقضاء المصري .. يعبر عن « رد فعل عنيف » للقضاء .. إزاء عدم احترام يمثل بداية صدام شديد وعلمي بين السلطين القضائية والتشريعية ؟

— الدكتور سرور : « بهوده شديد » :
لا اعتقد مطلقاً .. سلطات الدولة - رقم استقلال كل منها من الآخر - حريصة على احترام حرية المرافقات المستورية بينها ..
والسابق كلها تشير إلى ذلك الاحترام الشديد والتعاون بين السلطين التشريعية والقضائية بما حده الدستور وللناون المصري ..

● هل أسمع في تفصيل أكثر .. بعيداً عن هذه التعميمات .. وبما يقرب من صلب قضية « الصدام » بين السلطين ؟ ... وخاصة أن قرارات مجلس الشعب في الطعون تستند في النهاية لأحكام قضائية خاصة بوقوع تزوير أو إخطاء في عدد الأصوات أو غيرها ..
— الدكتور سرور وقد بدأ في كشف بعض مايفتح :

يتوضح أكثر اتزل لك .. إن الدستور المصري - شأنه شأن العديد من الدساتير - جعل الكلمة (النهائية) لمجلس الشعب وخاصة

أجرى حامد سليمان حواراً صريحاً مع رئيس مجلس الشعب حول « سيد قراره » ويعوداً عن سيد قراره ..
والدكتور فتحي سرور لا يبره إلا من القرب منه ..

والذين عرفوه جيداً .. لا يتكلمون - مهما اختلفوا معه في رايه أو مبادئه أو اتجاهاته السياسية - إلا أن يحبه لصرافته وشجاعته .. عندما ذهبت له في الميدان المعلق عليه كان عائداً لثمة من المطار قائماً من العمة .. وكان مستغرقاً في نقاش ساخن مع بعض أعضاء اللجنة التشريعية برئاسة الدكتور فوزي عبد الستار .. ويبدو أنهم كانوا يتشاركون معه .. في حكم محكمة الاستئناف الخاص بتعويض الدكتور الحديدي .. وانتكاسات صدور قانون النقابات المهنية الجديد وتعديلاته .. التي أثارت الكثير من الجدل والنزاع .. ووجدت نفساً أيدا معه الموام من حيث انتهى نقاشهم حول هذه ..

الموضوعات التي شلت الشارع المصري أولاً فكان سؤالى الأول :

تعويض الدكتور الحديدي

● بعد أن حكم القضاء المصري .. (والتعويض) للدكتورين حلمي الحديدي واحمد شوقي المحامي فمن سينال هذا التعويض .. الدكتور فتحي سرور .. واللواء عبد الحليم موسى .. أم الشعب للمصري .. من خلال ميزانية مجلس الشعب .. نعماً لأعضاء « سيد قراره » الذي تتمتع أنت به .. بعد أن أبدعه سلك الدكتور محبوب ؟

الدكتور سرور :

— الحكم صدر على وعلى وزير الداخلية السابق (مصلحة) لا (بشخصية) ومن ناحية هنا فقد طرأت من حيث قضائياً الدولة الملن في الحكم بطريق النقض .. وهذا حق لرئيس المجلس وأعضاء المجلس ..



• ديكتاتورية الأغلبية ظاهرة عالمية .. والأغلبية الصامتة في أعرق الديمقراطيات

في أمور (الطعون الانتخابية) ويقتصر دور محكمة النقض على (التحقيق) ولكن دون إصدار (حكم) في هذه الطعون ولكن للأسف الشديد فقد حدثت (بأية) في هذا الشأن في الرأي العام هنا بسبب ما أثارت الصحف .. فظهر مجلس الشعب وكأنه (مخالف) للأحكام القضائية بينما الدستور صريح وأن محكمة النقض (ليس لها صلاحية) إصدار أحكام في الطعون الانتخابية .. فهي بالتسمية لها مهمة قضاء (للتحقيق) وليس قضاء (للكم) وقد أكدت المحكمة الإدارية العليا هذا المعنى في كثير من أحكامها .. كما أكدت المحكمة العليا

التي كانت تختص بالرقابة على دستورية القوانين وأقرت بأن مجلس الشعب (هو الذي يصلح) في الطعون الانتخابية .. لهذا .. يجب وضع حد لهذه (البابلية) التي يتصورها البعض بين السلطتين التشريعية والقياسية .. حتى يعرف الناس (حدود) سلطات الدولة وإن السلطة التشريعية (لم تتجاوز) حذما يوما .. وأنها تصدر أحكامها طبقا للدستور .. وليس مخالفة للأحكام القضائية .. **هل تعتقد أن المحكمة الدستورية .. هي الجهة المختصة بفرض ذلك والإشتباك .. الخفي بين السلطتين .. أم أن هناك جهة أخرى .. وما حدود سلطاتها .. وحتمية الانصياع لأحكامها ؟**

— الدكتور سرور وقد ارتفعت نبرة صوته :
أولا : لا اعتقد أن هناك (إشتباكا) بين السلطتين القضائية والتشريعية .. وحتى في الحالة الرامة .. التي صدر فيها الحكم على مجلس الشعب بالتعويض ولكن في المجلس أمام محكمة النقض .. فإن ذلك لا يعني وجود أي إشتباك بين السلطتين .. وإنما سيكون لمفلا بين (حكيمين قضائيين) .. حكم صدر بالتعويض وحكم بمسح قراره لإقراره ..
والد سبق لمجلس الدولة — عن طريق المحكمة الإدارية العليا أن أكد في سبعة أحكام بأنه لا توجد (رقابة قضائية) على الأعمال البرلمانية ..
هذه واحدة ..

والثانية : أن المحكمة الدستورية ليس لها أي اختصاص في التنازع بين سلطتين من سلطات الدولة .. وكل ما يحدث أنه إذا صدر حكم من جهة (قضائية) وفيه ذات اختصاص قضائي .. وكان الحكمان متناقضين فإن المحكمة الدستورية تفصل في هذا النزاع (القضائي) .. ومعنى هذا أن هذه المحكمة لا تنتظر إلا في نزاع (داخل السلطة القضائية) وليس بين سلطتين من سلطات الدولة (11) • ولما أبدت دهشتي .. وطلبت توضيحا أكثر :

عاد الدكتور سرور يشيل قائلا :
— لك حق في دهشتك .. فهي مسألة قانونية دستورية عويصة بل تاريخية .. ولأهمية هذه أثرت في فرنسا بنسبة بحث « دستورية القوانين » .. وأياها .. رفض البرلمان الفرنسي أن توجد أي سلطة ترافق سلطته باعتبار أن البرلمان يمثل الشعب كله ويخرج عن إرادته .. مما لا يجوز معه (لأية سلطة) أن تراقب إرادته الشعب .. بل وصل الأمر إلى رفض البرلمان الفرنسي رقابة القضاء على دستورية القوانين .. باعتبار أن الشعب الذي يمثل البرلمان هو مصدر كل السلطات ..

ثم .. في النهاية التوصل لحل وسط بإنشاء (مجلس دستوري) للتحقق من دستورية القوانين الفرنسية .. قبل .. صدورها .. أما في مصر .. فقد أخذ الدستور المصري بمسلك معظم الديمقراطيات الأوروبية في إنشاء محكمة دستورية عليا ترافق نوعا واحدا من أعمال البرلمان (وهو مدى مطابقة القوانين الجديدة الصادرة من البرلمان للدستور) .. وهذا واضح .. فلا رقابة عليا فيما تحكم به من طعن .. حتى من المحكمة الدستورية ..

• وعند هذا شغرت أن الدكتور سرور قد أوفى هذا الموضوع الصالح حقه على الأقل من وجهة نظره القانونية والدستورية .. فانتقلت بالبحث لموضوع آخر قلت له : الرجال هم الذين يجرؤون المواقع .. وليس العكس .. وهم الذين .. يجتذبون لها الأضواء .. أو الأول .. حدث لك هذا عندما أصبحت وزيرا للتعليم .. في معركته مع الفش .. وعندما أصبحت رئيسا لمجلس الشعب .. بتغيير أسلوب الحوار مع المعارضة .. فهاذا في جمعتك بعد أن جئت على كرسي اتحاد البرلمانيين الدولي ؟

— الدكتور سرور :

في جمعتي الكثير وليس هذا مجرد كلام أو « بيرولياندا » .. فمذ أول اجتماع للجنة التنفيذية .. قدمت القترحين .. جديدين .. تقرر البدء في تطبيقهما .. لأول مرة في تاريخ هذا البرلمان العالمي :

أولهما : أن يصدر هذا البرلمان العالمي : إعلانا دوليا .. عن الديمقراطية بحيث يشمل هذا الإعلان .. الحدود الدنيا .. للممارسة



المصدر : السبعة

١٩٩٥ مارس

التاريخ :

للنشروالخدمات الصحفية والمعلومات

« سلق » القوانين مجرد رأى .. تطلقه المعارضة على ما لا يعجبها

**الذين اشكوا لانتهاج البرلمان الدولي
.. أساءوا لأنفسهم ولبلددهم**

الديمقراطية في أي دولة من دول العالم مهما تعددت أشكال نظم الحكم من اشتراكية أو رأسمالية أو بوزية .. احتراماً لكيان الإنسان .. وحله في المشاركة ، وفي الحياة ..

والثاني : عقد اتفاق يفتح باب التعاون لأول مرة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة .. وقد التقيت فعلاً مع السكرتير العام للأمم المتحدة وتم الاتفاق على وضع مشروع للتعاون الدولي بين المنظمين .. وسوف تعقد - تنفيذاً لهذا الاتفاق (جلسة خاصة) لمجلس اتحاد البرلمانات الدولي .. في ٣١ أغسطس القادم - داخل مقر الأمم المتحدة - لإعداد وجهة نظر البرلمان الدولي في تطوير نظام الأمم المتحدة .. بما يشملها من مجلس الأمن وغيره - بحيث تكون أكثر عدالة في تمثيل دول وقوى العالم ومبادئ لها من مقايير بعد الحرب العالمية الثانية ..

« سلق » القوانين ..

وفاجأت رئيس مجلس الشعب بسؤالني الثاني :

● المعروف أنك - قبل أن تكون وزيراً وثانياً ورئيساً لمجلس الشعب - محام (شاطر) فما هي « حيليات » دفاعك عن تهمة « سلق القوانين » و « ديمقراطية

● القضاة هم الذين
سيختارون الإداريين
وليست هناك أية شبهة
تدخل حكومي
في انتخابات النقابات

الأغلبية ، التي توجه دائماً لمجلس الشعب .. ؟

— وبعد ابتساماً خاطفة لاحظت أنه يشطط على تبرة صوته لكن أكثر مودراً .. ويعدنا لم يتردد أن يقول لي :

أولا : حيثيات دفاعي عن « سلاله » (سلق القوانين) لهذا الإصلاح مجرد (رأى سياسي) تطلقه قوى المعارضة هنا - وإلى الخارج أيضاً - على صدور القوانين التي (لا تمسحها) .. وفوليس في النهاية اصطلاحاً قانونياً أو تشريعياً .. والذي يقرأ مضابط الجلسات يجد أن القوى المستقلة أو المعارضة تأخذ حظها من الرأي بالاضافة للأغلبية ..

● ولكن هناك قوانين لم تأخذ سوى يوم وليلة ؟

— ورد الدكتور :

وهناك أيضاً قوانين أخذت مدة شهرين وأيام .. وكل قانون يصدر له طريقه .. والذي لا يمرره الكثيرين .. أن هناك قوانين - كالحكم القضاة - يطلبها الأعضاء (على وجه الاستعجال) .. واللائحة الداخلية للمجلس هي التي تعدد نظام إجراءات نظر مشاريع القوانين بعد دراسة مستبقة أو (على وجه الاستعجال) نظراً لطرف شائكة كما حدث في تعديل قانون النقابات المهنية .. وإذا كنت تعدد بالسؤال القانون رقم ١٠٠ فاسمع لي أن أريش ثلاث حقائق :

أولها : أن اقتراب موعد انتخابات معظم النقابات المهنية في مارس ٩٥ يتطلب سرعة إصدار القانون قبل هذا الشهر ..
ثانياً : بالنسبة لتعديل قليس في جديد سوى أن (يفسل) أكثر اختصاصات اللجان القضائية التي نص عليها القانون رقم ١٠٠ ..
ثالثاً : هناك ثلاثة تباين مهنيين في المجلس وقد اتلى اثنان منهما برأييهما كاملاً في القانون .. في التعديلات المقترحة عليه ..
بالنسبة للجان القضائية التي تستعين بموظفين إداريين تحت إشرافهم ..



١٩٩٥ مارس

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● النقابات المهنية تقاسعت عن تقديم مشروع لقانونها ونحن لا نحتكر إصدار القوانين

وجهة التدخل

في انتخابات النقابات

● المخاوف كلها في هؤلاء الإبراريين .. ولعلنا إذا كان اختيارهم ومشاركتهم في عملية فرز الأصوات .. يأتي معه ، وشبهه ، تدخل حكومي .. أو تزوير لصالح الأعضاء الموالين ..

— اختيار هؤلاء الإبراريين سيكون من القضاء .. وصلهم في فرز الأصوات سيكون تحت الاشراف المباشر للقضاة .. وهذه التصورات مجرد أوهام ..

وعدت القول .. ولكن ما يهاك عن الإتهام الثاني الخاص به .. ديكتاتورية الأغلبية .. ! — ريد الدكتور سرور من صيغة المرافعة القضائية :

أما بالنسبة لالتزام الثاني المرجح لمجلس الشعب .. والمتعلق بمراقبة سيطرة الأغلبية أو .. ديكتاتورية .. الأغلبية فإنه (مردود) لأمرين هامين : (الأول) لأن طبيعة النظام البرلماني — حسب إرادة الناخبين — توجد أغلبية وأقلية .. وهذه ليست بدمية اخترعناها .. فهي ظاهرة برلمانية موجودة في أعرق الدول الديمقراطية كالبريتانيا وفرنجلترا والولايات المتحدة .. (والثاني) أن بعض نواب الأغلبية كثيرون ما يحرصون مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة — شأنهم شأن المستقلين والمعارضين — بل كثيراً ما اقترح المعارضين تعديلات تم الأخذ بها .. بتأثير معارضة الأغلبية مع المعارضة .. ولكن في النهاية .. فإن (الرأي) للجميع .. (والقرار) للأغلبية ..

أغلبية .. موافقة !!

وحسبته أنه سيفض عندما أسأله :

● لاحظ أنه عندما تأخذ الرأي النهائي على القوانين أو القرارات .. تقول لحياناً وانت مشغول بتقليب الأوراق (- أغلبية) ..

(موافقة !!) .. دون أن ترى عبد الأبيد المرفوعة أو تطلب وقوف الأعضاء الموالين .. أو تستعين بأية لوحة الكترونية ؟

— ريد الدكتور سرور :

هذا السؤال الاستفزازي متوقع منك .. وأقول لك .. دون استفزاز .. إن موقعي على المنصة يمكنني بوضوح من رؤية الجميع .. ويهمني تساعدي في معرفة أغلبية الأبيد المرفوعة بنظرة واحدة .. وعندما يصعب علي الأمر فإنني أطلب وقوف المؤيدين والمعارضين (بالتبادل) .. وأحياناً يطلب أحد الأعضاء النداء بالاسم .. فاستجيب .. والنداء بالاسم إجباري في أحوال شديدة حصول الأغلبية الخاصة على القانون .. كما في حالات رجعية القوانين أو صحة التشوية ..

وعندما أقول أغلبية .. موافقة .. فتأكد أنني وأنت .. والدليل أنه لم يعترض — لمرة واحدة — أحد الأعضاء المعارضين على كلمة موافقة .. أو شك فيها أو طلب مراجعتها .. أو تكرار عملية التصويت ..

● ولكن حسناً لكل هذا .. لماذا لاتطور العملية .. بتركيبة اللوحة الالكترونية ؟

— هذا مستحيل .. من الناحية الفنية — في المبنى الحالي .. فالقاعة ضيقة والـ ٣٦٠ عضواً يجدون لهم مساحة يصعوبة .. والوجه المستلزم (ذرائع) لكل عضو للموافقة ، وأخر

للفرض .. وهذا متعذر الآن ..

وعندما تبني قاعة جديدة للمجلس سول يراعى المساحة الكافية للعضو لتركيبة الأثر .. ووضع اللوحة الالكترونية ..

هزيمة التجربة الحزبية

— وسألت الدكتور :

● التجربة الحزبية في مصر .. حتى الآن .. هل هزيمة لأنها لايتاح لها فرصة للمشاركة في البرلمان .. أو طرح وإبها على الشارع السياسي المصري .. أم لأن هناك قيوداً تمنع قيام أحزاب حقيقية تحرر من القوى الجنيطة التي هيبتها المتغيرات السياسية الجديدة في بلادنا .. لم أن لك رأياً آخر ؟

— الدكتور لتمي سرور :

التجربة الحزبية في مصر ليست هزيمة في رأيي بل أنها تبشر بالخير والأحزاب لها ما يراها القوي التي تمكنها من طرح رؤيتها على الشارع المصري فلكل (حزب معارض) صحيفة يومية أو أسبوعية .. وعلى منطلقاتها تدور أعنف الممارك والمناقشات والانتقادات دون أي تدخل رقابي حكومي ..

وإذا كانت (بعض) الأحزاب لاتجد دعاء كبيراً من المؤيدين فذلك يرجع إما لضعف برامج الحزب أو طبيعة الممارسة الحزبية داخلها وليس



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٥

لوجود أي قيود على حرية الحزب أو حركته في الشارع السياسي .

● ولكن حركتها ممنوعة في الشارع .. ومقراتها تكون غالباً داخل أسوار مبانها .. وتمنع حتى من المصيربات السلمية ؟

— هذا يرجع لأسباب سياسية وإنما لطريق أمنية وأحداث إرهابية تمر بها البلاد .. وأحكام عرفية لا بد أن يخضع لها الجميع .. طوال هذه الفترة المؤقتة .. ولكن لا توجد أي أسباب سياسية أو حكومية أصيلة .. فلاحزاب حرية الحركة في إطار قوانين البلاد المؤقتة حتى نزل والدائمة حتى يطرا عليها تعديل ..

● هل تعتقد أن هذا الوضع من أسباب ظاهرة .. الأغلبية الصامتة .. في البلاد حتى يتحدد عن .. وضع الدماغ .. أم إنها ظاهرة عامة .. وفي بلاد العالم الثالث بالذات ؟

— الأغلبية الصامتة .. في رأيي .. ظاهرة عامة وليست مقتصرة على مصر وربما توجد في بعض الدول العربية في ديمقراطيتها .. وترجع أسبابها .. من وجهة نظري .. إلى عدم المبالاة أو عدم الاهتمام بالمشاركة السياسية لدى البعض والامتناع بالحياة الخاصة أو المدنية أو تمتعها النضال لدى البعض الآخر .. وأحياناً توجد هذه الظاهرة .. وخاصة في بعض الدول الإفريقية بسبب عدم الثقة في النظام الحاكم .. خاصة إذا كان هذا النظام معادياً للديمقراطية ويمارس أساليب استبدادية ديكتاتورية ..

التقنيات المهنية كوة

وعدت أسأل رئيس المجلس :

● لماذا لم يعرض قانون التقنيات المهنية الموحد الأخير .. كما حدث بالنسبة للتقنيات العمالية .. على الجمعيات العمومية للتقنيات المهنية وهي الأدي بمشاكلها وظروفها ؟؟

— وأجاب الدكتور سرور :

قانون التقنيات المهنية .. الذي قدمه بعض أعضاء المجلس .. جاء لنا بعد دراسته في اتحاد نقابات العمال .. ونحن لا نحتكر أصداق القوانين .. بل نرحب بما يأتي من الهيئات والمنظمات والأفراد .. بتأجيل أنه قد ورد إلينا مشاريع قوانين من نقابات الأطباء والتجاربيين وتعديلات على قانون المعلمين من نقاباتهم العامة .. وسوف نبحثها ..

وهل ورد إلينا مشروع قانون من نقابة المحققين مثلاً عن طريق أحد أعضاء مجلس الشعب أو المهندسين .. لم ندرسها أو نتناقشها .. أو حتى نرفضه .. هذا ما لم يحدث ..

فإذا كانت التقنيات المهنية المحترفة .. لم تمكن أن تقدم شيئاً .. بأن يقدم لنا مشروع قانون أو تعديلاً بناء على رغبتنا .. فلا تلوم إلا نفسها

لأنه من المعروف أن مشاريع القوانين إما أن تقدم من طريق الحكومة أو أحد الأعضاء .. وقد وصلت إلينا عدة شكاوى .. عن الانتخابات في النقابات المهنية .. وكان على النقابات المهنية أن تكون بلغة .. وتصارع في تقديم مشاريع قوانينها .. ولكنها لم تفعل وهذا كسل منها .. وأجس توصد لها من المجلس كما تصدور ..

حكاية سيد قراره

● ولكن ما هي حكاية « سيد قراره » .. ولماذا لم تكن نسمعها قبل أن يطلقها المرحوم دكتور مصحوب .. ولماذا يتكرر ذكرها هذه الأيام .. وهل تعني أن للمجلس سلطات أخرى غير سلطاته التشريعية والرقابية ؟

— حكاية « سيد قراره » تحولت إلى تعبير دراج بعد أن قالها المصحوب .. ولكنها عبارة قديمة لها مدلول دستوري لم يكن محل جدل .. لأن هذه المسائل كانت لها قديمة داخل المجلس البرلماني فقط .. وهي تعني استقلال المجلس في ممارسة سلطاته الدستورية .. إذن فهي حكاية تعبير سياسي يستند إلى معنى دستوري ..

وقد اتخذتها المعارضة .. كما ذكرت - موضعاً للجدل السياسي .. بينما أساسها الدستوري لا يمكن الجدال فيه وهو استقلال السلطة التشريعية في ممارسة اختصاصاتها طبقاً للدستور .. وهي لا تمنى - إذن - أن المجلس له سلطات أخرى خارج هذا النطاق الدستوري .. ولاتمنى أن المجلس سلطات أخرى غير سلطات التشريعية والرقابية التي حددها الدستور بوضوح ..

● هل هناك نص في الدستور بأن تحديد موعد الانتخابات وإجرائها وفرض أصولها .. هو من اختصاص مجالس النقابات ؟

— لا يوجد هذا النص .. وكما ذكرت للحليمة القضائية هي التي سعت اختيار الإداريين .. وهي التي ستصرف على عمليات الفرز واعلان



● المحكمة الدستورية .. ليس لها صلاحية البت في النزاع بين سلطة القضاء .. والسلطة التشريعية

في النهاية إن مثل هذه الصيحات (خارج)
حدود بلادهم تسمى إليهم وإلى بلادهم أكثر مما
تتلعثم ..

حجم الديمقراطية المصرية

● وقت له : ما دمنا نتكلم عن الخلق ..
ماذا تكون اجابتك إذا سألك أحد عتاة
البرلمانيين في الاتحاد البرلماني الذي ترأسه
عن حجم الممارسة الديمقراطية على معص
ومسيرة هذه الممارسة من أيام الحكم
الشمولي إلى تجوية السادات وإلى الآن ؟
— وضحت الدكتور سرور قبل أن يجيب :
لقد رجيتُ إلى أحدهم هناك (فعلاً) هذا
السؤال وبأكثر أن أتبل ذلك إن الاجابة على هذا كله
« هو » إنتخابي رئيساً للاتحاد الدولي للبرلمانيين
والذي يضم مثلي برلمانات العالم كله .. وهم
هناك ليسوا سادسين .. ولا يوجد أدنى شك إن
عملية الانتخاب سبقتها دراسة مستفيضة للتجربة
البرلمانية في بلدان وهذا الانتخاب البرلماني
الأملي هو شهادة ثقة على مسيرة الممارسة
الديمقراطية العالية في مصر ..

فمن نعيش في ظل ديمقراطية عاتلة
متوازنة ، لسيادة القانون مكمولة بحرية الرأي
تشهد بها صفح المعارضة وبعض المنصف
الحكومي ، والانتخابات أساس الرضول إلى
مقاعد البرلمان .. كل ذلك يجري هنا رغم ظروف
المشكلات الأمنية والأرهابية التي تمر بها ..
● وسألته نفس السؤال ولكن في صيغة

أخرى :

مارك في تجربة « ماندبلا »
الديمقراطية .. الذي سمح أن تمارس في بلاده
بممارسة ديمقراطية كاملة وغير مشروطة ..
رغم أن الشعب هناك لم تلم « فترة ظلمه »
بعد تجربة طويلة مع الحكم الاستعماري
المتعصبي وعقب صراع ليس مع الجيش
لفظ .. ولكن مع السود أيضاً بما كان يهدد
— ومزال — بحرب أهلية ؟

— تجربة ماندبلا فريدة وجاءت بعين كاح
طويل .. تمخض عن تعددية حزبية كاملة حملته
إلى مركز الرئاسة .. عبر انتخابات حرة .. بعد
انتصار ساحق على الجيش ونظام ذكي مع
منافسيه من السود .. وهو شخصي تاريخي ..
استطاعت أن تخفي بجاذبيتها وإقترانها سرعات
كثيفة .. ولكن الخوف (بعد ماندبلا) فلا زالت
الديمقراطية هناك معلقة بيجوده وبأن لا تتطور

التجربة .. ولا يوجد أي اتجاه (التمهيد) دور
التقاييد والإشراف القضائي في لضبط العملية
الانتخابية .. لا لتزويرها .. عن طريق إشراك
الإرهابيين .. كما يشيع البعض .. والحرية
التقاييد مكمولة .. فالنقابات المهنية تعتبر من
« أشخاص القانون العام » وهي تمارس بعض
سلطات الدولة .. فهي التي تسمح لأعضائها
بممارسة منهم أو تحريمهم منها .. وفي التي
تضيق لوائح المهنة والجزاءات والواجبات .. ولذلك
فقراراتها ملزمة فيها أمام مجلس الدولة لأنها
تتعرض لمصائر الأشخاص وأزواجهم .. والأمور
غير ذلك في النقابات المهنية .. فلا يتوقف
ممارسة العضو فيها لعمله على « قيده » في
النقابة المهنية .. فالمسألة في « المهنية »
متعلقة بالمصائر والأزواج لهذا يجب أن يكون
القانون دور في نزاهة الانتخابات بالنقابات
المهنية بالذات ..

● ظاهرة توقيف طلبات الأعضاء وخاصة
من أعضاء الحزب الوطني .. أثناء نفاذ
الجلسات .. هل مازالت كما هي .. خاصة بعد
أن ثار حولها الجدل والغضب منذ بلذات
كركيس للمجلس ..

— للأسف .. الظاهرة مازالت كما هي .. ولم
يتغير شيء .. وبما في نظام يحتم عدم شغل
الجلسات والتوقيف .. وأول مجلس الشعب .. في
حجرات الوزراء بالوزارة أو المجلس ..

● وكان سؤالى التالي :

ماذا كان (وقع) الشكوى .. التي أرسلتها
بعض النقابات .. ليكم إلى الاتحاد الدولي
للبرلمانيين الذي ترأسه الآن .. وهل تعتقد أن
هذا كان نوعاً من « نشر سبلنا » الداخلي في
الخارج .. أم مجرد تكتيس ؟

— وأجاب د . فتي سرور :
لا شيء على الإطلاق .. لأنه في وسط
التشنجات يغبى على المتشجنين معرفة الجبهة
المتخصصة بفحص شكواهم .. ويغيب عنهم
« ماعرفته بعد احتكاكي بالخارج » أنهم هناك
لا يهتمون بمثل هذه الصيحات .. كما يغيب عنهم



المصدر : الخبير السياسي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٩٥

الصراعات بعد رحيله .. وفي تجربة تأمل لها كل نجاح .. وإن تتخلى كل المتاعب والملاجات التي قد تواجهها ..

ثم .. كان سؤالى الأخير :

● في كل عام يدخل النادي الديمقراطي الكمال أحد بلاد العالم الثالث .. أحيانا تكون عملية الدخول مثيرة كما حدث في اليمن وأحيانا سهلة كما حدث في جنوب إفريقيا .. وأحيانا ثابتة كما حدث في الهند .. وأحيانا شبه مستحيلة كما حدث الآن في الصين .. ولكن (الكل) يدخل في النهاية ..

فهل ترى إن مصر قد دخلت ساحة هذا النادي .. أم أنها ما زالت تطرق الباب أم أننا نعيش فيما يسمى البعض « هاضما ديمقراطيا » .

— ورد الدكتور وهو يجمع أوراقه بسرعة لارتباطه بمرعد هام :

في رأيي .. إن مصر دخلت ساحة هذا النادي منذ زمن طويل وكان ذلك في المرحلة المعاصرة منذ دستور ٢٢ .. وإذا كانت (ثورة يناير) قد أتت لمواجهة بعض الفساد السياسي والتطبيق بعد اجتماعي وعدالة توزيع على حساب الحريات .. مما عكس هذا بالسلب على الممارسة الديمقراطية في مصر لفترة من الزمن .. فإنه بعد عودة (الشرعية الدستورية) .. بدستور ١٩٧١ م بدأت الديمقراطية البرلمانية المصرية في الانهيار .. وبضعت مسيرتها إلى تقدم أكثر بعد الأخذ بهذا التعددية الحزبية .. والمسيرة ما زالت تمشي للأمام وسوف يكفل لها النجاح والازدهار يوما ما .. فنحن لانعيش هاضما ديمقراطيا .. ولكننا نعيش مسيرة ديمقراطية تنمو وتتقدم يوما بعد يوم ..

● ● ●

هذا هو الرجل .. وهذه هي افكاره واجباته المصرية على استثنى التي حاولت - باستقراطية بعضها - وسهولة البعض الآخر .. لن أعبر عن رأي من يختلفون مع هذه الشخصية الهامة .. ورأي من يؤيدونها ويعجبون بها ..

والرجو ان اكون قد نجحت في محاولتي ..



كلمات

و قد شاع بين الناس . وهم على حق . أن المرشحين الذين يتفلقون عتبات الالوف او مئالتها في الدعابة لكسب اصوات الناخبين ، انما يدخلون في حمايلهم ان هؤلاء المرشحين يعقزون تعويض ما انظفوه عندما يتم انتخابهم و يصحسون قلوبهم على استغلال عضويتهم النيابية في تحقيق المنافع الشخصية . و بعضهم قد يرتكبون بذلك افعالا غير مشروعة . اعتمادا على تلميحهم بالحصانة البرلمانية . وكل هذا السلوك المخرف ، ينبغي ان ننزهه المجلس الجديد عنه . و عندما الان من الامل في تحقيق ذلك مائلا عليه البوارء التي ظهرت قبل موعد الانتخابات بشهور كثيرة . ومن هذه البوارء ، ان احزابا كثيرة قد اعلنت عن عزمها على خوض المعركة مهما تكن الظروف . من هذه الاحزاب حزب الولاء الذي قطع الانتخابات الماضية ، ولم يكسب شيئا من هذه المقاطعة . و قد بدأ الاستعداد للانتخابات القادمة من الآن . في حزب الوفاء و في الحزب الوطني الحاكم و في غيرها من الاحزاب . فعمل امالنا لتحقق في انتخابات مجلس جديد بمعنى الكلمة ، بمعنى لغة الجماهير في مجالسنا النيابية .. ونحن متفلقون .

محمود عبدالمنعم مراد

من حقا ان نامل في ان يكون لنا مجلس شعب جديد يضع حدا لكل مايقال عن ضعف بعض الاعضاء . وعن تزوير الانتخابات في بعض الدوائر .

والخطوة الاولى التي جعلناها نامل فيها للقاء ان الرئيس مبارك قرر ان يصمم اللوائح بالصفة لتربية الانتخابات القادمة . فقد صرح الرئيس بتصريحها حاسما قاطعا واطمحا بأنه لاعودة الى نظام القوائم . و ان الانتخابات القادمة ستكون بالنظام الذي تعودنا عليه وهو نظام الانتخابات الفردية . و قد كان نظام القوائم قلبي سيقا ان جريده . و كان بالقرب من النجيين . و يتبعد عن الانتخابات . لان الحزب عندما يختار اسما مرشحيه . و يضع بعضهم في اول القائمة .

و بعضهم في اخرها . فمعنى ذلك ان الحزب هو الذي يقرر مصير المرشحين الى حد كبير . فلو كان القوائم او الاسماء الاولى في القوائم المرشحين . تكون فرصتها في النجاح شبه كاملة . بينما يكون الذين تجيء اسمائهم في المؤخرة معرضين اكثر من غيرهم للتسقوط .

هذا بخلاف لتعديلات اخرى كثيرة ظهرت عند تطبيق نظام القوائم . يسبب انقسام الاعضاء الى عمال وفلاحين و هيئات اخرى . والمرشح الفرد الذي يشعر بأنه اهل للثقة . يطلب من الحزب الذي يتنمى اليه ان يرشحه . هذا اذا كان حزبيا . وعندما يرى المرشح ان حزبه فشل عليه مرشحا اخر . قد يكون اكثر شغيا و لوعة . فانه احيانا يرشح نفسه مستقلا متجاهلا قرار الحزب الذي يتنمى اليه . وهذا يجعل الاحزاب حريصة على ترشيح افضل العناصر التي تكسب ثقة الناخبين . و من نظر الى مراكزهم المالية . وهكذا تكون الفرصة مهيأة لتكوين مجلس جديد يضم العناصر الوطنية المخلصه النظيفة التي تؤدي دورها الوطني كواجب يلقي عليها . ولا تلتزم المقاعد النيابية وظيفية ووسيلة للتعب و تحقيق المصلحة الخاصة .



المصدر: السويد

التاريخ: 9 مارس 1990

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مركز الدراسات الوطنية



المصدر : **الوفد**

للتشور والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٩٩٥**

الرئيس المصري لا يأسس لبقاء حزب التحرير

طوال فترة رئاسته للحزب في مصر

● لماد سراج الدين يطالب بإنشاء
وزارة محايدة للأشراف علي
انتخابات مجلس الشعب القادمة،
وضرورة تخلي الرئيس حسني
مبارك عن رئاسة الحزب الوطني
وتقديم الضمانات اللازمة لفرز
العملية الانتخابية

تحقيق :
سامي ابو العز

**الناصريون
والاخوان
المسلمون**

يؤيدون
مطالب

**زعيم الوفد
لاجراء
انتخابات
نزيفة**

الحكومة

**المحايدة
للاشراف علي
الانتخابات**

**مطلب
يجب
ألا
يفشاء
أحد**



كورازون اكينو زوجة زعيم المعارضة الفلبينية سلطات بعد اغتيال زوجها بعد عونه من المضي ان تقود الشعب حولها لتجبر اكبر الثورات الى اطاحت بحكم الديكتاتور ماركوس و حكمت شعبها بديمقراطية لم يشهدها من قبل وتخلت عن الحكم عندما اراد الشعب ذلك. الرئيس الأمريكي بيل كلينتون رئيس الحزب الديمقراطي في هذه نجح الجمهوريون واصبحت لهم الاغلبية في مجلسي النواب والشيوخ.

شمس الديمقراطية سطعت على العالم أجمع حتى البلاد التي غابت عنها الشمس أشرق بها طوبى... ورياح التغيير غمرت أنحاء المعمورة. الديمقراطية الحقيقية هي الأمل للإنسان شعوب العالم من المستعبدات الجيول وإنشال موائد السلام لتنتهي إلى الأبد مصور القتل. ونحن في مصر نتشوق بالديمقراطية ونفتني بها، وولناها لكلمات براءة بلا مضنون أو معنى.

قطار الديمقراطية في آخر محطاته.. ربح
التغيير أوشكت على الرحيل.. فهل نلحق
بالركب ونكسر أغلال الديكتاتورية؟ أم نكتفي
بالتفخي بالديمقراطية والرأص على أنغام
الطبول!!

[illegible]

ويسلم الدكتور عبد النعم الشورتى
لا لحد قرات كاي كيترا الى جريدة (الوفاء)
مرو مكشة طالب به بسلام تانن للفن
سياسي اسوة بقانون الفن التجلي وانا
يد هذا الرأي واسلم مثل هذا القانون لأن
السياسي كغيرنا على مستقل

ما تخلف به إلا
سوق الفراء من حلب
والتي كان من طلبها
أساسي طبقت به
الطعام في كل الأوقات
وكانت أسواق مصرية
تخلي الفراء جنب
مركز من زعماء الدولة
البرشيين من أن يكون
رئيسهم أديس
البرشيين ذلك وقد
تقدم أحد الخدم
الفرقي
الاستاذ ليخبرني
وقد رغب أديس لعلها
لنولد أن أرى مرة
الفرقي من أديس كان
عقب الأراسم من
الطوائف المسيحية في
فبراير ١٩١٨.

في العهد
الفرقي
ما خلف به إلا
سوق الفراء من حلب
والتي كان من طلبها
أساسي طبقت به
الطعام في كل الأوقات
وكانت أسواق مصرية
تخلي الفراء جنب
مركز من زعماء الدولة
البرشيين من أن يكون
رئيسهم أديس
البرشيين ذلك وقد
تقدم أحد الخدم
الفرقي
الاستاذ ليخبرني
وقد رغب أديس لعلها
لنولد أن أرى مرة
الفرقي من أديس كان
عقب الأراسم من
الطوائف المسيحية في
فبراير ١٩١٨.

في العهد
الفرقي
ما خلف به إلا
سوق الفراء من حلب
والتي كان من طلبها
أساسي طبقت به
الطعام في كل الأوقات
وكانت أسواق مصرية
تخلي الفراء جنب
مركز من زعماء الدولة
البرشيين من أن يكون
رئيسهم أديس
البرشيين ذلك وقد
تقدم أحد الخدم
الفرقي
الاستاذ ليخبرني
وقد رغب أديس لعلها
لنولد أن أرى مرة
الفرقي من أديس كان
عقب الأراسم من
الطوائف المسيحية في
فبراير ١٩١٨.

ورئاسة الرئيس مبارك سيجعله يبقى محتكراً للحكم في كل الانتقالات وهذا ما يؤذي في ما نشاهده من ركود في الحياة السياسية وعدم اللبالة من الأحزاب في الشارع السياسي.

منذ أيام ومناشدة هود القبط للبرابك ملك
السراج قبط رئيس حزب قبطي لقيام
الجمهورية طلبت إليه وتشكيل وزارة جديدة
لإجراء انتخابات مجلس الشعب في وقت
مطلوب من أجل الانتخابات وحيدة الحكومة،
على أن يقر البرلمان القانون الذي
يتضمنها على الأقل ولجاءت عملات
سريوت إلى الملكة مملكة بعد أن اتهم
الملك ريمت إسماعيل القضاة وأمر تحليط
لإجراء الانتخابات حتى عدا أيام كما حدث
بعض أول العام، كما طلب بتخلي
الملك حسين مبارك عن رئاسة الحزب
الذي فسره له كل أساليب الدولة
بمصر منحه الحصول على لقب
نائب رئيس الجمهورية.

ولكن الآن يتخطى قرويس حائل عن
الحزب الوطني ليسمح لهما لكل
من يريد ان يترك الشعب ولهما مسبق
في اختيار من يشاء دون خضوع في التمهيد.
تدخلات اهل الارباب والحزب الوطني
دعها بكل قوة فهو ملك كل الاشياء
يضع من يراه اهل البيت من اجلهم
من ابناء الشعب ليسخر اجهزة
اقتصادية واعلامية للسوعية والارضية
تتولى لخدمة مايجري احدث ما حدث في
البلاد للخدمة للشعب من مستغلة تلك
الاجهزة لخدمة من يريد ان يطلع اهل
البلاد وجنود ابناء الشعب اقلية
لخيرة التثبت الحكومة صدق قولها
في كلمتها
حالة وطنية

جدة طيبة محمد
ما كل الحسنيين
تشتاق نفوسهم
إلى الديمقراطية
لنلحق بركب
الحرية.



عن حرية وتزاحة الانتخبات لهاها سوف تتم بصرف لغير من يرأس الحزب الحاكم. ويوضح أن أهم هذه المزايا هي الدستورية أن الدستور ينص على أنه لا تسلط الجرائم التي تتعلق بالحرية والحقوق العامة للمواطنين والمواطنين والمواطنين والمواطنين من يصرح بصرف بخلافها ولكل ذي شأن أن يصرح الدعوى ليجعل ضد من يرتكبها. ولأنه لا طمأن للذين هم على مباشرة الحقوق السياسية لأن ذلك جرم عينة تسمى الجرائم الانتخابية والتي تتضمن عملاً متكرراً مع زيادة حرية الانتخابات في جميع مراحلها.

ويضيف الأستاذ محمد كحلل قائلا أن على الأحزاب المشاركة أن تتكفل وتنظم عملية كسبان عليها منذ الآن لاختراع احترام الأمانة المصرية لأحكام الدستور والمفهوم في إجراء العملية الانتخابية وسلامة من يرتكب من الموظفين العموميين أو غيرهم الجرائم الانتخابية أمام القضاء وكشف وتسمية كل هذه الأعمال أماماً في كصف للثقة بأهله وإمام بساعة للثقة.

والأشياء الضرورية تحقيق ضمانات تشريعية ومالية لسلامة الانتخابات تتمثل في الآتي:

● لحرمان القضاء على جميع اللجان وأيس اللجان العامة للادب ويمكن إجراء الانتخابات على فترة شهر وأحد خطة للتعاقد بين عدد القضاء وحجم اللجان مع توفير الامكانيات اللازمة لانتقال القضاء ووسائل العمل لهم مستقلة عن الأتراك للتحقق من العملية الانتخابية والجمعية لكل إجراءات الانتخابات في كل مكان.

● أن تتم عملية التصويت بصرف موقوف للذين دون تملك منهم في من الأمانة بالية صورية في حرية الناخبين.

● ضرورة التحقيق من شخصية الناخب ببطاقة أو بصمت.

● تعيين استخدام موقوف شقة لبطاقات الانتخابية بحيث يحد في أول الانتخاب خلية وتظهر فيها بطاقات إله أخرى.

● لابد من توفير نوازل بمسكنة القضاء الأتري في القاهرة والأقلام تعمل بصريات على مدار الـ ٢٤ ساعة خلال فترة الاقتراع والانتخابات لتلقي الشكاوى والحصل فيها في أسرع وقت ممكن.

● قائم يكن مشهوراً بالامن الشخصي والامتيازات مرفوعة لقطع الطريق على الطراري. خلال فترة الانتخابات عليه بجمع أصوات الناخبين من مائة وأحد شخص على استثناء جميع تشكلات الأحزاب والناخبين الأقرب للانتخابات في إطار التشريعية من تطويق قانون الطوارئ.



المصدر : الأنا

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمات

لقد مرت بجارب انتخابية
كثيرة، منها الانتخابات عامة
برلمانية، وانتخابات مهنية نقابية
أو اتحادية، وعلى مدى ١٥ عاماً
متواصلة بدأت بمشاركتي في
انتخابات آخر مجلس للوزباء قبل
الثورة، وانتهت بعد منتصف ليلة
الأسس، رايت أني طوال هذه
السنوات اتعلم وأزاد خبرة
وبروسا، لا اعلم ماذا كان في
استقامتي الانتقاء بها إذا كان في
العمر بقية، وإذا كانت الصحة
ستظل مواتية، ولآخر الحصاره
الانتخابية التي قلت انها انتهت
بعد منتصف ليلة الأسس، كانت
خاصة بالتحاق الثائرين في مصر.
ربما يكون عددا قليلا، ولكن هذه
الهمة التي انشرف بالانتساب
اليها، هي من أهم وأرقى وأخضر
الهن التي يمكن ان يمارسها
الانسان، وخاصة في المجتمعات
المتقدمة، التي تصرف اهميا
الكتب، وتقيم وزنا للثقافة،
وتتصامل مع زبدة المثقفين،
واسحاب العقول المفكرة.

وفي معركة الأسس، رايت اننا
تقدمنا كثيرا وارقينا كثيرا، فلم
تكن معركة، ولم يجر من أحد
المرشحين أو التاشيخ كلمة ثابية أو
لفظ خارج عن حدود اللياقة، وكان
عدد الذين ادلوا باصواتهم يمثل
شعائر في المائة من مجموع الناخبين
المقيمة اسماؤهم في سجل الاتحاد
وهي نسبة عالية جدا، رغم انه كان
من شروط السماح للأعضاء بالإدلاء
باصواتهم، ان يكونوا قد سدوا
أشتركاظم في الاتحاد، وفي هذه
نাম وقاهم كامل وقاهم وتكبير
للمسؤولية، جرت العملية
الانتخابية كأنها تجربة نموذجية
يحتذى بها، لم يهجم أحد زعيمه
بتحريض الصلوا أو محاولة الفس أو
ممارسة الإرهاب المادي أو الأدبي،
وفي حرية كاملة ونزاهة تامة وقف
الأعضاء صفا واحدا يراولون
الإدلاء باصواتهم، دون أن يرتفع
صوت أحد، رغم أن المرشحين كانوا
يمثلون مختلف الاتجاهات، وكان
من بينهم سيدة فاضلة إن لم يكتب
لها الفوز، فقد كتب لها السبق في
ممارسة مهنة جادة وشريفة
وخظيرة، وخرج من المعركة من

خرج، راضيا مقتنعا بنزاهة
الانتخابات، ونجح من نجاح
يلا متفجرة ولا فرح صبيان، كنا
جميعا أسرة نبحث عن هو
أصلح والقدرة على خدمة المهنة
والصديق لمواجهة المصائب التي
تواجهها، واتخذ العزم على متابعة
السيرة في طريق الارتقاء بمستوى
النشر والصديق بوجه خاص
لمشكلة تزوير الكتب المصرية
الرائجة في خارج البلاد، وحفظ
حقوق المؤلفين والمترجمين
والحقوق، ولتقوية صلاتنا من
الكتب، ليصل الكتاب مركزه
الاقتصادي المرموق بجانب مركزه
العلمي والسياسي، الخلل في تقريب
السلسلة بين مصر وأقواتها
العربية، مشاركة منا في خلق رأي
عام عربي واحد، يؤمن بالحري
والديمقراطية والتضامن
والسلام، ومن الملاحظات التي
شجعت الأعضاء على بذل الجهد
والقيام بالواجب المكلف على اتحاد
الناشرين في مصر، أن المؤسسات
الصحفية الهامة التي تنظر الكتب
بجانب ما تصدره من صحف لم
أولت مندوبيها للمشاركة في
العملية الانتخابية التي انتهت على
خير وتم.

محمود عبد المنعم مراد



ملحة حب

● قبل فوات سراج الدين.. ان معركة الانتخابات مع الحزب الوطني معركة سهلة.. لأن الحزب الوطني ثور موجود في الشارع كسيد سياسي.. ولكن المشكلة أن الحركة الانتخابية تجري مع نظام يستحصنونه من رئاسة الرئيس مبارك للحزب الوطني.. وكل أجهزة الحكومة حريصة على نجاح مرشحى الحزب الوطني لأنه حزب الرئيس.. ولترشحين لاختيارهم للرئيس.. وذلك كد فؤاد سراج الدين أن نزاهة الانتخابات القائمة تحتاج إلى ضمانات.. منها أن يتخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني.. وأن يكون رئيساً لكل المصريين.. وأن تشرف على الانتخابات وزارة محايدة وليست وزارة الحزب الوطني مع وقف حالة الطوارئ خلال فترة الانتخابات.. حتى لا تستغل حالة الطوارئ في مطاردة المرشحين ومنحوس للرشحين.. وأن يتم التصويت في أماكن محايدة.. وأن يكون لشرف القضاء على الانتخابات كاملاً.. في كل مراحله.. في التصويت والفرز وإعلان النتيجة.

● وفؤاد سراج الدين لا يطلب مستحيلاً.. والحزب المعارضة لا تتحدى بغير ضمانات طبقية للمواطنين.. حتى يقول ربه بصراحة.. وحتى يختار حكمه في انتخابات حرة ونزيهة.. والحزب المعارضة لا تطالب بالحكم.. ولا تطالب بقلب النظام.. ولكنها تطلب تزيين ربه من الشعب من اختيارهم.. وعضو البرلمان ينتخب من الشعب سوف يكون ولاؤه للشعب الذي اختاره.. ولا يكون ولاؤه وخوفه من الحكومة التي اختارته وزورت له الانتخابات.. وسبغت له بمخافة القانون مقابل إخلاصه الحكومة.. ولذلك يقول فؤاد

سراج الدين لقد عطلنا من القزوير والمزييف كلهم.. ونحن لا نريد إلا تحرير الشعب.. حتى يقول ربه في حرية.. بصرف النظر عن النتائج..

● وقد تختلف المعارضة في برامجها.. وفي مواقفها تجاه الإصلاح الاقتصادي.. ولكنها تتفق جميعاً على ضرورة أن تكون الانتخابات حرة.. أمام كل القوى السياسية الموجودة في الشارع السياسي المصري..

وإذا من المعارضة بأن مواجعة كفض باقي الوطن كجزءاً من مواجعة باقي المختلف والقتل والسجن.. لأن العنف بلد عتاف.. وأن المظاهرات معاهد التخريب أن هاهنا.. وأن كيمو كرامية وحسناً كطيلة بالقضاء على الأرماء وعلى النساء أيضاً.. ولكن يبدو أن الحكومة تريد أن تحارب الأرماء وحده.. ولا تصارب النساء أيضاً!

● ويقول فؤاد سراج الدين.. أن النظام يستمد قوته من الطوارئ والأرهاب الحكومي.. ويتكف حوله كل المتطوعين.. والمعرفة الانتخابية مع هذا النظام ضعيفة.. لأن الحزب المعارضة تحفل للحركة معلولة ليدون بلا قوة.. ولا اعلام حر.. ولا حرية اجتماع.. ولا حرية حركة.. وإنما كنا نريد أن نحتل إلى العلم للتقدم لأن علينا أن نمارس كيمو كرامية والحريات العامة.. وأن نترك كل شيء للشعب.. أن يكون مسئولاً عن اختيار حكمه.. لأنه مسئول عن مستقبله.. والشعب لا يحكم بنفسه.. لكنه يختار من يمثلته في الحكم.

محمد الحيوان



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٥

د. سعد الشرقاوي

الانتخاب الفردي ترجم مشاعر الشعب

«القوائم» وراء الفساد والمافيا بايطاليا .

كاتب : سعد أبو النصر

قرار الرئيس مبارك بإجراء الانتخابات بنظام الفردي ترجم مشاعر الشعب .. وجاء استجابة لشدة كل سياسي يرى ضرورة العدالة والمشاركة في الحياة السياسية .. وهذا القرار رأى المصلحة العليا للبلاد يقف النظر عن رأى الصلوة من بعض قيادات الحزب الحاكم أو قيادات المعارضة .

لقد قدم الرئيس مبارك المخرج وعلى الجميع أن يؤيدوا وأحيهم لنائب القرار بقدره سواء من جانب الإعلام أو الأحزاب المعنية لينفذ قرار الرئيس وفي النهاية فارقة للشعب المصري وللشاكيب الذي يجب أن يؤدي دوره .

هذا مقالته د. سعد الشرقاوي

رئيس قسم القانون الدستوري بحقوق القاهرة ومستشار رئيس مجلس الشعب .

تقول د. سعد الشرقاوي : ان هذا القرار يمس الديمقراطية لتضمنها اشراك أكبر عدد ممكن من العناصر في السوق السياسي .. والنظام الفردي يوفر هذا للمتطلين والأحزاب وأهلاً فهو أكثر ديمقراطية ..

والنظام الفردي لا يصلح لمصر سواء من الناحية الدستورية ، أو جانب أنه يمكن كل مواطن قادر وليه رؤية في المشاركة السياسية أن يخوض الانتخابات وكذلك الأحزاب حتى الضعيف منها يستطيع أن يخوض الحركة بعض التوازن بينا للقوائم قد لا تمكن بعض الأحزاب من استكمالها فتضع أسماء فقط يقف النظر عن نظرها أو رؤيتها السياسي .

وتقول د. سعد الشرقاوي : ان القوائم قد تجلب ، ليس سياسي ، بعد التوازن لصالح جماعات معينة تسمى ، جماعات الضغط .. وهذا ما يحدث في بلاد تطبيق نظام القوائم .. وثبت ان نظام القوائم له علاقة بمعضيات المافيا في إيطاليا وفي الجزيرة النشطة وكان وراء عدم احداث أي تحسين في أداء النظام السياسي في إيطاليا .. سواء في البرلمان أو في الحكومة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عام ١٩٩٢ .. وعندها أدرك الشعب الإيطالي هذه الحالة وتغير باتجاهات مسوء الأداء السياسي على الحياة السياسية فلم يتأخروا وبدأ فيها بضرورة إلغاء نظام الانتخابات القائمة حتى تدخل الحياة السياسية عناصر جديدة حرة غير مرتبطة بالانتماءات وجماعات الضغط .. إلى جانب اجراء تحسين في الأداء السياسي وإدخال عناصر شبابية ولتجديد أفكار متعجرة من المصالح دون حاجة للمطافرات واستخدام العنف .

وتقول د. سعد الشرقاوي : ان قرار الرئيس مبارك يعمل رؤية بعيدة للنظر ويعد من أقوى القرارات لأنه تمخض مشاعر الشعب وترجم مآثرهم للمصلحة العليا للبلاد وأرى كل الأحزاب والمستقلين وجاء مطالبوا للدستور واحتمالات الخلل فيه صفر .



المصدر : **البيان**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٥

تجارب وآراء

الأحزاب.. والانتخابات

بدأت الأحزاب منذ فترة استعداداتها للمعركة الانتخابية بأساليب مختلفة.. حزب الأغلبية عاود نشاطه في الاتصال بالقاعدة، وأبدى حلول للمشاكل، وعرض تجاربه وانتخابات حكومته في السنوات الماضية.. وأحزاب المعارضة بدأت بالتركيز على بعض الدوائر التي رأت أن لها فيها أرضية تجعلها مقبولة.. ولأن الانتخابات سوف تكون انتخابات قريبة، فإن شخصية المرشح، وتأريخه، واعتبارات العائلة في الريف، ستكون عوامل لها أهمية.. وقد بدأ استئجارها منذ وقت مبكر.. بحيث ينتظر أن تكون المعركة الانتخابية ساخنة، وجادة، وأن مشاركة الناخبين فيها ستكون أكثر من أية انتخابات سابقة.

رجب البنا

السياسية وجماعات المثقفين ومن القاعدة العربية في كل مكان لإعادة النظر في السياسات والنظم لتطوير العمل في كل المجالات، ولبلورة استراتيجية جديدة للعمل الوطني تلائم متطلبات الحاضر وتوقعات المستقبل.

فإن الانتخابات دأما فرصة كبيرة للمثقفين بصوت عال، ولتبادل الرأي بحرية. وفتح أفكار جديدة.. ولإعادة النظر في كثير من الأمور التي تبدو راسخة ومستقرة. ولكن يبدو أن هناك من يريد أن يخسب هذه الفرصة ويصلبها من طبيعتها الموضوعية والموجهة لصالح المجتمع، لكي تصبح مناسبة للصباح يصوت عال.. ويأجج جو من التشجيع والصعوبة.

وإذا كانت بعض القوى السياسية تحاول توظيف ظواهر المشكلة الاقتصادية وتنازحها، ووضع في طمس حقائق ثابتة مثل النجاح الذي تصق في الإصلاح الاقتصادي، وفي استكمال البنية الأساسية، وفي المشروعية الاستثنائية، وتحسين نوعية الحياة في المناطق الأقل نمواً في المجتمع.. إذا كانت هذه القوى تحاول إطلاق قنابل نكاح غوغائية

فهي تحجب الرؤية عن إيجابيات كثيرة تحفقت، وهبطت في تلك الآلة جو القلق، والخسب، والأحساس بعدم الجدوى. فإن واجب القوى الخالصة لهذا البلد أن تقف موقف الدفاع بون تريد وليس الدفاع عن الحكومة أو عن الحزب الحاكم.. ولكن الدفاع عن الحقائق.. وعن حماية جو الانتخابات من الغوغائية، والديمقراطية، لأنها لخطر ما يمكن أن يهدد سلامة المعركة الانتخابية ونزاهتها.. وهذه مسألة مهمة.

فإن الانتخابات ليست لفظ في خلوها من الغش والتزوير وإساءة التصويت. فهذا شيء يدينه وتلق عليه.. ولكن خلوها من الغش والتزوير وإساءة الدعاية الانتخابية، واعتبار كل دعاية انتخابية، أو تهينة للرأي العام

وأهمية الانتخابات النيابية التي ستجرى قرب نهاية هذا العام أنها تأتي في مرحلة حساسة سياسياً واقتصادياً.. داخلية وخارجية.. مرحلة انتقال يمر بها المجتمع المصري وتعييها الحياة السياسية المصرية بقوة ملحوسة، وهي بطبيعتها تحتاج إلى أن تلعب الأحزاب بمسئوليتها القومية، وبمصالح الوطن العليا، وتطلبها على المصالح الحزبية والفردية..

وأخطر ما يبدو من استعداد بعض القوى السياسية لهذه الانتخابات هو سعيها إلى التآكل معارك تصاعديّة دائمة ومتلغية، لأن مثل هذه المعارك يمكن أن يخلط فيها الحق بالباطل، والصديق بالكاذب، والواقع بالاشاعات، ويمكن فيها إثارة الانفعالات، والشعاع، بل يمكن أيضاً مع استمرار وطيس هذه المعركة أن تضع الحقائق ولا تبقى إلا الانفعالات وحدها.. وهذا أسلوب خطر في العمل السياسي.

هذا الأسلوب خطر لأنه يعتمد على الغوغائية، وعلى «تهيج الشارع» باختلاق وقائع وأحداث غير صحيحة.. أو بنشر أفكار تثير القلق في قطاعات معينة دون أن يكون لهذه الأفكار أساس في الواقع.. أو بالتهمز على القيادات والرموز وإطلاق الشائعات حولها بحملات الهمس المعروفة لتشويه صورتها في عيون الناس.. وكى اكتسب هذه القوى مظهر البطولة أمام الناس.. وهذه الظواهر هي التي يتحدث عنها المفكرون حين يحللون ظواهر الغوغائية في العمل السياسي.. وحين يتحدثون عن «الديمقراطية»، كظاهرة مرضية تنتشر حين يغلب بعض الانتهازيين.. من الأفراد أو من القوى السياسية.. مصالحهم الشخصية على المصلحة العامة.

ومن المهم أن تحصن الأحزاب جميعها استعداداً من شهور الإعداد للمعركة الانتخابية ليس فقط لضمان اختبار عناصر الفضل والفر للقيام بالوظائف الأساسية، التشريعية، وتوجيه الحكومة، والرقابة عليها.. بل وأيضاً لإيجاد مذاهب صحي للتفكير الجماعي، الحر، لتتخلق فيه الأفكار والأراء.. من النخبة



المصدر : الأمانة العامة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٢ محرم ١٩٩٥

للانتخابات، باستخدام وسائل غير أخلاقية، أو غير مشروعة، هي نوع من الخس والتزوير من جانب هذه القوى، لأن تضليل الرأي العام جريمة خطيرة وخامسة في وقت الاستعداد للانتخابات التي تقرر مصير البلاد وتحدد خط ومسار السياسات في السنوات الخمس القادمة.

وفي كل مرة نشكو من ظاهرة الاسراف الشديد من جانب بعض القوى والتيارات في الإنفاق على الحركة الانتخابية وفي كل مرة تلوح تساؤلات حول مصائر التمويل. وهناك قانون يحدد مصاريف الدعاية ويمنع كل مرشح بأن يكثف عن مصاريف تمويل حملته. ولابد أن يطبق ذلك بكل حزم لأنه من ضمانات النزاهة الضرورية.

وإن كان الاستعداد للانتخابات يوصى وبخطه هو واجب كل المواطنين إلا أن واجب الملقين أكبر، واعتقد أن مسؤولية الملقين التي تشكو منها دائما، ليس لها مجال هذه المرة، لأنهم إما أن يصرخوا الآن، وإما أن يتخلوا عن دورهم ومسئوليتهم، ويكفوا عن النقد والشكوى. إذ ليس مقبولا أن يصمتوا في الوقت المخصص للكلام، ويؤثروا السلبية في وقت الحركة والعمل، ويلوثوا بالصفى والمراوغة في وقت الصراحة والمشاركة بالرأي. ثم يظنوا أنهم بعد ذلك دورا قياديا أو مؤثرا في المجتمع. فهذا هو الوقت ليحدد كل ملقف بكل وضوح موقفه مع من يقف، وضد من. ولم يعد ممحيا أن يمسك العصا من الوسط. أو أن يغازل كل الأطراف. أو أن يضع دائما مع الداعين للتقدم والحركة والأخرى مع دعاة التخلف والجمود.. ولا أن يدافع عن الأتباع بصورة مختلفة بعبارة مراوغة تعطيه المبرر وتقديم له الحجة المؤيدة تحت شعار النقد الكاذب.

ليس الوقت الآن صالحا لمسلبية الملقين، ولا لأتباعهم مواقف الانتهاز والحق. ولا لأتباعهم أن العمل بالنسبة لهم رهن بتوافر شروط يملونها جملة واحدة. هذه الانتخابات يجب أن تكون تعبيرا عن احساس عام بالمسؤولية. في وقت يجب أن يتحمل فيه الجميع المسؤولية. دون استثناء. وبدون أن تكون هناك مقاعد للمفكرين. أو للانتهازيين الذين ينتظرون إلى أن تنتهي كل معركة لكي يجنوا هم الثمار. يطبق ذلك على الأفراد. كما يطبق على القوى السياسية وجماعات الصفوة، والأحزاب دون استثناء.



المصدر : الالتزام الانتخابي

التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أوراق الممارضة

سيرة السليم درويش



تسمى الأحزاب السياسية ومختلف القوى الوطنية في مصر إلى صياغة مشروع يتلخص لها فرصة الوقوف في خندق واحد في مواجهة الحرب الوطنية الحاكم خلال العام الجاري الذي يعد «عام المصادمات الديمقراطية» أن صرح التعيين إذ سيشهد العام ١٩٩٥ تغييرا في تضاريس الخريطة السياسية والنيابية من خلال ٣ انتخابات عامة .

وتخطط الأحزاب السياسية والقوى الوطنية لحشد أكبر عدد من مؤيديها وأنصارها خلال هذه الانتخابات من بين ١٨ مليون ناخب بانوا يشكلون المجمع الانتخابي للمجتمع المصري بعد أن جرى تسجيل أكثر من مليون ٤٠٠ ألف مواطن جديد في جداول الناخبين على مدى الأشهر الثلاثة الماضية التي اتاحها القانون الجديد لحظيرة الحقوق الانتخابية للمواطن المصري.

بعد أن كانت عملية تسجيل الناخبين مقصورة فقط على الشهر الأخير من العام الماضي لحكام القانون الذي جرى تعديله في النصف الثاني من

عام المواجهات الديمقراطية!



المصدر : الإبراهيم الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤١٠ هـ / ١٩٩٥ م

وتكتنف بدلايات العام الحالي عن الطبيعة السافنة له، إذ حرص الطرفان الحزب الوطني الحاكم وأحزاب المعارضة ومختلف القوى السياسية على الدخول في احتفارات للقوى كانت التديلات للفرح ادخالها على نظام الانتخابات العامة لتصبح بالقامة الحزبية مجالاً لها إلا أن الحزب الحاكم أثر على أن يتنازل عن موقفه المتشدد تجاه إعمال هذه التعديلات حتى لايزيد من حدة الصدامات مع أحزاب المعارضة التي اكدت اعتزامها مقاطعة الانتخابات إذا جرى تعديل نظام إجرائها إلى القائمة الحزبية إضافة إلى تخوف الحزب الحاكم من تكرار للتحربة للمريرة التي مر بها خلال الانتخابات البرلمانية الماضية بخروج عدد من رموزه وكوادره عن الإلتزام بالمرشحين الذين وقع اختيار حريمهم على تشييلها في الانتخابات

خلال أيام قليلة تدخل القوى السياسية في اختيار قوى آخر من خلال انتخابات النقابات المهنية التي يشارك فيها نحو ١٤ مليون مهنى حري تسجيلهم على مستوى جميع النقابات، وسط جو من التوتر انثارت التديلات الأخيرة التي جرى ادخالها على القانون الموحد لهذه النقابات الأمر الذي انثار حفيظة عدد منها وبخاصة المهوسون والمحامون والأطباء، حيث اعتبرت قرارات هذه النقابات التديلات الجديدة - التي شددت من قبضة القضاء على مفاليد الأمور في النقابات - نوعاً من احكام قبضة الحزب الحاكم ومكومتها على هذه النقابات، إلا أن قرارات الحزب الحاكم اعتبرت ذلك مصمام امان- لضمالي أزمة «ديكتاتورية الاقلية»..- من صبح التديبير في السيطرة على النقابات في اشارة إلى محاولة تفكيك قبضة التيار الديني الذي بات متسلطاً ويتمتع بقدرات تنظيمية وإدارية متكاملة من حشد انصاره ومؤيديه خلال أية انتخابات ملابية الأمر الذي يمكنه في أغلب الأحوال من السيطرة على جميع مقاعد هذه النقابات وعلى الرغم من أن انتخابات النقابات المهنية لا تظهر فيها ملامح جادة للصراع الحزبي إلا أن جماهير المينيين اعادت على صورة ما من هذا الصراع الحزبي حيث تعتبر الأحزاب السياسية انتخابات النقابات بروقة «لواجهة الحزب الحاكم في الانتخابات البرلمانية العامة

وحرصاً من جانب رموز التيار الديني على تخفيف حدة الواجهة مع الحزب الحاكم فقد أثر مرشحو هذا التيار الصراخ على مقاعد اعضاء مجالس ادارات النقابات المهنية على أن يؤامدوا مرشحي الحزب الحاكم في منصب «النيب» لسابع قليلة ملوبة وتبدأ انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى الذي اعتادت احزاب المعارضة الرئيسية «الوفد والعمل و التجمع» مقاطعتها منذ تأسيسه في العام ١٩٧٨، وما هما «الوفد والعمل» فشلا من الفاع احزاب المعارضة ذات الاقلية الجماهيرية في مقابلة الانتخابات القليلة للشورى

ولفسر قيادي حزب يانز اصوار احزاب الاقلية - ومن بينها حزب الاحرار والامة، الذين يمثلهما بالتعيين ونسبهما في مجلس الشورى - على المشاركة في انتخابات التجديد النصفي التي ستجرى في ٤٤ دائرة على مستوى الجمهورية بخص هذه الاحزاب على عمل مايكنم تسميتهم جس نيش الفراع السياسي حول مدى اتساع جماهيريتها بين المواطنين إضافة إلى سعي هذه الاحزاب إلى الحصول على الدعم المادي الذي تقرره لجنة الاحزاب السياسية لكل حزب سيشترك في هذه الانتخابات. وبخاصة أن هذه الاحزاب تقتفر إلى مصدر رئيسي لتمويل نشاطها الذي لايزال مقصوراً فقط على إصدار صحيف تفضل في أن تدور عن توجهاتها السياسية الحقيقية وإن كانت تحدث لها دعماً واحداً فقط من محاولة تذكير جماهير المواطنين بوجوه «احزابها» التي تحمل اسمها فقط



المصدر : الأهرام الإقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ - ١٩٩٥

ومن المقرر أن يشهد الثالث الأخير من العام الجاري انتخابات برلمانية ساخنة لتشكيل برلمان ١٩٩٥ الذي سيستد إلى العام ٢٠٠٠ بعد أن نجح البرلمان الحالي «برلمان ١٩٩٠» في أن يكمل دورته الدستورية ٥ سنوات ليصبح ثاني برلمان بعد برلمان ١٩٧٩ بهيج في هذا الأمر.

وعلى الرغم من أن حزبي الوفد والعمل قاطعا الانتخابات البرلمانية الماضية التي انford بخوضها حزب التجمع الذي امتنعت إليه قيادة المعارضة البرلمانية خلفا لحزب العمل في برلمان ١٩٨٧-٩١ أن الولود والعمل يخططان للمشاركة في هذه الانتخابات البرلمانية المقبلة وأن لم يفتنا حتى الآن مواقفهما رسميا على ذلك.

لقد قاطعا الانتخابات البرلمانية الماضية فكان على عكس رؤيتي الشخصية، ذلك التزاما بقرار الهيئة العليا للحزب، ولكن هذا الأمر لم يكن صائبا.. هكذا قال أبرز أعضاء الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ياسين سراج الدين وهو هنا يشير بطريقة غير مباشرة إلى استمرار حربه على المشاركة في الانتخابات المقبلة.

و رغم الأحماس بالقدم الذي يقطر من تمهيرات لا أن ياسين سراج الدين أكد أن حزبه لا يشعر بأي ندم تجاه مقاطعة الانتخابات الماضية لأعضائه السابق بإمكان حدوث تجاوزات إدارية وحكومية لصالح مرشحي الحزب الحاكم.

و رغم الاختلافات المنهجية والسياسية التي تفصل بين الأحزاب السياسية وبخاصة المعارضة الرئيسية إلا أن محاولات توبل حاليا من جانب قيادات هذه الأحزاب للاتفاق على صيغة تتيج لها الوقوف في خندق موحد في مواجهة الحزب الحاكم أو أعمال ميذا التنسيق كحد أدنى بين مرشحي هذه الأحزاب.. غير أن رئيس حزب التجمع خالد محيي الدين قال أننى مستعد للتنسيق مع أحزاب المعارضة بشرط «لا يكون هذا التنسيق في صالح التيار الديني المتطرف في إشارة من جانبه غير مباشرة إلى رفضه التنسيق مع حزب العمل المعارض إذا استمر في تحالفه مع جماعة الإخوان المسلمين.

المحظور نشاطها رسميا منذ العام ١٩٥٤ - وهو التحالف الذي حصل على ملقرب من ٤٢ مقعدا في برلمان ١٩٨٧ اتجهت له وقتها قيادة المعارضة البرلمانية

سواق التجربة أكدت أن أي مشروع لتجميع المعارضة في خندق واحد وتصادم في كل مرة مع الاختلافات المنهجية للأحزاب وهو ما تكرر كثيرا منذ عام ١٩٧٨ ولت أن نجحت « أحزاب معارضة وقتها في التوحد من خلال مؤتمرات عابدين للمعارضة الذي عقد يوم ٥ فبراير من ذات العام واصطلح على تسميته مؤتمر عابدين الموحد نسبة إلى الميدان الشهير الذي شهدته بالقاهرة. وعلى الرغم من اتفاق قيادات الأحزاب على تكراره سنويا إلا أن هذه الاختلافات لم تتج له فرصة أمام الأحزاب لإعادة التجربة مرة أخرى والتي تقلصت في العام ١٩٨٧ إلى مجرد تحالف ثلاثي بين حزبي العمل والأحزاب والإخوان المسلمين واصطلح على تسميته منذ ذلك الحين بالتحالف الإسلامي

والا كانت الاختلافات المنهجية ساعدت بين « أحزاب منذ العام ١٩٧٨ وحات دون توجدها في الانتخابات العامة فبال الأمر بدو أكثر صعوبة في الانتخابات المقبلة التي سيشارك فيها رموز ١٤ حزبا سياسيا بدأت تعمل الآن على الساحة الحزبية الرسمية فهل سينجح رؤساء هذه الأحزاب في التغر هذه المرة فوق خلافاتهم الشخصية والإيديولوجية أملا في التوحد»

سؤال مستحل الأجابة عه معقلة انتظارا للتطورات السياسية والحزبية خلال الأسابيع المقبلة.



ياسين سراج الدين



● التعليق

● ما إن أعلن فؤاد سراج الدين هذه المطالب الأربعة غير الواقعية في لقاء مع التبايع حتى أخذت صحيفته «اللاكسي» تزيدها كل يوم وكأنها أصبحت مقبرة على القراء .. وفي كل مرة تحشد لها الإطبل حشدا حتى لا يخيل للقارئ أنها حقا .. وما هي بحق أبدا .. إن هي إلا زيف وشلال .. وبعد تام عن قواعد الديمقراطية التي أرها العقل البشري ، وأرتضعتها المجتمع المتحضرة .

● ولقد عويت «سراج» أن يبحث عن شماعه يعلق عليها لشل حزبه كلما لمس بالفضل ، وشماعه «سراج» هذه الأيام هي رئاسة الرئيس مبارك للحزب الوطني . إذ يحاول إيهام الرأي العام بأن الديمقراطية التي يريدها سوف تتحقق إذا دخل الرئيس مبارك عن زعامة الحزب الوطني ، وهي دعوة بائسة من أساسها انكشاف زيفها مرات عديدة ، وفشل عن ذلك ، فهي دعوة غير دستورية .. أي إن الدستور لا يتطلبها . ولا يشترطها .. فمن أين جاء «سراج» بما يؤيد دعوته ؟

● وإذا كان العمل السياسي قائم أساسا على الاختيار .. فليكننا القول بأن الرئيس مبارك قد اختار الحزب الوطني وأن الحزب الوطني قد شرف بزعامة الرئيس مبارك حتى تنتهي القضية . وينتهي الجدل .. إذ لا يتصور حال أن يصل أحد فؤاد سراج الدين - مثلا - لملا أخبرت «الوفد» لتكون رئيسا له ؟

● هذه مسألة اختيار تقوم على الإقناع الشخصي .. لكن الغريب في الأمر أن الذين يطالبون الرئيس مبارك بالاختيار من زعامة الحزب الوطني لا يرون أي عفاضة في استمرار زعامتهم هم لأحزابهم سنوات طويلة .. رغم أن الزمان قد استمر وتغير ، وتغير معه كل شيء إلا هذه الزعامات التي مازالت تعيش في زمن غير زمنها .. وتحارب في قسما لا تعرف عنها شيئا .

● إن زعامة الرئيس مبارك للحزب الوطني تتعلق بإرادة جماهير الحزب الوطني وإرادة الرئيس ليس إلا .. وكان يجب أن تمتع جبهة الفجل «سراج» وجوانحه من أن يتناولوا هذه القضية التي تعد من صميم شؤون الحزب الداخلي .. هذا الحزب الذي يمثل أغلبية شعب مصر .

● لقد أجريت الانتخابات التشريعية مؤخرا في الولايات المتحدة وفرنسا .. وفرنسا ستجري في ألمانيا وبريطانيا .. فهل طالب أحد هناك زعماء هذه الدول بالاختيار عن زعامتهم لأحزابهم ؟ .. إن هذا .. والله .. أمر عجيب !

● وما قيل في هذه النقطه يقل في الحكومة لتخصيص التي يطالبها فؤاد سراج الدين .. وهي - أيضا - مطلب غير دستوري ، أي إن الدستور لا يتطلبها . ولم يرض عنها .. لأنها ستكون بداية لمسألة من الحكومات الشعبية .. التي تشل الهدف واحد من تلكه بالقضاء هذا الهدف . وهل يمثل إن ثاني وزارة خصيصا للقيام بمهمة «إدارية» ١٩ .. أي وزارة هذه .. وأي وزارة سيكونون فيها ؟

● إن الحكومات - يا سراج - تشل الإنجاز مهم وطنية وقومية قلقة على خطط مدروسة ، وتكون مسؤولة عن تنفيذ هذه الخطط .. ولا تشل للقيام بوظيفة إدارية .. كما ما يتعلق بالأشراف فلسطيني على الانتخابات .. فيجب أن يطمئن سراج .. إلى أن القضاء يشرف فعلا على العملية الانتخابية برمتها .. حيث يتم انتخاب عدد من

مطالب سراج .. غير دستورية !! إنما مجرد شماغات لتعليق فشل الوند

هكذا تبصرى الانتخابات

تحت إشراف قضائي كامل

يا رجل .. كيف تتصور أن الحياة يجب أن تتوقف من أجله ؟

● نعم .. مطالب الوند الأربعة ، أو شروطه الأربعة لخوض الانتخابات غير مشروعة .. وغير واقعية .. وبالتالي فهي غير مقبولة .

● ومطالب الوند الأربعة هي : تنازل الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني ، وتشكيل حكومة مصابة لأجراء الانتخابات ، وإلغاء حالة الطوارئ أو وقف العمل بها خلال الانتخابات ، وإشراف قضائي كامل على الانتخابات حتى لو أدى ذلك إلى إجراء الانتخابات على مدى عدة أيام .

● واضح جدا أن هذه المطالب أو الشروط الأربعة مجرد شماغات يضعها حزب الوند قبل الانتخابات ليعلق عليها فشله إذا ما فشل .. أو هي خط رجعة يستطيع أن يجد من خلالها مبررا للفشل أمام الأتباع الذين يصورون للنفس أن «الوند» سيكتسح كل الأحزاب في الانتخابات ، وسيحصل على أعلى الأصوات لو تحققت مطالبه الأربعة .

● وبمناقشة هادئة لهذا الذي تقوله صحيفة «سراج» ورجاله سنكتشف أنها الأعيب انتخابية لا تصمد أمام الحجة والمنطق السليم .



المصدر : ...

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القضية لهذا الغرض .. ويتولى كل قسم خمسة احدى
اللجان الانتخابية العامة .. ويكون مسئولاً عن كل اللجنة
القضية له .. وعن اتمام الاجراءات الانتخابية وفقاً
للقانون ، وبكل نزاهة وحيدة
* كما يشرف القاضي ، رئيس اللجنة العامة ، على عملية
قرن الأصوات لجميع اللجان الفرعية التابعة له واعتماد
النتيجة النهائية للجنة العامة التي يتولى رئاستها .. كما
ان هناك رقابة قضائية ايضاً على جميع اجراءات
الانتخابات حيث يمكن لأي مواطن اللجوء الى المحكم
المختصة في ذلك .. الأمر الذي يؤكد في النهاية ان العملية
الانتخابية تجري برمتها تحت سماع وبصر القضاء ..
* واخر مطلب مبرر ان يتوقف العمل بقانون
الطوارئ .. وهو مطلب مستحيف لانه يعبر عن تصور اكثر
سخافة .. إذ يبدو ان هناك من يتخيل ان الحياة لابد ان
تتوقف من أجله ، حتى يقبل على الاشتراك في
الانتخابات .. وعلى كل حال فإذا كان هناك من يملك هذا
الحق ، فإننا نطالبه فقط بان يوقف نشاط الارهاب وتجار
السموم ويضمن لنا ذلك أثناء الانتخابات .. حتى يتوقف
العمل بقانون الطوارئ من تلقاء ذاته .. فما وضع هذا
القانون إلا لحاربة هاتين الملتين الضاليتين .. والا إليه
يا مرجع !!



الأسلوب الانتخابي «وكيف يكون»!

تخرج أسلوب الانتخاب سواء أكان لمجلس الشورى أم الشعب أو الشورى أم المحلية. ومنذ أواخر السبعينات وحتى الآن بين أسلوب الانتخاب الفردي المباشر وأساليب الانتخاب عن طريق القائمة المقاطعة أو النسبية لأجنحة من الأول وأخرى من الثاني محاولاً الوصول إلى أسلوب أو طريقة تحقق لهذا النظام السياسي القائم وفي ذات الوقت اختلاف فصوص وأحكام المسئول. ويبدو ذلك جلياً في الانتخابات المحلية. فالنصيب لأسلوب الانتخاب في هذه الفترة ومنذ عام ١٩٧٩ يرى أنها أخذت بالنظام الفردي بالانتخاب المباشر وهذه أربع سنوات انتهت في عام ١٩٨٢ حيث عدل إلى الانتخاب المباشر ولكن بنظام القائمة المقطعة للأحزاب السياسية ثم عدل مرة أخرى وبعد خمس سنوات أي في عام ١٩٨٨ لتأخذ بالأسلوب الجمعي بين نظام القائمة والنظام الفردي بتخصيص مقعد فردي على جميع المستويات عن كل دائرة انتخابية مقابل كل قائمة انتخابية. وأخيراً كانت التجربة الأخيرة حيث كان التفكير متجهاً لتأخذ بالنظام الفردي المتساوي مع مقام الأذى به في انتخابات مجلسي الشعب والشورى إلا أنه ظلت كل التوقعات وأخذ بالنظام الجمعي بين نظامي القائمة والفردي.

يؤدى إلى دفع الخصائص المصاحبة والقواعدية للعمل السياسي... وإيضاح الإعداد ذات الصلة القومية الشاملة والتي يتمثل خلالها الحريات الأساسية الواجبة... لكل هذه الاعتبارات وخاصة مايرتبط منها بالواقع المصري البحت والمبدلة للمستقبلية تبعاً إلى الحاجة بضرورة الأخذ بنظام الانتخاب القائمة الشخصية مع تخصيصها بمزايا من نظام الانتخاب الفردي... وهو اتجاه كان ساداً أثناء عرض مناقشات مجلس الشورى الوطني... أياً كانت المبادئ السابق الإشارة إليها... وأبعد استقراء وأعم حقيقة السياسة في المجتمعات القبلية والتي لمعت شروها بعدد به على طريق الحرية والديمقراطية تنقذ في هذه القليلة... حيث ترى معتمداً للأنساق باعتبارها دوراً هاماً وحيداً للأحزاب السياسية القائمة في العملية الانتخابية... إن لم يكن لتقصيرها عليها وحسباً كبريطانيا مثلاً... كما أنه ليجب إيماننا وجود وسياة نظم الانتخاب العربية والباشرة لقطع بابها موجودة في المجتمعات السببية... وإن كان نظاماً ساداً حيداً في الدول ذات نظم الحكم الانتخابي أو الشورى... حيث كانت الدولة كنها عبارة عن حزب سياسي واحد وعلى أطر ومخاض سياسي إيديولوجية واحدة يعمل كل من فريق على إظهارها بما يجعل معيار للأفضلية معياراً شخصياً وحيداً.

د. محمود وهيب السيد

الانتخابية لترجيح كفة أي منها على الأخرى... ومع الأخذ في الاعتبار الإجماع المصري بعدم مخالفة نظام الانتخاب المصري المعمول به للمستوى لأن أسطره والإجماعية والتفافية والانتخابية والتساوي كل ذلك مع أي من الأنظمة الانتخابية الملائمة... وشرة الضغط على وجود وتنمية المؤسسات السياسية وتنمية أديم العمل الجماعي المنظم ومقاومة سيئات ونهضة العمل الفردي وإنشاء الفرص... وإيضاح لظهور دور الأحزاب السياسية القائمة بالقرائن أنها مؤسسات لها برامج مستعدة وشاكلة لتصل بدوام النصبي تعتمد عليها للتنمية السياسية في أي قطر وصرف النظر عن حقيقة كونها الآن في مصر... وإنها الأمل لتحقيق سيطرة قانونية سياسية سليمة على العملية الانتخابية والأنشطة الحزبية وتغليب مبرجة الحسب والحرصاً للحقوق إنشاء الانتخابات وخاصة بقرير وإيمان المعصيات أو القديجات... وإيضاح عدم تطابق الفردي الانتخابية الفردي على العملية الانتخابية الانتخابية بتعميل ذاتها لعدم إلمامات قادرة على توفير التمويل اللازم من خلال قنوات شرعية يقرها المجتمع... الأمر الذي

وقد صاحب كل مرحلة منها وخاصة أسلوب الانتخاب القائمة المقطعة أو النسبية أو حتى الجمع بين إيهما والنظام الفردي انتخابات واعتراضات لم تقتصر على حزب واحد أو تيار بعينه... بل تسارعت الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة حتى أن البعض بين الأحزاب الأخيرة قد قاطع العملية الانتخابية برمتها في إحدى الدوائر. كما وجهت أيضاً سهام النقد لكل مرحلة منها من مألوفة معلومة من التلقين وطعام محسوب من عامة الشعب... يدعى أن أي منها لا يتفق بذاته مع طبيعة وتكوين الشعب وأيضاً عدم كفايته ويعطيه لتحقيق إماله ومطامحه وريائته... وقد وجد البعض من المعترضين بندهم وضلالهم المشدود للحصن هذا النظام الانتخابي القائم حينئذ بالطبع أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته. وقد استمر هذا الطلق وزاد كلفاً لظهورنا من موجد الانتخابات مجلس الشعب لتاريخ إجرائها في النصف الثاني من هذا العام... حتى حسم السيد رئيس الجمهورية الأمر أثناء مجده لصحيفة الدولة والبرلمانية أول مارس ١٩٩٥... حيث قرر أن الانتخابات القائمة ستكون بالأسلوب الفردي المباشر. ومع التسليم باستحقاقات والمخج والرائدين التي مناهلها لفتح القانون الدستوري والعلوم السياسية ورجال الأحزاب والمثقفين أو للتأمين بالعلمية



المصدر : **الأحد**

التاريخ : **١٩٩٥ مارس ١٥**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذا الزمان

المستقلون قادمون

على الرغم من أن نظام إجراء الانتخابات القديم .. لم يجرِ عنه حتى الآن - حتى تقلل أحزاب المعارضة (لا تعرف رأسها) من رجلها .. حتى موعد الانتخابات يقلل إلا أن نظام الانتخابات (الفردي) هو النظام (المتوقّع) خاصة بعد أن أعلنت قيادات كثيرة من الحزب الوطني وشخصيات عامة عن ارتياحها، وسعودة هذا النظام .. وبعد أن أعلن رئيس الجمهورية عن تفضيله لهذا النظام .. الذي تعود عليه الناس منذ القدم وتجنبنا لأي مخالفة دستورية تطيح بهم والشرعية الدستورية بالمجلس القادم ..

وأيا كانت الأسباب .. فالنظام الفردي سيعمل في النهاية .. وهذا يعني أن هذا النظام سيصبح الكثير من الشخصيات العامة (المهمة) على خوض الانتخابات .. ومنها على وجه التحديد :

١- غير المنتخبين بأي حزب سياسي على الساحة (المستقلون الحقيقيون) ..

٢- المنتخبون (بالحزب الوطني) ولكنهم لا يريدون الارتباط (بكل) سياسته وبرامجه ..

٣- غير المنتخبين (بالحزب الوطني) يريدون أن يكونوا (خياراً وطنياً معارضاً) للحزب الحاكم .. ولكن ليس تحت لواء (أي حزب معارض) حالي ..

٤- المنتخبون (بأحد أحزاب المعارضة) .. ولكنهم لا يريدون الترشيح صراحة على إحدى قوائمهم .. أو برامجه ..

٥- المنتخبون بالنظام الإسلامي (المعدل) .. ولا يريدون حزباً يعبر عنهم .. أو يتقدمون به (صراحة) .. إلى معركة الانتخابات ..

٦- المنتخبون للقيادات الجديدة في المجتمع (أصحاب الشركات الخاصة والمؤسسات وأصحاب سياسة الانفتاح) والذين لا يجدون حزباً راسماً (صريحاً) يعبر عن مصالحهم الرأسمالية ..

٧- المعبرون عن مصالح ومعارضة القذات المطبوعة التي (سقطت) من مجتمع الانفتاح والأغلبية الصامتة الذين لا يجدون حزباً يعبر عن مشاكلهم ويدافع عن وجودهم ومستقبلهم ..

ومن هنا .. فليسوف يكون البرلمان القادم .. هو أكثر البرلمانات تغييراً .. من لحات الشعب المختلفة .. فالأحزاب فيه مشتركة و.. المستقلون فيه قادمون ..

حامد سليمان



الصدر : الخرسانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ - مارس ١٩٩٥

ردود الأفعال .. للحكم في قضية انتخابات

الحديدى .. تتزايد لقرب الانتخابات

رأى أساتذة الجامعات وكبار

العاملين .. فيما نادى به المحكمة

بضرورة مشاركتهم في

لجان الانتخابات .. إلى جانب القضاة

• تمثيلى : زكريا أبو حرام • شفاء عبد الحميد • جمال عوض

• الدكتور على لطفى •

اشترآه الأساتذة يسكت الأصوات التى

تطمعن بالتزوير بعد كل انتخابات

وعلى الدولة أن توفر لهم المناخ الملائم



المصدر : **آخر ساعة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥

● يوم الانتخاب هو اليوم الفصل في العملية الانتخابية كلها فيه يختار الناخبون من يمثلهم .. من هنا تأتي أهمية الإعداد لهذا اليوم وأهمية اختيار من يشرفون على اللجان الانتخابية .. ولا يستطيع أحد أن ينكر أو يقلل من حجم ودور رجال القضاة في الإشراف على الانتخابات لما يتميزون به من نزاهة وحيدة . ولكن ، لقلة عدد القضاة وكثرة عدد اللجان الانتخابية فإن اختيار من يشارك القضاة في الإشراف على الانتخابات أصبح أمراً ضرورياً .

وقد طالبت محكمة استئناف القاهرة في حيثيات حكمها برئاسة المستشار رفعت السيد في قضية انتخابات الدكتور حلمي الحبيدي بأن يكون اختيار رؤساء وأعضاء اللجان من القيادات العليا للمعاملين في الحكومة والهيئات العامة واساتذة الجامعات حيث إن المشاركة في أعمال هذه اللجان يعد من الأعمال الوطنية والقومية التي يشرف بها من يختار لها ، ونادت المحكمة أن يجزل

لهؤلاء في قدر المكافأة عن المشاركة في هذه اللجان بالتسوية بينهم وبين رجال القضاء الذين يختارون لهذه المهمة الجليلة . حتى يقبلوا عليها بدلا من الاعتذار عنها ، ولا شك أن هذه القيادات سوف تحسن أداء العمل بسبب خبرتها الإدارية في العمل والتعامل مع المواطنين فضلا عن الإحساس بالمسؤولية والمساعدة الناجمة عن الانحراف في أداء المهمة والارتفاع بمستوى أعضاء اللجان الذين هم الآن وفي كل الانتخابات من أصحاب الدرجات الدنيا والوظائف قليلة القدر . وقد استطلعت ، آخر ساعة ، رأى بعض اساتذة الجامعات والقيادات الإدارية العليا وأكد غالبيتهم ترحيبهم بالمشاركة وتحفظ البعض وطلب بالمزيد من دراسة الموضوع وأكدوا أن اشتراك الاساتذة والقيادات يرفع من مستوى اللجان ويصعب التأثير عليهم أو استغلالهم لصالح أي مرشح وإن اشتراكهم ضمنن للمسيرة والنزاهة . وطلبوا بأن توفر الدولة الإقامة المناسبة لهذه الوسائل الاعاشة بأسلوب لائق .

د . حمدي السيد :

الانتخابات القادمة تحت الرقابة الدولية

- توفير وسائل الاعاشة اللائقة للمشرفين يقضى على تجار وسماسرة الانتخابات
- قبل أن نتحدث عن تزوير الدولة هناك تزوير المرشحين الذي يعتبرونه « شطارة انتخابية »



٥ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

النش و الخدمات الصحية والمعلومات

● علم ٩٥ هو بالفعل عام الانتخابات كما يقول الدكتور علي لطفي رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشورى السابق والاستاذ بكلية التجارة جامعة عين شمس : حيث تجرى هذا العام الانتخابات العامة لمجلس الشعب والشورى ، وفي تقديري ان السلطة التشريعية بمجلسيها الشعب والشورى تقوم بدور هام في المجتمع .. لقبضية إصدار القوانين من القضايا الهامة جدا لأي تجمع . فلا يمكن تنظيم العمليات في المجتمع إلا من خلال القوانين ، ونحن في مصر في حاجة شديدة لإعادة النظر في كثير من القوانين لكثرة عدد هذه القوانين حتى أصبح لدينا ما يمكن أن نسميه ترسلة من القوانين .. ويمكن دمج الكثير منها في بعضها كما ان كثيرا من القوانين صدرت منذ عشرات السنين وطرا بالمليح تغييرات تتم إعادة صياغة وتعديل لهذه القوانين مثل القانون التجاري كما ان هناك قوانين نحن في حاجة لها لم تصدر بعد .. مثل قانون الشيك وقانون منع الاغراق .

هرس المواطنين

ولخطورة ما يلوم به مجلس الشعب من مهام إصدار القوانين والتشريعات كما يقول الدكتور علي لطفي عضو مجلس الشورى الآن : فإن علي كل مواطن أن يكون حريصا على أن يبدل بصوته في الانتخابات ليقترن بمثل في السلطة التشريعية لخطورة الدور الذي تلعبه هذه السلطة علاوة على دور مجلس الشعب الرقابي ودور مجلس الشورى في إعداد التقارير والدراسات .

وأي أن أول ضمان للوصول الى أعضاء مناسيين لمجلس الشعب والشورى وأول ضمان للعملية الانتخابية ذاتها هو أن يبدل المواطنون على اللاء بأصواتهم في الانتخابات والخروج عن السلبية وعن العزوف وأن يرى كل مواطن ان لصوته أهمية كبيرة في الانتخابات وفي اختيار اصالح العناصر . خاصة وأن الأمر قد حسم

ويستجرى الانتخابات بنظام الفردي وهو نسب نظام يتفق ودغة الدالية العظمى من المواطنين . ومن خلاله يستطيع المواطن أن يقارن بين المرشحين وأن يبدل بصوته لاختيار الأكفأ . وأرجو أن يكون الجميع حريصين على ذلك لأنه في الانتخابات السابقة وصلت الى المجلس بعض العناصر التي ما كان يجب أن تصل فمنهم من كان على غير المستوى ومنهم من كان لا يحضر إلا نادرا وبعضهم يحضر لحجة الظهور في التلفزيونين !! فعل خبوة التجارب السلبية يجب على كل مواطن أن يختار أفضل العناصر التي تمته .

ويقول الدكتور علي لطفي : وفي مسألة الاشراف على الانتخابات هناك القضاة الذين يشرفون على الانتخابات لضمان الحيادة والشفافية ولكن نظرا لكثرة الدوائر وعدم وجود العدد الكافي من القضاة حيث نجد أن القاضي يكون مشغولا بالأشرف على أكثر من لجنة ، من هنا فإني لا أرفض فكرة مشاركة آخرين مع القضاة في الاشراف على الانتخابات مثل أساتذة الجامعات وكبار العاملين في الدولة على الأقل حتى نستكت الأصوات التي تخرج بعد كل انتخابات ونقول انه حدث تزييف وتزيف للانتخابات . قد تكون هناك أخطاء تحدث ولذلك نجد أن محكمة النقض في كثير من تقاريرها تقول انه حدث خطأ .

وحتى نستكت هذه الأصوات التي تحدثت عن التزييف ، فأرى انه ليس هناك ما يمنع إشراك هؤلاء في إدارة العملية الانتخابية إذا كان القانون يسمح بذلك واعتقد انه في هذه الحالة لن تكون هناك مشكلة أعداد فأساتذة الجامعات بدعم كبير ناهيك من انتشار الجامعات الأكاديمية في غالبية محافظات مصر .. والأشرف على الانتخابات واجب الوسي ويضمن وحتى لو تطلب ذلك تشريعا جديدا .

وأي أنه ضمانا للعملية الانتخابية والمشرعين عليها لابد من أن توفر الدولة المناخ المناسب للسلامة للقضاة ولأعضاء هيئات التدريس وكبار العاملين في الدولة وهذا أمر مهم جدا يتمثل في تأمين المحار الانتخابية وبالمثل ان الفرصة لا تتوافر في ذلك خاصة وأن بعض المناطق تحدث بها بعض المشاكل كما هو الحال في الريف وفي الصعيد فهناك لابد من تأمين كامل من الشرطة وإذا كان استاذ الجامعة سينتقل من محافظة أخرى لابد من صرف بدل ومكافأة معقولة تتناسب ومكانته وكذلك توفير مكان الإقامة اللائق له وفي أمور هامة جدا لأي إنسان حتى يبدل على هذا العمل وهو راضى وحتى يبدل في سهولة ويسر ولا يكون مثل الصبي الذي لابد من التخلص منه أيضا وحتى تتفادى الطعون الكثيرة التي تحدث بعد كل انتخابات لابد من توفير الآلات

حسبة في كل لجنة خاصة اللجان التي بها عدد كبير من الناخبين حتى يتم الحصر بدقة لأنه أحيانا يحدث في نتيجة الفرز نوع من الأخطاء نتيجة القتب والأرقام أما الآلات الحاسبة فلها سوف تسهل عملية الفرز .

التربية العزبية

● ويقول الدكتور صهيي عبدالحكيم رئيس مجلس الشورى الأسبق وعميد كلية الآداب ونائب رئيس الجامعة الأسبق والاستاذ بقسم الجغرافيا حاليا : من نفسي لو طلب مني أن أتناقش عن أداء هذا الراجب



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٤٥٥ هـ

الوطني والقومي .. ولكن أساتذة الجامعة عديم كبير ومنهم من يرفض وينأى بنفسه عن مثل هذه الأعمال ، وأرى أن نحدد أساتذة الجامعة عن هذا

المعترك .. والمسألة تحتاج إلى دراسة وحصر حجم الطلب على هذه التوعية من الناس وإلى مستوى من اللجان ، في الأجان العامة أم التوعية ، أيضا لابد من دراسة العملية الانتخابية نفسها وهل يمكن إجراؤها في أكثر من يوم بدلا من يوم واحد .

ويرى الدكتور صبحي عبدالحكيم أن الترتيبات العزيبية في مصر لم يقدّر لها أن تنضج بعد وإلى أن يتم ذلك يصعب تجنب مشاكل ومناهب العملية الانتخابية . فهناك عصبية في

الأقاليم وريوس أموال تلعب دورا في العملية الانتخابية وهو أمر موجود في العالم كله مشاكل الانتخابات تنكسر في بلاد كثيرة حتى في البلاد الديمقراطية لا يخلو الأمر من بعض الشوائب .. ولكن أن تجري انتخابات سليمة ١٠٠٪ هذا حلم ، فالانتخابات هي أي مستوى نقابة أي ناد أي اتحاد طلبة لا يخلو الأمر فيها من مشاكل لأن أعصاب المرشحين تلت منهم والعلاقات تكون حادة والخصومات عنيفة وهذه مسائل عادية في الانتخابات .

ويقول الدكتور صبحي عبدالحكيم أن تزايد المناخ المناسب للعملية الانتخابية من أهم الضمانات لنجاحها فإذا شامت السلطة أن تلخذ موقفا محايدا وينجح في الانتخابات من يختاره الناخبون لكان ذلك الفصل .. أيضا على الدولة أن تعد للمشرفين على الانتخابات مكانا مناسبيا لإقامتهم وبدل سفر مناسبيا ومكانتهم وديورهم وأيضا على الدولة أن تحث الناس على المشاركة ويزيد إقبالهم وأن يشعر المواطن أن مشاركته شرف وعمل وطني وواجب ، ويجب أن يشعر المواطن أن الانتخابات القائمة أمر مختلف للاسلاف ما كان يحدث في الانتخابات في العهد الماضي جعل الناس لا يلبثون على المشاركة ، فلابد من خلق جو ديمقراطي يشعر الناخب أن نصرة قيمة وأن الانتخابات حرة وازنية وتجري بالحياد .

الانتخابات القادمة

● ويقول الدكتور حمدي السيد نقيب الأطباء وعضو مجلس الشعب والأستاذ بكلية الطب جامعة عين شمس : لابد أن ندرج جيدا تحت نظر وصر الجميع وأن تكون في معدل عن الرقابة الدولية والآراء العام الدولي . الجميع ينظرون مصر وتجربتها وسنواجه بهيئات دولية تطالب بأن يكون لها نوع من التواجد لتضامد الممارسة الديمقراطية وهو أمر عادي يحدث في كل

دول العالم وقد طلب من مصر كثيرا أن ترسل مراقبين في العديد من البلدان التي جرت فيها انتخابات .

وأرى أن كل الضمانات التي يمكن أن توضع لضمان الحيدة والنزاهة في العملية الانتخابية يجب أن تضعها ومسألة مشاركة أساتذة الجامعات وكبار المعلمين في الدولة مسألة جديدة بالاعتناء خاصة وإنما ستزيد من قدر وكرامة اللجنة وإن كانت أتمنى أن يكون الإشراف كله للقضاء ولكن المشكلة في العدد وإشراك أساتذة الجامعات يمكن أن يفضي على مشكلة العدد وخصوصا وإن الأساتذة من الشخصيات الاجتماعية المرموقة التي لا غبار عليها ومن صفاتهم الحيدة والنزاهة والاحترام . واعتقد أنه إن يتحدد أحد في المشاركة في عمل وطني وليس مثل الإشراف على الانتخابات ومن هنا لابد من مقابلة أساتذة الجامعة وكبار المعلمين في الدولة للاشتراك واعتقد أنه لن يرفض أي منهم .

ويرى الدكتور حمدي السيد أننا بهذا الأسلوب يمكن أن نقضي على اشتراك صغار الموظفين الذين يشتركون في عضوية اللجان الفرعية ولا يتم تزيار الوسائل للعيشية اللازمة لهم ويؤمن معلمو وكلاء عبي عليهم يريرون التخلص منه بأسرع طريقة .

ولذلك فعل الدولة أن تولى كل السبل المعيشية اللازمة من طعام وشراب وإقامة مريحة وبدل سفر مناسب لكل من يشتركون في الإشراف على الانتخابات ولا شك أنه في هذه الحالة فإن الحال سيختلف ويخرج من سيطرة تجار الانتخابات والمساسرة والميلطحية والأساليب القديمة التي تحدث في بعض الدوائر .

وهناك قضية عامة لابد أن نعالجها فنعن عندما نتحدث عن التزوير أرى من وجهة نظري أن التزوير يحدث على مستوى المرشحين الذين يتلبون في إيجاد أساليب للتزوير حتى أصبح التزوير وإيجاد وسائل جديدة له نوعا من السيطرة الانتخابية أصبح البعض يجيدها وذلك لابد من وضع كل الضمانات الممكنة وأمل أمها حث الناس على الشروع من السلبية وتزوير المناخ المناسب للعملية الانتخابية وأشتراك العناصر الجيدة في الانتخابات فيجانب القضاء أساتذة الجامعات وكبار المعلمين والدولة والشخصيات العامة المشهود لها بالحيمة والنزاهة والسمة الطيبة واعتقد أنه في العمل الوطني لن يتردد أحد في المشاركة . فعندما يبقى الشمار انتخابات



المصدر : الهيئة

التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والاعلانات

• د. صبيح عبد الحكيم :

اجراء انتخابات سليمة ١٠٠ % حلم !
• توفير المناخ المناسب للعملية الانتخابية أهم الضمانات

• د. محمد شبيب :

يجب أن يكون الاشراف على الانتخابات للقضاة فقط
وأن يكون للقاضي دور هام في اختيار معاونيه من الاداريين الأكفاء



الناشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

١٥ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

وإن كنت لا أمانع شخصياً في المشاركة في هذا فأننا كأستاذ جامعي مارست العمل العام وخضت الانتخابات أرى أن الانسحاب لا يستطيع أن يعزل نفسه عما يحدث داخل مجتمعه . ولكن من وجهة نظري لجد أن تطبيق هذا الأمر سيكون صعباً ويستغل الجامعات في مجالات ليس لها . ويمكن الاستفادة بهذه الفكرة في انتخابات النقابات المهنية .

ويقول الدكتور محمد عبداللّاه : وفي العملية الانتخابية هناك مسألة هامة جداً وهي اختيار أعضاء اللجان الفرعية ومستوى القائمين عليها فإني أرى ضرورة اختيارهم من مستويات أعلى وأنا ضد فكرة اختيار أعضاء هؤلاء اللجان من خارج المحافظة ضماناً للحيادية . ذلك أن انتقال هؤلاء من مكان إقامتهم لأكثر من أبعدهم للمشاكل في الإقامة والأكل والشرب والأعاشة وبالتالي فإنه يشعر أن العملية كلها عبء عليه وأمورية يريد أن ينتهي منها في أسرع وقت ممكن ويرجع إلى محل إقامته . وهي مشاكل كما ترى كلها مادية والمقابل المادي من بدل السفر الذي يأخذه لا يوزن ما يتلقاه وبالتالي فإن هؤلاء يتعرضون لمشاكل مع المرشحين وانصارهم بل ويمكن الضغط عليهم نتيجة ذلك وذلك أثر وضع حل لهذه المشكلة ضماناً لحيادية ونزاهة الانتخابات .

العملية الانتخابية

● ويقول الدكتور حلمي ثور نقيب القجاريين وعضو مجلس الشعب والانسداد بكلية التجارة جامعة القاهرة ورئيسها الأسبق : إن العملية الانتخابية لها أكثر من جانب والجانب الهام في تقديره هو إقناع المواطنين أنفسهم بضرورة التصويت في يوم الانتخاب أمام صناديق الانتخابات وتجربتها السلبية أنه في لندن يحضر عدد قليل جداً . ربما الأمر في القرى الفضل ، لا بد أن يشعر المواطن أن لصوته قيمة في اختيار المرشح المناسب وهو أمر مرتبط بحرية ونزاهة الانتخابات فإذا كانت الانتخابات حرة ونزيهة يشعر المواطن أن صوت له قيمة ، ولابد أن يشارك في الانتخابات كل القوى السياسية لأنه من مصلحة البلد أن يمر عنها داخل المجلس كل التيارات ومن الصلحة أن يكون هناك صوت معارضة حر وبناء . فندور مجلس الشعب في التشريع والرقابة أساسي . وعندما يكون هناك صوت معارضة قوي ومعتبر قادر على أن يعارض من أجل البناء والرقابة الفعالة سيكون الأمر أفضل .

ويقول الدكتور حلمي ثور : وفي مسألة الاشراف على الانتخابات ، أرى أن يكون ذلك للقضاة فقط ولحل مشكلة العدد أن تجري

نظمية ونزيهة وإن شرف مصر معروف أمام العالم كله .. وإن القضية قضية شرف وحضارة فإن ذلك سوف يدفع الجميع للأقبال والمشاركة سواء في الاشراف أو ممارسة الحق الانتخابي . ويرى الدكتور حمدي السيد : أن من الضمانات الهامة للعملية الانتخابية أن يكون هناك إصرار من الدولة على كسب ثقة المواطن لتفخره من سلبيته وإن يشعر أنه يعيش تجربة ديمقراطية حقيقية وليست نظرية ، وأيضاً ألا يكون الاشراف للمحامي ، فالهيئات القضائية الأخرى يخضع للمأمون فيها للضبط الإداري وغيرها ، فمثلاً المحامي في قلم قضايا الحكومة يخضع للوظيفة الإدارية وحصلته ليست كاملة ، ولذلك فإن القضاء ومحاسن الدولة هما الهيئات المكولة لهذا المهمة بالكامل .. وفي الضمان الأكيد للانتخابات .

المشاركة في الانتخابات

ويرى الدكتور محمد عبداللّاه ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب وأستاذ الاقتصاد ونائب رئيس جامعة الاسكندرية : أن قضية حق المواطن على الأيام برأيه والمشاركة في الانتخابات أمانة ومسئولية وكما قضينا على السلبية كان ذلك تنشيطاً للعمل السياسي وتدعياً له فمن الزلل فإن المشاركة الكبيرة في أية انتخابات هي خير ضمان للعملية الانتخابية وهي التي تمكن من فوز أصح العناصر وهي التي تواجه التكتلات وأي محاولات للسيطرة من جانب أي مجموعة أو من جانب أي طرف في العملية الانتخابية .. ونحن نعلم أن هناك محاولات عديدة تحدث من مرشحين أو من انصارهم أو اقاربهم لمحاولة التلاعب في العملية الانتخابية وهذا التلاعب لا يمكن أن يكون تلاعباً عموماً ، لا يستطيع أي فرد أو أي مجموعة أن تصل إلى كل اللجان أو كل الصناديق ، وقد شهدنا في النقابات المهنية بعض الفئات التي تحاول أن تضغط وتؤثر على قرار الناخبين سواء بمنعهم من الوصول إلى الصناديق مع محاولة لمراقبة وصول الأطراف الأخرى ، وأو تصويتاً إن هذا يمكن أن يحدث وسط الأعداد الصغيرة فإن المشاركة الكبيرة والمكثفة تلغي أثر ذلك حتى لو حدث ذلك في لجنة أو صندوق فإن المشاركة واستمرارية التدفق على اللجان الانتخابية يمنع أي شخص من أن يتلاعب أو يبرز في إرادة الناخبين .

وأرى أنه يجب أن يبقى الاشراف في يد القضاء وإذا ارتأى القضاء إمكانية الاستماتة ببعض الطوائف الأخرى والمعهود لها بالنزاهة والشفافية مثل اساتذة الجامعات فإن هذا أمر يستحق الدراسة ويستحق وقفة ولكن أميل وأفضل أن تبقى هذه العملية في يد القضاة ..



المصدر : **الخبر**

١٥ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

والقيام بدورهم في هذا العمل الوطني الجليل ولا مانع من أن يشرف الأساتذة والأساتذة المساعدين والمدرسون على الانتخابات واللجان الفرعية في المراكز والقرى .

ويرى الدكتور عزيمى عبدالفتاح أن مشاركة المواطنين في الانتخابات أمر جوهري وفوري وسري لسلامة الممارسة الديمقراطية لأن جوهري الديمقراطية هو الاشتراك في صنع القرارات الهامة التي تمس جموع المواطنين وإذا اجتمع المواطنون دين دأع عن الاشتراك في الانتخابات وإبداء الرأي فإنهم يصيرون في أداء واجب جوهري مفروض عليهم .

كما أن السلبية تؤدي إلى خطر كبير وهو إتاحة الفرصة للثقة المنظمة أن تصادر حق الانتخابية صليحة الحق الشرعي في العملية الانتخابية وسيطرة هذه الثقة يؤدي إلى زيف العملية الانتخابية وتزييف إرادة الشعب لأن تلك الثقة المنظمة لا تعبر عن جموع الشعب ، ومن ثم فإن كل مسئول في موقعه عليه أن يشجع أولا على النقد في جداول التلخيص وممارسة الحق والواجب الوطني في إبداء الرأي في الانتخابات العامة للقدامة .

حكم جريء

• ويرى رفعت رضوان وكيل وزارة الصحة ومدير عام هيئة التأمين الصحي : أن الحكم التعويضي الذي صدر لصالح الدكتور الحديدي هو أحد العلامات البارزة التي سيذكروا تاريخ القضاء في مصر ، لأنه حكم جديد وجريء جدا .. أعاد الثقة وأكد على حصول المواطنين على حقوقهم إذا حدث عليها أي اعتداء .

بيدا آخر مهم في الحكم هو إدانة المحكمة لسلبية المواطنين في الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات والاستفتاءات العامة ، لأن عزوف المواطن المصري عن الانتخابات يتيح الفرصة لأصحاب النفوس الضعيفة للتلاعب في نتائج الانتخابات وتسيويد الكشوفات .

وبالنسبة للعملية الانتخابية والوصول بها إلى انتخابات حرة فانصورت أيضا أن احتمالات تزييف إرادة الناخبين غير واردة في المرحلة القادمة لعدة أسباب منها :

- قلقت الشخصية في وزير الداخلية الحال بحكم تاريخه الوطني .

- واضح أن القضاء لم يبدأ هاما جدا سيكتري إذا حدث احتمال لتزييف إرادة الناخبين مرة أخرى .

- إحساس المواطنين في المرحلة الأخيرة بقيمة صوتهم ورأيهم في تحديد مصير الأمة ، ولعل الاستفتاء الشعبي الأخير أثناء تجديد لفترة رئيس الجمهورية في أكتوبر ١٩٩٢ ، أثار

الانتخابات في أكثر من يوم أما مسألة اشتراك أساتذة الجامعات وكبار العاملين في الدولة فين المسألة صعبة ولكن اعتقد أنه لو طلب منهم ذلك لن يرفضوا وأن يمانعوا فهو عمل وطني وقوي . ولكن أفضل أن يشارك هؤلاء بأن يمارسوا حقوقهم بالنسبة للتصويت لأن كثيرا منهم للأسف سلبيين في ذلك ويمكن إشراك أساتذة الجامعات في عمليات الفرز من أجل ضمان حيادية هذه العملية الهامة .

ويرى الدكتور حلمي نصر : أن من الضمانات الهامة لإجراء انتخابات سليمة أن تفتقر الأحزاب مرشحيها بعناية وأن يشعر المواطن أنه لا يوجد تدخل من الدولة وأن يشعر أن صوته له قيمة وأنه يجب احترام أحكام محكمة النقض بالنسبة للانتخابات ، فعندما يصدر قرار محكمة النقض خاص بمضو معين يجب النظر بجدية في ذلك بعيدا عن حكاية أن المجلس « سيد قراره »

إشراف القضاء

• ويقول الدكتور مفيد شهاب مستشار القانون ورئيس جامعة القاهرة وعضو مجلس الشورى : أنني لست مع اشتراك أساتذة الجامعات في هذه العملية مع كافة الضمانات التي يمكن أن تتم .. فخير ضمان للعملية الانتخابية هو إشراف القضاء ، ويمكن أن يمارنه في ذلك مجموعة من الدارين وأن يكون للقاضي دور في اختيارهم والإشراف العام عليهم .

وأي أن الاستعانة بالدارين الكفاء أفضل ، أما استناد الجامعة وأن كان هناك دلالة تقديره لكفاءته ووضعه ولكني أحسب أن طبيعة عمله وتخصصه وأنه رجل علم بالدرجة الأولى وليس له علاقة بالناحية الإدارية ، خاصة وأن الأعداد قليلة ، صحيح أنه من ناحية المظهر مسألة جميلة ومسألة توجد أطمئنانا من حيث البدا .. ولكني أخشى من الناحية العملية أن يكون تطبيقها صعبا ، وأنا لست متحمسا لدخولهم في هذه العملية .

وأعتقد أن إشراف القضاء ومعاونة الدارين الذين يتم اختيارهم على مستوى عال ومن العناصر الكفاءة غير المشكوك في نزاهتها وحيديتها وذات السمعة الطيبة مع توفير كافة الخدمات التي يحتاجونها في يوم الانتخاب والتي تساعد على تأدية دورهم بسهولة ويسر .. أعتقد أن ذلك يضمن لنا انتخابات سليمة .

مشاركة المواطنين

• ويقول الدكتور عزيمى عبدالفتاح نائب رئيس جامعة المنصورة : أنه إذا استحال نخب عدد كاف من القضاء في العملية الانتخابية فلا أرى ثمة مانعا من أن يشارك أساتذة الجامعات في الإشراف على لججان الانتخابات



• د . حلمي نصر :

على الأحزاب اختيار مرشحيها بصفانية وعلى مجلس الشعب احترام قرار محكمة النقض بמידا عن حكاية «سيد قراره»

أسوف تقل بلا شك فرص التزيف .. وسيكون من يضاره المواطنين هو صوتهم الحقيقي داخل مجلس الشعب .

كما أن العملية - كما يقول الدكتور حسن غلاب - ليست مجرد الإدلاء بالرأي ، ولكن لابد الاختيار الجاد لمن سيمثلني ومتابعة تاريخ المرشح نفسه ، فلابد أن يكون شخصية نادرة على أداء العمل الوطني العام بجانب نزاهته وسمعته الطيبة ، لأن من يمثل أبناء مصر ، لابد وأن يكون من سمعت شعب مصر ، خاصة وأن تاريخنا الديمقراطي طويل ويشهد عليه التاريخ .

ولكن أرجو أن يفسح الإعلام المجال لكل الأحزاب لإشعل المعركة الانتخابية ، وتسلل لهم الفرصة المتكافئة .. بحيث يمرض كل حزب ببرئانه الخاص به ، وتكون هناك منافسة ومنافسة فيما بينهم .. كما لو لابد أن تكون العملية الانتخابية نزهة لابد من الابتعاد عن الأوساخ ، لأن درجة النزاهة السياسية أحد مكوناتها هو التثمين .

يحول اختيار القيادات المساعدة في اللجان الانتخابية أؤكد بأنه لن يمانع أحد في ذلك ، طالما أن هذا الأمر يمثل تكليفاً وليس تشريفاً ..

ويصدق أي مصري أن يقوم بهذا الواجب الذي تملئ عليه وطنيته ، ولكن لابد وأن نسلّم أولاً وقبل كل شيء بالنزاهة والعدالة التامة بالقضاء المصري .

ملحوظات العملية الانتخابية

وعلى حسين مهران رئيس هيئة تحرير الصحافة على حكم المحكمة فالتأ : بأن حكم محكمة الديمقراطية من الإشراف في الانتخابات والإدلاء بأصوات الناخبين .. ومصر من أول دول العالم التي تمارس الديمقراطية ، فالتجربة ليست جديدة علينا ، لذلك أناشد كل المصريين أن يمارسوا هذا الحق كواجب وطني سواء كانوا رجالاً أو سيدات ، وأناشد كل من لم يقبل اسمه في جداول الانتخابات أن يبادر بالتسجيل لأنه واجب وطني لا يقل عن واجب الجندية للمساعدة في بناء البلاد .

وإذا كانت هناك سلبيات في العملية

الاجتماع الوطني بقيمة الإدلاء بصوته وإرادته في اختيار رئيسه .. فإذا استطاع الإعلام أن يحرك لدى الناخبين النعرة الوطنية في أهمية الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات ، واختيار من يمثلهم .. وفي هذه الحالة سيكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب نابعاً من إرادة الشعب نفسه ، وفي هذه الحالة سيمتدح المجلس في حقيقته سيد قراره ، طالما أنه لن يقل أي عضو عن طريق التزيف .

وإذا كان هناك دعوة من المحكمة لاختيار القيادات في اللجان الانتخابية لمساعدة رجال القضاء ، فهي فكرة لا بأس بها ، ولكن يجب أن يحسن اختيار هذه القيادات بمحكم تاريخها

في العمل الوطني وما تلتزم به من سمات الحيدة والنزاهة والسعة الخلقية ، لأن العملية ليست مسألة ونفعية .

ويؤكد رفعت رضوان أن ذلك شرف كبير يتلقاه أي شخص في الرقابة على الانتخابات - بغض النظر - عن تلقائى مكافأة في هذا .. لأنه عمل مشرف ووطنى تضيفه الدولة للشخص الذي سيمارس هذا العمل القومي لمصر .. وبالتالي يمكن أن تصبح الانتخابات القادمة انتخابات حرة بالفعل وبعبءة كل البعد عن احتمالات تكرار ما حدث .

اختيار المرشحين

• الدكتور حسن غلاب عميد كلية التجارة جامعة عين شمس يرى : بأن حكم محكمة استئناف القاهرة هو في حقيقته شرف وتاج يضاهي للضياء المصري ، فهو نموذج للزاهة والعمل الإيجابي في تحقيق العدالة ، وقد تأكد ذلك في هذه القضية بالحقائق الدافعة .

وفي الحقيقة بأنني كمواطن أشعر صوته للآخرين في اليوم على سلبية المواطن المصري التي تشمل اللثاق والبسطة ، فكل بقف متفرداً وفي النهاية نحتج شار هذا العمل السليم ، فإذا نحننا هذا السلوك وشاركنا بجد في الانتخابات



المصدر : **الجزيرة**

التاريخ : **١٠ مارس ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• د. محمد عبداللّاه :

يجب مواجهة سلبية المواطنين بتنشيط العمل السياسي لأن مشاركتهم غير ضمان سلامة العملية الانتخابية

المسألة في النهاية لا تحتاج إلا إلى توعية ونوع
من الانضباط واحترام واجب الضمير عند
الناس .. فإذا حدث ذلك سوف لا تكون هناك
مشكلة في البعث في صناديق الانتخابات .

مصدر كبير

الدكتور احمد مستجير عميد زراعة القاهرة
يؤكد ايضاً : على مقدرة رجال وأساتذة
الجامعات على القيام بمساعدة رجال القضاء في
الإشراف على العملية الانتخابية ويقول أن عدد
أساتذة الجامعات كبير جداً وموزعون في جميع
المحافظات بحيث يستطيعون أن يطمروا جميع
البلدان .. واعتقد أنها مهمة جليلة ويصعب
إخفاقها .

وحول حكم المحكمة على الدكتور احمد
مستجير قائلاً : إننا نحترم القضاء .. الذي أظهر
أن مجلس الشعب ليس سيد قراره في كل
الحالات ، وإلا فلماذا تشكلت المحكمة من
أصله .. فاعتقد أن القضاء هو السيد هنا .. طالما
أن الانتخابات يحدث فيها تلاعب من أصله .
ويرجع ذلك إلى عدم إقبال المواطنين على

الانتخابية .. لهذه السلبية موجودة في العالم
كله ، ولكن لا بد من مناقشة أعضاء اللجان بذل
العمل بإخلاص لصالح الديمقراطية ، ولصالح
مرحلة هامة في تاريخ مصر .

وفيما يتعلق باختيار مصادعين من
القيادات الكبيرة في عضوية اللجان الانتخابية
قل حسين مهران : أن ذلك شرف كبير لكل
مواطن مصري يساهم في إجراء العملية
الانتخابية ، لأننا فعلاً في حاجة إلى رمى لأعضاء
اللجان الانتخابية .. والشراء الممنوع أن هذه
اللجان برئاسة الهيئات القضائية التي أثبتت
نزاهتها وأنها السلطة المستقلة المحايدة التي
تفرض بها في مصر .

جوهر الديمقراطية

ويقول الدكتور حمدي عبدالرحمن رئيس
قسم القانون المدني بحقوق عن شخص : أن
الانتخابات هي جوهر التنظم الديمقراطي لأنها في
نهاية المطاف هي حرية الاختيار دون أن تعيق
أي جهة في النتيجة التي تبرزها صناديق
الانتخاب ، وبالتالي فهي حديث عن ضمان الحيد
والجدية في العملية الانتخابية هو في النهاية دفاع
عن الديمقراطية .

وبالنسبة لما أثير في حكم محكمة الاستئناف
فإنه يقع قضية سلبية المواطنين في بعض
الحالات ، لأن صفة المواطنة ترتبط بممارسة
العمل السياسي والانتماء إلى الوطن ، وكذلك فإن
تقاصص المواطن ، يهدد بنفسه حقوق مواطنته ،
ويهدد أهم معنى من معاني الديمقراطية .

أما بالنسبة لمسألة الإشراف على الانتخابات
فهو فكرة جيدة ، ولكنها تحتاج إلى عدد مائل من
رؤساء اللجان ، لا أظن أنه يتوافر بسهولة ،
والأكثر مسألة وسهولة من الحديث عن الجهات
التي تشرف على العملية الانتخابية ، هو ضرورة
وضع تنظيم دقيق . وفي ظل الأوضاع الحالية ،
بحيث تكون الانتخابات تحت رقابة المرشحين ،
فإذا تهيأت هذه الفرصة فهم أكثر الناس حرصاً
على نزاهة العملية الانتخابية .

ويعتقد الدكتور حمدي عبدالرحمن : أن
توفير هذه الضمانة تكفي وجمعها في ظل التنظيم
الإداري الحالي لازالة أسباب الشكوى التي تثير
عند كل انتخابات .. فطالما توافر بالقدر الكافي من
متدربين المرشحين فهذا كاف ، ولا تريد أن نملأ
نتائج الانتخابات على عدم الثقة في رؤساء
اللجان .. أما إذا كان بعض المتدربين ضعافاً
فهذا يعالج على من اختارهم من المرشحين ..



المصدر : **الحرية**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٥

إيجابية المواطنين

ويقول المهندس أحمد مازن وكيل وزارة الأشغال والموارد المائية : أنه من المعروف أن رجال القضاء ، بما يتمتعون به من ثقة واعتدال ومحاسبة هم المشرفون الحقيقيون على أعمال الانتخابات ، لكن إذا نص القانون على معاونته الإدارية ورجال الجامعات في العملية الانتخابية .. فوجب اختيار أصح العناصر في ذلك ، ول الوقت نفسه دين تمييز بين فئة وفئة أخرى عند الاختيار ، لأن الفكرة الرئيسية في ذلك هي مراعاة الضمير والأمانة في الإشراف على العملية الانتخابية .

وبالنسبة لضمان نزاهة العملية الانتخابية القائمة قال : إن الإشراف القضائي وحده كاف للإطمئنان على ضمان سير الانتخابات ونزاهتها وبصيدة تامة ، ولها سرف تأتي طبقا لرغبة المواطنين ، ولكن ما في شك في أن سلبية المواطنين هي دائما التي تؤدي إلى ظهور نتائج غير مرضية ، والعكس صحيح .. أنه إذا كان هناك إيجابية في إقبال المواطنين سوف يؤدي ذلك إلى نتائج محققة لأغراض الناخبين أنفسهم ، ونجاح الرضع الذي نريه للمجموعة كلها في الدائرة الواحدة .. فعلا إذا كان هناك في إحدى الدوائر عدد الناخبين فيها يبلغ ٧٠ ألفا ، ولكن حضر منهم ٢ ألف فقط ، فإن هذا الكتل الذي يمثل الأقلية يمكن أن يؤدي إلى وصول نائب للبرلمان لم ترض عنه المجموعة الكبيرة . ومن هذا المنطلق فإننا نحث كل المواطنين على المشاركة الجادة في الانتخابات حتى نستطيع أن نختار أفضل العناصر التي تشكّلنا ويرى منها الجميع .

● بهذا التحقيق تكون : آخر ساعة ، قد وصلت لنهاية الحلقة التي بدأها بنشر نص حكم محكمة استئناف القاهرة برئاسة المستشار رفعت السيد وحديثات الحكم كاملة بون حذف حرف واحد منها في قضية انتخابات الدكتور حلمي الحديدي ثم سلسلة الاستقيقات والحوارات التي أعقبها والتي تناولت ردود الفعل التي إثارتها هذا الحكم التاريخي . وكان هدف : آخر ساعة ، من ذلك فتح ملف الانتخابات في مصر للوصول إلى انتخابات حرة ونزيهة نباغي بها ونفخر الدنيا كلها .

الانتخابات وهي ظاهرة واضحة لشعور المواطنين بعدم أهمية أصواتهم في الانتخابات .. لذلك لابد من توعية الناس بأن لأصمهم محترمة ، وبعد ذلك نريد موجة إعلامية تشترك فيها جميع الصحف القومية والحزبية تؤكد على أهمية واحترام صوت المواطن .. وأن التعبير بصوتك داخل صندوق الانتخابات له وزنه خاصة في هذه المرحلة .. ول هذه الحالة أيضا ستقل حجج أحزاب المعارضة وتشككها في نزاهة الانتخابات .. فإذا حدث الإقبال .. سيقل التزوير بلا شك سواء كانت انتخابات فردية أو بالقائمة .

من أجل عناصر جديدة

● ويرحب الدكتور عبدالحليم نور الدين رئيس المجلس الأعلى للأقاليم بفكرة محكمة استئناف القاهرة الخاصة بمعاونته الجهات الإدارية رجال القضاء في عملية الإشراف على اللجان الانتخابية ، إذا كان ذلك سوف يسهم في ضمان سلامة نزاهة العملية الانتخابية ، ويقول أنني كمواطن أتمنى أن نتجنب السلبية التي تتمثل في الإحجام عن المشاركة في الانتخابات .

التي تؤدي بلا شك إلى : ٤ . سوء الفرضة للمرشحين الكفاء في الانتخابات ، لذلك يجب أن تتغير نظرة المواطنين بالنسبة للعملية الانتخابية ، ويكون الأقبال عليها بوعي وبموضوعية ، وبالتناء أصيل من أجل الديمقراطية ، ومن أجل مصرنا العزيزة ، التي هي فوق كل الانتماءات الشخصية والحزبية .

وعن رأيه في كيفية خروج الانتخابات القادمة بشكل نزيه وديمقراطية تامة يقول الدكتور عبدالحليم نور الدين : إن الموقف دائما في يد الشعوب ، وخاصة فيما يتعلق بمن يملكه في أي تجمع يرملتي .. ولتصور أنه إذا كانت الدولة حريصة على حرية الانتخابات لابد وأن تكون هناك من الضوابط التي تضمن حرية الفرد في اختيار من يملكه ، ومساعدة كل المستويين في الدولة بأن تتوافر للأشخاص حرية كبيرة في الاختيار وتولير كل الضمانات الكافية ، التي تؤكد للناخبين أن من يختارهم وتجتمع عليهم أرازمهم من القوائم الانتخابية هم أفضل الأشخاص لتمثيلهم في البرلمان ، ول نفس الوقت يجب على المواطنين الإقبال بوعي وحرس وبالتفريق في

اختيار أصح من يمثلهم ، وبالتالي سيضمن الانتخابات سليمة سواء من الجهة المسؤلة على الانتخابات ، أو من المواطنين أنفسهم ، وإقرار عناصر جيدة تمثلا جيدا ، وإدارة على تعمل مثل هذه المساواة التاريخية والضميرية .. من أجل سمعة مصر أولا وأخيرا .

**مدير ادارة الانتخابات : الداخلية ترهب****بإشراك قيادات الادارة العليا وأساتذة الجامعات****في لجان الانتخابات**

وأضاف أن القانون رقم ٧٢ لعام ٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية يختص وزير الداخلية بتعيين رؤساء اللجان العامة والفرعية طبقاً للمادة ٧٤ من القانون السابق ذكره والتي تنص :
● يحدد وزير الداخلية عدد اللجان العامة والفرعية التي يجري فيها الاستفتاء والانتخاب ويعين مقارها وبشكل كل من هذه اللجان من رئيس وعدد من الأعضاء لا يقل عن اثنين ويعين أمين لكل لجنة ..

● ويعين رؤساء اللجان العامة من بين أعضاء الهيئات القضائية في جميع الأحوال ويعين رؤساء اللجان الفرعية من بين العاملين في الدولة أو القطاع العام ويختارون بقدر الإمكان من بين أعضاء الهيئات القضائية

أو الإدارات القانونية بأجهزة الدولة أو القطاع العام ويختار أعضاء اللجان من بين العاملين في الدولة

تجهيز وتدريب مقر اللجان

● وأضاف مدير إدارة الانتخابات أن دور وزارة الداخلية أثناء عملية إجراء الانتخابات ينحصر في تجهيز اللجان التي يجري فيها الانتخاب .. كما تقوم بتحديد مقر اللجان .. ومثل السور التي تقع خلفها صناديق الاقتراع ، كما يتم حصر وتسجيل صناديق الاقتراع .
● ويصدر قرار من وزير الداخلية يحدد عدد اللجان ومقرها اعتباراً من ٨ صعيداً يوم الانتخاب حتى الخامسة مساءً وتسلم اللجان إلى رؤساء اللجان وأمنائها ويدور رجال الشرطة تأمين

● إن حكم محكمة استئناف القاهرة الذي صدر مؤخراً والذي أدان سلبية المواطنين وتخلفهم عن واجبه القومي .. شمل الحكم أيضاً منسدة وزير الداخلية إن تحسين اختيار رؤساء اللجان الانتخابية وإسناد ذلك إلى القيادات الإدارية العليا وأسادة الجامعات إلى جانب رجال القضاء باعتبار أن الانتخابات عمل وطني قومي .. يتشرف به من يختار لها ولن يتم المساواة في المكافأة بينهم وبين رجال القضاء .

● حول كيفية تنفيذ ما نادت به المحكمة من قبل وزارة الداخلية قال اللواء محمد مدير المشاوي مدير إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية إن الوزارة أولاً ترهب بإشراف كل من قيادات الإدارة العليا وأسادة الجامعات على أن يسمح وقتهم وظروف عملهم بالقيام بهذه المهمة الجلية .

● وأضاف أن وزارة الداخلية سوف تضع في الاعتبار مناشدة محكمة استئناف القاهرة بوضع الاعتصام وأن هذا الحكم سيكون محل نظر وزارة الداخلية عند إجراءات انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى والانتخابات العامة لمجلس الشعب .

كما أكد اللواء محمد مدير المشاوي مدير إدارة الانتخابات أن وزارة الداخلية سوف تجري اتصالات مع مختلف الهيئات التي نكرتها محكمة الاستئناف قبل إجراء الانتخابات القادمة بوقت كاف حتى يتمكن رؤساء وأسادة الجامعات وكبار موظفي الدولة من تحديد الوقت لتأدية هذا الواجب الوطني .



المصدر : **أخر ساعة**

٥ : مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● سنجري اتصالات مع الأساتذة وكبار الموظفين قبل الانتخابات بوقت كاف ..

وفي هذا الصدد أمر وزير الداخلية بتشكيل لجنة في كل محافظة يرأسها اللواء مساعد مدير الأمن للشؤون المالية والإدارية بكل مديرية تتولى التنسيق والتسهيل على المواطنين والاتصال بالإدارة العامة للانتخابات في حالة وجود أي صعوبات لتتولاه. كما تتولى الإدارة العامة للأعلام والعلاقات إعلان وإعلام المواطنين وحثهم على القيد في الجداول الانتخابية تأكيداً لمبادئهم لحقوقهم السياسية.

وتوجيهات وزير الداخلية أيضاً أن تحدد أماكن اللجان الانتخابية في التجمعات السكنية للمواطنين حتى لا يتعملوا مشقة أو عناء الوصول للجان الانتخابية.

تتولى الإدارة العامة للعلاقات من خلال ضباطها المنتشرين في مراكز وأقسام الشرطة توجيه وتيسير المواطنين إلى مقار اللجان الانتخابية التي يكون فيها بأصواتهم أثناء الانتخابات.

● القانون ٢٢٠ لعام ٩٤ الذي أحدث تعديلات في القانون رقم ٧٢ لعام ٥٦ الخاص بمباشرة المطلق السياسية وأهمها أنه شدد غرامة التخلف عن إدلاء المواطنين بالصوت الانتخابي من غرامة جنيه إلى غرامة ٢٠٠ فيها.

● وأضاف اللواء محمد بدير مدير إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية إنني أؤكد المواطنين المقيمين في الجداول الانتخابية أن يبدؤوا في استعمال هضم الذي نصت عليه المادة ٦٢ من الدستور التي تضمنت أن حق الانتخاب والترشيح للمواطنين حق وواجب وطني وذلك ترسيماً وتأكيداً للمسيرة الديمقراطية وحتى تكون المجالس النيابية معبرة يصدق عن رغبة الناخبين، لأن العزوف عن الإدلاء بالصوت الانتخابي هو في حد ذاته نكسة لمسيرة الديمقراطية.

اللجان أثناء العملية الانتخابية. ثم تبدأ أجهزة الشرطة في نقل صناديق الانتخاب إلى المقر المقرر أن تجرى فيه فرز صناديق الانتخاب وتأمين مكان إجراء عملية الفرز، ويتم الفرز بمعرفة رئيس اللجنة العامة واللجان الفرعية لها دور ولا تدخل لوزارة الداخلية.

ويؤلف رئيس اللجنة العامة صليبة فرز الأصوات بالاشتراك مع رؤساء اللجنة الفرعية بعد انتهاء عملية الفرز تعلن نتيجة فرز أصوات الناخبين .. وأضاف أن قرار وزير الداخلية بإعلان النتيجة قرار كاشف وليس قراراً ناشئاً.

● طلبية المواطنين لها شأن

● ويقول اللواء محمد بدير مدير إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية : إن سلبية المواطنين في الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات لها شأن :

● الشق الأول القيد في الجداول الانتخابية أن وزارة الداخلية المعنونة لها القيد في الجداول الانتخابية وهذا القيد له شأن من القيد : — نوع قيد ثلاثي يتم من طريق كشف ترد من مصلحة الأحوال المدنية لمن يبلغ عمره ١٨ عاماً حسب القانون يباشره السياسي في الانتخاب والترشيح.

— ونوع آخر قيد بطلب كل من يرى أن اسمه غير مفيد في الجداول أو سقط اسمه سهواً من الجداول أو اسمه ورد خطأ في الجداول له أن يتقدم بطلب لقيد أو تصحيح اسمه :

وتوجيهات وزير الداخلية حاسمة في التيسير والتسهيل على المواطنين في عمليات القيد في الجداول الانتخابية وهذا التنسيق يشمل طلبات القيد برسوم أو مصفات.



بعد الفتوى بتحريم الانتخابات:

هل تشارك الجماعة الإسلامية في الانتخابات القادمة؟!

للأسل اختصار جهاز للفرات والماسرة وتجار السوق السوداء ولكن لتتدخل من الذي السح الجال لهذه الفئة من الناس أن تتواجد على الساحة. ليس مثل هذا الموقف القارض ومثل هذه الفتاوى الغريبة! ويقول يجب ملاحقة أمين عام حزب الأحرار وأحد الوجهة التي ارتبطت بالجماعات الإسلامية للفتنة، صاحب الفتوى بمرحة الانتخابات لا يمثل طلياً للحكم على الدين، والمحققة التي لا ليد طلياً ثانياً أو مالياً لتحويل الانتخابات وإزاحة خاضعة أبداً وشاؤونهم في الأمر، وخريفه إخراجها خاضعة لقول الرسول الكريم لندم لعلم بأخباره نذيلكم.. وأرى أن الانتخابات في الداع التي تعيده الممارسة والديارات الدينية في الآلية الوحيدة للتلمة

للتغيير وتبليها أية العنف الذي أثبت قبله شاملاً. واعتقد أنه مع وجود شطوط على الجماعة الإسلامية سيعيدون من تكريم خاصة إذا تقربوا إلى تسمية الجهاز حيث لم يستطع الإسلاميون فرض أنفسهم إلا من خلال الانتخابات. ثانياً فإنهم لم يستطيعوا تقديم طرح إسلامي بديل من العملية الانتخابية وينظره مثالية فإنهم يدركون أن المشاركة من خلال القنوات الحزبية ستوفر لهم استقراراً وتقلل من الضغط المفروض عليهم. والجماعة الإسلامية والمقندين تتناهم الجهاد بصلياً - من غيرهم - وهو الزمر - حتى لو أجهتكم فإن يكون بقية الإخوان المسلمين مسلحين وعلماء واعتقد أنهم يمثلون الأحداث جينا ويستخلصون منها صيركاتهم القلعة.

القادمة؟!

وتحتم من جانبنا شمائل لتناصير بضرورة التطور والتخلص من هذه المقاطعة، ونحن في مؤلفنا الحقلي ندعم كل من يرفع نفسه من الفصل الإسلامي وثأره وإزايده. أما لهما فخصي فتوى الجماعة للفتوى تختلف بالتفصيل لزمان المكان والظروف ومن ثمة لفتوى لوزن الفتوى لا تمثل لجماعة المسلمين، ولجماع المسلمين المسلمون، لم ينبغي لجماعة الانتخابات كإجراء لأن العمة في الفتوى أو الفنة وإذا كان السبيل لاسلمة التجمع سيأتي عبر البرلمان، فمن غير الأنصاف أن لندم أي إسلامي من سلوك هذا السبيل، ويهبطي أننا فراق بعفينا البعض وليس من الحكمة أن نلأى بعضنا بعضاً خلافاً على فتوى.

ويقول الفتوى عبدالمصيرود شادين: الانتخابات هي فرصة التوليد الحقيقي لجميع الأفكار والفتوى. وينطلق المصيرود من الانتخابات هي شكل من أشكال الفتوى في الإسلام ويمكن القول ينطلق المصيرود أيضاً أنها وسيلة الانتخاب لأهل العمل والمقدرة، والمقول بمرحمتها غريبة، بل هو دري من الفهاء وهو نفسه ذلك الموقف الذي يجعل هؤلاء الشبان اللذين يتركون من الأعمال ما يعطى للحكومة، نوعاً لقتل الناس في الشوارع دون ثمن، واعتقد أن ذلك يحمل حياة سافرة للخدمة الإسلامية لأنه يعطي ألهام الدين فرصة ذهنية لتضوية وجهه. حقيقة نحن نتفق على أن هناك أشياء غريبة تحدث في الانتخابات البرلمانية منها على سبيل

مثلاً أصوام مشيت. أصدرت الجماعة الإسلامية من دلفل المسين كراساً يحمل فتوى بتحريم الاشتراك في الانتخابات البرلمانية سواء بالترشيح أو بالأداء بالأصوات. واستند علوص ديرة صاحب الفتوى إلى أن التحريم يرجع إلى أن التجميع والحكومة في فكو الجماعة الإسلامية من الكافرين!!، ومع مفسى هذا الحد من السنوات، ومع وجود تيارات إسلامية لغرى على الساحة السوساية وسواء اعترفت الحكومة بوجود هذه التيارات أو رفضت الاعتراف، فإن هناك عدداً شهر قليل من القناعات الدينية الذين يختلفون كثيراً مع فتوى ديرة والجماعات الإسلامية - بل أن عدداً غير قليل من قناعات معروفة باتتادها الإسلامية في السلفية. ترى في الانتخابات بصورتها التي تجري

عليها حالياً، هي شكل من أشكال الفتوى في الإسلام والتي يتم فيها اختيار ما يعرف بأهل العمل والمقد ولكن بشكل عسري ومنطق يتلق مع تطورات الطرح والاختيار. ومع شاة الجماعة الإسلامية لم يكن مؤلفها من الانتخابات بأشكالها المختلفة يتلق مع الفتوى التي صدرت من دلفل المسين بتحريم هذه الانتخابات، بل أن التحرية الانتخابية أثبت أن الجماعة الإسلامية بدأت نشاطها الفعلي في الانتخابات الجامعية والسيطرة على امتداد الطلاب في كليات المختلفة، وأن كثيراً من القناعات قد خاضت من قبل لاختيار المجالس البرلمانية. متمسكاً بالزيات النماشي والمعرف بانتهاك القريب من الجماعة يقول، الموقف العلان حتى الآن للجماعة الإسلامية هو مقاطعة الانتخابات،



المصدر : السبيل

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٥

نصائح مطلوبة لنزاهة تعديل الانتخابات :

المادة ٨٨ من الدستور

والإشراف القضائي الكامل على اللجان الفرعية

السلطة القضائية
- والمستشار شريف كامل يقول :

- فيما يتعلق بالمادة ٨٨ من الدستور التي تتحدث عن الإشراف القضائي على انتخابات مجلس الشعب فإنه يتعين التمييز بين قرائين أو تفسيرين لهذه المادة ، التفسير النصي أو الحرفي للمادة

وهو الذي ربما يلهم منه أن رقابة القضاء على الانتخابات تقتصر فحسب على الإشراف وهو ما يعني بالضرورة انحصار هذه الرقابة على اللجان العامة فحسب وبإزاء اللجان الفرعية تحت سيطرة وميطرة رجل الإدارة . وهذا التفسير النصي أو الحرفي للمادة لا يتفق مع ضرورة توافر الرقابة القضائية على الوجه الصحيح . كما أنه لا يتفق أيضاً مع الاعتبارات السياسية التي تحتم - خاصة في هذا الوقت بالذات - ضمان توافر أقصى درجات الحيطة والنزاهة والشفافية في العملية الانتخابية ، والا كانت ردود الأفعال

للجان الفرعية .. إن الإشراف القضائي على جميع اللجان مطلب هام وملح في الوقت الراهن بعدما طغمت حالات الغش في العملية الانتخابية وبرزت الأصوات .. ترى هل تتعلق « المادة » في الانتخابات القادمة بالإشراف قضائي كامل ؟

- ويؤكد رأي الوفد في ضرورة الإشراف القضائي على كل من اللجان الرئيسية والفرعية على حد سواء المستشار عبدالستار مكي نائب رئيس محكمة استئناف طنطا فيقول :

- في معظم النوازل الديمقراطية تتم الانتخابات على مراحل وليس شرطاً أن تتم كل دفعة واحدة وعندما في مصر من الممكن تقسيم الجمهورية إلى محافظات وإملياته لتسييرية أن يثار ذلك على العملية القضائية ولا على إجراءات التفتيش لأن القاضي أو المستشار بطبيعة الحال ليس لزاماً عليه التواجد بالمحكمة يومياً وأرى أنه إذا توافرت الرغبة الحقيقية في تنفيذ ذلك فمن السهل تحقيقه .

أعلن سراج الدين زعيم الوفد ضرورة الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات البرلمانية ، وأكدت جميع القوى السياسية المعارضة تأييدها لمطلب وفاد سراج الدين لضمان نزاهة الانتخابات واحترام كلمة الأمة . ماذا يعني الإشراف القضائي ؟ وماذا يقول رجال القانون حول هذه الضمانة الهامة ؟

ونحن على اعتاب انتخابات برلمانية جديدة وبعدما قرر حزب الوفد أكبر أحزاب المعارضة خوض الانتخابات البرلمانية بعد غياب خمس سنوات من السلطة البرلمانية .

حان الوقت لنضع حداً لحالات التزوير التي تحدث في العملية الانتخابية والخلاصة أن عدم توافر إشراف القضاء المطلوب في



تحقيق :

هناء مصطفى

الهيئات القضائية الأخرى كأعضاء هيئة قضاء الدولة أو النيابة الإدارية أو مجموعها وذلك لأن الصلات الوظيفية و، العضوية ، بين هذه الهيئات القضائية والحكومة قد تثير بجدية انطباعاً قوياً لدى الرأي العام بالانتفاء صلتها الحميدة والمؤسسية والنزاهة في الرقابة الانتخابية مما قد يأتي بالآثار العكسية الذي معناه بمسألة تعريض عضوية معظم أعضاء مجلس الشعب والشورى لاهتزاز الثقة والاعتبار الواجب توليها في الأعضاء . وينتهي المستشتر شريف كامل حديثه قائلًا : - أتأكد الحكومة بأن تلجأ الى استخدام القراءة والتفسير الذاتي الذي يوجب توافر الشراف ورفعة وهيمنة رجال السلطة القضائية وحدهم ويون فيهم على جميع مراحل وإجراءات عملية الانتخاب القليلة وذلك إذا كانت الحكومة رغبة في توفير الاستقرار السياسي والشفافية السياسية ، ومنع إثارة الاتهام التي تضع مصر كلها على طريق النفاق لأفظم المجهول . وينتهي المستشتر الدمرداش العقلي حديثه قائلًا : - أن المشكلة الديمقراطية في مصر تعاني من مائز الأغلبية الصامتة التي لا تقتصر لانتخابات وكنو تحركت لاعتدات موازين كثيرة .

السياسية والشعبية غير محمود عقابها وفوجئنا مرة أخرى بالظهور الكثيرة في صفة عضوية أغلبية أعضاء مجلس الشعب والشورى ، الأمر الذي قد يمثل في تقديرنا انتفاء شرط الثقة والاعتبار الواجب توليها في جميع أعضاء مجلس الشعب والشورى . ولذلك فإننا نرأس هذا التفسير الحرج للمادة ٨٨ ، من الدستور وأحسب أن الإصرار على تسك الحكومة بهذا التفسير قد يدفع الأمور إلى حالة الهلولة ويعرض الاستقرار السياسي في مصر للخطر البالغ . - أما القراءة أو التفسير الأخر والذي أرى - والكلام للمستشتر شريف كامل - أن طرديات المادة ٨٨ ، من الدستور تسمح به طبقاً لقواعد التفسير العادية والعمول بها فهو أن تكون الرقابة بأكملها على كافة خطوات وإجراءات عملية الانتخاب تكون تحت رقابة فعلية مباشرة لرجال القضاء بالمعنى الصحيح أي أعضاء السلطة القضائية وليس مجرد رجال من



انتخابات بدون ضمانات من الخاسر فيها؟!

بقلم: سعيد عبد الخالق

انتهى مقال يوم الخميس، الماضي، إلى أن كليهما... الاشتراك في الانتخابات بدون الاتفاق مسبقاً على توفير الضمانات الأساسية لحرية عملية الاقتراع، أو مقاطعة الانتخابات وعدم الاشتراك فيها والاعتكاف بنور قمع الأعياب شبحاً، التي تجدها الحكومة في عمليات تزوير وتزييف إرادة الناخبين... نعم... كلاماً مر... الاشتراك أو المقاطعة... وكأس المرارة الذي سوف تجرعه أحزاب المعارضة لا يختلف في الحالتين... نفس مذاق وطعم المرارة، ونفس الحسرة وخروج المعارضة من موكب الانتخابات بدون الحصول على مقاعد في مجلس الشعب لتتأسف مع حجمها في الشارع السياسي. والتأثر الكهربي... إن الشعب هو الذي يدفع الثمن في النهاية ويدفع ثمن اشتراك المعارضة بدون ضمانات، ويدفع ثمن مقاطعة المعارضة للانتخابات... حقيقة... فشيء يدفع الثمن في الحالتين... في الحالة الأولى أي اشتراك المعارضة بدون ضمانات... في هذه الحالة... نرى حرمان الأمة من اختيار ممثلها الحقيقيين في مجلس الشعب... من يريد الحفاظ على نفسه هو الذي سوف يتحجج رغم انه الجميع!... تتعالى أحاسيسها في ثأن... مثلاً... سوف يطلب الحزب الوطني من الحالفين اختيار مرشحين للانتخابات مجلس الشعب... وتحصيل المسئولية هنا لقاء على اكتفك الحالف استئصال عن الاختيار... ويرفع الحالف كسوف المرشحين الذين اختارهم إلى رئيس الحزب الوطني... ورئيس الحزب الوطني هو في نفس الوقت رئيس جمهورية مصر الذي يملك سلطة القضاء وتعيين الحالفين بدون سبب... هل سمعنا أو قرأنا يوماً عن أسباب استبعاد حالف من منصبه أو أسباب تعيين فلان فلاني حالفاً؟!... بالطبع... لا... بل... ويرفع الحالف اختياره إلى صاحب قرار تعيينه والصحة... ويفضل رئيس الحزب الوطني الذي هو رئيس الدولة بالتوقيع واعتماد مرشحي الحزب الوطني الذين اختارهم للحالف ليعرض للحزب الانتخابية... وفيما للحزب... هل تصورون حضر انكم أن الحالفين سوف يلقون مكتولي الأيدي؟!... أن سقوط أحد المرشحين الذين اختارهم للحالف... يعني فشل الحالف في عملية الاختيار بما يعرضه للقضاء من منصبه... وتجاه مرشحي الحالف... يعني ضرورة استمراره في منصبه لحسن اختياره!... وطبعاً... الشعب مجلس في مقاعد للتأرجح على هذه السريحة، والمعارضة التي شاركت بدون ضمانات مثل التي انتابته حالة غير طيبة، وأسرع بضرب برأسه في الصخر حتى يلقى مصرعه بإزائه!... هذه هي الحقيقة، ورائداتها في الانتخابات التصفية التي جرت مؤخراً لخلو بعض مقاعد مجلس الشعب... وبالتالي... هذه الانتخابات تراهما تذهب سوء، وبداية تخفيض نوايا النظام... والأهم من هذا... إن مبلغ الضل سوف يخرج علينا بعد إسكاف الستار معلناً في فقر وثبات عن اشتراك أحزاب المعارضة في الانتخابات، وسقوط مرشحيها، وضكة حجمها في الشارع السياسي... وفور انتهاء فترة صانع الضل... يبدأ نور السلام وأبواق وسخنة وسائل الإعلام الحكومية الذين سوف يتشددون بتأثره العملية الانتخابية اعتقاداً منهم بأنهم على خداع الشعب... واستشهد هذا البيان الذي أصدره أعضاء مصر في الجمعية العمومية لنادي القضاء، والذي عقدت يوم ١٣ نوفمبر ١٩٨٦... لقد بدأ البيان بالعبارة التالية:

«يرتد السلطة القضائية وبعض أجهزة الإعلام بمسند الانتخابات العامة وأعلان نتائجها، على تزييد أنها جرت تحت إشراف القضاء تعريضاً للشفقة في إجراءات العملية الانتخابية، وإضافاً لفضاء مصر في بوائهم، ألا أنهم يأسفون لأن إشراف عليها لا يعود أن يكون إشرافاً رمزياً دون فاعلية، ذلك لأن دورهم يقتصر على رئاسة اللجان الرئيسية واللجان العامة في الدوائر الانتخابية، ولما للتصويت قيمته بعيداً عن رقابهم في اللجان الفرعية، وطالب قضاء مصر بتعديل القوانين الناظمة للانتخابات، ووضع العملية



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٥ مارس ١١

الانتخابية جميعها بين أيدي القضاة «يفتحون» رئاسة اللجان التي تجري الانتخابات وتقوم بالفرز وتعلن النتيجة من اللجان الفرعية والرسمية، ولا يحول دون ذلك ما قد يقال من عدم كفاية عدد رجال القضاء لهذه العملية إذ يمكن تفادي هذا الأمر بإجراء الانتخابات على مراحل في أيام متتالية أو بضغط عدد اللجان الفرعية، وطالب بيان رئاسة مصر «بأن يكون الفصل في الطعون الانتخابية موكولا إلى الحاكم دون غيره وأباحتها من الاعتدال في العافية، سواء بالنسبة لكيفية دفعها أو للحكم فيها أو سقوطها بالتقادم، وانتهى هذا البيان الختامي بالفقرة التالية: «وأي أن يستجاب لهذا الطلب فإن القضاة يلحون في إعطائهم من ذلك الأسرار الرمزي. فلما إن توكل العملية الانتخابية اليوم كاملة وهم أهل لها وأما أن يحلوا منها برمتها وبخسبة نتائجها فيهم لها كانت، وتكفل الجمعية العمومية مجلس إدارة القضاة بإصلاح هذا إلى الجهات الإدارية».

وطبقا.. وضعت الحكومة هذا البيان التاريخي في أتراج مكاتبها. وللأسف الشديد أي من «هجابات الزمن» حسب وصف الدكتور شوقي السيد في كتابه «ملحمة أقبية»، أما ربحته الحكومة من مستشورية القضاة في بطلان انتخابات مجلس الشعب بمثابة الأزيعة والكأهر التي جرت عام ١٩٩٠، ورد ذلك بين أسباب الحكومة في الطعن بالنقض على الحكم الصادر بتعويض المرشح الدكتور شوقي السيد بمبلغ ٥٠ ألف جنيه. وبالنسبة للشعب يدفع لبيعة هذه التعويضات لرفض مجلس الشعب تنفيذ قرارات محكمة النقض ببطلان الانتخابات.

با سادة.. هذا هو الموقف في حالة اشتراك المعارضة في الانتخابات بدون توفير الضمانات الأساسية لسلامة العملية الانتخابية. هل هناك مرارة أكثر من هذا؟. محالفون صرخوا على تزوير أرادة الناخبين لضمان استمرارهم في مناصبهم. وإحلالا للحق.. لم يعد للشرطة دورا في عمليات التزوير والتزيف، الشرطة.. لم تدخل في انتخابات عام ١٩٩٠، وكانت قرارات محكمة النقض في نفس الوقت بطلان عضوية حوالي ثلث أعضاء مجلس الشعب الحالي. لقد أصبحت عمليات التزوير من مهام الجهات الإدارية وعلى رأسها المحافظ!!.. ولم يدن قرار قضائي أجهزة الشرطة، ولم يكشف قرار عن تدخل الشرطة في الانتخابات لصالح مرشح الحكومة.. نعم.. الشرطة تتولى حراسة اللجان وتأمين المنشآت، ولكن بدون المشاركة الفعلية في تسويد البطاقات والتلاعب بالنتائج في نشر الوسائل المعروفة في تزوير أرادة الناخبين.. لأن.. الشعب هو الخاسر إذا شاركت المعارضة بدون ضمانات.. خسر مرتين.. الأولى في وصول ممثلين غير حقيقيين عن الأمة إلى مقاعد مجلس الشعب، والخسارة الثانية.. في سدك الشعب للفتوة استخفاف مجلس الشعب عن تنفيذ أحكام القضاء ببطلان الانتخابات، ونزاعا في أحكام التعويضات التي صدرت لصالح بعض المرشحين.. والمرارة الأخرى.. هي مقاطعة المعارضة للانتخابات. ولها حديث آخر.



١٢ - ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التحارب أثبتت
أن بقاء الرئيس
حسنى مبارك
على رئاسة
الحزب الوطنى
أمر يتناقض مع
دعوة النظام
لديمقراطية..
لأن رئاسة مبارك
للحزب تعنى أن
مرشح الحزب
الحاكم سيتمتع
بنفوذ كافة
السلطات
التنفيذية بدءا
من الرئيس
وانتهاء برؤساء
الجالس الحالية
بصورة تجعل
نجاحه مضمونا
وتففرغ
الانتخابات من
مضمونها
الحقيقى.

الأكبر مطالبة

ضمانة حقيقية لنزاهة الانتخابات
واحترام إرادة الشعب

١٩٩٥

في تاريخ

مصر السياسى

ويحتاج إلى الحكومة قوية
ومعارضة أقوى



بمضى الدوائر في الوقت مضى تحت
تكتلات ومن بعض القوي ضد الحدث
الأخير.

وحمل هذه الظاهرة بمثل كامل
زعمير طهيب المصطفى والمراقب قائلا
أن المعارضة والحكومة ليس بينهما
قد احتلوا ذلك وقد دعا الرئيس مبارك
قبل انتخابات الرئاسة الأخيرة إلى مزيد
من المشاركة التي يعد الشعب عنها
الخصم الخاضع لن النتائج مخروطة
مستحقا بأنه هناك رغبة ناعية في شكله
الحكومة القليلة ساحة وإقناعا لتخرج
الحكومة بلسا بين ٨٥ و ٩٠٪ من عند
درب الجوس من قبل الرئيس لزيادة
الانتخابات موضوع أساسي لأنها تدس
دون المعارضة والمشاركة بين
الحكومة والمعارضة بأن الذي يحصل
على لغة الخاضع من الذي يحصل
الحكومة لأن الخاضع عليه في أساس
الديمقراطية التي ليست فقط في التنمية
- تمتد الأحزاب - زعمير طهيب
في دنيا السلطة والأمم أو الزار منها
الديمقراطية أن الأمة فوق الحكومة وإما
قرواها الأخير. لمجرد الزعمير طهيب
أمانة غلبة فقط لكن أيضا المصطفى
على الأغلبية بخلق مخروطة وإقناع
الائتزام بالمشاركة التي انتهت بين
الانتخابات. لكن للاطلاع بعد كل انتخب
شعب المعارضة ومصر لحكم كبرى
من الحكومة المستوربة بوجهه لهذا
ثالثة في العملية الانتخابية رغم أن هذا
لا يأخذ به المجلس. ويستمر كامل
زعمير قائلا أن فكرة تكون حكومة
ساحية ومؤقتة لإجراء انتخابات في
شخصتها في مراحل انتقل منها في
الفترة من دستور عام ١٩٢٢ حتى عام
١٩٥٢ وقد حدثت التغيير ثلاث مرات
هناك تجربة توفير تسيم عام ٢٥
وتجربة حسين سري عام ٥٠
تجربة مبدلقتار باشا بحسب وكات
قرواها تجلس في الانتخابات ورأسها
شخصية سياسية مخروطة ومهر
محمية على أي من الأحزاب. وأعتقد
أن هذا العام السياسي في مصر عام
حاسم وما جدا لأن هناك العديد من
القضايا السياسية العالمة في هذا
العمل فهذه الحكومة قسام والمعارضة
الأمم للمصر وتبين لذلك الانتخابية
قرواها والإيمان بأزمات خروطة في
مطوية حتى انتخابات مائة قرواها
السكانية والمشار العالمية الجديدة كل
لها مطلب خاصة مصر كذا الحكومة
لوية ومعارضة قوية لها في أن تكون
المعلاقة بديمها معنية ثالثة على
الاحتمال للنتائج.

استقلال القضاء

نزاهة الانتخابات تتعلق بمؤازرة
مهايرة فقط وأما حيدة الأوزة في مؤازرة
الخبرة اللازمة لعملية النزاهة. أما
الركن الأساسي في ضمان هذه النزاهة
لأن دور الانتخابات تحت الأشراف
للقضاة الذي يستوربه المستوربين
للمستقل في قضاء محكمة النقض أن
مستطاع الأشراف وحتى قرائر القرواها
بالقدر الذي يستطاع به مؤازرة من
ضمان صحة وملازمة نزاهة
والقواب السابعة جميعها تركت مراكز
الائتزام في أيدي غير القضاة والمطابق

هو لتكثير الرئيس مبارك أم أن القضاة
التي حصل فيه تحسب كلها في إتياء
تخويفه من أن تركه الحزب قرواها
سوك بتركه وحيدا في الشارع
السياسي؟ ويحجب قائلا أعتمد أن هذا
هو ما حصل إليه من الأجهزة المعارضة
بحكم محدودية قفها السياسي والمطابق
لا تصور أن يحدث لتجوير جوهري في
أسلوب إدارة الأمور السياسية وعلى هذا
الأساس قاضي استعبد أن يوافق الرئيس
مبارك على إجراء الانتخابات في ظل
حكومة محايدة أن يوافق على من رئاسة
القصر. الجوهري سجل لوجهة
الانتخابات. كذلك قاضي لري أن أسوأ
كثيرة على السياسة للمم والالتزام
سعدت قبل إجراء الانتخابات وسوف
يتوافق على هذه الأمور مائة التفكير
قرواها والتجوير للمعارف بالحسبة
للحسبة الانتخابات لمدلا لا حسم
المصراع مع الأحزاب وبنت سيطرة
عليه من جانب الحكومة وألا تلتفت
عملية التنمية السياسية لسوف يتقدم
الائتزام لدى النظام الثالث بات لا توجد
أي ضغوط تنصير في تقديم نتائج
أما إذا تلتفت تحسبة الأرمالي محملة
واستمر الفطر الأرمالي مبدلا وتعتد
سياسة السلام لقد يلى هذا في التفكير
سوية جديد.

تجارب ناجحة

لذا تدعى الانتخابات تنهية فلأبد أن
تؤمن الحكومة القائمة أي كان لونها في
تفكيرها سلاا الانتخابات وإتاحة من
كل ما يصبها من قرواها في عهد وهذا
للمعنى ليس جديدا عليها كما يرى
المكتور سليمان الطمالي القليلة
المستور - قائل انتخابات تمت في ظل
استقرار ١٩٢٢ لإجراء بحسب إبراهيم
باشا فاز الولد فيها بأقلية فوق ٩٠٪
ومعندما قام الملك فواز بحل البرلمان
وأجراء انتخابات جديدة فاز الولد فيها
بغضن الصبة بما يتفق مع فكرة تزوير
الانتخابات في فكرة طارئة ومعلوم أن

أول من ابتدعها هو مصطفى باشا الذي
زور الانتخابات بطريقة الفورة وهذا أمر
معلوم للجميع والمربى أنه لم يعالج
على هذه الجريمة بل على كبرها
ومات كبرها وما هذا الخروطة في
اللائحة ونزاهة ونزاهة وشبهة تزوير
الانتخابات قاضيا

وبخلاف المكتور سليمان أن القلة
حكومة محايدة إعترا بأن الحكومة
القائمة ستزور الانتخابات وهو معنى
غير مقبول لكن العمل الذي يمكن أن
تطلب به أن توزع الانتخابات كلها
تحت إشراف الهيئة القضائية فهي
الهيئة المحايدة والقائمة على أن
يجرى الانتخاب على عدة مراحل وبعد
حتى تمكن من وجوه القضاة في كالة
لجوان.

المشاركة الهزيلة

للإطلاع في الحياة السياسية المصرية
شعب المشاركة من قبل المواطنين في
عملية الانتخابات والأرقام تكشف مدى
الضعف ونقصانها لأن نسبة المشاركة
شبهت جدا بالنسبة لعدد الناخبين
وهذا الظاهرة خطيرة بالأرقام إنما هذا

ويحدث أن المعلومات التي تروى
الانتخابات في الدول الديمقراطية كثيرة
ما تقتل في المصطفى على الأغلبية
وتحصل. كما عليها وتحتسب
الحكومة. فهل هذا يحدث في رأيه لوجهة؟
لا بد أن يرأس الجمهورية في دول
أوروبا وأمريكا ويعومون بإجراء انتخابات
الرئاسة ويعومون ويحاسبون غيرهم
السلطة هذا رأيه وأى يسلم به أحد
لدنيا؟

المطابق يلتفتان به حكومة محايدة
لإجراء الانتخابات وكذلك أن يتفلسف
قرواها بوجه من رئاسة الحزب حتى
يمكن أن توجد لدية انتخابات حرة.

ضمانات ضرورية

تضمن أن تقديم الحكومة الحالية بأن
المرحلة القائمة أمامها جدا وبخروطة في
حياة الشعب المصري ومن لم تطالب
لقد من أكثر القاء وتخليها للسلطة
الطموحة العليا على الصالح الصغيرة
والصغيرة وإثباته بالمطابق ولقد كان
أزلا احتشاق للشجوة في السياسة
السياسية السياسية والمطابق القرواها
محايدة على رغبات الشعب ومهايرة
وترك حرية الاختيار له بإكامل. وهذا
يتفلسف الأمور كبر قدر يمكن من
الضمانات لإجراء انتخابات حرة ونزاهة
لقد المصطفى التي يربط الشعب في أن
تدور الانتخابية في المرحلة القائمة.
وحمل هذه الضمانات بطل التفكير
حسن ناعما استدلا العلوم السياسية
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية. أنها
كثيرة جدا من بينها خروطة الجوانل
والانتخابات بأن تكون هذه الجوانل دقيقة
وصحيحة. وإليها أن تكون هناك
ضمانات دائرية كاملة في مقدمتها
إشراف القضاء على العملية الانتخابية
من الأرشا الأخرى. بالإضافة إلى العديد
من الوسائل الأخرى وهذه الضمانات
لا يمكن أن تقتصر إلا لا أن إجراء
الانتخابات تحت إشراف حكومة مؤقتة
محايدة خلال فترة الانتخابات وهي

مصلحة ضرورية ويمكن أن يكون لها
تأثير رئيسي بالغ الأهمية والإيجابية
والسياسة للمصري والذي بات
تقدم أمام الانتخاب أن
وإشراك كثيرة للتنمية. وإن وجود
حكومة مؤقتة لا يساهل لها فيما يتعلق
بنتائج الانتخابات مثل ضمانات حقيقية
نزاهة الانتخاب.

ويستمر المكتور حسن ناعما قائلا
من الممكن تصور أن الصورة القرواها
كاملة والمطابقة لنا ما قد زور الرئيس
مبارك الانتخابية لمطابق جماعوي عام
أن يصبح حيدة لري الأحزاب ولحق
الصناعات الحزبية القوية وأن يتفلسف
من رئاسة الحزب الوطني وقرواها النزاهة
الكامال بما يستلزمه من الانتخابات
القائمة. وفي تقديري الشخصسي أن
الرئيس مبارك يستطيع أن يحكم في
ظل خروطة جديدة بل ولا يتجاوز ذلك قلت
إنه في حاية في هذه الخروطة لتجديد
نماء النظام وهو في جميع الحالات يملك
من الوسائل والصلاحيات ما يؤهله
للمصالحاة. لكن السؤال هل هذا

اسمہ فی کثوف القناضین وتولجھ
برس القنجد علیہ ذہ البطانیہ وعلی
الخصیصۃ تسمیہا الخلیج.
کذا یزید تقریر حق کل مفسر من
المؤثرات الانجليزية فی تحریک القنص
لجہاتہا عنہا فی جمیع الاحوال
بغالب وبعقوبت الأبد للخصیص علیہا
فی قانون القنصون ان می مکین آخر
إسناد القناضی فی کل ذلک فی القضاء
علی وحدہ والبرن العام ویل اجازت
تبعیہ علی وحدہ والبرن عام فی قضائت
ان تكون ذماة الانقضاض فی فضائت
ان کل تقریر ذماة القضاة ففسوف
تكون ذلک بایلا فایما علی سورہ الخی
تضمن لاجراء الانقضاض بمعہا من
القضاة فی کل ذلک انقضاض.

[illegible]

الإشراف الأكاديمي وتحقيق مراد
المتقدمين.

يطلب المستشار يحيى الرفاعي أن
تمدد الرقابة القضائية إلى تقسيم الدوائر
وتنظيم الجداول والتصويت وقرن
البيانات وهو ما يستوجب أيضا أن
يرأس رجال القضاء دون غيرهم اللجان

الانتخابية كافة حتى لو استلزم ذلك إجراء الانتخابات على مراحل، كما يلزم اختصار عدد اللجان الفرعية لتكون بقدر الحاجة فقط وضبط عملية الاقتراع بما يكتفي التحقق من شفعية كل لائحة من واقع بطاقتها الشخصية أو عائلية دون غيرها مع توجيه قري





المصدر : **جريدة النصارى**

التاريخ : **١٦ مارس ١٩٩٥**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السوفيات يحاصر الإخوان في الانتفاشات

كتب رضا حمام :

التحدث أوفى يشاور للتحالف بين الإخوان المسلمين والوفد ، وذلك في تولد عناصر من جماعة الإخوان في صفوف الحزب والقمسي إلى ثوب مهم قديمة في مسؤوليات الحزب التنقيبية . حيث بدأ التجهي السيد داود صليو جماعة الإخوان المسلمين والذي انضم مؤخراً إلى صفوف حزب الوفد بالإسكندرية في المناقشة على مقعد لائحة التشبيب بالحزب بالإسكندرية ، وهو الأمر الذي دفع العناصر المتنامية داخل اللجنة إلى إعادة التنسيق

فريا بينها من أجل عدم السماح للتجهي جهاز بهذا النوع وشروعوا في تشكيل لائحة فيها بينهم من أجل هزيمة في الانتفاشات ، وقد علق أحد الوفديين على عدم رغبة قيادات الحزب في فصل هذا العضو . ومن اتفقوا معه من الجماعة إلى الحزب بأن ذلك من شأنه أن يسهل إلى سمعة الحزب . وأن هزيمته في انتخابات لائحة للقمبي هي الصيغة الديمقراطية لحاصرتها . المعروف أن لجنة حزب الوفد بالإسكندرية تعاني كثيراً من لجان الحفظات من انتقادات شديدة بين من يؤيدون سياسة رئيس الحزب مؤاد



مؤاد سراج الدين

سراج الدين ، ومن يعارضونها ، وهي المسائل التي كان لها صداها على مسؤوليات الحزب المركزية ، وكانت يعطي عناصر اللجنة قد تعرضت إلى الفصل من الحزب بمعزلة رئيسة مؤاد سراج الدين بسبب معارضة الشديدة له



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ مارس ١٩٩٥

كلمات

علنا أو في السر، أجرى الاستعدادات الحزبية للانتخابات القادمة. وبعض الأشخاص يقومون من الآن بجهود حثيثة في سبيل الاتصال والتقرب من الناخبين استعدادا لترشيح أنفسهم في بعض الدوائر. واستغل الكثيرون فرصة شهر رمضان المبارك وعيد الفطر، للاتصال والتهنئة أو لإقامة موائد الرحمن وتعليق اللافتات الدالة على اسمائهم وما يشتهرون به. وربما كانت هذه هي المرة الأولى التي تبدأ فيها الاستعدادات مبكرة، قبل هنا بنصف سنة.

وقيل إن هناك مساعي لتشكيل جبهة متحدة عن الحزب الوطني الديمقراطي وبعض الأحزاب الأخرى المعارضة بشدة وللتنصبة للارهاب والتصليب لخوض المعركة محاذ في تنسيق ونظام. وليس عتدي من المعلومات ما يؤكد هذه الروايات أو ينفيها. على أن لغيرنا مؤكدة تقول إنه قد أقيمت عدة مناسبات في بعض المناطق. حضرها بعض القيادات الحزبية، من هذا الحزب وذلك للتنسيق بينها في معركة انتخابات مجلس الشعب القادمة. ولا غير على ذلك. فمن الطبيعي أن تحدث بعض التحالفات، التي تحتاج إلى تنسيق ونظام. وفي الانتخابات الماضية، وبعدما دعوت إلى أيجاد تحالف ديموقراطي، يضم الأحزاب والجمعيات المؤمنة حقاً بالديموقراطية والقائم الودى وجمع التمثل، في مواجهة المتطرفين المتعصبين الذين يحملون السلاح ولا يتفاهمون مع أحد إلا بالرصاص وهذه الجماعات الإرهابية تستحق أن يبينها كل مؤمن بالديموقراطية والسلام الاجتماعي وكل من يحمل شعاراً يقول إن الدين لا يوافق للجمع. وإذا كان التحالف هدفاً ووسيلة في نفس الوقت للوقوف في وجه الإرهاب، مهما يكن الوقت والظروف واللاسيك، فإنه في وقت الاستعداد للانتخابات، يبدو أهم والأهم، ويبدو الوطن في الشد الحاجة إلى تضامن قوى المؤمنين بالديموقراطية والسلام الاجتماعي.

والأحزاب المؤمنة بها إيماناً حقيقياً وأعباء معروفة ولا تحتاج إلى تحديد ما بالاسم. والأشخاص والجماعات المسندة للارهابيين، بلال أو بالملاح أو بمصري، السكوت وعدم الأذنة العقلية، معروفة أيضاً لكل من لديه إلمام عدى بمجريات الأمور في بلانيا. وقد أن الأذان لكي تتخلص نهائياً من هذه الكلوة التي عيبت بالامن والنظام، وراح ضحيتها الكثيرون من رجال الشرطة ومن الأمال المسلمين الذين لا تأسف لهم ولا جمل، ولا مشاركة في أي عمل سياسي، ومن بينهم نساء عديت وأطفال أبرياء راحوا ضحايا الارهاب المجنون، الذي يبدو أنه انحصر وخفت وطأته في الأسابيع الأخيرة. نجد أن الحذر والإحتياط واجب، فاعداء مصر في الخارج وعملاتهم في الداخل، لم يأسوا تماماً من محاولاتهم الأتمة لتعمير صفو الأمن، والأشغال بالنظام في بلاد يؤمن شيعه بالسلام والهدوء، وتدين غلبيته بالاسلام دين التسامح والأخوة والرحمة.. صفات الله من قوى الفساد والشر.

محمود عبد المنعم مراد



المصدر : : النصر

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٥

النشر والأخبارات الصحفية والمعلومات

الانتخابات القادمة .. بين الفيلوف وجمال السلطان

والامر بالنسبة للحزب لا يشتغل من الازداد .. وجميعهم يدخل لعية الانتخابات رافعا راية : « ألى تكسب بيه الصب بيه » .. ويدأت جميعها ل ممارسة اللقائ السياسى بحسنة تلقوا حكة الفيلوف ل فست مع حجاز السلطان .

• • •
ورغم ان السياريرى المرقع لاي انتخابات قادمة سيبدأ كما هو بنسب التكرار فالحزب الحاكم سيقبل حاكما بنسب الاغلبية اوزيد ما دام هو حزب الرئيس والحكومة التى ستقرب على الانتخاب وتقول للفرز وأعلان النتيجة حتى لوهم بين اعضاءه اكبر عدد من الدائمين .

• • •
وحزب المعارضة الوطنية والمستترة ستنال تشجدة ومدايرة من قبل ان تبدأ الانتخابات حتى لو رضى البعض منها بعض المقاعد القليلة التى ستبقى لبعض وزعماء تكبريا من الحزب الحاكم حتى لا تسويه بين الصوب التى بها عهد اذا حسم كميونتر وزارة الداخلية الامر لصالحه بنسبة الـ ٧١٪ المتعارف عليها ، رغم ان كل من لم يصبه النجاح سيتصل حتما بكتيرى الانتخابات وسيلجأ الرايين حتما لحكسة اللقش .. والتى ان يلقا حكما لان راسل مجلس الشعب قد قال ان المجلس سيد قراره .

• • •
مكدا ويظهر ان تتكون لجنة للفيلوف والسلطان ولكن هذه المرة بين اللقش الطيل الحيلة ورغم انه صاحب السلطة وصاحب الكلمة لم اختار من يلقه وهو يتخيل لمدة ايام قليلة متلاحرا يرى السلطان ل



بقلم
الدكتور :
محمد
شكيلة

لاموه لانه مقلول لا محالة لاستمالة تعليم الحمار .. فحيك الفيلوف .. وقال لرائه الشهيرة التى أصبحت مثلا .. بعد عشر سنوات ساكنين قد مت ازمات السلطان ازمات الحمار ..

• • •
والحيلة تقول انه ما شبه الليلة بالبارية لجميع المتقدمين للانتخابات فرادى وحزبا يدخلون الانتخابات ويسبقهم دعاية تكلف الواحد منهم ما بين عشرات اللى مئات الآلاف من العملات الصعبة والسهلة وجميعهم يقول انهم وحدهم للقانون على تحقيق الامانى والامل حتى الاعضاء العاديين من فتح ابراهيم .. الذين لا يتكلمون .. لان الكلام فى المجلس حرام .. فهم دائما غائبون واذا حضروا فهم نائمون ، من منطلق ان يوم الثالث عبادة اا لهم الان وعدن بان حجازهم مستطلق ل الدورية القادمة بعد ان صامت عن الكلام لمدة خمس سنوات كاملة .

لاشك ان الشارع المصرى سيشهد خلال الشهور القادمة نشاطا مكثفا وملحوظا تشارك فيه الأحزاب الأثراء ليل أصوات الناخبين لانا مقلولن على عام الانتخابات لانتخاب اعضاء مجلس العائلة (المسمى بمجلس الشورى) وبعدها بشهور لانتخاب مجلس التشرييع الوحيد ل مصر والمعروف بمجلس الشعب .

ولا أعرف لماذا تتكررت ولنا ادى الجميع أحزابا والارادوا يستعدون لغرض هذه الحركة الانتخابية التى تعمد بشكل رئيسى على الدعاية التى تقبل المنعم والاستحليل مما .. احداث تلك الحركة الهمجية التى كانتا يورثها لى ولنا ظل حتى ايام الثورة باسم قصة الفيلوف وحمار السلطان .

• • •
ومكدا هنا اللعنة انه كان لى قديم الحمر والاروان سلطان ظالم وكان عاهده حمار وكان السلطان دائم الضجر من احد مواطنيه الذين رمزوا له بالفيلوف فارسله له السلطان يقول له انى اريدك ان تعلم حمارى هذا الكتار .. واذا شئت فقلته .. فاجابه الفيلوف بأنه يستطيع ان يعلم حمار السلطان الكتابة والقراءة وكل اللغات .. الا ان ذلك سيستغرق منه عشر سنوات وبعدها يقبل ليقول للسلطان ان يطلع برأسه بعد ان يقطع يديه ويرويه من خلاف .. وما ان علم اعل الفيلوف بما قلته عن نفسه



المصدر :

الكتاب

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٦ - مارس ١٩٩٥

مواجهة ابعاءات وحزن المربح الذي
قبل طراعية أن يرادى روى
الليوسوف .
وقدما قالوا انه اذا خدمت انسان
مرة فهو المظلم . واذا خدمت مرتين
فانت المظلم . واذا كان صحيفا ان
التأنيب المصري قد احطأ مرات ومرات
لانه تصور صقل ما يدعيه محترف
الانتخابات من ثواب الشعب المظلم
على امره .
فانه صحيفي ايضا ان هناك
تغيرات . كثيرا حدثت داخل مصر
وخارجها خاصة ان القرار العظيم
الذي اتخذه الحكومة يفتح باب اللهد
في جداول الانتخابات والذي انضم على
اثره عدة ملايين من الناخبين وخرج
منها مئات الآلاف من الأموات .. حتى
اصبح القادمون البدد هم الحصان
الأسود في الانتخابات القادمة لاني
لا اعتقد ان السلطان الحال (كثر
من ملهوني ناخب جديد) سيتمكن في
نفس الفع القديم للتفهي والى الابد
امكانه تكرار عصر الليوسوف يحضر
السلطان .

• • •

ولهذا لمانني ومن مؤمن كمتقال
دائما .. اتفاني أن تشهد الانتخابات
القادمة سلوكا جديدا .. يشمن
الا يذهب كريس المجلس النيابي الا ان
يستقله من أبناء مصر القادريين هل
حسن لتمثيل الأمة تحت كلفة الذهبية
لمجلس الشعب - المجلس النيابي
اليوم في مصر - أما مجلس العائلة
المعروف بمجلس الشورى .. فلك
لمعة أخرى .

• • • كاتب المقال - استاذ
بكلية زراعة عين شمس



تزوير الانتخابات.. الجريمة والتداعيات

لماذا لا تعتبر البطالة الشخصية أو العائلية وهي الوثيقة الأساسية لإثبات الشخصية، والتي تدل على بلوغ سن التكليف هي بطاقة الانتخابات العامة؟ ثم جاء الحكم الأخير - وهو واحد من أحكام كثيرة معاملة الذي صدر عن محكمة استئناف القاهرة برئاسة المستشار رفعت السيد- برفض بيان كلاً من وزير الداخلية، ورئيس مجلس الشعب قد ارتكبا جريمة التزوير في الانتخابات الأول بأبها، والثاني والثالث وهمم الالتفات للظلمين للخدمة إليه في هذا الشأن حسب النصوص القانونية التي تنطبق بذلك. جاء هذا الحكم مع غيره ليثبت وقرع تلك الجريمة البشعة التي صرخ من ألسنها للوجعة جمهور عريض من المواطنين المظلومين.

ومن عجب أن الشخصين الذين صدر الحكم ببراءتهما يفرجن انهما على علم كامل بالقانون، فالأول كان يشغل وقت وقوع الجريمة منصب الوزير المعني بإصدار القانون، أما الثاني فهو استاذ في القانون ويراى المجلس التشريعي، ولذلك فإن الصورة تبدو أمام المراقبين صورة بشعة ومفترقة إلى درجة لا تقبل، ولا تحتمل.

ولنا هنا أن نساءل: كيف غشمت عتاش للناس إلى هذا

الحقد؟

وماذا يفعل الزورون لتسليمهم ولا يتسليم؟ ويأبى مصر يلاون للتخفيف من أجرة العقوبة؟ وهل عليه من وجه تزوير إرادة الأمة؟ أم هناك مصلحة للزور

الصريح؟

وإذا كانت هناك قدرة على الجدل من خلال وسائل الإعلام التي يمتلكها الزورون وهي كثيرة ومتنوعة، فماذا يقولون لرب الأوباب في يوم الحساب؟

• وأما أن التلاعبات لمحدث ولا حرج؟

أولها - هو لظفرها من وجهة نظري - لقانون الشرعي

لكيان الدولة القانوني وأضرار عقدا وتلك منظوماتها القانونية.

فالجاس الذي تشاره سيف البطان من كل ناحية حتى عنت كياته هو الذي يريخ وليس الدولة، وهو الذي يصدر التشريعات، ورئيس الدولة.

بصوره هو الذي يكلف أحد المواطنين

بتشكيل الوزارة، والوزير يشرع في

قوت تكليفهم وخلف البويع في إصدار

أقرارات وزارية، فإذا كان المجلس

إلى هذه الدرجة، فإن البطان يقدّر إلى

كلية ما ترتب عليه من توائيم وتماسك، وبالتالي تتعصب

شرعية السلطات ويؤمن الوطن فيها عن قبل المواطنين

الذين تمارس عليهم أعمال السلطة والسيادة.

والثاني هذه التلاعبات من قبيل الثقة من التخفيف في

جدول الأشغال في الانتخابات وأصابهم بحالة من غش

الاعتراك بها والسعي لئلا يثبته، وقد وقع هذا بالفعل، مما

أصل السزورين لمرصة أكثر في إتمام التزوير بتسوية

بطلبات القاطنين لصالح مرشحي جبهة التزوير والمواطنين

اتلفت كلمة الأمم المعاصرة على اعتبار الديمقراطية إحدى الآليات المتعددة لتجانب السلطة بين التيارات السياسية المختلفة، ومن أهم مظاهر الديمقراطية في بلاد العالم الانتخابات الحرة التي تعبر عن إرادة الناخبين إجمالا وتعكس مؤشرا واضحا لرغبة الشعب في نوع الحكم وصلاص الحكم الحاكم الذين تؤيدهم الغالبية.

كما اتلفت كلمة الأمم المعاصرة على ضرورة إحاطة العملية الانتخابية بالضمانات التي تكفل لها النزاهة الكاملة واعتبار الأساس بنزاهة الانتخابات جريمة يعاقب عليها القانون.

والأسف الشديد فإن جريمة تزوير الانتخابات العامة وتزوير إرادة الأمة الصرية خرجت من طور الاتهام إلى طور الذنوب وأحكام قضائية غير قابلة للتفويض، وما يسبق الأسس ويهدم القلوب أن جريمة التزوير لم تقع من موهج هند مرشح آخر، ولكن السلطة التي بشرت التزوير وصارت عليه - كما جاء في حكم المحكمة - هي السلطة التي يتسابق بها حامية

الانتخابات من التزوير وهي وزارة الداخلية، ورئيس مجلس الشعب والناطق عليها لثلث القائل: محاميها وجماعها، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وحسبنا الله ونعم الوكيل. ليس هذا فحسب، بل إن التزويد وسبق الإصرار على ارتكاب جريمة التزوير شايان في حق الزورين بسالة متواترة.

• ففي قانون النقابات للشهيو ٩١/١٠٠ وتعديلاته الأخيرة ٩٥/٥ لا توجد أي إشارة من بعيد أو من قريب إلى أهمية المرشحين أن يكون لهم مندوبون يظهرون لهم لجان الانتخابات بالرغم من النص على ذلك في القوانين الخاصة بكل نقابة.

• وفي حالات كثيرة بلغت درجة التواتر أن قامت الشرطة بطرد مندوبي المرشحين ليس هذا فحسب، بل والتدعي عليهم بالضرب والجرح وفي حالات أهد فظافة وأكثر جرما قامت الشرطة باعتقال كل من تقدم فيه وأهنة المعاون للمرشحين للمارشحين، وذلك بهدف ترغيب الساسة الانتخابية لعدم تزوير كبري تتم بطريقة جماعية اختصارا للوقت وحسما للمواقف وإفشاء مبرما على كل مفاسد الأصل في المساواة والحريية التي ترواها بعض المواطنين أصحاب القلوب البيضاء والسرائر النقية.

• ولقد تكررت هذه الظاهر في كافة دورات الانتخابات حتى أصبحت سمة عامة للانتخابات العامة لمجلس الشعب والشورى، ولعله من مكرور القول أن رفض السلطات القائمة اعتبار البطالة الشخصية كوثيقة للتصويت في الانتخابات العامة أكبر دليل على التزويد وسبق الإصرار لإتمام عملية التزوير من خلال الاعتداء على سجلات انتخابية لا تعبر عن المواطنين المصريين إجمالا.



المصدر :

١٠ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذا مملوك، حيث لا أحد أكثر من مئة لله يعطي مسووق
لرخص ما، ولكن الذين يملكون الواقع لهم كثر من حتى
صار لشل الدارج أن هناك موشمين بالشؤون الأسوان
وموشمين بأفئذ الكراسي والمواضع.
ومن التاميزات أيضا أن هيرع التزوير إلى هذا الحدائق
أرتب عليه إيجاد جبهة عريضة تتأدى بأسلوب العنفة
طريقا لتداول السلطة وحجبتهم في ذلك أن التزويرين
يعتمدون على أسلمة الشرطة بإجراء عملية التزوير، بأن
الديمقراطية ليست إلا شعرا الجوف لإتمام سيطرتهم
للمسلمين على السلطة والحقيقة أننا لا نملك أي حجة
لواجهة هؤلاء والرد عليهم طالما أن عملية التزوير ماغنية
على هذا النوع البشع.
وأكثر هذه التمليزات في حالة عدم الاستقرار التي
أوجدتها للزورين بملتهم الشائنة وساركهم المشائفة
للأصناف والقوانين، لقد تسببت حالة عدم الاستقرار في
خسائر اقتصادية عظيمة في تخلص الاستثمارات
وهروبها وهجرة العقول وفراغها فانتشرت البطالة
وكسدت التجارة الداخلية والخارجية، وتسببت في
خسائر اجتماعية عظيمة في مشاعر الانتقام لدى من لهم
الحق في التنازع والفرد بتفصيل الآساء، ومن اختصها منهم
خلة كل الطوق وخلف هؤلاء هؤلاء جمهور من الناس
يحمل نفس المشاعر الدافقة للتفريق الأخر.
كما أخصى المواطنين الآن بطرقين بالريبة والشك لكل
ما يأتي من الداخلية وكبيرها الداخلية، وبالتالي إلى جهاز
الشرطة بوجه عام، وقررت على ذلك مشاعر من الكرامة
تلف الوطن والمواطن وترجمت في حوادث العنف والقتل
للقضاء الذي راح ضحيته مئات من أبناء هذا الوطن.
ثم كل هذا وغيره من التنازع يمكن أن يتزول ولكن
بشرط أن نتغلب على أنفسنا، وأن شعبيتنا وأن مستقبلنا
وحاضرنا ونتمنى إلى الله من أبيض جرائد النصر في نظر
العالم، وهي جريمة تزوير إرادة الناخبين، وكل ما يؤدي
إليها أن يحرق طيها. وللحديث بقية.

كلية العلوم - جامعة قناة السويس



المصدر :

١٢ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مفاجأة: انتخابات مجلس الشعب القادم باطلة قبل إجرائها!

كتب صلاح النعيف:

والشرف على الانتخابات وأجانب مواجهة الجداول الانتخابية في تصريحات لـ«المشرب» أن جداول الناخبين موجودة في اللجان حتى (١٥) من مارس الجاري لأننا نحافظ على جداول بقدر الإمكان من التعرض للتلوث والضياع.

وتشمل مساعد الوزير والمشرع على الانتخابات فائلاً: هل نضع الجداول في اللجان العامة أم المساء؟
والأ وهما الجداول كما ينص القانون لسياسة من يلب الأوراق وقد تتعزق الأوراق ويأتي المواطن يبعث ويقول لم أجد اسمي!! وهل كل حال على المواطن الذي لم يولد لأي سبب من الأسباب أن يطعن أمام اللجنة المشكلة من رئيس المحكمة ومدير الأمن ورئيس اللجنة بكل محافظة ومن يرد

امتلت وزارة الداخلية من عرض جداول الناخبين خلال المراحل القانونية التي بدأت أول فبراير الماضي وللأسف في ١٥ من مارس الجاري. خالفت الداخلية بذلك قانون تنظيم مباحرة الحقوق السياسية واللائحة التنفيذية الصادرة بقرار من وزير الداخلية مما يعرض الانتخابات القادمة للظن فيها لعدم استيفاء جداول الناخبين للشروط القانونية. ويررت الداخلية عدم عرض جداول الناخبين في كل ضياعة بالبلدية وكل حصة بالقرية كما ينص القانون ولائحته التنفيذية بدعوى الحفاظ على الجداول من التلوث والضياع
واك اللواء محمد مدير المشاوي مساعد وزير الداخلية

أن يكتم على الجداول فهي موجودة في اللجان والشعب، بدورها التي لجان الخس الانتخابات مجلس الشعب القادم باطلة. باطلة من الآن وإلى إجرائها ما لم تتم معالجة الأمر قبل دعوة الناخبين حيث لا يجوز قانوناً إسفال أي تعديل على جداول الانتخابات بعد دعوة الناخبين إلى الانتخاب. ويقترح د. حلي مراد نائب رئيس حزب العمل واستاء القانون ويعد على من خسر ورئيس الجمعية الأولى الكادى الحقوق في الانتخابات مجلس الشعب القادم إسفال قانون يحكم وفق الانتخابات القادمة بمراميد جديدة يتم على أساسها عرض هذه الجداول (١٥) من مارس بالبلدية وكل حصة بالقرية خليفة القانون وفي

أسكتة غامرة وقائمة لأن يطعن عليها المواطنون ويبحث يمكن من يريد الاعتراف خلال لجنة الجديدة بالمخالفات أو الإضافة حتى تكتم قانوناً وأن أي إجراء آخر يعتبر حجباً لعرض هذه الجداول ويضع العراقيل أمام إمكان تصويبها ويعتبر امتناعاً من تنفيذ القانون ومخالفة له. ويؤكد د. حلي مراد أهمية تعديل هذه الأوضاع وإعادة النظر في المادة الخاصة بطريقة عرض جداول الناخبين الواردة في القانون ولائحته التنفيذية مشيراً إلى أن القول بخلاف ذلك يؤدي إلى فتح باب الطعن في انتخابات مجلس الشعب القادمة وسنكون الجداول مطعوناً فيها حتى ولو أجريت الانتخابات. لعدم استكمال الجداول للشروط القانونية.



المصدر : السيرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

١٨ مارس ١٩٩٥

مسئولية: هيئة الرقابة الإدارية.. وجهاز المحاسبات تجاه الانتخابات القادمة!

بقلم: حسن حافظ
عضو مجلس الشعب السابق

لا جدال أن المسئولية الرئيسية هي تجرى الانتخابات نزاهة وبحياة تام تقع على كاهل القيادة السياسية والحكومة.. ولا يخفى الشعب من مسئولياته في هذا الضمور.. وإن كان كل ذلك لا يلائم دور الإجهزة الرقابية الرسمية.. على مستوى الدولة وبأليات هيئة الرقابة الإدارية، والجهاز المركزي للمحاسبات. والجانب الآخر لضمان سير المعركة الانتخابية للهيئة لمجلس الشعب بصورة تقليدية يرضى عنها الشعب ويشارك فيها بتصميم كبير ويكون ذلك ميسرا ومتوقعا إذا استندت الوزارة إلى رئيس حكومة محايد يعاونه مجموعة من الوزراء الفنيين والمستشارين ليست لهم صيغة حزبية وذلك أثناء فترة اجراء الانتخابات والتشريعات لها والتي لا تشهد أكثر من ثلاثة أو أربعة أشهر يتسلم بعدها زمام الحكم الحزب أو الأحزاب المؤهلة الحاصلة على الأغلبية وبهذا تتحقق سلامة الأوضاع الدستورية على أن تجرى الانتخابات تحت إشراف قضائي كما ينص الدستور مادة ٨٨. والجدد أنه إن عند قضاء مصر كما جاء في بيان لوزير العدل السيد القاضي أكثر من ٧٠٠٠ عضو بالمحسبات القضائية الأربع، القضاء الوطني، ومجلس الدولة، والحماية الإدارية.. وهيئة قضايا الدولة. ولما كانت اللجنة الفرعية للانتخابات لا يزيد عددها على عشرين ألف لجنة كأكثر لحصاء لوزارة الداخلية فإن إشراف قاض على أربع لجان في مقر واحدة واحدة.. بعيدا عن مراكز وإسام الشرطة.. يحقق للراد والطلوب كما جاء في الدستور على أن يظل ألف من أعضاء القضاة العامة وغيرهم لتسيير الأوضاع العادية في تلك اليوم.. هذا إذا اجريت الانتخابات في يوم واحد. وتصل هذا العدد يكفي إذا اجريت الانتخابات على يومين، يوم للوجه البحري ويوم للوجه القبلي، واعتقد ولعل الكثيرين يسألونني رأيي بأن الصعبد يتطلب تضافر الجهود جميعا من رجال أمن وشعب لكي يجرى له يوم وعدم كاف من رجال الأمن لكي يتفادى وقوع حوادث ولكي تشملها الطمانينة الخاضعين..

ولكن هل تغطي تلك الضمانات؟ نعم لم تكون كافية لحيدة الانتخابات، ولكن هناك مامو الخطر على الانتخاب وعلى المعركة الانتخابية من الحيدة ألا وهو مواجهة الاضرار التي في الانتخابات. والحق يقال حتى الحكومة الحادية ذاتها ومحاها للاستطيع أن تجريها بتفوق على المستوى الذي يرضى فيه الشعب مع عدم تقدم الإجهزة الرقابية والماسية للدولة بصورة فائدي يفرسه القانون عليها.. فيجب أن تكون بقلعة متديبة مستوحاة المحسبات لكل منصوص الانتخاب من استئصال نفوذ.. وأهناك المال العام.. ومختلفة القوانين.. والشعب في كالة صورة أثناء الفترة التي تسبق الانتخاب وهي بضعة أشهر إبان هناك صورا تستغل الناس.. وأفراد العام في كل ثورة انتخابية فتكون دون مراعاة القانون أو التزاما لضمان أو احترام لشعب. وأصبح أن هذه الأمور والأوضاع غير الشرعية وغير السلمية لا تقب من الخطر جهازين رقابيين، هيئة الرقابة الإدارية، والجهاز المركزي للمحاسبات وأليات هذه الأوضاع غير السلمية في التصديق لها من الإجهزة الرقابية كل في اختصاصه هو من صميم عملها. ومن أول واجباتها. فقط يعترض بكلمة للمشتلون في هذين القطاعين هما من أن الأمر ليس يحتاج إلى نور أخضر من الحكومة التي على نعت الحكم رسميا أن لها حريا به عهد له بطريق غير مباشر ويعبر في كل من الأحوال كثيرا من الصواجر القانونية والموانع الشائكة مما يجعل التصديق للانحراف وهذه الأوضاع الخاطئة ضعا سارا للحكومة وهذا ما لا تقدر عليه الإجهزة لأنها تسيير يوما.. فالرقابة الإدارية تتبع وزير التسمية الإدارية ورئيس الوزراء والجهاز المركزي للمحاسبات يتبع مجلس الشعب.. وفي حالة غياب مجلس الشعب بعد فضه يقوم رئيس مجلس لشورى بتسيير اختصاصاته والأمر من جماعة الحكم التي يهملها أن تسيير الأمور في طريقها الذي اعتقلته مام توكل الأوضاع إلى وزارة محايدة فتعمل بقوة وحماسن وصديق للتمديد القانون لتساند أجهزة الرقابة في رسالتها وإن كانت هذه الأخيرة من الإجهزة ينبغي أن تواجه الانحراف وإيقاف نزيف اهتار المال العام والتصديق للانحراف وهي ترى جهات منه تفرس بالقضايا على



المصدر : السوفيت

النشء والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٥

القوانين واللوائح غير عادية بغيثان أو مكتوبة براءه؟
ولأسف قد شهد المنصور القائم - والذي يجب أن يعمل بل الذي
توجب مثل هذه الأوضاع تمثيله - التفسير والمفهوم لا تكاف
الاحتراق تحت أعين الناس دون أن يجرؤ أحد أن توقف الهزل والبعث
لهذه الصور بل لذلك الجرائم التي ترتكب والتي تصنع بعد ذلك دولها
بأنهم يمتثلون للشعب.. لا يحضرون الجلسات فتنصر القانونين
بأنهم... ولا يمتثلون بالقوانين فلا حصة ترافع عنهم والغريب أن على
رأس هؤلاء وتتمسك بالقوانين عيال العاملين ورؤساء الهيئات
والشركات ورجال الحكم المحلي الذين تدفع بهم الحكومة أو الحزب
الحكماء للمعرفة الانتخابية وساهموا بعمدة التي يدير مجلس إدارتها
حزباً منها.. ويخرج من أركانها ويعد سيارتها ويخرج العاملين من مواعيد
لكن يخرج جواً للتهاليل والمظاهرات والتجمع في المظاهرات. وكثيراً ما
والحازن والملاوة للشجيرة لكل من يتصرف من ساعده ولكل من
يساهم بالتصويب الأكبر في التصريح إما من يسود فيقطعات ويترأس
البلدية فهو الناس الذي يكلف على منته.. والذي يفتق عليه بنون
حساب.

سيظل الحال هكذا طالما كانت هذه ثلاثة قائمة في المنصور تظل من
ناقلة تدفع لجميع العاملين في الحكومة والقطاع العام والذي من امتد
مساهم ليشمل قطاع الأعمال أيضاً.. كما لم تطف حطرا على العاملين في
الحكم المحلي بأنهم سكرتير و عموم الحافظات ومساعدتهم ورؤساء
للبن والمراكز والقرى في ترشيح أنفسهم في حين أن القانون لم يحز
الجميع بين عضوية مجلس الشعب وعضوية المجالس الشعبية أو
ولجان العهد والشيوخ أو عضوية لجان الخاصة بها فهل يترى
عضو المجلس المحلي في القرية أو الشيخ في القرية أو الناحية له من
السلطة والتأثير ما هو أعظم وأضخم من الإجازة التي أحازها الدستور
لسكرتير عام محافظة أو مدير عام إسمان في محافظة في مدينة أو
محافظة. كما أحاز القانون أن يجمع بين عضوية مجلس الشعب
وممارسة الوظيفة العامة في الحكومة أو القطاع العام وبالتالي قطاع
الأعمال سيما بين كبار العاملين من رجال الدولة.

إن هذه الصور القبيحة في الانتخابات أثناء الحركة تدعى عن تشغيل
السيارات الحكومية الفارهة - يقوم بها العاملون الذين يفتق عليهم
من المكافآت والملاوات بغير حق يحف بالرشح الحكومي للديرون
العاملون ورؤساء القطاعات والوظائف وسائر العاملين بهتفون
ويصطفون في السرايات تحت القفط التي تحمل اسم مرشح القطاع
العام وكل ذلك على حساب المواطنين الفقراء.. وكل هذا لكي تظهر في
غير خفية أو حياء بل أن الحكومة وجماعة الحكم تباركهم.. وكل ذلك
أيضاً تحت أعين أجهزة الرقابة الرسمية للدولة، هيئة الرقابة
الأنونية.. والجهاز المركزي للمسابقات والهيئات التي تخدم الحسابات على
المحيطون مساهمة المساهمة عن هذه الهزل والنسب.. وأحد ما يفتق
هؤلاء أن نوا الحضر لا يسمع لهم بعد هذه الانتخابات! فهل القانون
تدشيراً هذه الأجهزة الجبرها أيضاً ويطلب من غير مسئولين ورؤساء
هذه الأجهزة أن يسكن القسار عليها.. ضرورة واحدة لمؤسسة من مؤس
الاحتراق والفساد سيسقط حجر كبيراً ومن وراءه احتراق أخرى
كبيرة.. فلي متى يتدعى هذان الجهازان العملاقان ليشتر هذه الأوضاع
الخاصة.. فهل من عجيب!!



هذا الزمان

هجمة النقابات
والانتخابات القادمة

والبلاد تصعد حكومتها وبموجب
للانتخابات في الانتخابات القادمة وبعد
أشهر قليلة من موافقة مجلس النواب
على إلحاق مصر بمجلس الشورى
والنقابات ورئيس مجلس الشورى
المصري ليرأس اتحاد النقابات
ويستعد هذا المجلس للقيام
بالعمل في مصر من جديد
والظالم إلى هجمة تالية منسقة على
النقابات فيتم حل إحداهما ويقتل
أمر ومرو الثانية ويهزم الاستعداد
للانتخابات الثانية - توجه - الآن -
الجماعة الليبية على الثلاثة
المعاصرين ومن خلالهم مشتركة
للنقابات الثلاث بمخالفات مالية
وأدوية - لكنه لا توجد أي مخالفة
إلا في هذه النقابات الثلاث بالذات
والسؤال الآن لماذا انتظرت الحكومة
كل هذه الشهيرة على هذه المخالفات
لنظف - فجاء - الآن فقط رغم أن
النقابات الثلاث خاضعة للتدوير
الجهاز المركزي للمسابقات وبعد
الرقابة الإدارية - ثم لماذا صمت عليها
مجلس الشعب حتى الآن والتدوير في
مجاله وتمت بدهاء ثم أين كانت
النقابات والخضرة وأحكام المراسلة
خلال السنوات الأربع الماضية وهل تلك
هذه النقابات التي كل هذا «الظفر»
حتى تستطيع أن تسكت كل هذه
الأجهزة الرقابية عنها أم أن الحكومة
كانت تظلم صفوفها وبمخالفاتها انتظرا
للأدوية - خمسة - خمسة - لقد نجحت
الجماعة في «الجمهورية» وسقط في
التدوير - قبل هذا وقت - والعالم
يرى تدويرها الممنهجية الربو ..
وإذا كان لا يتم - من نعمنا - أعزنا
العالم العربي - ألم يكونو -
في نفس المواطن المصري - في
الانتخابات القادمة - ثم - ما هي جريمة
هذه النقابات الثلاث - أن تشارك
خارجا من أعمالنا ثرائنا المصري - هو

الذي سيطر (بالأصوات) على مجلسها
.. وهل سيطر على هذه المجالس من
طريق التدوير أو كمينات الخفية .. أم
عن طريق الاقتراع القوي القوي .. وهل
تكون (المراجعة) تلك الأساليب التتالي
القوي الحكومي .. أم بتدوير
مستراتيجية العمل للتدوير على
الحكومة داخل هذه النقابات .. وتوسيع
الرقابة في مساحة الشارع المصري أم أن
المسألة كلها لا تدور سوى تعدد الاسماء
لنظام قوي في الشارع المصري ..
ثم .. هل تعلم الحكومة .. أن هذه
الوجهة على هذا التدوير قد تزيد من
وصفه - بقدر ما تنقص من رسوبها
في الشارع السياسي المصري - خاصة
أنها تشارك فيا سياسيا لا وليها
للمسيرة أو العلف أو الأكره .. ودين
للحزب الإسلامي المستنير الذي يتنص له
غالبية مؤلفي هذه الأبيات
أرجو أن يحد تدوير النقابات .. يدخل
التي كانت تدور في هذه الوجهة
الصحة - فكلين تشارك فيهم ليسوا
صهاينة أو ملاحدة أو تلاحين .. وإنما
هم مواطنون أصنام دعوا للسلام
والحب .. والعدل .. والمصالحة ..
والحرية - فهل (هذه) هي تدوير في نظر
تتار ١٢

حامد سليمان



في يوم السبت

الانتخابات اشتعلت مبكراً والمحافظ يعلن أنه يمثل الحزب الوطني

كتب محمود التهامي:

بدأت معركة انتخابات مجلس الشعب في بورسعيد مبكراً جداً وعلى إثر المأذون حيث بدأت عملية التعداد لها قبل عام كامل من موعد إجراء الانتخابات على مستوى الجمهورية. لذلك بدأ برنامجاً لانتخابات مجلس الشعب الذي خلا برهانه ضمن محار، وبالتالي ذلك من أبعاد أهلة السيد محاربي وعموم مجلس الشورى من الدائري للسري، حيثة مجلس النواب برئاسة السيد الحاربي الانتخابية. وكانها قد قام جميع الكوادر لتؤكد ان الانتخابات القادمة ستكون مثمرة.

ويشمل بورسعيد ٦ دوائر في مجلس الشعب، يواقع ثمانية لكل دائرة من الدوائر الثلاثة التي تقسم إليها بورسعيد وهي الدائري، والقرى والقرى، والشورى وبورسعيد في هذا التوزيع تم استحداثه بورسعيد للانتخابات وكيف تدور في كل يومه محافظ وطني.

دعنا انه محافظ

الحزب الوطني.

ويؤكد القادسيون أن

دائرة الدائري مستهدفة

أهله معركة الانتخابات

في تاريخ بورسعيد وهي

بين ثلاثة الخاب هم

ديالها وبها ثلثة نائب

الدائرة الحالي ثلثة

والتي يراهن على

لجانه اعتمادا على

حد ثروته. كشف

الاجازات

أما في

العمامة فيمران

الراشدين

أنه

الدائري الحالي

أولها

والقادر على الترشح للوائح بين الأعضاء على حزب أوله الذي فعله من الضميمة أثناء الانتخابات للجمعية كنوع مستغلا. الأمر الثاني من من طعون تعيين الترشح على طعون الانتخاب من قوتية وما التزم سامي خضرة محافظ بورسعيد السان الذي يسعى للثالث من قوتية حيث يعتقد أنه كان الترشح في حقه من منصبه في لخمينة قوتية مرشحاً للجمعية وأحمد سرحان شافق الزاوي السيد سرحان حيث يعتقد أن قوتية قاد عليه انتخابات القعد الذي خلا برهانه السيد سرحان لصالح مرشح الحزب الوطني محمد القلي الذي فاز بعد ذلك وكانت النتيجة رغم أن سرحان

كان الاثبات للذين لا صليها ترويض

ويؤيد صيغة فرض قوتية وإثباته من

الذين الإسلام ترويض شخصين مما أطبق

سنتين حالاً على بُعد الثالث وهو يعني

بهي صليهاوي راسع ويمثل ابن السعيد

على معلم الحاصل

والاحتمال أيضاً رايه في دخول السيد

مستحق خضرة الشورى الحالي ويؤيد

مصلحي الصانعة للترشح على بُعد الثالث

في دائرة اللناج رغم من أنه أعداء قوتية

وكان هذا عند الكثير من أعداء قوتية قد

يهم مصلحيه وثبات من الاسرار التي

مصلحي إلى منافسيه

وفي الدائرة الثانية، والقرى والقرى،

والتي يهيها حالاً البشري فيالي - عمال -

ويصعد البشري ثلثة - وهي - والاحتمال

لقوي جداً لهما نواحي البشري - لجمع -

والتي ويؤيد لهم بورسعيد الأول خاصة

بعد أنه أنه الجديد تحت فيه البرلمان خلال

الدائرة الثانية وإثباته القوي بالجمعية

والجمعية والقرى حتى أنه لا يغير ثباته

الجوس على قوتية العريضة حتى الآن

وقد يتألم السيد لخصان يتم شط

شعبية وأعماله على جمعية صليها

يتألم لثلاثة في الشارع السيد السري

معيرو الأيام وثباته القوي السيد السري

الجيل الجديد رغم أن قوتية دون لخصان

أمام البشري خاصة إلى أن القوتية

في شيخ معركة بورسعيد جمال الدائرة الثانية

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

الدائرة الثانية تترك

في حد كبير على من

ملكه إسماعيل

الذين في منطقة

فلسطين، وإنه

الذين

أما الدائرة الثانية

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

الذين وهم

سرور في ندوة «الديمقراطية والتنمية»:

نظام الانتخاب بالفترة لا يصلح في مصر والديمقراطية تدعم اقتصاديات السوق

کتاب - جمیل عقیفی:

[illegible]

المشاكل التي تواجهها

لقد بدأ يومه بوجوه توتنت حجابها من
الوجه أيسر من جهة الشرق إلى الغرب
لأغراضه ولكن الهدف هو التماسه الأرضية
وقال أن الفيزيائيون قد تمكنوا من استحداث
السبق الذي أتت على مسيلمة بين النجمين
والسكوتيلون وسبق معنى الفيزيائي أفاء
دوره الذي ولكت بأن في نظام التمسك
السبق الذي أفاء الدكتور سيب شهاب
السبق القاطرة إلى التنتية بوجهها الحديث
لقد تم تصديق على الجانب الاقتصادي في
رأينا انما تستعمل لشمس الجوانب البيئية
والاقتصادية والقانونية في ربي توكيدوا
الفيزيائيون والقانونيون انما تمس
الوطنين في مناقشة شتى انما لها في
التيعة لخصم كملهم واستعمل دورهم
الوطنية لذكر تكريمهم وتتمتعهم وقد اختلف
مجلسنا المصري لنظام الفيزيائي اسلوبا
البياسي.

ضعيفة جداً فاتجاه الأحزاب اختلف عما هو متعارف عليه في جميع الدول الديمقراطية. فليس علينا تعظيم دور الأحزاب السياسية لأنها أكبر مدرسة لتفويض السياسيين والعمل على صياغة السياسة الخارجية. وهو ما جعل هذا التصديق - وقال له أحد الانتخاب القائمين لأن لا يعلم في مصر حالها وإذا أرادت الأحزاب الانتخاب القوائم ليس أن يكون هناك انقلاب

وقال الدكتور مسرور في نقاش الديمقراطية والتنمية التي تنظمها جامعة القاهرة: إن الديمقراطية في مصر تنفذ على مراحل فمن أجل أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية يجب توافر شروط ثلاثة هي حرية الرأي والاعتماد على حقوق الإنسان والتنمية الحزبية وهناك عائقان هما ١٤ حزبا في مصر لكن للأسف الشديد مما سببها الحزبية



الصدر : الأحرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥ / ٢ / ٢٠

حقيقة التحالف بين الإخوان والجماعة الإسلامية

كتب المحرر السياسي

ترد في الآونة الأخيرة أن هناك تحالفاً قد بين الجماعة الإسلامية والإخوان المسلمين، وأن هذا التحالف يهدف إلى إلزام الأولى إلى وقوف الجماعة الأولى بجانب الجماعة الثانية في الانتخابات أنبائية القادمة... وهذه البعش أن إن هذا التحالف قائم منذ سنوات مرتين على تلك بأن الدكتور عمر عبد الرحمن أمير الجماعة الإسلامية قد صرح إحدى الصحف قبليل انتخابات ١٩٨٧ بأنهم سوف يلقون بجانب مرشحي الإخوان وقد اتخذ هؤلاء قراره سواء الذين قالوا أن التحالف قد تم في الأونة الأخيرة أو الذين قالوا بأنه قد تمت سنوات برهانا أي سبق ما فعلوا إليه فعلا كتحية مناصرة الزاوي في جريدة الشعب على خروجه من السجن بضميد فعبه الإخوان في إقامته السجن الذين وقفاً ولا يتأخروا... في حقيقته ما يقول أنه بأن الإخوان الذين كانوا معه في حقيقته أنهم كانوا صوماليين قدامين وفي حقيقة الأمر وجود تحالف قديم بين الإخوان والجماعة الإسلامية أمر لا أساس له على أرض الواقع فهداه الجماعة تهم الإخوان بأنهم جماعة منسازة للنظام وتكريرا ما حدثت صراعات بين المذنب المختلفة وقد كان من أهداف الجماعة الإسلامية الاستيلاء على المساجد التي يسيطر عليها أعضاء جماعة الإخوان فضلاً عن أن يقول الإخوان انتخابات مجلس الشعب هو أكبر شيء يأخونه عليهم فهداه الجماعة ترى أن المشاركة في العملية الانتخابية أمر مختلف للإسلام ويقول المجلس تشريع في حين أن التشريع هو الله وليس البشر وما قاله الشيخ عمر عبد الرحمن من فوق الجماعة الأولى يقول إمامها من هيوم الجماعة الإسلامية بجانب الإخوان في الانتخابات أمر لا يعتد أن يكون في التوازي الطيفي... الجماعة الإسلامية لدعم الإخوان بما لا يتجاوز وتري أن دخول مجلس الشعب سيدخل الإسلام فلم يعلوا ذلك حيث أن أعضاءهم لا يتكلمون بلغات الانتخابية والانتخابات كانت في هيوم مايع أنها لمح الديار للقيود في جداول الانتخابات فلها تكون في شهر يناير بعدة بنفق الباب تمام... إضافة إلى ما سبق أن الدكتور عمر عبد الرحمن ليس له رأي

مخالف لرأي جماعته في هذا الشأن وإن كان له ذلك فهو لم يعلنه وليس من طابعه إعلان رأي يخالف رأيهم ويتكرر المماثلون بوقاي الأمر أن الشيخ عمر ما هو إلا أمير شرف للجماعة الإسلامية وأنهم سموا إليه عقب أحداث سنة ١٩٨١ ليتولى أمرهم لتسجين الأولى هو الأوامر الذي تم توجيهه لهم بأنهم مجموعة من الشباب الذين لم يدرسوا الدين وغير متفهمين في أمورهم فكان وجود شيخ زهرى مثل عمر عبد الرحمن على رأسهم ينفي عنهم هذا الاتهام ويعطيهم فلا كثيرا...

السبب الثاني أن الدكتور عمر عبد الرحمن ينادى ولا يعود ومن الممثل كالتأثير عليه وارتكاب أفعال دون الرجوع إليه وكل هذه الأفعال التي جعلت وراء هذه الجماعات يقفون من حول الشيخ عمر الله السمعاني وهم لا ينفذونه ولا يتأخرون عن طاعة من يقول ولا يتأخرون...

وأول شياء الدكتور عمر عبد الرحمن التي جعلت اتباعه يرتكبون حواش الأوامر الأخيرة دون الرجوع إليه وأول علم بها لم ينفي مسؤوليته عنها بل يبرئها ويدين بها!!

وهناك واقعة تؤكد ذلك كما تؤكد أن ما تكره الشيخ عمر من وقوف افراد الجماعة الإسلامية بجانب مرشحي الإخوان هي من فتاوى الطيفي والتصريحات المصطفية التي تقول في باب المواقف بون أن يكون لها أساس من الصحة كما تؤكد رفض هذه الجماعة مبدأ المشاركة في المجالس التشريعية... فقد حدث أن علفت توتة بتقاية للهامين وحضرها الشيخ عمر

عبد الرحمن والشيخ صلاح ابو اسماعيل والذي بدأ حديثه برفق بقرى للإسماعيلين في مصر لتخلص في الله استطاع أن يلق الشيخ عمر الرحمن بضرورة مشاركتهم في الانتخابات أنبائية وبشول المجلس التشريعية وهنا ضجت القاعة بالصياح ضده وتكتيبه وتكرير من يعل ذلك مما دفع الشيخ صلاح إلى إعلان انسحابه من المؤتمر وهو غاضب وعصبي خائمه الجماعة لتنهله بالهتاف دون أن يطالبوا للمصالحين بالهتاف دون أن يطالبوا القاعة معاً أتر... كل هذا يعملوا القاعة معاً أتر... كل هذا يصحرو الرجل الواحد الذي ولق معهم في قضية الشيخ عمر عبد الرحمن من خلال برهانه الشهيرة امام المحكمة إلى إعلان فيها أن المتهمين هم من

خيرة الشباب وإن كل الذي فعلوه انهم نفذوا حكم الله في القاتل حدث هذا في الوقت الذي كان فيه من السادات لا يزال سائخا وفي الوقت الذي لم يزل فيه أحد من العلماء الدعوة إلى الشهادة وأيضا في الوقت الذي كان فيه الحق السياسي ملبدا وإعلان الانحياز إلى من قتلوا رئيس الدولة يعتبر نوعا من التحول غير محسوب العواقب... ولو كان الأمر هينا لما وقفوا ضده بهذه القوة والصرخ على الدالة جعلته بهم بالانحياز دون الاستماع إليه وما صحت هذه الصمت الذي لا يعني إلا تفسيراً واحداً وهو أنه حتى ولو ألقته أي اسماعيل بالمشاركة في الانتخابات فإنه تراجع بعد ثورة العرب الذين عليه أن يصبرهم بالهدوء فهدواهم بأوامر القصص فيصيحوا قهقرا ضد التحشيش وعزلها بكاتلة وهم لا يعلوا أن يرفضوا له تلازم حتى أسمع والطاعة ولكن هذا لم يحدث...

الخلاف مع الإخوان ومن هنا يفسح أن وقوف الجماعات الإسلامية مع الإخوان في الانتخابات أمر لم يحدث فحسباً من أن الخلاف معهم أمر لم يزله فحسباً ما حدثت مشادات بل ومعاراة بالسيف والجناب بين طلاب الإخوان وطلاب الجماعة في الجامعات المختلفة بالإضافة إلى أن كل الطرفين كان ينفذ الانتخابات العداوات الطائفية متساوياً وخمساً عديدا لنظير الآخر ولم يحدث أي نوع الخلاف بينهما هو خلاف في الدرجة لأن النوع... وصنعين أن المجلس القاريهما متطرفة... وصنعين أن البيئات التي كانت تصدر من قبل الإخوان عقب حوارات الاذيات لم تكن تعقل أدابة بقدر ماقل شديدا وهذا ما جعل الإخوان يقول أن الإخوان المسلمين يشعرون بالذلة أمام ارتكب أفراد الجماعات حادثة أرباب وأنهم يتفكرون الميول التي أنهم يقومون دون نظام القاض الذي كانت مهمته قبل حرق الطاق على مسؤولي القضاة الحلف والفرح الشيخ حسن البنا بذلك فيه أنهم ليسوا أشرافاً وليسوا مستعربين ولكن لم يحدث خلاف أو انتخابات تقية للجماعات التي حرق مؤرخا وكان من نتيجة هذا أن الإخوان بالقيادة مجلس انتقالية أبحث عن



المصدر :

٢٠٩٥ هـ

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من الإخوان همًا مختلًا روح وخلقه
 مدوي كما تدل القبيص على منقصور
 الزيات وأخوين
 والسؤال الذي يطرح نفسه الآن إذا
 كان الخلاف بين الجانبين موجودا
 وإذا كانت الدعوة متعيلة والى أنت التي
 عند التفتيش بينهما في الانتخابات
 الطارية لتماما كتب منقصور الزيات
 ماكني مشيدا بالأخوان - والأجابة على
 ذلك يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: إن الزيات الذي يطلق عليه
 اسلاميا أنه لخدمته بينما يسمي باسم
 الجماعة الإسلامية بينما يلقى هو هذه
 الصفة ويؤكد أنه مناصير أراد أن يرد
 مايعتبره جملا عليه للأخوان الذين
 فعلوا بجواره في فترة حبه وسواء
 الذين كانوا معه في السجن منهم أو
 الأخوان الذين ينتمون إلى الجماعة على
 سحار روح وسيف الإسلام والذين
 حضروا كل كحللقات التي أجرتها
 معه بداية من الدورية.

ثانيا: أن هذا يرجع إلى طبيعة
 منقصور الزيات الذي يسمي إلى باب
 الصدق ولم أقبل على أنه في القابل
 الذي شربه فيه حيويا فسرنا على
 موقفه أحوال القناعة ومختار روح على
 أنه الخمد من بين أن يمان بأن كان
 كل التفتيش والأحكام لجماعة الإخوان
 وأيسر الحامين الإسلاميين وبين ذلك
 الجماعة العظيمة فمة خصومة وإن
 اختلافات في التصورات لا يعني وجود
 عداوات عدا قال

ومقاله في الشعب الذي جعل هناك
 من يقولون بوجود تحالف بين
 الجانبين يدخل في باب القوا الطبية
 والأصاني الحسنة بأزلة الخلاف بين
 الجماعة التي يقال أنه التلحت إلى يمين
 بأسنها ويقولون هو أنه مناصيرهم ...

ثم عاد وقرن أن يظانكا وقت لم يكن
 هناك سبيل من تأسيس جماعة
 الحامين الإسلاميين. وقد أكدت أحداث
 نقابة الحامين الأخيرة والتي نظمت
 بسبب وفاة الحامي عبد الحارث مدني
 والذي ينتمي إلى الجماعة الإسلامية
 عن وجود الخلاف بين الجماعةين ..
 فكتب مصهره والذي قيل أن أجهزة
 الأمن هي السبب فيه لم يتخذ مجلس
 النقابة أي قرار يدين فيه القبيص عليه

وفاته مما دفع جماعة الحامين
 الإسلاميين إلى إصدار بيان تحت
 عنوان دعاء عليه يا خوالعة وللصود
 به هو أحد الخواجا النقيب والد كان
 شديد الهمة فهد وابل هناك أصلا
 طرح نفسه عن مسر ذلك الهجوم
 فاجلس كله لم يتخذ قرارا وليس
 النقيب لسطو ولو أراد المجلس أمرا
 لاتخذة حتى وإن لم يجب النقيب
 فضلا عن زعيمهم منقصور الزيات
 سبق أن أقام به إلى طاله للكون حيث
 ذكر أنهم سبق وأن طلسوا إلى قتل
 المجلس القديم من مختار نوح بوصفه
 رئيس لجنة التبريرة ومضمو المجلس
 عقد مؤتمر في النقابة يدعى لحضوره
 عمر عبد الرحمن والصلوات فوجد
 يبحث عليهم ثم عاد وقرن أنه سرف
 الأمر على مكتب الإفتاء وأن الدعوة ست
 رفضوا عقد هذا المؤتمر أو دعوة ست
 رفضوا الدعوة لا يتكرر الزيات أنهم
 تخلصوا بعد ذلك طلب إلى أحمد
 الخواجا بإراق على القوا
 ولقد علمت أن البيان الذي صدر ضد
 الخواجا هو موجه للأخوان أعضاء
 المجلس ولكن الصرح منع جماعة
 الحامين الإسلاميين من قتل لئلا
 عليهم.

مؤتمر دليل

وقد حدث بعد ذلك أن تلعت جماعة
 الحامين الإسلاميين يطلب إلى مجلس
 النقابة لعقد مؤتمر للحامين للتلعت
 بمصر عبد الصارح مدني ولكن
 هناك بد من التوالفة وضمم الأخوان
 أنهم يسمعون إلى صعب البصاط من
 تحت الداهية فلما مختار نوح الجميع
 يعقد مؤتمر لائل المؤتمر لالحده يوم
 حيث خرج من المستشفى الذي كان
 يقض فيه لفترة انتقاه بعد أن لجريت
 له عملية جراحية وقال بأن مؤتمره هو
 المؤتمر الذي كان مقرا عقده في اليوم
 التالي ولكن محاصير الجماعة
 الإسلامية أصروا على عقد مؤتمريهم في
 النود لأمجد له لقد كان كل طرف يسمي
 إلى صعب البصاط من تحت أقسام
 الطرف الآخر. وقد علمت أن الإخوان لم
 يكونوا راغبين في الخروج بالجمعية
 التي أمت الدعوة لها والتدخل الأمن
 لتضاهي بالقوة والجن والذين في ركون
 التافسين لهذه الألية والتزادة عليهم
 هو الذي تدعو إلى التشارك فيها
 والجميع لها وكان من نتيجة ذلك
 القبيص على الذين من سبيل انقلابية

الخلاف وتزايد الفجوة بين الجانبين
 فقد كان للأخوان قناعة بالمرشحين
 وكان لجماعة الإسلامية قائمة منافسة
 تحمل اسم جماعة الحامين الإسلاميين
 رغم سعي أصحاب القائمة الأخيرة إلى
 التحالف مع القائمة الأولى إلا أن هذا لم
 يتم وهذا ماغير عنه منقصور الزيات إلى
 مقال له في جريدة النور حيث ذكر أنهم
 بادروا وعرضوا التفتيش على مختار
 نوح إلا أنه أبى ورفض كل الواسطات
 التي سعت إلى جمع شمل الإسلاميين
 في القائمة واحدة ومسمى كثير من
 الخلفيين المرميين على وحدة الصف
 على حد متعبر. ولم يعضوا إلى
 النتيجة المرجوة لأصمرا مختار نوح
 على موقفه من رفض التفتيش ولعل من
 الصبح التي سافهاهم مططرون
 ويتوقع جنازير وأن جماعة الإخوان
 ترفض التعاون مع هؤلاء الذين اسموا
 المرشد بيلد ذلك.

وتسبب الزيات التي نوح أصدره
 تعليمات وإمارة ومجدة إلى جميع
 صهيبة ومريديه ومجدة إلى جميع
 أصوات كرميصة جماعة الحامين
 الإسلاميين والتي هذا في الوقت التي
 كانت قائمة الإخوان في وصاروا ٢٤ من
 يوم الانتخابات وقد أبرج مرشدين لم
 يعرف عنهم في يوم من الأيام انشاء
 إسلامي أو هوية إسلامية على حد
 وصف الزيات في مقالته

ويخرج منقصور الزيات تأسيس
 جماعة الحامين الإسلاميين أن عقب
 محاولة الخواجا اللواء حسن أبو بندا
 في مايو ١٩٨٧ من اعتقال ستة من
 الحامين الإسلاميين وقام الحامين
 وعلى رأسهم محمد فهم أمين وأحمد
 ناصر وأسم موسى وغيرهم بعمل
 اعتصام جماعي داخل نقابة الحامين
 احتجاجا على اعتقال زملاتهم
 واستجاب لهم مكتب من الحامين بل
 وبعد انقلاب إلى صفوف المعتصمين
 إلى الإضراب العام في محاكم مصر هذا
 في الوقت الذي لم يصدر فيه مختار
 نوح أي بيان لتبريد باعتقال إخوانه من
 الحامين الذين كانوا حتى ذلك اللحظة
 معه قلبا وقلبا بل لم يكتف مثالا وهو
 من كذاي المقالات أحيانا وإلهم من ذلك
 والعلام الزيات - لم يلق بريارهم مرة
 واحدة في مقبصهم بل أنه مضي لفض
 الاعتصام - وفي هذا الوقت نظم نوح
 مؤتمر لتفتيش لجنة التبريرة التي
 يرأسها تحت عنوان حقوق الإنسان في
 الإسلام دعا إليه لفيلة البرند وأخوين
 ولا طلب منه بعض زملاءه من
 الحامين المعلقين وأن يتحدث عنهم أي
 من التفتيش الأبرج عنهم ولكن ذلك
 وقال إن الإخوان يرفضون ذلك
 ويستندون منقصور الزيات على الأبرج
 على قنائنا معه وهناك له إذا استمر
 نفس الحارسات فإننا يسمون
 الحدين وإلى من كان جديد اسمعته
 جماعة الحامين الإسلاميين غير أنه
 قال لنا سائلان ويؤكدكم هذه هي الإخوان



المصدر : مايو

التاريخ : ٢٠ / ٢ / ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمين
الاعلام
بالتجمع :

رئاسة مبارك.. صهام أمن واستقرار المعركة الانتخابية.. مغامرة للمعارضة

أكد د. ماهر عسل أمين الاعلام بحزب التجمع ان الحزب سيخوض انتخابات مجلس الشعب القادم في عدد محدود من الدوائر نظرا لامكانياته المادية الشديدة التواضع.. وطبقا للنقود الجماهيرى لكوادره.

قال اننا سنتوجه للناخبين ببرامج وحلول قابلة للنقاش في قضايا عديدة اهمها الاصلاح الاقتصادى والاسكان والارهاب .
واشار الى ان حزب التجمع لن يطرح برنامجا للتأمينات او التمسك بالنقطاع العام في الزراعة .

قال : سوف تدخل الانتخابات مجلس الشعب بكل تأكيد وبمراعاة ثمة مستحلبا في عدد محدود من الدوائر طبقا لامكانياتنا المادية الشديدة التواضع . وطبقا للنقود الجماهيرى لكوادرنا ولا اعتقد ان العدد سيكون كبيرا جدا .
اوضح ان المعركة الانتخابية في ظل الأوضاع السياسية القائمة معقدة بالنسبة للمعارضة لان الدولة مدمجة في الحزب الحاكم .. ولاستطيع المعارضة بمورثنا المحدودة في معارك غير مملونة . ومن هنا وجدنا نأثر كوارث لها نظود جماهيرى واسع يسمح بانارة المعركة الانتخابية سوف تدخل الانتخابات .

صهام امن

قال : انا شخصيا ارى ان رئاسة مبارك صهام امن واستقرار وبمراعاة فلن مرشحي الحزب الحاكم يستفيدون من الرصيد الشخصى والذاتى الذى يشعنه الرئيس مبارك في خدمة لوطن .

وقال ان طويلا فتح الباب لاستكمال الهيئة الديمقراطية فى مصر ووضع نظام يسمح بتداول السلطة .. كما تطالب بتعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية بما يضمن حرية وزراعة الانتخابات وتوقيع القناخب بالانضمام والقبصة عدد الاثلام بالصوت وبض الاجراءات الاخرى اثناء التصويت او اللزوما يتبع للمعارضة فرص المناقشة الشريفة .



المصدر :

التاريخ :

٢٠ مارس ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

اشتركوايون : نعم

وقال : نعم نحن اشتركوايون .. لأخفى هويتنا .. حتى وإن كانت الاشتراكية لم تعد موضحة هذه الأيام لهذا لا يخفنا أو يضع قيودا على حركتنا .. نحن ملتزمون بمصالح الجماهير العاملة والطبقات الكادحة المنتجة وفي هذا الإطار نتوجه للتأخمين بشكل محدود في قضايا محددة ونطرح حلولاً قابلة للنقاش والحكم للنسب .

نحن لا نطرح برنامجاً للتأمينات أو التمسك بالقطاع العام في الزراعة أو احتكار الدولة للتجارة الخارجية لكننا حريصون ومعمولون بالبعد الاجتماعي .

ونسب أن القول ليس كل مكان في الماضي القويحي أو الاشتراكي صالحاً أو فاسداً . كما ينبغي للتكامل واختيار سياسات تراعى قدرة الجماهير وميولها وعلى سبيل المثال نحن نرفض قانون الإسكان الجديد لأن الإيجار سيرتفع بشكل كبير فمن أين للمؤلف إمكانيات الجنيتهات ليرفعها إيجاراً في شقة متواضعة نعم ستكون هناك لائحة للإيجار ولكنه ستكون للاستغلال نحن نريد لسكان الفقراء في قصور لكننا نرفض

مقتار عبدالصالح

القسطاوي الأسير الأولى مع التلحظ على سبلاته وعدم وضوحه وعدم تحديد الطابع للأشياء المستقبلية .

نحن نريد سلاماً شاملاً كاملاً عادلاً مشرفاً يحلن مصام الأطراف المتصارعة ويهيء المنطقة لتنمية اقتصادية سليمة . وهذا ينبغي أن نحى موقف الرئيس مبارك والحكومة الخارجية المصرية من معاداة الانتشار النووي وتعلن تأييدها المطلق بلا أي تردد لهذا المؤلف ولشديده ونلتقي عليه ونلتقي أن يكون خطاً ثابتاً .

لنمنا ملحقين

وقال إن قهنا بالاحكام مفروض ورخيص .. فلم يكن الحزب يوما يدعو أو يتعاضد مع أي كافر أو إحداء أو إساءة للديان ولكن القصور ضاعوا أن يفسدوا بنا تلك .. مستغلين احتكارهم لبعض وسائل الاعلام ومحدونية المساحة التي تتحرك فيها المعارضة .

نحن مؤمنون بالانسان ايمانا واسفا لكننا لا نتاجر بالدين ولا نتمسح بشعارات لتضليل أو تقييد الجماهير .

نساء الحكومة في ضرب الارهاب

تحليل الطبقات الكادحة عبء التحول للرأسمالية

تصحيح هيكل الاسكان

وقد قمنا للحكومة رؤيتنا لاعادة تصحيح هيكل الاسكان في مصر وتتضمن ١٢ شعورا لاجل التوازنات بين الاسكان الفاخر والمتوسط والشعبى والشماعى صندوق للتنمية الاقتصادية لمحدودي الدخل وموارده يتمثلها الأرباح كما يتضمن رؤيتنا لاجاد علاقة ايجابية متوازنة .

وبالنسبة للسكان القادمة فلننا مع رفع الإيجار بأسية كبيرة ويمكن أن تتضاعف عدة مرات حتى تقترب من ايجار المسكان الجديدة ولكن بشكل تدريجي . نحن نكبل بفكرة الزيادة الدورية في الإيجار كل ٥ سنوات مثلا طبقا لما يحدده البنك المركزى من متوسط سعر الفائدة لكي لا يضرب مالك العقار .. بالمختصر للمستأجر حتى الاستقرار والسداد حتى زيادة الإيجار .

لرفض الارهاب

وقال إن مؤلفنا من الارهاب الانبارية مؤلف في مصر في حسبه وحزبه مؤلفنا هذا كان ولا يزال من هذا المنطلق مؤيدا للحكومة في سوسة التصدي للارهاب والتمسك في هذا لومة لامة .. الارهاب هو الخطر الأكبر والأخطر على مستقبل مصر وأملها ولدينا استعداد لمساعدة الحزب الحاكم ولتعاون معه في هذا المجال وهذا لن نخليا عن مؤلف المعارضة أو كما يحلو للبعض تصويره بأن التجمع يقاتل الحزب الحاكم لاما مؤلفنا هذا تابع من المسلوقة الوطنية ولذلك تمده بنسب للحكومة بالمساعدة بالمواقف الصلبة والبرهات والكلمة واللفظ .

سلام عادل

وعن السلام قال : نحن بصفة عامة لنمنا ضد السلام مع امر ائبل وكذلك نناقش شروط هذا السلام واحتمالات تأثيره في الوضع الوطنى بصفة عامة .. لقد قلنا ان كاتب ديفيد ليست حل لوميا شاملاً لذلك عارضناها ولكن مع مزيد من التردد في الأوضاع العربية والعالمية قلنا وأيدنا صيغة مدريد والاتفاق



الأسبوع

المصدر :

١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فكرة

يجب أن نحترم حكم القضاء سواء كان لمصلحتنا أو ضد مصلحتنا . ونجاهل حكم القضاء جريمة في حق الشعب . للقضاء يومينا جميعا وينصفنا جميعا ويحرسنا جميعا . والذي أعجب للذين يقولون أن مجلس الشعب سيد قراره . والواقع أن السيد هو القانون وهو حكم القضاء الذي رغبناه جميعا .

وامسى حكم محكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة دائرة ملائعات الأفراد والهيئات . وهو حكم ضد وزير الداخلية . وكنت قد أجريت انتخابات الامانة للتجديد النصلي لمجلس الشورى في دائرة البليدية محافظة سوماج وفجرجه المرفح اللواء فاروق حمدان اعلان نتيجة فوز الاصوات هل خلاف الحقيقة . وطن المرفح فاروق حمدان في نتيجة الانتخابات . وحكمت محكمة النقض بوجود خطأ مدى في عملية رصد الاصوات . وأحيل قرار محكمة النقض إلى لجنة الشؤون الدستورية بمجلس الشورى لقررت بطلان اعلان انتخاب النائب الذي يجلس في مجلس الشورى وفوز اللواء فاروق حمدان الذي أرسل انذارا إلى وزير الداخلية ورئيس مجلس الشورى لاعلان فوزه ولكنه لم يلتزم بذلك وأرسل الحكم مرة ثانية إلى وزير الداخلية يطلب منه اعلان فوزه دون جدوى .

وشغل الحاضر من هيئة قضائية الحكومة وقال بعدم اختصاص المحكمة لأن غلو الدائرة هو عمل سياسي يطرح من اختصاص القضاء .

وحققت محكمة مجلس الدولة برئاسة المستشار عبد العزيز احمد حمادة نائب رئيس مجلس الدولة وعشوية المستشارين مجدى حسين العجاني نائب رئيس المجلس ومصطفى سميد حنفي وكيل المجلس الدخولة برفض الطلب الدعوى لاختصاص المحكمة بنظر تنفيذ وقبول الدعوى شكلا ووقفا تنفيذ قرارات وزير الداخلية المعلن فيها وامرت بتنفيذ الحكم بمسودته وبغير اعلان . والغريب العجيب أن

هذا الحكم لم ينفذ حتى الآن . وسوف تنتهي بعد اسابيع مدة مجلس الشورى وتجرى انتخابات جديدة والنائب المعلن فيه لا يزال يجلس في كرسيه . بينما المرفح الذي ابتدته المحكمة وحكمت بأنه النائب الحقيقي لا يزال في الشارع ! احكام القضاء يجب ان تحترم سواء ارادتنا او لم نرسلها !

مصطفى أمين



تحديد سقف للإنفاق في انتخابات مجلس الشعب ٥٠٠ مليون جنيه من دولة عربية لدعم جماعة غير شرعية

المطلوبة في انتخابات مجلس الشعب القادمة. والذات للتقارير إن النشطة تعتمد على شراء اكبر قدر ممكن من المقاعد من طريق تقديم تبرعات ضخمة للناخبين في الدوائر التي ليس لهم لفرق فيها بالإسناد إلى الاتفاق مع بعض الأحزاب لإخلاء بعض الدوائر لصالح مرشحيهم مقابل دعم الجماعة لهذه الأحزاب ماديا في نواتج أخرى يأتي هذا التصرف من قبل الدولة العربية بعد تعهد حكومتها من طريق وزير داخليتها في اجتماع مجلس وزراء الداخلية العرب بالتقاضي من أجل عدم وصول أية أموال أو تبرعات للجماعات غير الشرعية في مصر أو أية دولة عربية إلى جانب تنظيم كافة العناصر للتهمة من قبل الحكومة المصرية بإثارة الفلاح

كتب عبد الرحمن علي : تنجبه الحكومة إلى إصدار تشريع يمنع تلقى المرشح لانتخابات مجلس الشعب لأي تبرعات خلال الفترة المحددة للعملية الانتخابية . وأكدت مصادر مطلعة أن التشريع سينص على سقف أعلى للإنفاق على العملية الانتخابية ويعمل القضاء الحق في الإنفاق بشكل عاجل في الشكاوى المقدمة من المواطنين بهذا الخصوص . كما يطالب حق ضبط أي مرشح يخالف هذه الشروط . يأتي هذا الاتجاه في ضوء تقارير مرفوعة لجهات عليا أكدت أن جماعة سياسية مملوكة انتقلت في الفترة الأخيرة مع بعض الجهات ، بمباركة من حكومة عربية ، على تمويل مبلغ يتراوح بين ٢٠٠ إلى ٥٠٠ مليون جنيه لدعم مرشحي الجماعة



المصدر: _____

التاريخ: ٢٢ مارس ١٩٩٥

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أسرار ونواب

المستشار فرج النري الأمين العام لمجلس الشورى يعقد اجتماعات مستمرة مع أعضاء الأمانة العامة للمجلس هذه الأيام لإعداد الدراسات الخاصة بالخطة والموازنة التي ستناقش في أول أبريل القادم في نهاية الجلسات الأخيرة لمجلس الشورى وذلك قبل أن يرفع المجلس جلساته استعداداً لانتخابات التجديد النصفي للمجلس. الجديد أن مجلس الشورى سوف يناقش لأول مرة الموازنة الجديدة للدولة.



فرج النري

إلى
الانتخابات



التاريخ :

۱۹۹۵ مارس ۲

للتنشر والخدمات الصحية والمعلومات
قرارات فرض الحراسة..
وراء عزلة أقباط مصر

بقلم : سعيد عبد الخالق

[illegible]

– برتی کامل تلازم، و رجال الأعمال وابن کامل يك تلاك عضو مجلس الشيوخ.
– المهندس هريبرت لخدوخ فانوس عضو الهيئة القومية ونائب روبر.
– روبر هبيب باشا خياط عضو مجلس الشيوخ وعضو الهيئة القومية.
– دوست زكي ورضا من رجال الأعمال وابن زكي بك ورضا عضو مجلس الشيوخ.

موريس توفيق دوس عضو الهيئة الوافدية ونائب منقبا.
يسى اندرلوس بشارة باننا عضو مجلس الشيوخ وشقيق توفيق
برلوس عضو لجنة الوافد للركزية.
عبده كامل صنيعة عضو الهيئة الوافدية ونائب الازبكية وابن كامل
شاه صنيعة عضو لجنة الوافد للركزية.

عضو الهيئة الولدية، وزوج ابنة سيدوت بك حنا عضو الوفد

البرن جورجي خياط نائب موشا باسيوط وعضو الهيئة القومية
بن جيورج بك خياط عضو الوفد المصري واحد أبطال الحركة

• هيئة كتيب هيئة يوسف نائب ابو قرقاص وعضو الهيئة الولدية.
• امين بطرس خليل نائب الخيام بسوهاج وعضو الهيئة الولدية.
• على اندراوس عضو الهيئة الولدية وسفير مصر السابق في

... نضع رؤوسنا في الرمال مثل الذنابة لا تجاهلنا هذه الحقيقة أو السبب الخاص في عزوف الإقباط عن العمل السياسي.

في شاركت في الحركة الوطنية من خلال حزب قوفد. وتحول هذا
 بناء إلى جرح عميق في نفوس الأقباط، واضطر معظمهم إلى رفع
 يدايهم عن السياسة. كما رفعت عائلات مسلمة كثيرة نفس اليدا. وأمر الأقباط
 بسحب في هذوء عدم المشاركة في الحياة السياسية وأصبح يعمل

سياسي يفتقر إلى أحد عنصري الأمة. والسؤال الآن: كيف نعيد الديمقراطية إلى نفوس الإقليميين حتى يعودوا إلى العمل السياسي مرة أخرى؟ إن ذكرنا رأي الأئمة فاطمير... فإزالت ماثلة في أذهاننا، وإن نذكرها السنوات والسناعات... فنذا نزيد القضاة في مجلس شعب... نزيدهم بالانتخابات على أساس الولاء للشعب، وكيس

[illegible]

فجر سعد فخري معلومون، فضيحة عروف الاخوة الاطباء عن
المشاركة الحقيقية في الحياة السياسية. ووجه هذه القاطرة في اسباب
تدهور بعضها عام، وبعضها خاص، ومن الاسباب التي حدثت عند
تدهور الانتماءات الحرة للزبهة مثل قتي سات لنيل حركة ١٩٦٢،
في اثناء الباطل في مقاعد حزب باختران شعبي حقيقي. كما
انتم في انا يوجد حاليا ما يفرى في حال الانتماء الاطباء والمشاركة في
الحياة السياسية بلان من الشروع في يقومون بلانها لانهم معلومون
الاطباء. (الاطباء في اثناء، اظن).

وطبعا.. لا خلاف بين مصري وآخر سواء مسلم أو قبطي على مثل هذه الأسباب العامة، والتي انت إلى ظهور حزب الأغلبية لصاكمة الذي اختار الجلوس في مقاعد المعارضة. وقد يأتي اليوم التي تزول فيه هذه الأسباب ماله هذا حياة، والحياة بعد الأمل.

وطرح سعد فخري عبدالنور سبها خاصا لعزوف الانقلاب عن العمل السياسي .. طرحه على استحياء باعتباره أحد للتضمرين. ارجع عبدالنور هذا العزوف الى قارات حركه به ليم يفرض الحراسه على

سواء كانت هذه الممتلكات في أيدي اليهود أو في أيدي العرب، فإنها كانت في أيدي اليهود. وهذه حقيقة لا جدال فيها. نعم، إن قرارات نسياسي قبل يوليو ١٩٥٢، وهذه حقيقة لا جدال فيها. نعم، إن قرارات نسياسي لم تفرق بين مسلم أو قبطي أو يهودي، ولم تفرق بين أرض الحراسة

مهندساً وأرجحياً. سميت عائلة فؤاد سراج الدين صاحب ملحمة معركة
الشرطة الاسماعيلية ضد قوات الاحتلال الانجليزي، والتي تحولت إلى
ميدان سنوي للشرطة. كما قدم فؤاد سراج الدين للثوار السلاح

ولكن .. من خلال الاطلاع على قرارات ضباط يوليو بفرض
 .. ترى ان هناك سبق اصرار وترصد على معاقبة رموز الحركة
 الوطنية من الاقباط. وليس هناك شك ان حزب الوفد قبل يوليو ١٩٥٢

هو القلعة الحصينة للحركة الوطنية.. لقد تولى.. وقد قيادته الحرة
وطنية منذ عام ١٩١٩، وقاوم ثلوث القصر وفوات الاحتلال
لإنجليزى واحزاب الأقلية.. قاوم الوفد هذا الثلوث، وقد الحركة
وطنية باعتبارها.. بنت الامة... الامة المصرية مسلمين والقباط... الكل فى

سبيح واحد اسمه الوغد. لهم لانت حركة بوليو مناقبة الأقباط الذين
 اشاركوا في الحركة لوطنية للصربية من خلال الوغد، وتجاهلت حركة
 بوليو الاقباط الذين شاركوا في العمل السياسي من خلال احزاب
 الاقباط. لا نريد منهم عن بعد اصابع اليد الاحدة. كما استندت

حركة يوليو عائلة قبطية بسبب صلاتها الوثيقة بالرئيس الراحل
نور السادات أحد ضباط الحركة. لقد أصغر الرئيس الراحل جمال
بش الناصر الأسرى العسكريين رقمي ١٣٨ و ١٤٠ في ١٨ و ٢٥

صصرية واجنبية. ومن بينهم رموز الاقباط المصريين الذين شاركوا في الحركة الوطنية من خلال حزب الوفد، وليكم هذه الاسماء، كما رخصت الحراسة ايضا على عائلاتهم زيادة في العقاب:



المصدر : **الأمم المتحدة**

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٥

□ رئيس مجلس الشعب :

رؤية ٨ قواعد هامة

يجب أن يراعيها الناخب عند اختياره

لليدات

الكيان

الجباير

الدين

ينتمل إليه



لتنى سرور

سالت صفحة اهتمامات الناس الدكتور احمد لحنى سرور الرئيس المنتخب لمجلس الشعب المصري، والاتحاد البرلماني الدولي:

● ما الذى يتعلم أن يراعيه الناخب من قواعد ليمقراطية رشيدة، لكي يأتى لختياره ستينا للقيادات، فى أبة كينيات جماهيرية ينتمى إليها؟

رد الدكتور سرور الذى يقود الفكر البرلماني العالى قائلا:

يجب على الناخب أن يراعى عدة معايير من أهمها:

□ أولاً: مراعاة حسن سمعة المرشح الذى يفتاره: لأن أصحاب السمعة السيئة عندما يمتلون بالاختيار غير اللوفى إلى مواقع القيادة، يمتلون إلى التاختين أنفسهم، ويبحثون عن مصالحهم الشخصية مما يعرض مصالح التاختين للخطر.

□ ثانياً: التأكد من قدرة وخبرة المرشح على الخدمة فى المجال الذى رشح نفسه لوفى فى قيادته، فطالما كان قادراً على التعبير عن احتياجات وأمال التاخب بشجاعة، وطالما اكتت خبرته ومهارته ومخنداليته ذلك كان الأولى بالاختيار.

□ ثالثاً: يتحقق الناخب من أن المرشح الذى يختاره لديه قنوات اتصال مستعدة بين التاخب وبين الجهات صاحبة القرار، يحقق أشياع احتياجات التاخبين ونقل مطالبهم فى حينها.

□ رابعاً: يتحقق التاخبين إليها من أن مرشحهم المختار لديه الاستقلالية فى الرأى والقرار، ليس عن أفراد لبراه، لكن عن فاعل وأخذ ومطاء وقناع واقتناع مع زملائه فى القيادة.. وايضا ليس عن ثائر بتوجهات من خارج نطاق عمله.. فالمرشح على هذا النحو يكون قادراً على أداء الرسالة التى أنيط بها من أمانة وإخلاص.

□ خامساً: ألا يكون المرشح الذى يعطيه التاخب صوته متعلقاً عرف منه الأكل على جميع الوالد.. على إختلاف أضافها وأنواعها، والتأكد من مدى صحة ذلك أو عدمه.. يكون بالرجوع إلى ما تضمنه هذه استوكيات المرشح فى مسيرته التاريخية.



المصدر : الزمان

٢٤ مارس ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والأعلونات

التاريخ :

□ سابعاً: إن يحرص الناخب كل الحرص على عدم تركه نفسه للفتار بالشائعات وما يسوقها البعض من مطاعن في حق مرشح لتجريدته من استقلاليتته، وتصويره أمام الناخبين كأنه أداة في يد إحدى السلطات.. ويجب هنا أن يصل الناخب إلى وعي وإدراك كاملين لكلف التاورات الانتخابية، والتيقظ للاعتيب التي تهدف إلى مجرد تشويه المرشح من أجل الفزاع الفوؤ في الانتخابات.

□ سابعاً: ألا يخضع الناخب في اختياره للإبلوجيات معينة، أو يسمح لنفسه بأن ياتمر بأوامر الخبي، ولو كانوا من أصحاب توجهات يؤمن بها، أو أصحاب سلطة يخضع لها أدارياً، ذلك لأن إعطاء الرأي وحسن الاختيار عن قناعة موضوعية، أمانة عليه إن يؤديها بضمير صادق ومخلص ومتجرد.

□ ثامناً: ألا يسمح الناخب تأويل قدرات مرشح على خدمته بمختلف الوسائل، وألا تصل به الحساسية إيكماً إلى فهم الأمور والمخريات التي يعن منها المرشح على غير حقيقتها، تحت تأثير الاستخدام بالإعاعات بأن الخدمات للقيمة هي من باب الساد الذم.



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقف قرار وزير الداخلية

لانتخابات التجديد بالشورى بالبلينا

قضت محكمة النقض، التي يرأسها
الدولة في جلسة خاصة، أمس برئاسة
الاستشاري عبد الرحمن حمادة، ومجموعة
الاستشاريين سفيان أمجاني ومحمدي
حنفي، بوقف قرار وزير الداخلية بإجراء
انتخابات تكميلية بدائرة البلينا بعدالة
سوهاج وأعلن فوز للدعي فابوق حمدان
في انتخابات التجديد لمجلس الشورى والتي
اجريت عام ٩٢، وذلك بعد أن أبطل مجلس
الشورى عضوية عثمان إبراهيم مناصبه عن
الدائرة بعد أن قررت محكمة النقض حسم
الدعي على أصوات إيلي من منافسه.



المصدر: وزير الصحة

التاريخ: ٢٧ مارس ١٩٩٥

للنشر والأخبارات الصحفية والمعلومات

رفض طلب وزير الصحة بإنشاء دائرة انتخابية جديدة بالقليوبية

عقب صلاح الجازوي :

رفض المجلس الشعبي لمحافظة القليوبية إنشاء دائرة انتخابية جديدة بالمحافظة . وكان الدكتور علي عبد الفتاح وزير الصحة قد تقدم بطلب إلى د . عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء بإنشاء مركز جديد بمدينة قها يضم بعض قرى مركز طوخ وإجزاء من مركز ينها ، والذي لحقه بدوره إلى وزير الداخلية لدراسة إمكانية إنشاء المركز من المنطقة الأمنية ■



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٨٨ - ١١ - ٢١

هذه مواصفات

مرشسينا

النزاهة . طهارة اليد . ثقة

الناخبين . العمل التطوعي

صفوت الشريف : الكفاءة .. تعنى الاحساس

ببنفس الناس

كمال الشاذلي : لا .. لمن يفتقد التواجد الجماهيري

محى الدين عبداللطيف : الشعبية أهم عنصر للتقييم

على العطاء لأن الشعبية يكتسبها المرشح من خلال ممارسة العمل السياسي لفترة طويلة ومن خلال تبنيه لمواقف ايجابية تجاه القضايا العامة و هموم المواطنين وامتلاكه لرصيد كبير من تأييد الخدمات العامة لأنهم دائرته بجانب اتساع نطاق علاقته الشخصية بهم و ايمانه بالمبادئ والقيم وانتمى العليا التي تحظى بتقدير المجتمع وإحترامه .

الشعبية تعنى رغبة الجماهير فى الشخص نفسه وتأييدها الكامل له .. والكفاءة تقاس بمدى الاحساس ببنفس المواطنين بهذه الكلمات تحدث قيادات الحزب الوطنى وأكدوا أن الشعبية هى أهم عنصر فى تقييم الشخص للاختيار فى الانتخابات القادمة وهى تعنى التواجد بين المواطنين . أوضحوا أن المرشح مفروض أن يكون له حضور وتواجد بين أبناء دلك أنه متميزاً ، أنه الأمانة ونظافة اليد والقدرة



للنشور والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ مارس ١٩٩٥

المصدر :



أكد مفوض الشريف وزير الإعلام أن الشعبية بالتصميم لا اختيار مرشحي الحزب للانتخابات ضرورة هامة لأنها تعنى التواجد والتكبرل الجماهيرى .

أضاف أن قياس كفاءة المرشح يعتمد على مدى إحصائه بنهض الجماهير والتعرف على أمالهم وطموحاتهم .. بالإضافة إلى مدى قدرته على ختمتهم ، فالمرشح لا يجب أن يكون منعزلا عن أبناء دائرته بل يجب أن يكون متماشيا ومتواجدا ومساهما فى حل المشاكل وإيجاد الحلول لاهالى دائرته .

أكد كمال الشاذلى وزير شؤون مجلس الشعب والشورى والأمن العام المساعد للحزب الوطنى أن الحزب لن يرشح فى الانتخابات أى شخص ليس له أواجد جماهيرى . قال أن الحزب وضع عدة معايير لاختيار المرشحين منها الشعبية والقدرة على الطءاء والتزاهة ومدى حب الجماهير للمرشح لأن العمل السياسى هو خدمة للجماهير والشخص الذى يريد أن يمارس عملا حزبيا عليه أن يكون مستعدا لأداء دوره فى ظل القيم التى يرضيها المجتمع .

أضاف أن الشعبية ضرورة هامة للمرشح وهي الأساس لتكليفه واختياره فى ظل معاييره لأبناء دائرته وما يقدمه لهم .. وهى بلائكه مؤشر هام للحكم عليه سواء بالإيجاب أو بالسلب ، فمعايير المرشح مع مواظبه بمساهم بدرجة كبيرة فى اكتساب ثقة الجماهير .. والحزب الذى له تواجد على الساحة الحزبية هو الذى يحسن اختيار مرشحيه على أساس الشعبية والكفاءة والقدرة على الطءاء وخدمة الجماهير .

تقديم المرشحين

وقال المهندس محبى الدين عبداللطيف أمين عام الحزب الوطنى بالقاهرة أن اختيار مرشحي الحزب فى الانتخابات القادمة سيتم بعد تقديم المرشحين الراغبين فى الترشح من خلال عدة عناصر أهمها الشخصية والتاريخ السياسى والشعبية التى اكتسبها كل منهم .

وتعد الشعبية أحد العناصر الرئيسية لتقديم المرشح الذى يمثل المواطنين فى مجلس الشعب والشورى ويعبر عن آراء الجماهير الذى انتخبته .

أوضح أن الشعبية تعنى بدرجة الأولى رغبة الجماهير فى الشخص نفسه وتأييدها الكامل له وهذه الكاتبة من التكبير بكتسبها المرشح على قدر التحاقه بالجماهير والخاصة فى التعرف على مشاكلهم والجهد الذى يبذل فى حلها .

تجربة ٦ سنوات

أما محمد عبدالصحن صالح أمين الحزب الوطنى بأسبوط ورئيس مجلس محلى المحافظة فقال أن تحقيق مستوى عال من الشعبية بين جموع الناخبين كان شرطا أساسيا عند اختيار مرشحي الحزب الوطنى فى المحافظة طوال السنوات الماضية وأنه بتقديم مرشحين يحظون بالقبول العام من المواطنين استطاع الحزب أن يحصل على جميع مقاعد مجلس الشعب والشورى فى للمحافظة وعلى ٧٩٨ من مقاعد المجالس

المحلية على جميع مستوياتها فى الوقت الذى منبت فيه بغية الأحزاب فى أسبوط بالفشل الذريع ولم تستطع حتى الاحتفاظ بالمقاعد التى كانت تسيطر عليها من قبل فى للمحافظة .

يذهب إلى أن شعبية المرشح لا تأتى إلا من خلال رصيده التكبير فى تأدية الخدمات العامة لأبناء دائرته واتساع نطاق علاقته الشخصية معهم وبأن يكون له دور وطنى يستطيع أن يحول على ثقة وتكبير المواطنين من خلاله .

أشار إلى أنه فى المجتمعات الريادية بالصعيد ينهض الأخذ بعين الاعتبار الفزعات القبلية والتفاوت السياسية الفاعلة عند اختيار من

يخوض بهمس للحزب معاركه الانتخابية وأن النتيجة تنقلب على كفاءة الاختيار .

أضاف أن ثقة الناخبين فى المرشح عادة تكون نتاج عناصر متعددة ومتشعبة أهمها السعة الطوية والأمان بالمبادئ والقيم والتمثل التى تحظى بتقدير المجتمع واحترامه والقيام بدور وطنى ومواقف إيجابية تجاه قضايا مجتمعة وهوم الجماهير .

٣ محاور

وقال رمضان ابوالحسن أمين الحزب الوطنى بالسويس وعضو

مجلس الشعب أن اختبارات الحزب لمرشحيه تنبى من خلال ثلاثة محاور أهمها شعبية المرشح ومدى ارتباطه بالقاعدة الشعبية والتمناه

بالجماهير بحيث يكون شخصية عامة لها ارتباطها بمعاييرها لكافة مشاكل المواطنين حتى يكون صوتا معبرا عنهم وعن آمالهم وطموحاتهم ومشاكلهم .

للتصحية هى أساس اختيار الحزب الوطنى لمرشحيه لأنها بمثابة حكم بمدى تمتع المرشح بالجماهيرية وحب المواطنين وتقديره وما يقدمه لأبناء يده من إنجازات وما يعطى به سجل أعماله الحزبية والعملية من عطاء وخدمات .

أكد أن المواطن المصرى أصبح يضى جيدا ويذكر كيفية اختيار مرشحيه لذلك فهو يرفض تماما الأسماء المقروضة عليه ويقول أن يلقى بصوته يقوم بعمل دراسات تحليلية لكل مرشح !!

قال الحمد لله أننا فى السويس عندما تقدم مرشحا للقاعدة الشعبية لأننا لخنا الكفاءة ذات الشعبية والجماهيرية بنواثرها !

أوضح أن إنجازات الحزب وانتشار أيدائه وأعضائه بين الجماهير ودورهم البارز فى التوعية الانتخابية خلقت قسرا



المصدر :

التاريخ : ٢٧ مارس ١٩٩٥

للنشرو والخدمات الصحفية والمعلومات

أعداد :

تحقيقات المحاضرات

واتجاهها جنديا للناخب الذي أصبح يملك مدى عطاء الحزب وحكومته لبلده ومجنته ولمن الاجازات من خلال العديد من المشروعات والخدمات الاجتماعية والخدمية وما تقدمه الحكومة من حل لمشكلاته ؟

مصادفة

وقال د. حسين حجازي أمين الحزب الوطني بكفر الشيخ ان المرشحين في الانتخابات سواء كانت لمجلس الشعب أو الشورى أو المجالس المحلية يجب أن يتمتعوا

بالشعبية والمصداقية لدى الجماهير .

أضاف أن الشعبية تأتي في المرتبة الأولى لاختيار أي مرشح إليها بعد ذلك اعتبارات أخرى على رأسها الشخصية القوية الصادقة أولا وعملا .

أوضح أن الشعبية تأتي من فراغ

وقاما نتيجة عمل مضى لإلزامها والتواجد في جميع أنحاء الدائرة التي يتبعها المرشح والتعرف على مشاكل المواطنين على الطبيعة والعمل على حلها فالشعب الناجح هو الذي يتواجد بصفة دائمة بصفة ٢٤ ساعة بين أبناء دياره .

أكد محمد أحمد الهلواني أمين عام الحزب الوطني بالدقهلية أن شعبية المرشح يجب أن تكون المعيار الأساسي في الاختيار وأن الاختيار الأمثل والأفضل للشعب المصري هو اختيار العضو المتعاضد والمتواجد في وسط الجماهير بصفة دائمة والقادر على الخدمة والنزول والمطامء وحل مشاكل المواطنين بجانبه لمقالة البلد والطهارة .

أشار إلى أن للقيادة السياسية دائما تدفق في الاختيار من أجل صالح للجماهير لأنها تشعر بلهش الشعب المصري . ومن هنا فإن الشعبية ضرورة حتمية في الاختيار لأن العنصر غير المتواجد أي غير القادر على خدمة المواطنين يكون مرفوضا شعبيا على الناخبين .

معايشة الجماهير

وقال نبيل منسي أمين عام الحزب الوطني بالحرية وعضو مجلس الشورى أن الشعبية بالنسبة لمرشحي الحزب تعني معايشة الجماهير والقدرة على حل المشاكل وخدمة أبناء الدائرة وتأتي من خلال تواجده الدائم بالدائرة وحسن تعامله مع المواطنين .

أضاف يجب أن يكون المرشح أيضا صادقا مع نفسه والآخرين ومحبيًا من خلال الخدمات التي يقدمها للجماهير من خلال أي موقع لأن العمل السياسي يجب أن يقرن لا



يحتاج إلى مراكز أو مناصب أوضح أن طهارة اليد تزيد من شعبية المرشح وتجعل الجماهير تلق خله وتعطيه لثقة .

قال محمد الفاضل أمين عام الحزب الوطني ببورسعيد أن للشعبية تعني بالنسبة لمرشحي الحزب في الانتخابات القادرة على التعامل مع الجماهير والاحساس بلهش الشارع السياسي والقدرة على التعرف على مشاكل المواطنين واحتياجاتهم .

أضاف أن الشعبية تعني أيضا القدرة على اكتساب ثقة الجماهير من خلال السمعة الطيبة والاصال والخدمة التي تجعل للناخبين يرضعون لتفهم فيه لاملاته ونزاهته .

كما تعني الشعبية حسن ادراك المرشح لاحتياجات الجماهير ويقدر توافر هذه الصفات في مرشح الحزب يكون أهلا للناخبين على اختياره .

أكد القائل أن الحزب الوطني في بورسعيد وضع في اعتباره الجماهير التي حدثتها الأمانة العامة للاختيار والتي تحدثت في السمعة والقدرة على التعامل مع الجماهير والاحساس بلهش الشارع والفكر السياسي .. وعدم المجاملة في الاختيار حتى تأتي اختار المرشحين معبرا عن واقع جماهيرهم وشعبهم في الشارع المواسي .

الشأن
السياسي

من أجل انتخابات حرة نزيهة !



مصطفى كامل مراد
أحد من إشراف
القضاء على
الانتخابات

يداور العدد الكافي بالنسبة لانتخابات النقابات المهنية ويتساءل محمد السنيديوني عضو مجلس الشعب إذا كانت الحكومة يسمها نزاهة الانتخابات في النقابات المهنية ليجب عليها تأكيد حرصها في نزاهة الانتخابات البرلمانية. وللأسف هناك أعضاء بمجلس الشعب يريدون إبطاء الوضع

كأن لا يتقرر الإشراف الكامل للقضاء على انتخابات مجلس الشعب والشورى؟ هذا التساؤل عاد من جديد يتناول في أوساط العمل السياسي خاصة بعد أن أقر مجلس الشعب مؤخراً إشراف القضاء على انتخابات النقابات المهنية موافقته على تعديل "القانون رقم ١٠٠" وهو تساؤل يرتبط بمطلب قديم لأحزاب المعارضة بإشراف القضاء على الانتخابات البرلمانية منعاً للتزوير.

تحقيق :

فادي وجدي

والنجوم بطريقة بشعة نظراً لتزايد الأهمية لدى المواطنين هناك. ويقول فاروق متولي عضو مجلس الشعب -مستقل- أن الحكومة تقدمت بالتعديل الأخير على قانون النقابات المهنية رقم ١٠٠، فمن باب أولى أن تتعامل الحكومة بذات المنطق وتستجيب لمطالب أحزاب المعارضة وأعضاء في مجلس الشعب بالإشراف الكامل للقضاء على الانتخابات البرلمانية. وتعال الحكومة دائماً بعدم كفاية أعداد أفراد الهيئات القضائية لهذا الإشراف قبل

يؤكد كامل خالد عضو مجلس الشعب -مستقل- أن مطلب إشراف القضاء بالكامل على الانتخابات البرلمانية هو مطلب قائم على نص في الدستور المادة ٨٨، ويقول كامل خالد إن حرية القوانين استطاعوا التلاعب بهذا النص وقروا أن يكون الإشراف القضائي على اللجان الانتخابية العامة في السودان، وأعطوا لوزارة الداخلية الحق في اختيار من تشاء للإشراف على اللجان الفرعية. وذلك مخالف لما ورد في المادة المذكورة بالدستور وهو أمر مثير حاشياً أمام المحكمة الدستورية العليا. ويضميد المحامي كامل خالد أن الحزب الوطني يملك تزوير الانتخابات البرلمانية في القرى



محمد السيدوني
أعضاء مجلس
الشيخ يريدون
تقضاء الوضع
كما هو

تجري الانتخابات في المناطق
تباعاً.

ويؤكد مصطفى كامل مراد
رئيس حزب الأحرار ضرورة
إشراف القضاء على سير
العملية الانتخابية داخل اللجان
سواء كانت رئيسية أو فرعية
ومراقبة الإدلاء بالأصوات
ولازماً وإعلان النتائج.



كمال خالد
ترزية
القوانين
يتلاعبون
بالدستور

الطعون الانتخابية التي
تتظاها، حيث يشيخ لها أن
التزوير يتم بعيداً عن أعين
القضاء في اللجان الفرعية.
ويضيف إبراهيم شكري إذا كان
عدد القضاء أوتفى لتغطية
جميع الدوائر الانتخابية فإنه
يمكن إجراء الانتخابات على
عدة مراحل وهو نظام متبع في
أكثر الدول ديمقراطية حيث



إبراهيم شكري
أجراء
الانتخابات على
مراحل لضمان
نراصفها

كما هو عليه.
ويقول إبراهيم شكري رئيس
حزب العمل إنه طالب مراراً
بإشراف القضاء كاملاً على
جميع اللجان الانتخابية والأ
يقتصر ذلك على اللجان العامة
الرئيسية كما هو الآن، لأن
توزيع الانتخابات يقتصد في
اللجان الفرعية وهو ما أكدته
محكمة النقض في معظم



المصدر : **الأسلامية**

للتنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات التاريخ : ١٩٩٥

بين المشاركة في الانتخابات القادمة والتمسك بالمقاطعة

من تتحالف الجماعة الإسلامية؟!

لا بد أننى أكون من نفس ليل، وأرى أن في مثل هذا الوقت الذى تتكاثر فيه الضلالت حتى أصبحت كمثل الحجر بحيث يشمل الجميع حوران، علينا ألا نشكك ونضل إلى جوار أن كبش فانس أمردم للثبات وإن لا خلاف في السليمين الذين يرون حزمة المشاركة في الانتخابات وبين الآخرين الذين يرون أن المشاركة بالقرصوع في التصويت هي الطريق إلى فرض شرعية تلك.



عز عبد الرحمن مختصر الزيات موهون الهضيبي

لكلنا ما يعمل لهدف واحد هو تطهير شرع قلبه وإن انحلت السبل لعلنا لا نخلل أن نفتقد حول هذه القاطع والمعمل كل هذا وإن ما يراه لفظة شرع الله تطهير للشرية وإبطل كل ما فيها من الفساد مع الأحزاب القائمة لأنه من الظاهر لنا أن هذه الجماعات لا تعترف بالأحزاب القائمة حالياً باعتبارها جزءاً من النظام الحالي وقتلوا لأنها لا تتطابق معها ولا تعرف أن من منهجهم أن يتحالفوا مع حزب من الأحزاب القائمة. هذا هو الظاهر لنا من خلال تباينهم فلم يكتفوا إلى هذا وما يحاولون أن يخرطوا في هذا الحزب في ذلك. كما لم تطهر لنا مصلحتهم في القول في أي تحالفات مع أي من الأحزاب الحالية. وإن كنت أرى أن عدائهم من يظنون هذه الجماعات وهم في أي اتجاهات هذه الأساطير والتمالي لهم!!

ويقول مختصر الزيات للجماعة الإسلامية الإسلامية من الانتخابات البرلمانية في مصر من بعد الفترات التي لم يشارك فيها أي تظهري في للفرقة الإسلامية سواء في موقفه كحزب أو

عبد الرحمن في أي موقف أعضاء الجماعة في الظاهر هنا للمشاركة في الانتخابات بالتصويت للجماعة الإسلامية لأنه حتى اليوم من المسائل التي فيها تشهد كبير وأقول الخارج من هذا الموقف فيه يزيد كثير وباعتد أنه جاء أولاً على تصويتات لفترة منسوبة إلى وإلى زيات تشكل عليها شديداً بين وبين الجماعة وذلك يمكن أن يرضى لفكرة المشاركة في الانتخابات مثالاً تماماً بل وبأساسياً لجمهور وأعتقد أن رفض الجماعة الإسلامية للمشاركة هو رفض مبنى على أنه لا جديد في الإسلام من هذا الجانب البرلمانية التي تؤكد أن النظام أن يجمع بين أرائه كالحزب الحليفين عن متطرفين الأتباع بحيث يشترط رأي الأغلبية العظمى في وإلى. والحق أن الواقع يؤكد عكس ذلك. كذلك من الناحية الشرعية وهي هل يجوز المشاركة

معضلة شاذية

الجماعة الإسلامية ترفض دائماً الثبات على موقف واحد. بل إن أبسط قواعد العمل السياسي تقتضي أن تغير الجماعات والأحزاب بل والأفراد مواقفها فيما لديهم الكثير من المعطيات التي تفرضها أحداث أو إجراءات تضع نفسها على قدم الحدث السياسي وطبقاً لهذه القاعدة فإن من المستبعد أن يبقوا الثباتات الإسلامية المظفرة بعيدة عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة والتي أصبحت - على أرحم الأرباب - على الأبواب ومستوى خلال العام الحالي وإذا كانت جماعة الإخوان المسلمين بما شطه - حتى ولو ظاهرها - من القدرة للمشاركة في التيار الإسلامي قد يعجز لتفسيها شكلاً من أشكال العمل العلمي والمتطابق مع بعض الأحزاب الإسلامية الموجودة والمعروف بها سواء كان هذا التفصيل علينا أن نتألفنا منهجياً إلا أن ذلك لا يضع جماعة الإخوان المسلمين على قائمة الثباتات غير المعترف بها وأكدت ذلك للتصريحات الأخيرة لعدم غير دليل من البيانات الحكومية والذين لا يعتبر الرئيس حسني مبارك كطرف إلا أن تسريحته تعتبر أياً. كما أن للممارسة الفعلية للحكومة وأيضاً الأحزاب السياسية في الأرة الأخيرة قد برزت على ذلك لأن ما يحدث حالياً من مواجهة بين الحكومة والإخوان والتي وصلت إلى حد الصدام قد جعل التيار الإسلامي على جانب الآخر - الجماعة الإسلامية - يتخذ موقفاً أكثر مرونة من معاداة الانتخابات التصورية - مجلسي الشعب والقانون - وذلك بالتخلي عن اللقوى السابق أصبغها من داخل السنن بتمرد المشاركة في هذه الانتخابات سواء بالقرصوع أو بالتصويت وذلك ترتيباً على تكثير الجمع. كان ضرورياً مع مقتضيات الموقف الحالي وهذا على معطيات جديدة فرضها واقع الممارسة السياسية والصراع بين الثيارات المختلفة أن تتخذ الجماعة الإسلامية موقفاً جديداً من

الانتخابات بعدد العزم على ضرورة المشاركة فيها بالقرصوع والتصويت في وقت واحد. وذلك حتى لا تغفل الساسة السياسية من التيار الإسلامي خاصة وأن الجماعة الإسلامية كانت ومازالت تحفظ بالكثيرين من اعتقادها وتصامها بل وكفرها بعيداً عن فكرة الحكومة سواء كان ذلك خارج البلاد أو داخلها. كما أن معظم كوابل الجماعة الإسلامية - في مصر وخارجها - مازالت موهوبين للكثيرين وذلك لاعتماد الجماعة الإسلامية أسلوب العمل السري والخبائي المظفوري في تنظيم الجماعة. ومع اتجاها الجماعة الإسلامية إلى خوض المعركة الانتخابية كان ضرورياً أن يحدث اصطداماً مع شكل من أشكال التحالف - المصري - مع أي من القوى السياسية غير المحبوبة خاصة وأن الساسة السياسية تشهد عليها العديد من الثباتات في شأن هذه تحالفات سياسية بين الأحزاب وبعضها البعض وبين الأحزاب وبعض الثباتات غير الرسمية المختلفة في القوى المظفورة في ذات التباين للقوى في إطار سياسي وخاصة في اللقطة البعيدة عن العاصمة ومنها الصعيد الذي تنتسب إليه الجماعة الإسلامية بغضه قوي. وعلى الرغم من ذلك العديد من الزعماء القويين على استعداد الجماعة الإسلامية لفرض الانتخابات البرلمانية وأكد أن الذين أقره الجماعة البارزين أن يوافقوا على تصديق على القوي بشمول الانتخابات

يقول الشيخ عفيف السعاري: أنا لا أمثل في حديثي عن هذه الجماعة جماعة منها من الجماعات أو الثيارات الموجودة حالياً على الساحة سواء كانت جماعة سنية أو علمية وأما يعني أن



المصدر : الموقوف

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

على خزع الله وأخضعه للرأي.
يرجع ما تردده وسائل إعلام عالمية من وجود الممجد من
الاتصالات السرية بين جماعة الإخوان المسلمين - والجماعة
الإسلامية لبقائل الجبهة في الانتخابات القادمة لأن ما يؤكده
للمستشار ماسون الهبشبي ممكن ثلاثة حين يؤكد أن الانتخابات
القادمة فردية وبالتالى فلا مجال فيها للتحالفات التى تكون قلبا
في نظام الانتخاب بالقائمة فقط. ويضيف الهبشبي، الانتخابات
الفردية لا تصالح فيها التحالفات لأن الأرادة فيها والاختيار يكون
للأفراد وليس ظل عدم وجود التزام حزبي لأن القسي ما يمكن أن
يخلق هي نوع من التوسيع لكن لا يتمتع السماح للمجال المرشح
واحد من أحد الاتجاهات. وكذا للمستشار ماسون الهبشبي أن
هالاخوان المسلمين، ليسوا هم الجماعة الإسلامية ولا تربط
بينهما أية علاقات عرقية أو سنية سواء في شكل تحالفات أو
تنسيق!!



استعدادا لعام الانتخابات :

المال يدخل المعركة الانتخابية أساتذة القانون :

مطلوب معرفة مصادر المال المستخدم في الانتخابات

كتبت سمحان أبو النصر



د. سمحان الشرفاوي • د. د. الجمل

بدأت الاستعدادات للانتخابات مجلس الشورى ثم مجلس الشعب .. وبدأ بعض المرشحين يرمضون مبالغ ضخمة للانفاق على المعركة الانتخابية .. ول الانتخابات التكميلية الأخيرة ظهرت بوادر ه الأزمات .. فهل يمكن ضبط ظاهرة الانفاق في الانتخابات ومناهج قرارات تعدد سبل التثايب لديه ؟

في البداية يقول د . يحيى الجمل استاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة : كل مال مملوك للدولة ويستعمل للسياسة العامة أو جهاز أو سلطة أو حزب يطلق عليه المال السياسي وهو سبيل المثال فالمحكمة العليا بالهند اعترفت بكونها تديرها أغلادى رئيسة الوزراء سيطرة مملوكة للدولة الأشياء بعض جوانبها الانتخابية استعمال المال العام في غرض سياسي خاص لا يجوز وأثبتت تصرفها وكان ذلك من أسباب استقلالها والاحساس بحال العام مسألة ترتبط بالحقوقي والدولة وبهذه المؤسسة وانفصال المؤسسة عن أشخاص الحاكم .

ول الانتخابات العامة بالدولة التي تؤمن بقضية المؤسسات لا يشغل مال الأحزاب بمال الدولة حتى ولو كان الحزب هو الحزب الحاكم ويحال مال الدولة مستثلاً عن كل سال آخر ولا يجوز أن يستعمل مال الدولة مادياً

أو مغنيا لصالح أحد أطراف اللعبة السياسية بما فيها الحزب الحاكم .. ويقول د . يحيى الجمل : أن تحديد سقف للدعاية الانتخابية يميل معين يمكن أن يتغير بالاتفاق أو بالتشريع والافضل أن يتم باتفاق كل الأطراف على أن يعلق المرشح مبلغاً معيناً وهذه الأمور لا يمكن أن تتشوب وتحدد المصدر بالاتفاق من أجهزة سيارات أو مرافقات أو سماعات الانتخابات أم تبرعات المرشح لثناء مدرسة أو جامع والرائية الحزبية هي راية الحزب العام المستعير ومن كل حال بالاتفاق البالغ فيه ل العملية الانتخابية أمر غير صحي وغير سليم ويحل على أن المرشح لا يتلقى في قلعه ولا في موبائ قدر قلته بماله ..

مصادر الأموال

أما د . سمحان الشرفاوي استاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة فيقول : لابد من إعلان مصادر المال في الانتخابات وهذا يحدث في

أمريكا حيث تطبق قاعدة شفاية مصادر الأموال التي لتصل العملية الانتخابية كما لتول إصدار أي قانون لأن قوانين أمريكا تصدقها اللقيبات وجماعات الضغط ويعرضون أن أموالها معلومة المصدر .. وتعلن النتائج وجماعات الضغط البالغ التي دلعتها ل إصدار قانون ما .. ونحن لسنا ضد أصحاب رؤوس الأموال ولكن منع شفاية مصدرها وضمان عدم الانحراف بها فقد تزيد ليس العمل أو تزيد خدمات للجمهور ولكن الاعتراض يكون على الأموال التي لا مصدر لها كإسراف المهدرات أو أموال اللساد لأن هذا يضر بالتمتع الدولة للقرى ولو أثر سيهر هل كل مواطن ويعلمنا بمراقبة هذا : الاتهام والقيام دور الأحزاب التي من واجبها أن تشارك في الانتخابات وتثبت وجودها على الساحة لأن الفرد المستقل لا يستطيع أن يقدم برنامجاً سياسياً متكامل ولا يمكن أن يشكل رسالة لاحتلال دوائر للتصحيح الأخلاء لمطلب من كل الأحزاب أن تشارك وتثبت مدى شعبيتها ولتتأها وتراجعاً على الساحة .. يجب أن تعمل الأحزاب العملية الانتخابية وهنا نقسم التزام الذي واضح ويؤدي ل تقديم العمل المتنامر وأقصى العملية الانتخابية من جوانب الانتخابات وتجنب المواطنين لادلاء بأموالهم ومن الأجهزة الحكومية أن تقدم التسجيلات وتحافظ على حسن سير العملية الانتخابية



المراجع

المصدر :

١٦ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انتخابات مجلس الشورى على الأبواب الجمهورية : لنواب المناسبات والمآثم . ويقدمون لهم كشف حساب نشر الأحزاب : لابد أن يصدر النواب في مشاكل الجماهير

يكون على وعي بمشاكل الجماهير وأن
يلف بجديهم في حلها دون أن يخشى
مواجهة المسؤولين .
هذا عن رأي الشعب الاسماعيلي في
نوابه ولما يريد منهم فمآذا عن آراء
ممثلي الأحزاب بالمحافظة .
● يقول حصون الأسود أمين عام
الحزب الوطني الديمقراطي : إن نواب
مجلس الشعب والشورى بالاسماعيلية
قد أدوا ما عليهم تجاه جماهير
الاسماعيلية على خير وجه ولم
يقصروا ولما عليهم من واجبات .
وأعتقد أنه لابد أن يتوفر في ممثل
الشعب البرلمان النزاهة وإن يتصف
بحسب الناس له فهذا أهم شيء من أجل
تطبيق التفاعل معهم ومع مشاكلهم .
● أما حسان رضا أمين الحزب العربي
الديمقراطي الناصري فيرى أن نجاح أو
فشل نواب البرلمان الإقليمى إلا بما
أنهوا به في حل مشاكل الجماهير
أسهموا في هذه المشاكل تتطلب وجود
نواب قادرين على حلها وفي نفس
الوقت لابد وأن يكون النائب على
علاقة بطموحات وآمال شعبه وأن يقرر
عنها .
● ويرى سمير أبو السعود أمين حزب
التجمع أن النائب واحد من أبناء الدائرة
ولابد أن ينقل احساس الناس الإسماعيلي
للمسؤولين بالإضافة لنقل احتياجاتهم
ومطالبهم وأن يكون متقربا لإجراءات
الأجهزة التنفيذية من أجل القضاء على
الفساد دون تحيز المسؤولين ولابد أن
يرتبط بالقاعدة الجماهيرية وأن يكون
مرميا في حركته تجاه مطالب
الجماهير ومشاكلهم .
● هذه هي مواصفات النائب المثالي
من وجهة نظر الجماهير الاسماعيلية
وممثلي أحزابها فهل نواب سيجدون في
الانتخابات القادمة هذا النائب المثالي .

تحقيق : - اسم المصيري -

نعد نرى نوابنا إلا في المؤتمرات أيام
الانتخابات فقط وسرعان مايتبدل
وعودهم ولكن هذا لا يمنع من أنه يوجد
في الاسماعيلية نواب عسى أفر
المسؤولية منهم على سبيل المثال
القائى أحمد أبو زيد والثانية سمون
الكولاني .
● ويشهد أحمد شعيب
« موظف » .
أتعنى أن يكون نائب البرلمان
شخصية وطنية محترمة يحس مشاكل
الناس وينصهر معهم ويعبر عن
مصالحهم ومطالبهم ولا يطمى وعرضا
براقة تقتضي بالنهاية هوجة الانتخابات
وأعتقد أنه لدينا نماذج مشرفة لنواب
البرلمان منهم الثانية سمون
الكولاني .
ولابد من دفع دعاء جديدة
للانتخابات وإعطاء الفرصة للشباب
لأنهم هم الأقدر على التعبير عن
المصالح الشعب الاسماعيلي وأن أعطى
صوتى في الانتخابات إلا لمن يمثلنا
بالصدق والنزاهة .
● ويقول م . ا مزارع والذي رفض
تكرار اسمه أرى أن النواب في
الاسماعيلية وكثهم في كوكب تقي ولا
علاقة لهم بما يدور في المحافظة .
فإن نوابنا الكرام من مشكلة الفلاحين
مع بنك التنمية وبنوك القروية والتي
عاني منها الكثير من الفلاحين حتى
أنهم باعوا إلى وراهم والتي فلتهمهم
حتى يسدوا ديونهم للبيك وحتى
لواجرها شبح السمين أعتقد أن نوابنا
لم يفلحوا شيئا حاسما وجادا تجاه هذه
المشكلة ولابد في نائب المستقبل أن

ونحن على أعقاب الانتخابات مجلس
الشورى والتي ستكون بمثابة برفقة
لانتخابات مجلس الشعب .. أعتقد أن
هناك تساؤل يطرح نفسه علينا .. ماذا
قدم أعضاء مجلس الشعب والشورى
للاسماعيلية ولأبناء الاسماعيلية .
وبما أن نائب البرلمان هو المندوب
الرسمي للشعب والمعبّر عن مطالبه
أمام المسؤولين فهل نجح نواب
الاسماعيلية في عرض مطالب الشعب
الاسماعيلي على المسؤولين أم أنهم
انشغلوا بمصالحهم ومشاكلهم .. وهل
لدينا نواب للعرض فقط كأبي الهول
صامتون أبد الدهر وكان مشاكل الشعب
الاسماعيلي الذي فوضهم للولاية عنه
لا تعنيهم في شيء .
● في البداية يقول محمود اسماعيل
« محامى » .
إن حالات النواب أثرت على
مصلحتنا وكذا على أمل أن يتقنوا من
أجل حل مشكلات الشباب الاسماعيلي
من خريجي الجامعات وإيجاد فرص
عمل لهم بدلا من إقصائهم التي لم
نجن من ورائها شيئا وأعتقد أن عضو
مجلس الشعب أو الشورى لابد وأن
يتسم بالامانة والصدق .. وأنا شخصيا
أن أعطى صوتى لا للمرشحين الذين
يتصورون بالمشاركة في حل مشاكل
الجماهير ولهم أعمال سائلة في خدمة
الناس .
لا الذين يظهرون فقط في
المناسبات والمآثم والأمتعة على هؤلاء
كثيرة ولا داعي لذكر أسماء .
● أما حنان رشدي « طالبة » .
أعتقد أنه قلنا وعودا كاذبة وبراقة
من نواب مجلس الشعب والشورى
بالمحافظة فقد وصلنا معهم المرحلة
التي لم تعد تصدقهم فيها .. فنحن لم



المصدر: الأمانة العامة

٢١ أبريل ١٩٩٥

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



رأى

لا.. للتحالفات المشبوهة

يتحدد مصير أي حركة سياسية في النظام القمعي بمدى إيمان وإقتناع هذه الحركة بالديمقراطية وشرعيتها... ولا يكفى أن تدعى بال حركة صباح مساء أنها مؤمنة بهذه الشروط بل يتعين عليها أن تترن قلل بالعلم.

وموقف الجماعات الإسلامية من هذه القضية غير الريبه، وإذا كان بعضها ارتضى لنفسه طريق العنف مما يفرضه في الجانب لضعف التحول الديمقراطي في البلاد، فإن البعض الآخر الذي رفع راية الاعتدال ونفذ العنف وقيل المشاركة في المؤسسات السياسية القديمة، أو كان متأرجحاً بين الفكر القديم فتشجيعاً للعنفية للديمقراطية ورفضاً لها، أو كان متأرجحاً بين الفكر القديم فتشجيعاً للعنفية السياسية فيها قد كثر من الانتهازية والفرطانية القسطنطينية مع جماعات العنف تحت ردم أن التبداء وعلى شعرة محاربة مع هذه الجماعات يدين الأجانب في الاحتشاد ويستغل الانقسام بما يساهم في النهاية في تحقيق الغرض الذي تشده كل هذه الجماعات.

ومن حق النظام السياسي أن يدافع عن نفسه أمام موجة العنف ويحافظ لسمعيته، ومن حق أيضاً أن يضع الذين يرونهم الرأيات المشعراء في موقع التسوية مما يجري من أحداث للعنف بوجه عام، فلا مفاضلة في الأمر - إما أن تكون مخلصاً للديمقراطية تارداً للعنف قولاً وفعلًا، وإما أن تكون في الجانب الآخر الذي يستحق الرفض من الجميع.

ومن يكدر في تكرار خيرة الماضي في اللبس على كل الإهتداء، بلونهم أن الزمن تغير كثيراً، والحياة الحزنية والشرابية في مصر لم تعد أسيرة للتحالفات الانتهازية المظلمة كما كانت في الماضي، بل أصبح طريقها واضحا لا يحتاج في التاورات التي تتم في الظلام.

أندأ مكدعون على لتشبهات تقابلية ويرى الحقنة محتاج إلى أن تحصل كل القوى السياسية مسيراتهما في الدفاع عن الديمقراطية دون تحالفات مشبوهة، وعلى قوى الإسلام السياسي الرأية في للمشاركة وفق الشروط والقوانين القائمة أن تمي القوس جوداً وتلق أي جهور لها مع قوى الأرحاب بل وأن تلك الشجاعة الكافية للتصدي له لا أن تد بعداً إليه من تحت سنان، ولا تليها تحمك على مستبدتها السياسي بالاعدام.



البيان الصادر عن المجلس العربي الوطني الدفاع في عهد محمد بن الناصر .. والفصل لم يحدد موقفه والتجمع متروك !!

كتب أحمد عبد الحكم :

سيطرت الخلافات على أحزاب المعارضة مع إقتراب انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى ، وبرزت الإختلافات داخل الأحزاب نفسها حيث لم يتم الاتفاق حتى الآن على موقف محدد .. فمن حزب الوفد الجديد تم عقد إجتماع سرى بين فؤاد سراج الدين رئيس الحزب وبين مستشارين بالحزب الوطنى حيث وعد سراج الدين بالمشاركة في عدد من الدوائر التى يتبع فيها حزبه بأغلبية وأخمة ، ولم تأجيل القرار النهائي بإلزام في المشاركة بعد إنتخابات الهيئة العليا للحزب في منتصف الشهر الحالى .
وانقسم حزب العمل إلى فريقين ، الأول يتولده المهندس إبراهيم شكرى رئيس الحزب وفريقه عبد الحميد بركات أمين

للتظيم ويرى خوفاً من الانتخابات في عدد محدود من الدوائر ، وفريق آخر يتزعمه الدكتور حسنى مراد نائب رئيس الحزب ويرفض هذا الفريق - وفقاً بنات - المشاركة في الانتخابات بسوى علم قاصر الصلاحيات الانتخابية وهم جدد للمشاركة في انتخابات مجلس الشورى بحسب أنه لا يتبع بصلاحيات تقريسية كما يشهد حزبا التجمع والناصرى انتقادات حادة ازاء المشاركة في الانتخابات فلم يتخذوا قراراً نهائياً بشأن المشاركة منهم حتى الآن ، وسيطرح الأمر على اللجنة المركزية بكل من الحزبين وأن كان الاتجاه السائد هو الازج ببعض المرشحين في عدد محدود جداً من الدوائر وذلك باستثناء حزب الأحرار الذى أعد القعدة للمشاركة في حوالي ٢٠ دائرة انتخابية .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٥

برلمانيات

شريف العبد

مهمة الناخب هي الاختيار الأصوب والإدنى وهذه المهمة تكون سهلة طالما توافرت عناصر مرشحة جادة تهدف من وراء

ترشيحها بالفعل تحقيق المصلحة العامة دون غيرها .. وطالما وجدت العناصر التي لاتلجأ إلى الخبايل والخداع نجدها تلزم بما تلتنه وتلبي بما تعد به ..

ولو نظرنا إلى مهمة الناخب في انتخابات مجلس الشعب المقبلة لسوف نجدها صعبة بل صعبة للغاية فالمطلوب من هذا الناخب أن يراعى في اختياره قواعد محددة يمكن المحصلة هي أن يوجد تحت القبة نواب لا يبتغون سوى خدمة الجماهير ورفع المعاناة عنهم .. ونواب يحسنون تمثيلهم ويكونون جديرين بإداء الأمانة والقيام بالعمل النيابي دون الإساءة إليه .. نواب لا يلهون وراء الريج السريع والمنفعة الشخصية واستغلال العضوية بكافة الاشكال والصور المتاحة.

المهمة الصعبة للناخب!

يتمسك به ويصر على اختياره مرة أخرى ويحرص على أن يمتد تمثيله له لدورات برلمانية أخرى تقبله كم منهم يكون الناخب على يقين أنه نجح في الاختيار وأدى الأمانة وتمثل المسئولية عن جدارة وكان شكله الشاغل طوال فترة عضويته أن يلقى بمرجهه ويكون عند حسن الظن فوجنتاه قادرا على التعبير

إنها مهمة صعبة للناخب فلو قلنا أن عليه أن يستبعد المرشح المناقض المضاعف ويسعى إلى اختيار العنصر حسن السمعة وأيس اصحاب السمعة السيئة الذين يستولون إلى من يمثلونهم .. لو قلنا أن هذا لابد أن يراعيه الناخب جيدا فكم من نواب الشعب الحاليين الذين اعتدنا أن نراهم يحاثلون مقاعدتهم تحت القبة طوال السنوات التي انتضخت كم منهم يمكن للناخب بل ويتمين عليه أن يطبع به ويستبعده على الفور من قائمة اختياره ويسقطه من حساباته إلى غير رجعة .. كم من هؤلاء النواب يمكن للناخب أن

عن احتياجات وأمال الناخب بشجاعة ويحرص على نقل مشاكله ومعاياته تحت القبة دون تجميل ليواجه بها الناظرين ويحيطهم علما أن هناك تقصيرا حقيقيا وواضعا وضوح الشمس من المكربة أدى إلى تقادم تلك الأزمات واتساع المعاناة ونقل الهمم التي تلقى على أكتاف من يمثلهم ..

هل يستطيع الناخب بالفعل أن يصل إلى الاختيار الأصوب لنجده كلف النائب المناق الذي لا شاغل له تحت القبة سوى التصديق بمرارة لوزير أو آخر بصرف النظر عما يعلنه وعما إذا كان ما يعلنه قابلا للتطبيق أم يستحيل تنفيذه أو أن كان ما يعلنه يمثل واقع وحقيقة أم يمثل مبالغة ..

كم مرة رأينا فيها نوابا تفحصوا في التردد إلى الوزراء بكل الصور الممكنة واستغلال كل فرصة تسنح لتأكيد ولائهم وتأييدهم للوزير لا لشئ سوى أن ينالوا رضا ويحققوا مصالحهم

الشخصية ويحتلوا بموافقة على مايتطلبون إليه ويضربونه في الموقف الصرج الذي لايمسطين أن يرفض طلبهم بعد هذا الموقف المزد والمساعد له على النصر المطلق .. وكم مرة شاهدنا نوابا تخصصوا في فتح نيرانهم على كل من تجاسر ووجه انتقاده إلى الوزير ويصرف النظر عما إذا كان هذا الانتقاد يمثل واقعا مرا يعيشه البشر داخل دوايرهم حيث النائب المدافع هنا لايعنيه شيئا سوى أن ينال الرضا ويشيد العلاقات المتينة مع السئولين ..

كم مرة شاهدنا فيها نوابا صلفوا حتى كانت أيديهم أن



النشر والخدمات الصحفية والعطومات

التاريخ :

٢ أبريل ١٩٩٥

البرلمانى الذى يعطى سعره فى
البورصة الى درجات تفوق الخيال
ف نجد للمرشح الذى يظهر من جانبه
الاستعداد الكامل ليتحمل الملايين
بل والخمسة ملايين من أجل أن
يصل الى هذا المقعد ..

ماذا سيكون موقف الناخب ؟ ..
هل يتنجح فى أن يطيح بهذه
العناصر التى سادت إليه وخدمته
ولم تق بما سبق أن وعدت ؟ هل
يعطيها صوته لتستمر فى مواصلة
دورها فى الضلال والزيف
والتحايل والهدف معروف مسبقا
وهو المنفعة الشخصية ولا شئ

سواها ؟ ..

هل يبحث الناخب فى طريق
اختياره عن عناصر جديدة وإذا
حدث ذلك بالفعل فما ضماناته فى
أن هذا الجديد لن يكون أحسن
حالا بل ربما يسوق الوجوه
التقليدية فى نفاقها وتحايلها

وخداعها ؟ ..

إنها مهمة صعبة للناخب واختيار
صعب نأمل أن يجتازه بتفوق وإلا
فسوف يدفع النعم غالبا هذه المرة

تتمزق وامتحوا المسئول بالصوت
العالى حتى كادوا يفقدون
حناجرهم وإبدوا هذا المسئول
التأييد المطلق على سياسته ثم نجد
نفس هؤلاء النواب يصفقون
ويهللون وتتعالى أصواتهم وتلقب
حناجرهم لتأييد المسئول الذى يصل
محلته والغريب أن التهلليل هنا يكون
لسياسة أخرى على نقيض
سابقها مثلما رأينا فى إلغاء السنة
السادسة من المرحلة الابتدائية ثم
العودة بها مرة أخرى أو قبول
أعداد محدودة فى الجامعات وربط
القبول بخطط التنمية ثم فتح الباب
على مصراعيه أمام المقبولين أو

العمل على إبقاء مستأجر الأرض
الزراعية فى الأرض التى
يستزرعها من منطلق أن الأرض لن
يزرعها ثم التأييد الجماعى لقانون
العلاقة بين المالك والمستأجر
للأرض الزراعية أو التسهيل
للاطلاق وحماية المنتج المصلح ثم
التسهيل أيضا للانفتاح وتحرير
التجارة واتفاقيات الجات ..

هل يتنجح الناخب فى مهمته
ليستبعد كلية المرشحين أصحاب
الصوت العالى الذين تخصصوا
فى التهلليل والتأييد المطلق
ودافعهم فى ذلك معرفة هل يتنجح
الناخب فى المطالبة بحملة
الشهادات العليا فى النفاق والأكل
على كل الموائد وعدم الثبات على
المبدأ ومساندة المستأجرين وتأييدهم
لصرف النظر عن سياساتهم ..

الذى يبدو واضحا أمامنا أنه بعد
أن تقرر الانتخاب الفردى فإن
السواد الأعظم من الوجوه البرلمانية
التي اعتدنا أن نراها طوال
السنوات السابقة يظهر من جانبها
الحرص على خووض المعركة
والعودة مرة أخرى الى المقعد



المصدر : الإحصاء الانتخابي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠١٩٩٥

ارقام .. قبل الانتخابات

الانتخابات البرلمانية (١٩٨٤ - ١٩٩٠)

١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٨٤	تاريخ الانتخاب البيان
١٦٢٣٦١٦	١٤٢٣٤١٦٢	١٦٦١٩٩١٩	عدد الناخبين المقيدين
٧٣١٤٨٩٣	٧٢٢٧٤٦٧	٥٣٢٣.٨٦	إجمالي الأصوات
٪٩٧,٢٧	٪٩٤,٤٣	٪٩٩,٢٦	نسبة الأصوات الصحيحة
٪٤٥,٩٥	٪٥٠,٤٢	٪٤٣,١٤	نسبة الإدلاء بالأصوات
٢٢٢	٤٨	٤٨	عدد الدوائر
٢٦٦١٧	٢١٢٣٥	٢٣٠٠٠	عدد الدوائر الفرعية
٢٢٢	٢٢٦	٢٥٧	عدد اللجان العامة
٢٦٦٦	٣٥٩٢	٢٨٧٩	عدد المرشحين
٤٤٤	٤٤٨	٤٤٨	عدد مقاعد مجلس الشعب المنخبة

توزيع المقاعد (١٩٨٤ - ١٩٩٠)

١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٨٤	تاريخ الانتخاب البيان
(١) ٢٦٠	٢٤٨	٢٩٠	الحزب الوطني
-	٣٥	٥٨	حزب الوفد
-	٦٠ (للتحالف الإسلامي)	٤٠ مبعوثون	حزب العمل
٥	-	-	حزب التجمع
-	متحالف مع العمل	-	حزب الأحرار
(١) ٧٩	٥	-	المستقلون غير المعيّنين

(١) عدد المقاعد تقويبي: لأن عدد كبير من المستقلين تحول إلى الحزب الوطني وقلة الحزب الناضبون بعد تاسيسه.



المصدر : الوفاء

التاريخ : ٢٠١٩
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كيف نخرج من طارق تزوير الانتخابات

الخروج من طارق تزوير الانتخابات.. عكس الخروج من تلق طوبل.. مطلق.. وتخليص ما يشوب العملية الانتخابية من سلبيات للأضيء هدف رئيس إذا أردنا احترام إرادة المواطن وتحقيق الديمقراطية الحقيقية. والطريق إلى الديمقراطية لن يكون مهيأ بدون تصحيح مسار العملية الانتخابية برمتها وإغلاق الباب الخلفى الذى يتصرب منه ممثلون غير حقيقيين للشعب. أن إرادة المواطن لن تقبل فى الرحلة القادمة ظاهرة تصويد البطاقات وإحياء اللوئى كما أن التعددية الحزبية تتطلب فرما متساوية واختياراً واضحاً وحقيقياً للتأخذين ببناءة من تحطية جداول القيد ومروراً بتحجيد أجهزة السلطة التنفيذية والأشراف القضائية الكامل وتأمين الصناديق الانتخابية خلال عمليات النقل وفرز الأصوات ضد أى تزوير أو تبديل أو تغيير.. التحقيق التالى يعرض رؤية العديد من للفقين والمواطنين الشرفاء حول ضرورة الخروج من مأزمة لعبة تزوير الانتخابات.

ضمانات نزاهة الانتخابات :

- تنقية جداول القيد ● الأشراف القضائى الكامل
- تحجيد أجهزة السلطة ● تأمين صناديق الاقتراع

**استمرار التزوير يزيد من السلبية
ويمتد الكفاءات الوطنية من المشاركة**



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٣ أبريل ١٩٩٥

تحقيق: أمير أبو السعود

لقد أكد فؤاد سراج كنين رئيس الوفد في لقاء جماهيرى... أن القوة إذا قدر دخول الانتخابات فسوف يدخلها بكل قوة وكل حدة وحماس، وأشار زعيم الوفد إلى أن الأشكال ليس في أن تكون الانتخابات والنظام الفردي أو بنظام القناتية، ولكن الإشكال في أن تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة أو مزيفة ومزورة فالنزويء وارد في كلا النظامين وقد جردنا تلك وعنايتها كل العناية من النزويء والتزوير وبهتسا في اللام الأول حرية ونزاهة الانتخابات. فكيف تكون هذه الحرية والنزاهة؟

حقوق الإنسان

ولأن الديمقراطية المعنى ما يسمى باليه، وأول خطوة نحوها تبدأ من بوابة الانتخابات... فقد استطلعت عدة آراء:

يرى عبد الله خليل المحامي رئيس اللجنة القانونية للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان:

إن حق المواطن في ممارسة انتخابات نزيهة بعيدة عن التزوير من الحقوق الأساسية التي تضمنتها الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان في إطار حقوق المواطن المدنية والسياسية والمواطن حق أصيل في إدارة شؤنه

بلاذه من خلال الانتخابات الحرة والمجالس البرلمانية وغيرها.

والاعتماد على هذا الحق يمثّل انتهاكاً لحقوق المواطنين، لذلك فإن جميع صيغ الاقتراع على إرادة المواطن في الانتخاب أو تشييد هذه الإرادة بفعل الحق الأساسية.

لذلك فإن المنظمة تقول إنه يجب أن تكون الانتخابات على الانتخابات إمكانية التعبير الحقيقي عن إرادة المواطنين خاصة في الفترات الانتقالية أو أصاب الحروب الأهلية وتوجد ضالاح لذلك في دول في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا.

التزام دولي

ويضيف عبد الله خليل نقلاً عن في الدول المستقرة سياسياً التي تصدرت حقوق الإنسان أصبح معيار الانتخابات أحد معايير الديمقراطية الحقيقية.

وسبق أن تضمنت ملاحظات اللجنة الدولية عدة نقاط عامة حول الانتخابات لعدم نزاهتها ولبعد من التزوير والهمها عدم الإشراف القضائي على الانتخابات حتى لا يكون الغش محشوقاً على اللجنة العامة الرئيسية فقط ويكون الإشراف القضائي بإكتمال على العملية

الانتخابية.

ومن الملاحظات أيضاً أن رؤساء اللجان الفرعية من اللوفين العاملين بالدولة وعلمية نقل المصداقية وأعلن النتائج تدم بواسطة وزارة الداخلية.

وكلمها ملاحظات تهدف إلى دعم ممارسة المواطن الانتخابات نزيهة.

الإيمان بالديمقراطية

ويؤكد الدكتور حلمي الحديدي أن ضمانات الانتخابات النزيهة هي أن تكون حقيقة وفعلًا بالديمقراطية.

وإن نؤمن بذلك جميعاً من حاكم ومحكوم.

وبذلك يمكن للحاكم ألا يجد أي مانع من تسليم الحكم لنحزب الذي يتجس في الانتخابات وهذا ما تفعل

به الديمقراطية الحزبية وإشترار إرادة المواطنين.

وأصبح حقيقة تفهيم النتائج وتحويلها لصالح أصحاب لصالح ومن المهم أن يكون الشعب إيجابياً وكلمته من أجل قيمة صوته في الانتخابات.

يذهب إلى المصداقية ويمر من رأيه وتشجيعه بالأه يستعمل أي بغير.

نقاط أساسية

ويضيف الدكتور حلمي الحديدي أن هناك عدة نقاط أساسية في موضوع نزاهة الانتخابات وأخرج

من مآزق التزوير ويقول أن الرأي بأن تكون الحكومة المشرفة على العملية الانتخابية مساعدة وقت الانتخابات له يجاهد حتى تعطي الفرصة متساوية للجميع.

كما يجب ألا تسقط حقوة تزوير الانتخابات والنتائج وأن يتحمل

الغشاة ونزاهة تام

به ويمكن أيضاً تشجيع

مقوية المصداقية برأي الشعب

وتزوير إرادته ولا تكون مجرد خرافة

مالية.

ويلاحظ بذلك حجم قضية الفصل في صحة العشوائية. ولا تخبر

لجنة الشعب لأن القاعدة القضائية تقول بأنه لا يمكن للقاضي مصلحة فعلية أن يتنصه ويمكن أن تحول

نفسياً تزوير الانتخابات إلى النهاية العامة والنتائج فواتر في الخفض

للمصنوعين وصحة العشوائية.

كما يؤكد د. الحديدي أن وجود انتخابات نزيهة ومتوازنة لنزاهة

الانتخابات له جوانب إيجابية قد تلعب بأرباب البلد من الكفالات التي

مرزقت من الدول في الانتخابات

لاسيما كثورة رغم قدرتها على خدمة المواطن والمواطن يعلق بهم

إلى
مفسر
الانتخابات.

ويضيف د. الحديدي

لقد سمعنا عن بعض الأشخاص يتخلون إلى الانتخابات

معتمدين فقط على الاتفاق الذي وليس على قدرتهم على خدمة

الوطن. ومن المناسب كذلك تشييد

الصاروف التي تتفق في الانتخابات

ويمكن بحث إمكانية تطهير كل البيا

من خلال اعتبارات كثيرة خاصة أن

هناك من يصرف ملايين من أجل

الوصول إلى الكرسي.

حماية من التزوير

أما د. شوقي السيد المحامي ليدول

أن حماية المواطن

من تزوير الانتخابات تبدأ من إعداد

كشوف

التفصيل وتشكيل اللجان الانتخابية

والأشرف عليها. ويضيف أن يتزوير

القضاء الأشرف وبكامل أن تتم

عملية التصويت والافتراق داخل

اللجنة الفرعية.

من ركائز المهمة أثناء الدورة

الحقيقية للمواطنين من التزوير داخل

اللجان.

وتلعب العملية لمصداقية الاقتراع

من خلال ضوابط

وخدمات لمصداقية

بمطابق الاقتراع

وتمسان عدم حدوث

تلاعب. ويصح بتواجد

مجلس المرشحين أو رجال

القضاء خلال عملية النقل

التي تتم للمصداقية.

ويصح بتواجد مجلس

المرشحين خلال عملية نقل

الاصوات ومن وضع عمليات في

طريقهم.

الخروج من الإحباط

يرى كذلك أن يوقع انتخاب أمام

خانة خاصة في بطاقة التصويت

تؤكد أنه قد صوت رأيه بأية بطسه

ومعه ما يثبت شخصياً. لأن

الكثرة أن يلقى الفرد بأكثر من

صوت في لجنة واحدة.

ومن الواضح أن كشوف قيد

التفصيل بحاجة إلى تشييد بكامل

ولغا للترقيم القوي إلى الجبالقات

للشخصية ويطلب أسماء اللجان

ومن صدرت ضدهم أحكام وغير

ذلك وأن يتم التبيد وفقاً لقرينة

السكنى إلى محل الإقامة للعلى

للمواطن.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ٢٠٠٤ ١٩٩٥

ويشكك د. حواشي
أن تنفيذ العملية الانتخابية من
شوائب التزوير كليا، بأن تجمع
الكتابات الوطنية إلى صفوف ممثل
الشعب والمخروج من حالة الاحباط
والمرارة التي تصيب المواطنين بسبب
تغيير أرائهم المفدية في لفتيات
ممثلهم.

واستمرار هذه الشوائب يزيد من
حالة السلبية والامتناع عن المشاركة
في الانتخابات.

أصوات المواطنين

والا كانت الآراء مجمعة على
ضرورة تنقية الانتخابات من عوامل
التزوير.. فإن الحزب الوطني وجهه
اخرى يميز عنها الفكتور اللواء نبيل
لوقا بجاري ويقول : عملية تزوير
تتوزع في الانتخابات أو عدم وجود
توزيع ليس ثقل على ضمانات
معمدة وموجودة بالفعل في قانون
الانتخابات وبالفعل توجد لدينا
ضمانات كافية لضمان أصوات
المواطنين بحق الناخب.. ومن أهم
هذه الضمانات وجود ممثلين
للمرشح في داخل اللجان الانتخابية
عملية التصويت والفرز ويمكن
للمتدرب أن يسجل كل حركة غير
شرعية ويخطر المرشح فوراً الذي
يقوم بإخطار القاضي للفرز على
الجنة وكل مرشح من حق أن
يصحب في كل لجنة مشهودين
لتنفيذها.

ويضيف د. نبيل لوقا
أن الضمانات يمكن أن توجد من
خلال مراقبة مستمرة لعملية
التصويت والفرز ويوجد قاضي
معاهد يلف أي وجه التجاوزات.

ضمانات لزمنة

ويقول الدكتور حامي مراد توجد
مجموعة متكاملة من الضمانات
كلها لازمة ومطلوب توافرها
لسلامة العملية الانتخابية والمخروج
من مآلقات التزوير ولا نستطيع تقديم
واحدة على أخرى لأنها ضمانات
متكاملة مثل إثبات الحضور
الشخصي للمواطن أمام مقر
الانتخاب وتوقيع بالاعضاء أو
البعض حتى لا تستعمل البطاقات
لأغراض التزوير أو يتم تسويقها
لأشخاص لأغراض خاصة..
وبالتالي يتم تغيير أراء المواطنين
ومن الضمانات السلطوية وجود
أشراف قضائي كامل على العملية
الانتخابية منذ البداية وحتى إعلان
النتائج ولا تكتفى برئاسة لهم
القضاة للجنة العامة.

ويضيف د. حامي مراد ومن
الضروري متابعة فرز ممثلين

التصويت وتفرز في اللجان التي
يخرف عليها قضية لتفادي عملية
العبث بالممثلين خلال الفرز أو
تغييرها بالكامل منذ الفرز
واستبدالها بممثلين جدد.
ومن عملية المعالجة للواكبة
للانتخابات يجب توفير المناخ الحر
للتنافس والمعاد من جانب السلطة .
ويمكن أن يحدث ذلك بالاعتماد
كثيرة أهمها حكومة معادية خلال
فترة الانتخابات منذ العملية حتى
يتم إعلان النتائج.. للقاضي لضمان
الأجهزة الانتخابية التابعة للحكومة.
وتشمل الضمانات المطلوبة لوقف
المعمل بفرزتين الطوارئ خلال
الحركة الانتخابية اكتشاف بفرزتين
مكاملة الأرباب.

ليست داخلية

ويرى د. حامي مراد أن الانتخابات
التي لم تعد بمورد مسألة داخلية
ولكنها تسمى ذلك حيث النظرة إلى
الديمقراطية أصبحت من الهجوم
الدولي.. وكل دولة تسعى إلى تأكيد
ديمقراطيتها من خلال تأكيد حرية
ورعاية الانتخابات ومعداة من
التزوير ولا يعطو مساساً بالسيادة
أو الأمور الداخلية.. لأن هناك من
السلوك التي قامت بدعوة لفرز
وهضمت بالاضافة إلى أجهزة
الأعلام لكثافة الانتخابات فيها.
كما أن الاتحاد البرلماني الدولي
الذي يرأسه الدكتور حامي مراد
رئيس مجلس الشعب يعنى بضمان
حرية الانتخابات وإجاز دعوة
مراقبين لحضور العملية الانتخابية
لأن الديمقراطية الحقيقية ترتبط
بالانتخابات العزبة الحرة التي تقل
فيها فرصة تزوير أراء المواطنين.



المصدر : **الشمس**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٩٩٠**

**شكري
في افتتاح
مقر
الحزب
بالسنتة**

ضرورة تكوين جبهة موحدة من أحزاب المعارضة لخوض الانتخابات

**«حالة الطوارئ».. شهادة
لأى نظام على نفسه بالحكم
في ظل أحوال غير طبيعية!!**

بوزارة الداخلية، والغبوي أن مكافاته أصبحت بالذوار إذا نجح في تحقيق نتائج جيدة بشأن تنظيم الأسر!!
يشاف إلى ذلك تعيين صدام الكويك حيث كانت الانتخابات تحمل المعيد على علاقة وثيقة بزملائه الأساتذة الذين يشاقونه، ولكن التعيين يحمل لواءه أن قام بتعيين، ثم جاءت مسألة لجان الفتيات الجديدة التي تهدف بها الدولة الصغيرة على التخليص من المنيع، وكذلك بالنسبة للمعدين إذ يشترط في تعيين المعيد أن تكون له الخبرة على البحث!! وهو شرط مهم إذ كيف تمكن عليه بعد قدرته على البحث، وهو الشقوى خوال سنوات دراسية!! قد يكون ذلك

ملاحظة:

طارق عبد الحميد

مفهومنا في التربية، ولكن في بداية التمييز غير مغفول!!
واستطرد: شكوى إلى التقاضي الأمانة ضد طلاب الجامعات، رسالة عدم تعيين للمعدين إلا بموافقة الأمن وكذلك نقل بعض المدرسين للتدريس بديلاً إلى وظائف إدارية، بالإضافة إلى نقل كثير منهم ممن لهم نشاط بارز بالمجالس المحلية كديبات قوة إلى أماكن بعيدة عن بلادهم

تأثرت بجانب هذه العرومة القراء،
والثانية: الاعتقاد على النفس في كل مناهي الحياة، وليس الاعتقاد على القروض والمخار ومخالفه، لأنها السياسة التي خربت مصر منذ أيام التقدير إسماعيل، واستمر حتى الآن لصالح الأمريكيين، ولكن للنتيجة تنازلات مستمرة، تأسيساً على مبدأ «أن من لا يعقد على نفسه عليه أن يفسح للشغراء»!!
والأخيرة: الخراف من الدول البسيطة بحيث يجب العمل على تنمية علاقاتنا بالدول العربية والوطن الإسلامي الأكبر، في عالم أصبح يتشكل من كل مكان، أوروبا مثلاً - حتى الرغم من خلافاتها - بها سوق أوروبية موحدة وبرنامج وأمريكا التي تعد قارة في ذاتها دخلت في تكتل كبير مع كندا والمكسيك، فلماذا لا يتخذ العرب والمسلمين، وكل معلومات الوحدة قائماً!!

سياسة التمييز

ولقد شكوى أن الحكومة اتجهت مؤخرًا لتضييق فكرة أن الشعب مصدر السلطات، وذلك بتأكيده سياسة التمييز في كل المجالات، لقد صدر القانون بتعيين العمدة والشايخ، وهذا يؤدي إلى أن يضيّق ولا العفة إن عين، ويكون موقفنا

قام الرئيس شكري بإزاحة شكري - رئيس الحزب - بوزارة يوم الخميس الماضي إلى سجنه السليط، وألقه فيها صلاح اللقم - الحامي - مع صلاح الحزب - بالبرية - ومضود هاشم - الأمين المساعد - وذلك لانتهاج مقر الحزب الجديد بمدينة السنتة، حيث استقبله حشد جماهيري من أعضاء الحزب.

وتحدث شكري أمام الحشد معرباً عن معانيه بالانتهاج المقرر الجديد الذي يمثل قيمة كبيرة في هذا التوقيت، الذي يتم التضييق فيه على الاجتماعات في ظل حالة الطوارئ، وقال: إذا كان هذا للفر صغراً نسبياً، فإن القيمة الحقيقية ليست في سعة المكان، بل فيما يقوم به من دور، ولابد أن تكون للأحزاب مقار تسع كل الأراء، أن يريده القيام بعمل لصالح الوطن، وبها ملت أساساً للتضييق، لأن الشعب المصري قادر على أخذ حقوقه، والتمييز من نفسه بارتعاع كلمة الله وممارسة الفساد.

وأضاف شكري: إن حزب العمل له مبادئه الأساسية تختلف عن السائد في الساحة السياسية يمكن إجمالها في ثلاث:

الأول: المصدر الأساسي للتاريخ هو الديمقراطية الإسلامية، ولا يجوز وجود



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٥

المصدر:

لثقلتهم وخرمان بعضهم من السهل إلى الفخار في إشارات ومخلاصه، وهي وسائل مدعها التحقيق على الناس!!
المصالحات العسكرية التي تعمر المتهم من القلوب أمام قضاةيه الطبيعيين وكذلك الإشارات إلى رفض قاضون الطوارئ، إذ أن السلام كله يعرف أن الطوارئ تأتي في بلد يمكن أن تفلل الأسوا لغير الطبيعية. فكيف يمكن نظام على نفسه بصدده؟ كما أن تعديلات قانون الطوارئ المساء وبمقتضى الإعراب فيها تشديد وتقليد لبعض المواد، حيث أعطيت بعض صلاحيات النيابة إلى الشرطة بالتوسع في الاعتقال والاحتجاز بأوامر الشرطة (٢) أيام لمعتبه فيها

موضوع الساعة

وعن موضوع الانتخابات المحلية أضاف شكري إلى ضرورة توازن التمثيلات الخاصة بجمهورية الانتخابات وأنها إشارات شفعية انتخاب إما بالتزوير وإلا لوجود بطلان الشفعية وإما بالجمعة، وهذا إجراء سهل التحقيق لوزير العدل المتعمد المعروف للجمعة، وهذا يجب الإصرار إلى أن أهم توصيات الحوار القومي كانت تلبية العملية الانتخابية، ولكن فجأة وجدنا قرارات جمهورية لها قوة القانون قبل عودة مجلس الشعب من إجازته بأيام لم تتخلق في صلب عملية توازن التمثيلات

ويضاف إلى ذلك ضرورة تسهيل القضاء في مسائل الاقتراع نفسها، أي إعطاء الصوت ولقاء المستورد والملائن، وليس بالزور فقط وموسم إذا لم تتخذ إجراءات جدية لإثبات شخصية الناخب أمام لجنة الانتخابات فتكون النتيجة واضحة للتزوير، وقد يكن من المفيد في هذه الحالة اللجوء للمرافعة الدولية.

وبعد رئيس حزب العمل إلى تكوين جبهة واحدة من أحزاب المعارضة لغرض الانتخابات لأن المسألة لا تحتاج لتفتيش من وجهة الحزب الوطني الذي يملك كل الإمكانيات، وخاصة أنه

لا يوجد حزب مراقب له من القدرة على التفتيش إن مثال (١٥٠) ملحقا بمجلس الشعب بغيره، ولكن أحزاب المعارضة يمكنها تحقيق نسبة من (١٥٠) إلى (٢٥٠) ملحقا على الأقل، ويجب التركيز على ضرورة فوزها بأصبة ذلك المجلس على الأقل لتسعين مؤثرة في القرارات المهمة التي يلزم الحصول عليها على «التي» المجلس.

وإذا شكري أن الشعب يجب ألا يسلم بالأوضاع الحالية بالمجلس، لأن ذلك يكون تسليم الشفيع بالواقع من، ولكن يجب مقابلة هذه الأوضاع باستخدام القانون وضرورة الخروج الشرعية، وضرورة إخراج الناس إلى صناديق الانتخاب لتلعب الأرواح الظلمة الحالية، وخاصة الشباب الذين هم طليعة هذا الشعب، وهذه المرة خصوصاً مع وجود ملحق مهم له حلاله بالانتخابات هو أن العالم كله غير مخلص من نفسه، ولأن الخارج يعرفون منا كل شيء، وما ينشر عنا بالفخار له تأثير ملحق، خاصة أن رئيس برلمان مصر هو رئيس البرلمان السوري، وهذا يفرح بوجود ضمانات على العملية الانتخابية ومنها عن التزوير، وهذا الملحق لابد من استمراره.

الانتصار قادم

ول كتمه لك صلاح القلم -الحامي- أمع عام حزب العمل بالفرصة - أنه إذا كان إبراهيم شكري لا يصدق أن يتخذ منه أحد... بل إننا لا نستطيع يجب أنفسنا من الكلام عنه، لأنه جزء أصيل من نضال الشعب المصري منذ العهد الملكي، ولأن جهاده من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وهو يمثل مكونات أساسية لتاريخ مصر في القرن الحادي.

وأشبال القلم... لا تقتنوا أن اجتماعنا اليوم مفيد، بل هو اجتماع لنسج له مضاعف كل أساسه ونكر في هذا البلد وتضع مضاعف المنهجية. والأمريكان له كذلك، كما كان فيه إبراهيم شكري، وهذا يجب

وقولنا أن خندق هذا الشعب ضد الهجمة الأمريكية والصهيوية الشرسة لمفس معالمة، ولكن هجمات مدام في صفرنا الأساسية إبراهيم شكري، ولابدنا بيد من جديد على رايات النضال، وسيتم هذا الشعب والسلمون -بلان الله- في النهاية.

ورحب مصطفى خليفة -رئيس الحزب بالسنطة- بإبراهيم شكري ذلك الجهاد الذي زهد الدنيا بتبعها وترها واختار طريق الحق والجهاد في سبيل الله وهو طريق القايض على الجهم.

أما د. محمد عبد المعطي فاضار إلى أن زيارة شكري جاءت في يوم الأرض ولم (١٩) السدي صمم الأخيرة للسلطانيون فيه على استرداد أراضيهم من مصحات على صهيون، وأن يستمره -إبراهيم- إلا للجهادون الثراء..

وأعلن محمد المعطي أسفه للشفيع لاستقبال الرئيس مبارك لوزير الخارجية الروسي الذي صارت بلاده تمنع القتل في صفوف المسلمين

في مشيئة، وتروحت كذلك في مساندة للجهاد العربي الذين يرتكبون مذبح بشعة في حق مسلمي البوسنة!!

بسرعة

في شكل شكري المصري بسيد الجمعية الفرعية بالنسبة الولد وشاركه في حفل عقد قران كريمة مصطفى خليفة -أمع الحزب بالسنطة- على الحساب محمد صديق المصري الذي أقيم بالسيدي وسط حشد كبير من المسلمين، وقد شهد شكري على عبد الزواج، كما ألقى كلمة لصبره قبل عقد القران، تحدث فيها عن لفضل الزواج المبكر الذي يضمن الإنسان من الزلل.

وأكد شكري أن ملايين الشفيع من جود (٢٠٧) مليون قتاة لوق الضلالين -بلا زواج باعتبارها مشراً خطراً لوجود أزمة في إنتماء الزواج، وداعياً إلى توسيع إجراءات الزواج للزواني من أجل مصالح الدنيا والأمن.

قام بمقدد القران د. أحمد غربت -الجمعية الإسلامية- وألقى كلمة للزواج الشيخ علي



للتشـير والخدمـات الصحفية والمعلـومات التاريخ : **نيسان ١٩٩٥**

عبد، والأكثر تحدياً عن قسمة
السـودان وضرورة توسيع
إجراءاته كذلك، وأخيراً رفضهما
أن يسمى بوثيقة الزواج
الجنسية.

● أفتتح شكرى بداية بناء
مفروع للبعد الدينى الأزهرى
بالإسكندرية/الإعدادى بشارته
بالمنطقة آنذاك وقدم مبلغاً مالياً
كثير ومضى دفعة أولى لبناء
اللمهد ثم صلب شكرى للمفروع
ومسجد بجوار اللمهد ومعه
حشد كبير من أعضاء الحزب.

● قام المهندس عبد الواحد
الهندى باستضافة المهندس
إبراهيم شكرى وخبرته
بمنزله، وأقام حفل عشاء تكريماً
للمجاهد الكبير وخبرته.

● شارك فى الإعداد لزيارة
شكرى للمنطقة الشيخ على
حشيش -أمين مساعد الحزب
بالمناطق- والمهاج محمد
الغولى، وسليمان إبراهيم
-أمين شباب الغربية- وكل من
أحمد زبادة، ونيل الجارى
-الحامى، وحمدي مسعود
والسيد الدوك.

● بعد انتهاء زيارته للمنطقة
توجه المهندس إبراهيم شكرى
إلى قرية مطلة مرحوم سركن
طنطا، حيث قام بزيارة منزل
سليمان إبراهيم سليمان -أمين
شباب المحافظة- وهناك
بمنازلته الأولى «فيما»..

كما التقى شكرى بأعضاء
حزب العمل بالقرية، وحضر
اللقاء الحاج سعيد عيسى
والمهندس شبل الشريف -أمين
الحزب القاصى بمركن طنطا-
وخيسان المازن، ورجب
شقر، وعدد كبير من شباب
الحزب، ودان بالقضاء لقاؤهم
موسم حول العمل الحزبى فى
القرية القليلة، ومدى التمسك
بين الأحزاب ودور جريدة
والقضية فى إبراز أنشطة
الحزب المشتتة، واستمع
شكرى إلى أفكار الشباب حيث
أكد سليمان إبراهيم -أمين
شباب المحافظة- أن زيارة
للمجاهد الكبير إبراهيم شكرى
تاج على رموس أهل المنطقة، لأن
الله سبحانه وتعالى ينظر هذا
للمجاهد يوم تكون مصر كلها
فيه بحاجة إليه ليوقدها إلى
الرفق والرخاء.

● هنا شكرى الحاج أبو زيد
-مفبر الحزب بالمنطقة-
وبناشئة زفاف ابنته الأسيرة
القاصى، ودعا للعروسة
بالرفاء واليمن.



بدأت حرب تزوير الانتخابات.. منع أحزاب المعارضة من الحج

والطلقات والمعامل. وليس فقط بعمليتها ضد النقابات المهنية ونوابي هيئة التدريس، ولكن أيضاً بوجه الشفاعة الجديدة التي تستهدف تجفيف منابع الحياة لأحزاب المعارضة في وقت لا تتلقى الأحزاب الحاكم بالطبع أية موارد مالية.. بل إن كافة إمكانات وموارد الدولة وأموال الفاسدين تحت أمر الحزب الحاكم. ونحن نقول إن منع حزب العمل من تنظيم حملة الحج هو صمد من سيبل الله وحرب على الفرائض الدينية.. لأن حزب العمل كان ينظم بالفعل حملة حج كل عام على مستوى مرتفع من الخدمة ويقال الأسعار خدمة للمواطنين المصريين، ولم يكن يبيع التاشيرات. إذا كانت الحكومة ترفض أن يحصل

ولقدت الحكومة منع أحزاب المعارضة حصتها المحدودة من تاشيرات الحج، بينما واصلت تقديم التاشيرات للحزب الوطني من خلال أعضاء مجلسي الشعب والشورى. (٧) آلاف تاشيرة بواقع ١٠ تاشيرات لكل عضو، رغم أن لقب هؤلاء الأعضاء يبعثون هذه التاشيرات، وكان حزب العمل يحصل على قرابة ١٥٠ تاشيرة، وينظم رحلة حج حقيقية ويقال الأسعار. والشعب: الحكومة بدأت حرب تزوير الانتخابات.. ليس فقط بعمليتها الضمراء لاعتقال الناشطين في حزب العمل والإخوان المسلمين ومقتلا ذلك من اعتقالات الناصريين واليساريين والطلاب

بعض الأحزاب المعارضة على تاشيرات ليومها في السوق. فلا بد أن تطبق ذلك بصورة حازمة على الجميع.. ولكن من الواضح أنها بداية للتضييق في المعاملة بين الحزب الحاكم والناشط وأحزاب المعارضة. ونحن نقول لكم: إن الاستمرار في هذا الطريق.. إن وضع البلاد إلى أي نوع من الاستقرار.. وإن شعب مصر أن يسمح بتزوير إرادته في الانتخابات القادمة.. كما حدث في المرات السابقة.. وكل هذه الممارسات الظالمة.. تضع البلاد لمواجهة كبرى.. في الانتخابات القادمة.. التي تحولت إلى معركة حياة أو موت، فلم يعد من المقبول أن يستمر هذا الحزب الفاسد ولم نلف الشعب.



المصدر : الشـ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ أيلول ١٩٩٥

هل ينقلب الإسلاميون على الديمقراطية؟!!

هل يتخذ الإسلاميون الديمقراطية وسيلة للوصول إلى الحكم فإذا استتب لهم الأمر واستقر بهم للحكم ركزوا الديمقراطية وعصوا بها، والسؤال بصيغة أخرى: هل الديكتاتورية داء مستحكم في نخاع الحركة الإسلامية جميعها مهما اختلفت أشكالها وإن مآلها؟ ذلك سؤال نحسب الإجابة عنه غاية في الأهمية، فلتلك المقولات تتردد ليلاً ونهاراً على ألسنة العلمانيين في بلادنا كما إن الغرب -من جهل أو ضغينة- يناصب الضمومة الإسلامية العداء ولذا لهذه الإدعاءات. ولقد كانت ورقة التوت التي حاول المستر في الجزائر أن يستروا بها سوءاتهم يوم دأسوا صناديق الانتخابات هي تلك المقولة المكررة للحقولة لديهم: إنه «لا ديمقراطية مع الحكم الإسلامي».

ويستند العلمانيون إلى ادعاءاتهم إلى بعض الأسانيد التي ستحاول هنا بحثها وتحديدها، منها أن الحكم في الإسلام حكم فردي لا يعرف بالأمور سسات الدستورية وأن الحاكم يجمع كل الخيوط في يديه ويتدخل في كل السلطات عنده، وإن التاريخ الإسلامي لم يعرف التعددية السياسية ولم يؤمن بالمرأى الآخر، وأن الشريعة التي نزلت منذ أربعة عشر قرناً لتلائم قوماً أجلاً في صحراء الجزيرة العربية لم تعد صالحة في أيامنا بعد التطور الهائل الذي التجزته البشرية في شتى المجالات.

الفصل بين السلطات من منطلق الرغص لذلك النظام فذلك لم يدر بخلدنا ولكننا نقول: إن المبدأ مراه بالثغرات والمثالب حتى لا يتجه طليبا الغرب بما يقوله لنا باعتباره وحياً إلهاً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وذلك التوضيح شهيد على ثبوت الغرب أن لكل مجتمع الحق في ابتكار النظام الدستوري والسياسي الذي يحقق له مبدأ الحرية والديمقراطية، أما حكاية اتهام الإسلاميين بالديكتاتورية لأنهم لم يظفروا من الغرب نظامهم من الألف إلى الياء لذلك نوع من الأرماف الفكرية يقضي على حق المجتمعات في

يؤمن هذا الغرب في البرلمان هم الأذراء في السلطة التنفيذية كما أن رئيس الدولة (سلطة تنفيذية) يستطيع أن يعل البرلمان في كثير من الحالات الديمقراطية، أما السلطة القضائية فما أسهل تحجيمها وخمسارها عن طريق سن القوانين التي تفلح حركتها، أما رقابتها على السلطة التشريعية عن طريق المحكمة الدستورية فلا تتعدى بحث ما هو متطابق مع الدستور من صعب أما الدستور نفسه فيضمه البرلمان أو رئيس الدولة.

يقول الفقيه الكبير السنهوري: «وقد يطلق عن إمكان الفصل بين السلطات: إن السلطة التنفيذية تتحول ويتبع السلطات الأخرى وقد رأينا في روسيا التي تعتمد مبدأ السلطات الثلاث كيف وجهت السلطة التنفيذية نيران مدافعها إلى البرلمان وكيف أصبحت يلبس أوامره بأن يخرج قواب الضرب من البرلمان إلى السجن. ورأينا كيف ترسي السلطة التشريعية بالحكم التنفيذية القضائية عرض الحاكم مرة استناداً إلى الحضانة التشريعية وجررة أخرى استناداً إلى المبدأ الجاهلي (الجلس شديد قراره). ونحن لا نقول ذلك عن مبدأ

الذين يريدون هذه المقولات يتهمون علينا زمو وعلوا بمبدأ «مونتسكيو» في الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والقضائية) كضمانة أساسية من ضمانات الديمقراطية، ويعيدون عن التاريخ التشريعي الإسلامي أنه لم يأخذ بهذا المبدأ ولو رجعنا قليلاً إلى الوراء لعلنا أن «مونتسكيو» حين خرج على العالم بهذا المبدأ كان يهدف إلى منع سيطرة سلطة من السلطات الثلاث على الأخرى ضماناً للتوازن المطلوب في الدولة. الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى سهولة تطبيق مبدأ الديمقراطية، ولكن هذا المبدأ حين عرّضه الشعوب بعد ذلك على التجربة الحية والواقع العملي انضج أنه مجرد كلام منقح جميل يصلح للزينة النظرية ولا يصلح للتطبيق العملي وبالتالي لا يمكن الاعتماد به كما زعموا كضمانة أساسية من ضمانات الديمقراطية.

«تجديد» من التضميل نقول: إن الأنظمة السياسية التي تعتمد على مبدأ التعددية الحزبية حين يفوز حزب فيها بالانتخابات فإنه يقوم بتشكيل الحكومة وهو الذي يسيطر على البرلمان (السلطة التشريعية)

بقلم الدكتور:

محمد السيد حسن

الاختلاف وتباين الرأي الأمر الذي يفرض مبدأ الرأي والرأي الآخر في مقتل. ونعم فنقول: إن الذين تصوروا أن مبدأ مونتسكيو هو ضمانات الديمقراطية كانوا يظنون. فهو ضمانات عرجاء تحتاج إلى ضمانات أخرى تذهب بها وتكبر عليها.



المصدر :

١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فيها، وأخذ بمشورة سلمان الفارسي يوم الأحزاب بفتح خلق حول المدينة، أما يوم بيعة العقبة الثانية فقد طالب من الأنصار أن يقتاروا من بينهم إثني عشر نقيباً، كيتشاور معهم.

XXXXX

أما الاستبداد الذي عم في عهد بعض الحكام السجيين لتبصروا للإسلام ذرواً وبهتاناً لم يكن مرجعه تطبيق الشريعة وإنما كان مرجعه بحق عدم تطبيق الشريعة. فإن الحاكم إذا فهم روح الشريعة حق الفهم وسلم بالأمر الرباني يوجهوب مبدأ الشورى كما تنص الآية الكريمة وتأسى برسول الله صلى الله عليه وسلم وبالعصاة تقول إذا فعل الحاكم ذلك فكيف يجد الطغيان إلى قلبه سيلاً؟

ولقد كان عمر بن الخطاب في قمة الشورى وروعة الديمقراطية لأنه فهم روح الإسلام وتشرّب ألهم الأسمى من الشريعة الفراء وكيف ١٢٧ وهو الذي أعطف مع امرأة بشأن مهور النساء لئلا تزلته الشجاعة من سوق منعه وأصابت امرأة وأخطأ عمر، قال ذلك وهو يحكم نصف أقطار العالم. قال ذلك بينما حاول حكام الدنيا جلوسن مواطنينهم بالسياسة، ولم يجد حرجاً

أو غشابة في أن يرفع رأي امرأة فوق رأيه لأنه لما امتزجت روحه بالإسلام وأعتزج الإسلام بروحه أصبح نموذجا لهذا الشورى لقد علمه الإسلام أن الجمهور للحق فضيلة وإن لره لا ينفي أن تأخذه للعدة بالإثم.

وقد أذن أبو بكر الصديق رضي الله عنه نفسه بمبدأ الشورى وحق الحكومين في المراجعة والرجح حقه على الرعية وحق الرعية عليه في خطبته الشهيرة يوم البيعة وأما بعد، لقد رأيت عليكم وأست بخيركم، أطيعوني ما أطعت الله فيكم وإن عصيت فلا طاعة لي عليكم. هذا هو الفهم الصحيح للشريعة وذلك هو التطبيق الصادق الأمين لها وعلى المستشرقين والعلمانيين والعسكر -من باب الأمانة العلمية- أن يفتشوا للنموذج الصادق الذي يصلح للدراسة والتحقيق حول مدى حكم الفرد في الإسلام ومدى تغلغل

السجن. يكفى أن نذكر أن النظام الديمقراطي حين بدأ في أمريكا لم يكن يعنى لجميع الأمريكيين حق الانتخاب وإنما كان هذا الحق مملوكاً لمن أدبه قسط من التعليم أو وفرة في المال وكان هذا النظام يسمى نظام الانتخاب اللقيد وظل النظام يتسع ويتسع وروينا

مع تعليم الشعب وتربيته وبذلك أمكن للأمريكيين أن تتولد لديهم روح الديمقراطية، وهو أمر تستطيع الشعوب الإسلامية أن تكتسبه أيقساً وربما أسرع من الشعوب الأخرى إذا طليت الشريعة الإسلامية لأن روح الديمقراطية مستغنى بمبادئ الأخلاق والتقوى والخوف من الله والاستعداد للأخرة.

ولقد عرف الإسلام مبدأ الرأي والرأى الآخر ومبدأ الشورى الديمقراطية على السلطة التنفيذية تحت مسمى الشورى فكان الرسول عليه الصلاة والسلام ومن بعده الصحابة للكرام محاطين بنخبة رافية من خيرة رجالات الأمة تعطى الرأي في أمارة وتحظى الله في النقد والتصحيحة ولا تخاف في الحق لومة لائم. وقد زادت سلطة هذا المجلس المحيط بالخليفة فيما بعد فكان يقوم بدوره التشريعي وكان إجماع الصحابة للمصدر الثالث من التشريع، وقد حرص الإسلام على تربية رجاله على مبدأ الشورى فكانت آيات الشورى قاطعة في أوامرها فالتزمت مرة بالامر بالصلاة والزكاة واقتربت مرة أخرى بالحق والمفردة موالدين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم وهذا رؤيتهم بظفرك، فطاعهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر. وأخذ خصصت سورة كاملة في القرآن تحت مسمى الشورى لبيان أهمية ذلك المبدأ كجاء الأربعة الرئيسية التي يقوم عليها الحكم الإسلامي

وقد طبق الرسول صلى الله عليه وسلم مبدأ الشورى في مواضع عديدة في شيرته الشريعة تذكر منها نزوله على أمر الصحابة يوم خيبر وخروجه لآلئكة المشركين خارج المدينة على الرغم من اعتزائه البقاء

وإذا انتقلنا نحوه نحري فسجد أن المجالس النيابية على الرغم من عدم اختلافها حولها ليست ضماناً أكيدة من ضمانات الديمقراطية ولا يستطيع أحد أن يزعم أنها النموذج الأمثل لحكم الشعب نفسه بنفسه فإنه إذا حصلت على نصف عدد الأصوات الانتخابية + ولصد فستطيع أن تشكل البرلمان من أغلبية تزعم تمثيلها للأمة كلها. وهذا المآزق المستورى هو الذي دفع رجال القانون والسياسة إلى البحث عن بديل حتى يأتي البرلمان تمثيلاً صادقاً للأمة فكانت حكاية القائمة النسبية واللائحة المظلمة وغيرهما من النظم التي لا يكف الدستوريون عن دراستها للوصول إلى النموذج الأمثل لتطبيق الديمقراطية.

نخلص من ذلك لذكر أنه طالما تحصل الشورى إلى درجة التكامل والتضخض المطلق وطالما ظل باب التجديد والاجتهاد مفتوحاً في شتى معاني الحياة فليس من حق فريق الزم فريش آخر وتعتكز رؤيته والزام بها وتجهيده بين الحق والأخر بالعقول والعصيان.

XXXXX

وعلى الرغم من أن مبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ التشييل النيابي ليسا ضمانتين أكيدتين لتحقيق الديمقراطية فإن الشريعة الإسلامية ليس فيها ما يعارض مع تطبيق هذا النظام أو ذاك وتعدى أن يأتي أحد العلمانيين بجليل بل يجد بيتاً من الشريعة الإسلامية لا تتوسبب تلك الاستبداد على الساحة السياسية والدستورية كما ستوضع في نهاية هذا المقال.

XXXXX

وحين إذ وصلنا إلى عهد جدري ضمانات السابقة فلا بد أن يسأل سائل: وما الضمانات إذن التي جعلت الغرب ينهض فهو غشا الديمقراطية وسهرها على حماية مكتسباتها من الحرية والعدل والمساواة وهذه التربة وهذه الروح لا تنفريها متألم بين يوم وليلة وإنما في ذلك عهد مشر



الشرعية بل خدشة عهد تلك الأنظمة بالديمقراطية، كما أوضحت سابقا في موضوع سالف أن أقوى الضمانات للديمقراطية هو روح الشعب وتطلعاته، لا غير سنوات عديدة، يكفي أن فرنسا أصرت الدول الديمقراطية لكي تصل إلّا ما وصلت إليه الآن ثلاث فيها الثورة الفرنسية سنة ١٧٩٨ لتتحقق مبادئ العدالة والحرية والمساواة ولكنها تعثرت تعثرا شديدا وجاء نابليون بديكتاتوريته المروعة في التاريخ بل ظلت الديمقراطية تقدم رويدا ورويدا عبر آلاف ومخاضات هائلة فصرحت فرنسا بخمسة عشر انقلابا دستوريا منذ الثورة الفرنسية حتى الآن إلّا أن وصلت إلى مرحلة التفسخ السياسي والديمقراطي الذي نراه الآن.

الحكم والقاعدة الشرعية الأصلية تقول بأن الحكم الشرعي يدور مع المصلحة وجوباً وعهداً. وأولئك عصر تطبيق حد المصلحة يقطع يد السارق في زمن المجاعة لأنه فهم روح التشريع الذي يعاقب السارق بمن سعة وليس من جوع وحفظ وضيق ذات اليد.

وأولئك عصر تطبيق حد حرب الشر في العرب خوفاً من أن ينتقل الذئب إلّا صفوف الأعداء فاستغاث الخلف الضعيفين.

بناء على ما سبق وترتيباً عليه لنا أن نتساءل: إذا كانت الحرية الفداء يبروتها وحيوتها سمحت لبعض الظلمة بتبذير أحكام ورد بشأنها لمن صريح في القرآن أو السنة أليكون حسيماً على التصور أن تستوعب الحرية المستجذبة الدستورية والسياسية وتقتبس من الأنظمة السياسية ما يتلاءم مع المجتمع الإسلامي وأما المسلمة؟

أما الاحتجاج ببعض الفقهاء والأحكام الجاهدة فذلك استنباط لا يقاس عليها وينسب الجهود فيها لأصحابها ولا تصعب نسبتها إلّا للحرية، فما علاقة الحرية بالجهود العقل لسي طائفة من المسلمين سامحهم الله؟

لحين يقتل الإمام السديسي -الخميني- بتعريض حرب القهورة اليمن العدل والإتصاف أن نسب ذلك للحرية وبقوتها والجمهورية؟

وحين يقتل جباب غريز أو هيبج أحمل بأن الديمقراطية بدعة شيطنانية انقلب أمامه كثيراً ونترك ما قدمنا وأصعبنا من ضرورة الحرية وروح الحرية وسنة وسئل الله ونهج أصحابه والتابعين؟ وماذا لا نتذكر قول ابن خلدون: «لا بدع مشار لك من وجود قانون أو تشريع سياسي يضبط حدود سلطة ولي الأمر وحقوق الناس وهذا هو المراد بالدستور أو قانون تنظيم ممارسة السلطات، ليست هذه دعوة إسلامية صريحة للديمقراطية والرقابة الشعبية لما بال الغرب يترك القاتل من علماء المسلمين فيتركز على قول شيلا لا يصح القياس عليه؟» التوسع فيه؟

٢٠٠٠

يقول المحفوظة الأخيرة التي يتطرح بها الطوائف من يطعن الديمقراطية في الدول التي سجلت نجاحاً في تطبيق الحرية الإسلامية، ونحن نقول لهم إن هذا التعتير ليس مرجعه تطبيق

السلطات في بديهي. أما اللعبة المشكوفة التي تتجلى في انتقاء بعض الحكام الفاسقين ومحاكمة الشرعية في أشخاصهم فذلك هو التعتيل والخيانة العلمية لأن هؤلاء الحكام لم يتخلوا عن الديمقراطية وحقوق الإنسان فحسب وإنما تخلوا قبل ذلك عن عقيدتهم وشريعتهم ونسوا الله فأنساهم أنفسهم.

بقيت لنا نقطة أخيرة وهي تمحيص القول بجمود الشرعية وعدم ملائمتها لزماننا. ونحن نرى أن هذا القول يحمل من الجهل الضخام ما يعمل من الخطر والإسراف.

فتدور مصادر الشرعية بين القرن والسنة والإجماع والاجتهاد كانت وراه حكمة إلهية علياً تقتضي تدريب الأمة المسلمة على التشريع واستحداث ما تراه مناسباً لبيئتها وشرورها وزمانها في إطار التوجيهات الربانية المحركة.

لقد كان من الممكن أن يظل القرآن من رب العزة وبه كل الأحكام نعمة واحدة ولكنه جعل مجالاً لاجل آيات الأحكام القانونية لا تزيد على مائتي آية من بين ستة آلاف آية هي آيات القرآن الكريم ليظل باب التشريع مفتوحاً وجامد السنة المطهرة لتؤكد المعنى ذات بعد الاحاديث النبوية ذات الصلة القانونية خصلته حديث من أربعة آلاف حديث ليظل باب التشريع مفتوحاً لإجماع الصحابة الأجلاء واجتهاد العلماء المخلصين الأتقياء.

تتضح من هذا التفرع قصة للروية والمروية والملازمة بين التشريع والتشريع وحال الأمة المسلمة.

والأداة العديدة على مرونة الشرعية لا تعد ولا تحصى فسبحك منها أن المسلمين الأوائل كانوا يظهرون روح الشرعية ولا يتشجعون أمام اللغظ.

يقول الإمام محمد عبده: «إن الصحابة كانوا إذا رأوا المسلمة في شيء يحكمون به وإن خالف الشرعية لأن أعينهم كانت على روح التشريع وليس على نصه، لقد أوقف عمر بن الخطاب المصل بأية مخالفة لطلبهم.

ومن ثمّ إن الزكاة لهم باعتبارهم أحد المصارف الثمانية للزكاة كما ذكرت سورة التوبة، ومنع رضى الله عنه لم يكن يخالف نصاً قرآنياً بل كان يطبقه أروع تطبيق حين فهم روح الآية وعلا



المصدر : الشعب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ١٩٩٥

مجدى حسين والشهابى يطالبان بجبهة موحدة للأحزاب فى الانتخابات القادمة

طالب مجدى حسين -رئيس تحرير جريدة الشعب- بضرورة تشكيل جبهة موحدة للأحزاب فى الانتخابات القادمة بحيث لا يفرد الحزب الوطنى بكل حزب على حدة، كما طالب بحماية حقوقية للمناقب لأحداث توازن فى القوى لتغيير الوضع القائم، وأكد أن خطة الانتخابات يجب أن تشمل على ثلاث خطوات تبدأ بفرض الضمانات، ثم الاستعداد المنازلة الجماهيرية والتعبئة للتحرك الشعبى يوم الانتخاب، وأخيراً النظر للفترة الإشراف السدول بعين الاعتبار، مشيراً إلى أنها ليست بفترة، حيث شارك عدد من المصطفين المصريين فى مراقبة انتخابات البرازيل وجنوب أفريقيا، جاء ذلك فى ندوة الحزب بالحلة الخميس

قبل الماضية، والتي حضرها ناهى الشهابى -الأمين العام المساعد للحزب- ومحمد أبو سعدة -مدير اللجنة التنفيذية وموضح الحزب لانتخابات الشورى فى دائرة القنطرة وسمنوط- كما تناول مجدى حسين الأزمة القروية الأخيرة مؤكداً أنها كشفت للعدان حكامنا لالإرادة عن كفاءة الأصمعية، وأشار مجدى حسين إلى إصرار باكستان على امتلاك القنبلة النووية وهذا لم يذات إلا بعد أن تم تفريق السلطة وموازنة القوة مع الهند المائلة لهذا السلاح.

وقد كلفه أى وضع لاجئ الشهابى أن الشعب المصرى هو الوحيد القادر على انتزاع حريته من النظام الحاكم الذى درج على الاستسلام

للمهاينة ومخططات الأعداء، وأكد أن حل مشكلتنا كلها يبدأ بالإطاحة بهذه الحكومة المستسلمة، ثم الاعتماد على الذات، وكشف الشهابى عن تدوير قومنح الاقتصادى وسيادة الغزاة على الوطن.

بينما أشار أبو سعدة إلى إرادة الشعب المصرى التى لا تنكس وتحدث من دور حزب للعمل فى بث روح التضحية والمقاومة منذ المرحوم أحمد حسين حتى إبراهيم شكرى، وطلب الشعب بالدفاع عن حقه والفروع للانتخابات، وتحدث فى الندوة على الترتيب -أمين مساعد الحزب بمركز الحلة- ومحمد الشهابى -أمين الشباب- وقدم لها سلاح شبكة -العامى.



المصدر :
.....

التاريخ :
.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بلاغ للمعاصي العام بالإسكندرية

لترؤي عمليات قيد الناخبين

تقدم إسماعيل سليمان عضو حزب
التجمع ببلاغ للمعاصي العام
بالإسكندرية، مطالباً بالتدخل على
سجلات القيد في جداول الانتخابات
بقسم مينا القيد بعد اكتشاف عمليات
تلاعب في قيد الناخبين والدائرة إثر قيام
أعضاء وإدارات من الحزب للقبض
باستخراج بطاقات انتخابية لعدد آلاف
من الأشخاص خاصة الذين يعملون في
مركبات القطاع العام والانتصون بالدائرة



المصدر :
الكتاب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :
العدد ١٩٩٥

بسم الله
الاستشارات
إلى عمل شهادات
لإقامة الانتخابات
القائمة، وتحديث
قائم عين الحاضر
في السجلات من
نماء غير القويين
يتمتع حربي
التيتمتع بغيره
بالإسكندرية



المصدر : الأهرام

١٩٩٥ أبريل

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلام عن الانتخابات وعتاب !

بقلم دكتور :

حسن شوكت التونى

عودة الى الحديث عن الانتخابات التأسيسية المقبلة وقد اشرت في مقالات سابقة الى اهمية هذه الانتخابات بالذات بالنسبة للمرحلة الحالية في تاريخ شعبنا .

وعودة الى التاريخ نجد ان اول انتخابات في بلادنا جرت بعد ثورة ١٩١٩ وكانت لحظة تحول في بناء مصر الحديثة .

وعندما نتذكر اننا منذ اكثر من خمسة وسبعين عاما جرت انتخابات نوابية صرة وصمعية جاءت بمنزلة الشعب والقصد حزب عامة والمطالبة الشعب المصري وهو حزب الوفد ، وهو لم يكن حزب سعد زكاول ولكنه كان

الحزب الذي الفه الشعب المصري تاييدا لسعد في ثورته ضد الانجليز والسراي .

كان المجلس اعلى اراخيه

الكاسمة وادعية ومع ذلك كان هناك اصوات معارضة للوفد في المجلس وكانت مؤثرة جدا مثل النائب البرلماني العظيم المرحوم فكرى اباظة بلشا ، وارجمنا الى مضايقات مجلس النواب حينئذ لوحدنا مواقف عظيمة تستحق الدراسة في المناقشات والقرارات البرلمانية العظيم والحوار السياسى والمعارضة البناءة المؤدية ، والاطلعية التي كانت تحتمل الاقلية ولو كانت صوتا واحدا .

●●●●●
على مر تاريخ المجالس النيابية في مصر منذ ثورة ١٩١٩ كانت هناك شخصيات برلمانية عظيمة تركت بصماتها على التاريخ البرلماني مصر

مثل فكرى اباظة ، واصمد ماهر ، ابراهيم عياد الهادي ، وحامد جودة ولؤلا سراج الدين - اعطاه الله العبد من المعروا الصحة - سيد مرعي رحمه الله ورحمهم الله جميعا ، فكم هم احبوا مصر والبلد كانت واحدة وان اختلفت الآراء .

ولي عتاب شديد على الجهاز الاعلامي المصري ، فبالرغم من قرب هذه الانتخابات التي تدرك جميعا اهميتها وبالذات انها اول انتخابات تجري في مصر ، وقد بدأنا فعلا لأول مرة في تاريخها المعاصر نرى مصر الحديثة ولايفضلنا قضائيا تموير اوسراي اوصوت بعلو فوق صوت الحركة . ولم يبق الا معركة بناء مصر . مصر الانسان المصري اولاً ثم بناء الدولة بترتيب الاممية .

وبالرغم من اهمية هذه الانتخابات لتجاهلها الاجهزة الاعلامية للدولة والاذى عام انتخابات مقبلا نرى في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الامريكية التي تريد التفتيش للانتخابات قبل حدوثها بعامين من عرض البرامج الانتخابية واختيار المرشحين والحوارات المتعددة لهم عبر ولاياتها الخمسين لان هناك وعيا انتخابيا والكل يعلم ان صوته الانتخابي له قيمة وله تأثير .

●●●●●
نريد من جهازنا الاعلامي الاهتمام ببرامج التوعية للتأهيل لحملهم على الادلاء بصوتهم واهمية ذهابهم الى صناديق الانتخاب ، وتنظيم ندوات

سياسية على كل المستويات بين الاحزاب المختلفة لعرض برامجها الانتخابية عبر شاشة التلفزيون المصري الذي هو لئلا المصري رئيس للشعب الحاكم وحده ، وتخلو التلفزيونين بتوجيه الى الشارع المصري وفعل حوار مع المواطنين وعندما من يصلح على هذا مثل اذيعر للاعب طيد لوزي الذي يستعصر الناس جدية حواره ويتابعهم برنامجا حديث الحديث .

●●●●●
وكفة حاشية وبسطة الى الحكومة ، ان احزاب المعارضة في احزاب مصرية رجالها مرمعين يبعين مصر بوجود عدد منهم كثر اقول ان المجلس النيابي القديم هو مكعب احمر التي تسحب جميعا ويوجب ان تتقبل جميعا الصورة التي تثير عن وجود المعارضة واحتمل ان تقبل في الانتخابات لان تجديد الدم السياسي مفيد صنعها للمناخ السياسي وكلهم في النهاية يعملون لصالح مصر . لنضع مصر نصب اعيننا جميعا حكومة رشدا لئلا زائرين مصر هي الباقيا . وما عمله اليوم هو لصالح اجيال لاد ، واسندا اقل من دولة حديثة مثل الولايات المتحدة الامريكية التي مكث ممثلو ولاياتها ثلاثة عشر عاما واكثر يفسعون دستورا القوي واحترام هذا الدستور هو اساس بناء القوى دولة في العالم .

●●●●●
يجب ان نضع امامنا دورس التاريخ والتاريخ الحديث جدا وكيف تهاوت القوى دولة في العالم وفي الاتحاد السوفياتي في ساعات قليلة بقلقت بشره وسيبد من العربة السياسية كشفت هورتها جميعا وتسلطت معها أنظمة يتايها السياسي الذي انقضت انه من « الشش » . نحن اقول دولة في العالم والقدم حاضرة مرفها التاريخ ، وتاريخنا دولة لها تاريخها في العالم المحيط بنا ونحن في طريقنا لئلا مكاننا الصحيح كدولة كبرى تعدادها ستمليون مليون عاشق مصر . جلدو المعارضة عبيد في وجدانهم جميعا ولم يبق لنا الا الابد في ايماننا بيماننا التي هي دفعتنا العاقلة لاحترام العالم المعاصر لنا . اللهم اني قد بلغت اللهم فاشهد .

●●●●●
كتابت المقال : استشاري الامراض الباطنية ورئيس القسم الباطنية بمستشفى اكاديمية الشرطة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الأهرام المسائي

التاريخ :

١٩٩٥ أبريل

ملبس الشورى يرفع جلساته: الانتخابات القادمة ستكون فرصة لمشاركة جميع الأحزاب

أكد الدكتور مصطفى كمال حليبي رئيس مجلس الشورى في تعليقه على ما طالب به بعض الأعضاء والعلماء بقاء قسم القسوس للأحزاب السياسية - أن هذا القسم يبلغ ١٠٠ ألف جنيه في السنة لكل حزب من الأحزاب السياسية مقابل مساهمة لا تزيد عن ١٠ جنيه لرأسه. وأوضح في تعليقه أن القسم لا يملك أن يوجه الأموال للحزب ولا أن يقرر على رأسه ثلثي مائة مليون جنيه كما هو الحال في الأحزاب السياسية التي لا تتجاوز من مرحلة انتخابية في الحياة السياسية إلى مرحلة أخرى في الحياة السياسية.

وقال إن القسوس في إنشاء الأحزاب في حالة رفض لجنة الأحزاب للترشيح على انتخابها هو القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية. وأضاف أن القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية هو القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية.

وقال إن القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية هو القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية. وأضاف أن القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية هو القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية.

وقال إن القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية هو القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية. وأضاف أن القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية هو القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية.

وقال إن القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية هو القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية. وأضاف أن القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية هو القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية.

وقال إن القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية هو القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية. وأضاف أن القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية هو القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية.

وقال إن القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية هو القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية. وأضاف أن القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية هو القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية.

وقال إن القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية هو القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية. وأضاف أن القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية هو القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحدد شروط القسوس في الأحزاب السياسية.



كلية حب

●● ساهو هذه الألفاظ
لصاريك الانتسابات.. وهل
يجوز خصيصه.. كان ذلك هو
السؤال الذي سمعته من
مستجيبة غريزية.. قلت لا
يجوز تحديد حد لاسي.. بحصة
أولية.. لأن الأمر يختلف بين
الخدمة وأزواج.. وبين بحري
والصعيد.. والخدمة تختلف
في الخدمة يحتاج للرشح إلى
سراياك ومطاميرك وأصناف
واسعة.. وفي أريف يتم القاء
على مصطبة أو في نوا
وللمطامير ليست أساسية..
ولكن مواكب السيارات مهمة..
وكما زاد حجم بلوك زادت
قيمتها للرشح.. وتزيد
للصراياك مسكة صعبة..
وتتغير ما يختلف.. والرشح
القوي يتلقى من التبرعات ما
يفتقده عن الانتساب.. فهل
تجاسيه ما عائق.. أو
تجاسيه على اتفاق لحياته..
والدربنا الانتسابات فلم تخط
شيئا.. ولقد الأصطفاء كل شيء
وحصنت على ٢٥ ألف صوت لم
تدفع فيها شيئا.. وكنتها
تصوتت إلى سيف من أعدائنا
بعد ذلك.. ومستولية نحو
الفاصل فلان تبرعوا بكل شيء..
●● ولكن الحكومة متعلقة
في شيء واحد ونحن معها.. هو
الأموال الواردة من الخارج..
وهذا اتفاق عام على أنها حرام
وتنقل في شكوتنا.. ولكن
للسألة تختلف.. إذا كانت الأموال
من جهات أجنبية كانت مالا
حراما ومرفوضا.. ولكن كيف
ترفع تبرعات أسرة للرشح..
إذا كان له اقارب يعملون في
الخارج.. فهل نضعهم من إرسال
تبرعات للمرشح لأن
وأيونته.. أنها أموال مصرية..
كسبها للصربون من خلال
وهم في مسخرة.. يريدون
التبرع لمصدق أو لريب
يخوض معركة الانتخابات..

●● وسأعني الصحفية
التي تفتت.. أن معنى ذلك أن
يخضع الأعضاء مجلس الشعب
على الانتساب.. والاصبر على
الاعتراف.. وربما كان الانتساب
يخضع على.. وهذا فرق بين من
يخضع لمجلس الشعب للرشح
من وراء المصطفات.. أو من
يسخر أمواله لخدمة الناس..
والناس على السد من كومي
أصبحت تفرق بين هذا ولذا..
وهناك أصحاب ملايين عجزوا

عن دخول مجلس الشعب..
وهذا الفكرة بخلاف المجلس
بناييد من انصارهم.. بون أن
يتلقوا مليا.. والشعب المصري
لكي ويعرف كيف يختار.. كما
اتجهت له فرصة الاختيار
الحزب..

●● وهناك ملاحظة لم استطع
أن أوافقا للمصطفات لكونية..
وكنت أوافقا هنا ولكم.. لانا
تصعد الحكومة مصاريك
الانتساب.. بينما تخط
الحكومة على مرشي الحزب
الوطني بون حساب.. ومن
ميزانية الدولة.. أنها تسخر لهم
لجسرة الاعمال.. وتقيم لهم
للغرض منها.. وتقيم لهم
السراياك على حساب متابعي
الخدمة في المحافظات.. وتصدر
لهم كل استكشافات جهات
الحكومة.. وتسخر لهم لوزراء
لقدوم لهم ما يطلبون.. ولذا
الشرب رسوم أرساوي
الانتخابية.. وسوف نسمع
حسبا.. ولكن من يحاسب
الحكومة.. وهي تسخر في
ميزانية الشعب حتى يرضى
القانونيون عن الحزب الوطني..
ولأن يرضوا..

محمد الحيوان



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٨ / ٤ / ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والأهلو مات

«الجمهورية» تقول

الشورى ومسيرة الديمقراطية

× انتهت دورة مجلس الشورى واستعد العود للانعقاد بتشكيل جديد في ٢٤ يوليو القادم بعد اجراء انتخابات التجديد التامضى للاعضاء .. وإثارة الفرصة لوجه جديدة للمشاركة الفعالة في العمل السياسى وأراء الخبرات التى تتشرف بمعضوية المجلس الذى ثبت جدارة في الفترة الماضية .. وكان منبرا لبحث القضايا الهامة والراسية والحررت الحواتر التى تحت قبته وقادها بحكمة ووللا للتقاليد البرلمانية العريقة رئيسه د . مصطفى كمال حلى شرت عن العديد من الخطوات والقرارات والتعهدات على القوانين التى تقدم مسار للوطن من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمواقف السياسية وايضا الاسراع بمسيرة الديمقراطية .

× فكم كانت القضايا التى ناقشها الشورى حيوية .. سبقها تقارير علمية وواقعية اعنتها لجان من اعضاء المجلس وكانت بمثابة الاساس القوي والمنفذ للمناقشات والبيانات التى القاها رئيس الوزراء والوزراء وكبار المسئولين .. كما قدم المجلس الرأى الصائب حول مشروعات وتعليمات القوانين التى احاطها الرئيس حلى مباركة لمجلس الشورى صحت بالفعل العديد من الخلافات وضربت عن نضن للماضى كما كانت . طوال دورات انعقاد المجلس . وتوجه دائما وإن الرأى والرأى الآخر .. وتأيها المواطنون بكل اهتمام .. وشكلت في مجموعها نموذجا للديمقراطية المسئولة .

وتستحق الشكر المجدد للمجلس وأعضائه .
× وإذا انتخابات التجديد التامضى للشورى تسبق أيضا الانتخابات المقررة لمجلس الشعب يكون من الواجب الإشارة الى أهمية الدفع بالاعضاء للمناصبه والمصالحة الى غرض انتخابات الشورى تحت مظلة الاحزاب المصرية جمعا .. وإن تشارك هذه الاحزاب فى توصية المواطن ودفعه للأفان على الإذلاء بصوته وممارسة حقه فى العمل السياسى لاختار المرشحين الذين يمثلونه والقادرين على التعبير عن آماله ومشاكله .. والأطمئنان على مضى مسيرة الديمقراطية بخطوات واسعة للإمام .



المصدر : الأمانة العامة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٩ أبريل ١٩٩٥

تغييرات بالحزب الوطني بالاسكندرية

استعدادا لانتخابات الشعب والشورى

الاسكندرية. من مجموع عديد المقصودات الجديدة لاسم الحزب الوطنى بالاسكندرية واسمها لاسم الدوائر الحزبية وهيئات الكتلة بها وذلك بناءً للجان القومية بالاسكندرية استعدادا لانتخابات مجلس الشعب والفرع، ويصرح احمد خيرى الامين العام للحزب بالاسكندرية بان التغييرات الجديدة شملت تعيين ٥ اعضاء دوائر جديد لكل من المنشرة والمطاريح وبان شرق والفيان والجمرك، واصناف انة يجرى حاليا بحث ترشيحات الاسماء المقطة للحزب لغرض الانتخابات المقبلة.



المصدر :

٩ ايلول ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاقباط ٦ ملايين أم عشرة؟ وهل تتكرر تجربة فرج فودة؟

لا يوجد تقرير رسمي لعدد اصوات الناخبين الاقباط المقيمين في جداول التصويت، لكن الدوائر القبطية تشير الى ان نسبة الناخبين منهم تتاخر نسبتهم الى عدد السكان. فمن المعروف ان عدد الاقباط في مصر يقدر بـ ١٠ ملايين نسمة بينما قدرهم الاحصاءات الرسمية بـ ٦ ملايين فقط.

وتتركز اصوات الاقباط في القاهرة عموما في الاماكن التي يملكون فيها غالبية سكانية، مثل شبرا والشرابية والزواية الحمراء والفلجالة والنصارى وهي الترابون الموزع بين المتطرفين والاقباط. وبخلاف هذا فانهم يملكون اقلية في محافظة اسبوط كما هو معروف.

ولم ينجح البابا شنودة في تنفيذ خطته الاخيرة بتمدية اعداد الاقباط المقيمين في جداول الانتخابات، لذلك لا يتوقع ان يكون للاقباط دور كبير لو مطلوات احصائية الا اننا نذكر البابا جهوده في توفير الاصوات المفيدة بالفعل.

وكانت هذه الاصوات غالبا ما توجه للعمل مع المرشحين الناصيين لحزب الغالبية (الحزب الوطني) او الذين ينتمون الى الديانة المسيحية ثم يتحولون بعد فوزهم الى الجداول التنظيمية في الحزب الوطني.

من بين هؤلاء المرشحين انور شفيق عضو مجلس الشعب عن دائرة كرموز وهو قبطي نجح في ان يسقط الكئين من القوى المرشحين الاول هو رليس «الشركة الاهلية للفرز والنسيج» عن الحزب الوطني، والثاني هو ابو النذر الحريزي عن حزب التجمع والذي يمتنع بشعبية واسعة في هذه الدائرة. وانضم شفيق بعد نجاحه الى الحزب الوطني. وفي دائرة اخرى فاز صبيحي سليمان في مركز ابو تيج في محافظة اسبوط ثم انضم ايضا الى الحزب الوطني.

والطريف ان المرشح المسلم الوحيد الذي كان يحظى بتأييد علني من الاقباط خسر الانتخابات في دائرة شبرا التي تحظى بغالبية قبطية على رغم مداعبه عن حقوق الاقباط والمجتمع المدني والعلمانية الى درجة دفعت للمتطرفين الى اغتياله، وهو الدكتور فرج فودة. ما جعل البابا شنودة يقول في أحد الاجتماعات الخاصة مع المحامين الاقباط، «لقد خذلنا فرج فودة حيا وميتا».



المصدر : البوابة

٩ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لماذا يعادي البابا شنودة حزب العمل؟

يعادي البابا شنودة وغالبية الاقباط المؤمنين له حزب العمل من دون بقية الاحزاب، لسببين، الاول هو ان حزب العمل وصحيفته «الشعب» احتويا عددا كبيرا من رموز التيارات المعارضة للبابا، ونشروا كثيرا من اخبار هذه الرموز. والثاني هو ان الحزب كان التنظيم السياسي الاكثر هجوما على البابا في موضوع سماعه للاقباط بالسفر الى اسرائيل. ونشرت صحيفة «الشعب» ذات مرة عنوانا يقول، هل حقيقة ان البابا لا يؤيد السفر الى اسرائيل؟ مال البابا في احتفال الميلاد الاخير الى رد الصاع صاعين الى حزب العمل عندما دعا احمد مجاهد المنشق عن حزب العمل وابراهيم شكري الرئيس الفعلي للحزب إلى المشاركة في الاحتفال المذاع تلفزيونيا على الهواء، ثم قدمها قائلا الامتثالان ل احمد مجاهد وابراهيم شكري ممثلا حزب العمل، ما اعتبر ضربة مؤلمة من البابا للحزب.

وبخلاف هذا فان الاتجاه الرسمي للاقباط هو الاقتراع لمرشحي الحكومة. ويستبعد تأييدهم حزب الوفد قبل ان يحسم اسم الشخص الذي سيتولى منصب السكرتير العام وهل يكون قبطيا ام لا. والى هذا سيهبط حزب التجمع بتأييد نوعي في بعض الدوائر استنادا الى العلاقة الشخصية الوطيدة التي تربط بين الدكتور رفعت السعيد امين الحزب والبابا شنودة. وفي هذا السياق يقول مقربون من بواكر القرار القبطي، اننا تحالفت مجموعة احزاب المعارضة بعيدا عن حزب العمل لكي تحظى بعدد من المقاعد في مواجهة الحزب الوطني فان هذا التحالف سيهبط ببعض التأييد القبطي خصوصا إذا كان من عناصره الحزب الناصري الذي دافع دفاعا صريحا عن الكنيسة في مواجهة الحكومة، وخصوصا ان البابا لا يريد ان يخسر هذا التأييد الكبير.



جميع الأحزاب تسعى إلى مودتهم

مصر: الاقباط لمن يقترعون في الإنتخابات؟

تحقيق من القاهرة
بقلم عبدالله كمال

يتمتع اقباط مصر بميزة مهمة في الانتخابات النيابية المقررة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، تجعل منهم - لو مضى السيناريو الحالي في طريقه - الورقة الرابعة لاية قوة يمتحنونها أصواتهم. ولذلك يبذل حزب الغالبية الحاكم و«الإخوان المسلمون» وحتى الوفد والناصريون محاولات عدة لخطب ودهم.

وما اعطى هذه الميزة صدقية كبيرة ان البابا شنودة الثالث بطريرك الاقباط الأرثوذكس قال في اجتماع خاص بالانتخابات مع عدد من المحامين الاقباط قبل اشهر: « سنقف في أي انتخابات باعتبارنا مصريين. نحن مع المرشح الاصلح سواء كان قبطيا أو مسلما، لكننا لن نرشح أحدا للانتخابات، ويجب ألا يكتسب الأمر صفة دينية فنحن نتصرف باعتبارنا مصريين ».

وسعيا وراء أصوات الاقباط، لا يزال أقوى الأحزاب المصرية المعارضة - الرسمية - يؤول في قرار تعيين سكرتير عام له، لأن ثمة تيارات قوية داخله تطالب بأن يخصص هذا المنصب بالاقباط. ومن هنا فإن الوفد الذي خلا منصب

سكرتيه العام برحيل القبطي إبراهيم فرج، لم يصدر قرارا بتعيين خلف له خصوصا ان أقوى المرشحين هو القبطي سعد فخري عبدالنور.

وفي السياق نفسه، يحاول الحزب الوطني ارضاء الاقباط بالقدر نفسه الذي يبديه للناصريون وحزب التجمع. ومن الواضح حتى الآن ان الاقباط لن يقفوا وراء حزب بعينه، وان كانوا يرغبون في ان يضم المجلس النيابي المقبل عددا من الأسماء التي تتميز بالولاء للكنيسة أو لرموز المجتمع القبطي قبل ان تكون موالية للحكومة

سلبية وعزوف

ويذكر ان التجارب الانتخابية السابقة سجلت حالة عامة من السلبية للقبطية حيال المشاركة في الحياة الحزبية. وهو ما يمكن تجسيده بمثال بسيط انا عرفنا ان عدد الأصوات القبطية في



المصدر :

التاريخ : ١٩٩٥ أبريل

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حسني مبارك قبل أشهر، إذ قالوا فيها تعليقاً على تعيين بعض الأقباط في مجلس الشعب، «هناك أشخاص من الأقباط أخذوا لهذا الدور في الماضي ولم يهتموا بقلعة الأقباط وتأييد الشعب القبطي بل لم يعبروا عن مصالح ممثلهم من هؤلاء نرى مكرم عبيد وكمال هنري أبادير».

وفي هذه الرسالة قال أقباط المهجر، «إننا نقترح عليكم أسماء مثل الدكتور ميلاد حنا، فتحي اسكندر، أنطون سيدهم، نجيب ساويرس، أمين عبدالنور، وعثمان تفتارون هذه الأسماء فإنكم ستقدمون إلى الأقباط رسالة واضحة لا تخطن مؤمناً أن الدولة جادة في تصحيح العوج ورفع الخيب واستبعاد أصحاب المصالح الشخصية».

ومن بين هذه الأسماء كان الدكتور ميلاد حنا الرئيس السابق للجنة الإسكان في مجلس الشعب، وقد وصف الانتخابات المقبلة بأنها ستكون «محركة بين ممثلي المجتمع المدني وولي الثيارات الدينية»، أما عن الأقباط فقال، «إن الأقباط جزء من نسيج الوطن، وعندما تكون قوى المجتمع كلها في حال انكماش أو انسحاب فإن الأقباط مصر يتأثرون أيضاً بذلك، وبدلية من عهد الثورة ضمير دور الأقباط لم يحدث رضاً بالأمر الواقع وقبول مبدأ التسعين، وبالتالي برزت على الساحة نوعيات متسلطة أصبح وجودها يذكروا وشكياً لا تحفرت البنية الاقتصادية والاجتماعية للأقباط وأصبح وجودهم في البرلمان قضية غير مطروحة».

سعد فخري عبدالنور المرشح في الشالعات بقوة لتولي منصب سكرتير عام الوفد قال مفسراً ما يحدث، «إن أهم سبب لما يحدث هو غياب الانتخابات الحرة النزيفة، وإجراء مثل هذه الانتخابات هو المجرى الطبيعي الذي يسعون من خلاله الأقباط إلى الحياة العامة، خصوصاً أن رجال الأعمال الأقباط لا يشاركون لأنهم ملتزمون بأن الديمقراطية مجرد ديكور ولا بد عموماً من ضمانات زمامة صندوق، ووضع الانتخابات تحت إشراف قضائي شامل حتى لو استدعى الأمر إجراماً في بضعة أيام».

نقاط تفسيرية

ويمكن عموماً فهم الوضع الانتخابي القبطي الحالي من خلال نقاط تاريخية وتفسيرية عدة، أولاً، ما قاله الدكتور ميلاد حنا في إحدى ندوات جمعية الكفاء الجديد قبل أيام، أن هناك تغيرات كثيرة حدثت على الخريطة السياسية والفكرية في مصر مع بروز دور الجيش وظهور

حي الشراعية في وسط القاهرة يبلغ ١٥٠ ألفاً، بينما يفوز المرشح الفاجح بسبعة آلاف صوت فقط! وهو ما يعني أن الأقباط عازفون تماماً عن المشاركة

وهذه الظاهرة حظيت بالدراسة أكثر من مرة، وادلى فيها الأقباط بأرائهم، إذ قال البابا شنودة في أحد حواراته المهمة، إن ما يسمى عزلة الأقباط له أسبابه النفسية وغيرها، ولم يظهر دور الأقباط السياسي إلا في أواخر القرن التاسع عشر، بعد ظهور طبقة ملاك الأراضي التي كان الأقباط شريحة مهمة بينها، ولعبوا دوراً سياسياً في حزب الأمة الذي تأسس عام ١٩٠٧. ثم كان اشتراكهم في ثورة ١٩١٩، وعندما جاء الوفد ليشرح شعار «الدين لله والوطن للجميع» تقبله

الأقباط، وكانت أية جماعة سياسية حريصة على مشاركتهم، لكن ما حدث عام ١٩٥٢ هو أن حكومة الثورة بدأت بتفكيك مبدأ «لنك في واحد» وترتب على هذا أن الكل لم يعد يشار به، خصوصاً أنه لم يكن بين الضباط الأحرار أقباط كثيرون.

وأضاف، أن كثيراً من الضباط لم يزل يعمل على الساحة وطيلة رجال الأعمال التي يمتد عليها الحزب الوطني ليست فيها أكتريه قبطية، وكذلك المسلمون الذين عملوا في الخليج ومثلوا العصبية المتفشرون من كل الأحزاب، أما الوفد فكان أملاً فيه كبيراً عندما أعلن عوبته عام ١٩٨٧ إلا أن ما حدث من تحالف مع الأخوان المسلمين أدى إلى عزوف الأقباط عن الوفد.

لكن الدكتور رفيق حبيب، وهو باحث أنجيلي معروف وله آراؤه المناهضة للكنيسة -الارثوذكسية، قال، أن الكنيسة بعد عام ١٩٥٢ لعبت دوراً في هذا الانحزال لأنها بدأت بعد الثورة دوراً مهماً في جذب المسيحيين إليها مرة أخرى وفي وقت أصبحت ساحة العمل السياسي محدودة، وأصبح انتماء الأقباط إلى الكنيسة التي تحولت في السبعينات مثلاً سياسياً للأقباط. وأضاف، أصبح التكيف السياسي للضهور بالأمم أندى الجماعة القبطية هو عدم المدول في معارضة سياسات مع الدولة، ويبقى بالتالي الحزب الوطني الحاكم مع مجالهم ينتظرون أن تاتي كل استجابات المطالب منه ومن رئيس الدولة مباشرة.

أقباط المهجر

في ضوء هذا التحليل يمكن فهم معنى الرسالة التي بعث بها عدد من أقباط المهجر إلى الرئيس



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

طبعة إبادة العمال والفلاحين، ثم بروز الحركات الدينية، مسيحية وإسلامية، إذ تلعب القوى الدينية الرسمية وغير الرسمية دوراً سياسياً لا يمكن إغفاله. وكثال على الجانب المسيحي فإن

البابا شنودة يمارس دوراً سياسياً كأنه رئيس حزب، وهو في تصريحاته وممارساته يكرس فكرة سيطرة رجال الدين وفكرة إقامة حكم ديني.

ثانياً، والقعات تاريخيتان خاصتان بموقف الدولة من التعيين واختيار ممثلي الأقباط في البرلمان. ففي العام ١٩٧١ طلب الرئيس الراحل أنور السادات من البابا شنودة أن يرشح عشرة أسماء لتعيينهم في مجلس الشعب، لكنه لم يختَر منها سوى اسم واحد. ومن يومها توقف البابا عن ترشيح أحد، لكنه قال أنه لا يرفض مبدأ التعيين، «وأن كنا لا نريد من الحكومة تعيين بعضنا في المجالس النيابية فقط لا نريد من يكون ولاهم الحكومة وليس للمواطنين».

ثالثاً، في إطار الوقائع والتفسيرات التي يرجع إليها في حالة تصور سلوك الأقباط في الانتخاب، يجب تذكر واقعة الحوار الذي دار بين «الأخوان المسلمين» والأقباط في الانتخابات الماضية، وقد دعا إلى هذا الحوار عدد من أبرز الأقباط وعلى رأسهم ميلاد حنا ويونان لهيب زرق - الذي لم يحضر - وماجد عطية.

في هذا الحوار الذي كان تمهيداً لإعلان حزب اخواني يضم بعض العناصر القبطية، طرحت لضحايا خاصة برؤية هذا التيار الديني غير الرسمي إلى وضع الأقباط في مجتمع مسلم، ومدى تمثيلهم واشتراكهم في القوات المسلحة. ووصف الدكتور يونان هذا الحوار بأنه «مثير للدمعة لأنه يشعر الناس بأن الحكومة غائبة كان ليست هناك أحزاب سياسية وصحافة في هذا البلد، وأنه لم يعد له السامحة المصرية أي شخص سوى هذه المجموعة لتقرر مصير

مستقبل مصر سواء من الأخوان أو الأقباط. في هذا الحوار بدا كأن مصر انقسمت إلى أقباط ومسلمين وهذا غير مقبول إطلاقاً».

رابعاً، في إطار تقسيمه يمكن ذكر واقعة اتجاه بعض الأقباط في منتصف الثمانينات إلى إعلان تشكيل حزب قبطي. وهي فكرة وصفها الجميع بأنها محاولة ليبحث ميت وإنها مشروع محكوم عليه بالفشل، ويقول الدكتور يونان، «ليس هناك عائق - ناهيك عن الأقباط - يمكن أن يوافق على إنشاء حزب قبطي لأسباب عدة، أولاً أن هذا الحزب سيكون تجسيدا للوجود القبطي بما يسهل مهمة أي شخص يريد أن يضرب الأقباط وأنه سيكون تكريسا لفكرة المواطنة على أساس

المصدر :

أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

شهادة ميلاد، فإننا كنا نشكو من انتمزال الأقباط كيف نوافق على أن يدخلوا الحياة السياسية من خلال حزب ديني (من حوار الزميل عمرو عبد السميع مع الدكتور يونان في كتابه «النصارى»).

كل هذه المؤشرات توضح الخلفية التاريخية لما ستجري عليه القوة القبطية في الانتخابات المقبلة، وهي عموماً مرتبطة بمؤشر تحدث عنه تقارير صحافية لم ينلها أي مسيحي ولا البابا شنودة عند ما قالت أن هناك اجتماعات عقدها البابا لدفع الأقباط إلى أن يكونوا مؤثرين في الانتخابات المقبلة.

خطة الأقباط

وبناء على هذه التقارير فإن خطة الأقباط تمحورت على الآتي:

- استغلال فترة زيادة مدة القيد في جداول الانتخابات من شهر إلى ثلاثة أشهر لكريس عملية قيد الأصوات القبطية في الجداول.

- تعليمات للجنة والقسماسة بتوجيه الشعب القبطي في لكتائس إلى القيد في الجداول.

- تشكيل لجنة في كل كنيسة بالقاهرة من القسماسة والكنة وأعضاء مجالس الإدارة، وكذلك في المحافظات.

- أن يدعو ممثلو الجمعيات القبطية الأعضاء للتأمين إلى هذا الإجراء.

- تشكيل لجنة للاتصال والعلاقات العامة لدراسة المشاكل التي تواجه عملية القيد.

- في هذا السياق اجتمع البابا مع عدد من المحامين الأقباط الممثلين في الحياة العامة واتفق معهم على الآتي:

- طبع طلبات القيد وتوزيعها في الكنائس.

- القضاء على سائبة الأقباط في الانتخابات.

- تسهيل عمليات القيد وعدم الخضوع للقيود الروتينية.

وكل هذا يشير إلى ما سيقوم به الأقباط في الانتخابات المقبلة، فهم من جهة يتنون المشاركة والآخرين من جانب ثان يريدون كسب



المصدر : الأهرام

٩ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النادي السياسي للحزب الوطني

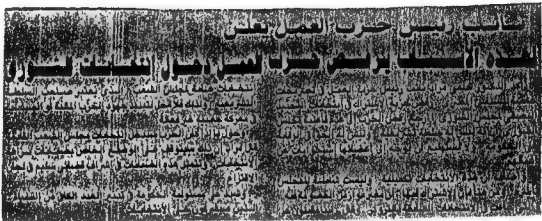
ناقش انتخابات مجلس الشورى

عقد النادي السياسي للحزب الوطني اجتماعا مساء أمس بطر الأمانة العامة للحزب الوطني حضره الدكتور يوسف رافى الأمين العام للحزب الوطني، وأسيد كمال الشاذلي أمين التنظيم، ووزراء التعليم والاسكان والإدارة المحلية، والهيئة للبحث العلمي وعدد من نواب مجلس الشعب والشورى، وتم خلال الاجتماع مناقشة عدد من القضايا الجماعية من بينها الانتخابات التمهيدية لمجلس الشورى، وشرح قانون الاسكان.



المصدر : السياسى المصرى

التاريخ : ٩ إبريل ١٩٩٥ لل نشر والخدمات الصحفية والمعلومات





المصدر : **الإعلام**

التاريخ : ٩ إبريل ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والعلاقات



٢١ مايو موعد الانتخابات التكميلية للمقاعد

الفردية بالمجالس الشعبية في ١٠ محافظات

كشبت - منى الشرفاوى :

تقرر إجراء الانتخابات التكميلية لأعضاء المجالس الشعبية المحلية عن المقاعد الفردية الخالية في ١٠ محافظات يوم ٢١ مايو القادم على أن يتم فتح باب قبول طلبات الترشح ولمعتمدا بمعرفة لجان فحص الطلبات اعتبارا من ١١ إبريل الجاري وابتداء ١٠ أيام ثم

الانارة المحلية بأن الانتخابات ستجرى عن اللامد الفردي على قوائم من قسم القادر وهي مصر الجديدة عن قسم مصر الجديدة بمحافظة القاهرة ، وفي قرية ميت غراب مركز السنبلين ، ومركز ميت غمر عن قرية سلفا بمحافظة الدقهلية ، ومركز الحسينية عن المدينة ومركز أبو حماد عن قرية الصيرة بمحافظة الشرقية وكوم حمادة عن قرية بدر بمحافظة البحيرة وكبر مرأس عن قرية تل بني عمران وبمخاليف عن قرية بني خالد بمحافظة المنيا وعن قرية الحمام مركز أسيوط بمحافظة أسيوط وعلى مقدم محافظة سوهاج عن مركز بني السلام وعن مدينة أبو تلت عن بقا ومركز الأصغر عن قرية العن ومنطقة نصر الترية بمحافظة أسيوط ومقدم محافظة أسيوط عن مركز أسيوط ، ومقدم مدينة أبو منيل السيلامية وعن قرية القسمية مركز الحصنة ومركز الشيخ زبير عن قرية قهر هجر ، وعن مدينة الغدوى عن قرية بالغة بمحافظة شمال سيناء.

تصره كشوف للباسم وتقدم الاعترافات والعمل فيها بمعرفة لجان الفصل في الاعتراض من ٢١ إبريل وابتداء ١٥ يوما يستلزم للمنافسة بتحرير كشوف باسماء الناخبين وأعداد اللجان العامة والفرعية وتموين رؤسائها وأعضائها اعتبارا من ٦ مايو وابتداء أسبوع ثم تنبع بطاقات لواء الرأي وتجرى الانتخابات يوم ٢١ مايو وابتداء في اليوم التالي .

وصرح الدكتور محمود شريف وزير



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٥ أبريل

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأحزاب .. والانتخابات [٢]

استكمالاً للمقال المنشور بتاريخ ١٢ مارس الماضي نقول ان الانتخابات القادمة التي ستجري قرب نهاية هذا العام هي أهم انتخابات.. لأن مجلس الشعب القادم سيكون المسئول عن القيام بدوره الوطني والدستوري أثناء دخول عصر القرن الحادي والعشرين بكل قطاعات والأساليب والاستعدادات التي قامت بها الدولة لذلك منذ سنوات وسيكون هو المسئول أيضاً عن بلوغ مرحلة التحول التاريخية التي نعيشها الآن إلى بر السلامة. الانتقال إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط بما يحقق أهدافنا القومية.. والانتقال إلى مرحلة الانتقال الاقتصادي.. والانتقال إلى مجتمع الانتاج والتجارة.. والانتقال إلى مجتمع عصري سواء في الدراسة أو للصنع أو التجارة.. وهذه مهام خطيرة ومعقدة ويتوقف عليها تحديد مكانة وبنو مصر في القرن القادم.

رجب البنا

للاختلاف بين الأحزاب أمر قائم وضروري ويجب ان يستمر.. ولكن كيف نحصى هذا الاختلاف من ان يتحول إلى معارك غير أخلاقية.. نستخدم فيه أسلحة غير أخلاقية.. ويستمر بطريقة غير أخلاقية.. ولأهداف غير أخلاقية.. وكيف نحصى هذا الاختلاف من الانتماءات الحزبية.. وكيف نحصى من ان يتحول إلى خلافات شخضية قد تنقلب إلى معارك لتنهش الإعراض وهناك عرامة الناس.. وكيف نحصى الشباب من ان يقع فريسة للاستغلال في مثل هذه المعارك غير الأخلاقية.

البدائية المصححة للانتخابات منذ الآن هي وضع إطار عام أخلاقي.. يحدد المبادئ والنظم التي تجعل الحركة الانتخابية مناسبة لصالح الوطن وليست مضاعفة سياسية لتصالح فيها الصراعات.. وترتكب المخالفات.. وتضرب فيها المبادئ.. ولكنا فيها الاتهامات جزائفاً نون مراعاة للحقيقة والتفسير والمصلحة القومية.

صحيح ان الحركة الانتخابية القادمة ستكون قاصلة بالنسبة للأحزاب القائمة.. وسوف يتحدد فيها ما هو الحزب الذي تعطيه الجماهير لثقافتها.. وماهي الأحزاب التي يمكن ان تبقى في الساحة بفكرها منها من انصار ومؤيدين.. وماهي الأحزاب التي تمثل زواجا لآفة لها.. ولأفكار.. ولأغلبية.. ولأقول من المواطنين.

وننتيجة الانتخابات القادمة بالطبع ستكون ثقافتها التي استحصلت هذه الزوائد الحزبية.. لأنه ليس هناك قرار أقوى وأصدق من قرار الجماهير بالبقاء أو الإبقاء لهذا الحزب أو ذلك.. وإذا كان النظام السياسي في تطبيقه لجبا التعديدية يسمح بقيام أحزاب كثيرة ليس لها قواعد شعبية فإن الانتخابات هي المناسبة القومية التي تتم فيها عملية الانتخاب الطبيعية.. بحيث يكون البقاء للأصلح وليس العكس.. وهذا هو مايجوز الأحزاب التي لها قواعد شعبية في العمل بشكل مختلف.. يعتمد أساساً على طرح قضايا سياسية.. وبحلول للمشاكل.. وبذلك السياسات التي تختلف معها.

ولكن بلغت النظر ان احساس العام لم يتبدل بعد بخطورة هذه الانتخابات بالدرجة الكافية.. ومازال الاستعداد لها يجري بنفس العقلية والتفكير.. وبنفس الأشخاص وينفس الوسائل.. أما الأحزاب فان استعدادها للانتخابات مازال قائماً على انماج الأساليب القديمة التي كانت مبنية في الثلاثينات والأربعينات.. من استشارة العصبيات.. أو عقد التحالفات والالتصيق قوى وأجتهات متعارضة بطبيعتها بحكم التكوين والمصلحة.. أو عقد صفقات.. انتخابية.. شيء مقابل شيء.. واعتماد اساسي على العامل الشخصي والاسراف في البعوض وإلهاج الشططعات لدى جميع القادات.. واللف بكل الأوراق للمكتسب من النظر حتى من الاعترافات الأخلاقية أو اعترافات المصلحة العامة أو الاعترافات القومية.

ومازال في الوقت متسع لكي تراجع الأحزاب ببقائها بين قيادات الأحزاب لكي تنقل على الأظفار العام الأخلاقي والسياسي.. الذي يجب ان يلتزم به جميع الأحزاب.. لكي تكون هذه الانتخابات فرصة لتحقيق تقدم ونهضة سياسي في البلد.. وليس العكس ولكي تكون الانتخابات ونتائجها لصالح القوى الوطنية.. مهما يكن لضعفها الحزبي.. وليس العكس.. ولكي تظل هذه الانتخابات محكومة بضوابط ذاتية تجعلها فرصة لإدارة حوار عام مفتوح في البلد كله.. في كل مكان.. وفي كل موضوع.. وعلى كل مستوى.. لكي يساعد ذلك في النهاية على انضاج رأى عام مستنير حول القضايا الجوهرية.. وينفع المواطنين إلى المشاركة بفعاليتها الصامتة من حالة الصمت.. وتخرج الكلمة السلمية عن سلباتها.. وتحدد أمام الشباب الحائرين السلم الذي يوصله إلى أهدافه المشروعة ويسمح له بفرصة عادلة في العمل العام بتأري والجهد.

مثل هذا الاجتماع ليس مقصوداً منه توحيد جهود الأحزاب حول الموضوعات التي ستجري حولها الدعايات الانتخابية.. ولا توثيق الحوار بين الأحزاب.. ولا عقد تحالفات بين بعض الأحزاب.. ولا توزيع الدوائر.. ولكن المقصود به هو إجراء حوار نزيه ومخلص لوجه الوطن حول مسألة واحدة هي : ان نخلق على كيف نختلف.



المصدر : **الأمم المتحدة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **التاريخ : أبريل ١٩٩٥**

الحزب المعارضة حتى الآن لم تحدد إلا ما ندر فقط .. وتعرف ما لا تريد .. ولكنها لا تقبل سياسات متكاملة في كل ميدان من الميادين .. بينما المقروض أن الأحزاب بيوت خنرة سياسية وفنية .. والانتخابات هي المؤسسة لا الخطيم كل ما هو قائم .. وتشويه كل ما هو النجاسة بل لتقسيم رؤية جديدة ومختلفة للموضوعات الأساسية التي تخلق بالمستقبل ... وإبداء آراء إيجابية ومتكاملة ومشروعات للعمل مدروسة وقابلة للتنفيذ ..

ومشكلة أحزاب الأقلية أنها تعمل وفي بقيتها أنها سوف تظل أحزاب الأقلية، ولذلك فهي لم تعد نفسها إلا لتتورط المعارضة المشاعب، الذي يحاول البقاء الوجود عن طريق الصوت العالي .. والمخافة لكل شيء وهذا موقف يمكن فهمه في مرحلة الطفولة الحزبية .. وفي مرحلة المراهقة السياسية؛ ولكن لا يمكن تصوره في مرحلة النضج السياسي التي تأمل أن تساعد أحزاب الأقلية نفسها على الوصول إليها.

ومسئولية حزب الأغلبية أكبر من غيره .. في أن يعطي القوة، والمثل في الممارسة السياسية التنظيمية والوضعية، والاختيار وجوه تنظيمية ومحترمة من الناس ولها تاريخ معروف، ووجه جديدة وإعادة البعث مقدرة على العمل السياسي والشعبي.

وفي بلد مازالت فيه الأمية سائدة بين أكثر من نصف سكانه فإن الطبيعة المستحدرة عليها وإجبه لابد من القيام به هو أن يكون له دور الحارس للقيم الأخلاقية السليمة في الممارسات الحزبية .. وإيقاظ الوعي العام بأهمية هذه الانتخابات .. ليس لكي ينتج مرشح معين ويخيل مجلس الشعب ويتمتع بالحصانة وتوابعها .. ولكن لكي تكون لها سلطة تدرجعية قوية تستطيع أن تقوم بدورها في قيادة العمل الوطني في عالم جديد .. هو عالم القرن الحادي والعشرين وإذا لم يشعر الخلفون بهذه المسؤولية وتضمنوا نصيبهم الأكبر منها منذ الآن فمن الذي سيقيم بذلك ؟



المصدر : الحياة للخدمات

١٠ أبريل ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

الحزب الوطني يستعد لانتخابات مجلس الشورى

□ القاهرة - الحياة

■ أعلن وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب (البرلمان) والشورى أمين التنظيم في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر السيد كمال الشاذلي أن لجنة المرشحين النهائية للحزب في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى ستعرض على الرئيس حسني مبارك باعتباره رئيساً للحزب.

وأوضح الشاذلي في اجتماع نقادى سياسى للحزب الذي عقد مساء أول من أمس أن الأمانة العامة للحزب تلقت لوائح مرشحي أمانات الحزب لمجلس الشورى في كل المحافظات المصرية. وأضاف أن مراجعة هذه اللوائح تتم حالياً وستعلن النتائج النهائية عقب عرضها على الرئيس مبارك. وتابع أن الحزب سيشارك بمرشحين في كل الدوائر التي ستجرى فيها انتخابات. وتبدأ انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى في الأسبوع الأول من حزيران (يونيو) المقبل.



المصدر : الإسماعيلية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٩٥

ترشيحات الحزب الوطنى لانتخابات الشورى تعلن بعد عرضها على مبارك

□ الوزراء فى النادي السياسى للحزب الوطنى:

زراعة ٧٣٠ ألف فدان بالقطن هذا العام
برنامج لتطوير العشوائيات وآخر للتنمية الريفية
٦٥ مليون جنيه للإسكان فى الموازنة العامة
امتحان الثانوية العامة فى مستوى الطالب المتوسط

تعرض على الرئيس حسنى مبارك، بصفته رئيسا للحزب الوطنى، خلال الأسبوع القادم، الترشيحات النهائية للحزب فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى. أكد ذلك السيد كمال الشاذلى الأمين المساعد للحزب، وقال: إن الأمانة العامة تلقت ترشيحات أمانات المحافظات، وتتم حاليا مراجعتها، وستعلن بعد عرضها على الرئيس، وأشار إلى أن الحزب سيشارك فى جميع الدوائر الخالية، وستجرى الانتخابات خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو القادم.



1990-1991-1992

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأعلن الدكتور يوسف وإلى نائب رئيس الوزراء وأمين العام للدرج الوطني، في اجتماع الثلاثي الوزاري للجزء أمس - أنه قد تم زراعة ٢٥٠ ألف باقة بالقمح، ويتنظر أن تصل المساحة المزروعة بالقمح إلى ٧٣٠ ألف باقة، وذلك بعد توفير أجزاء لوجيستية للتسويق بين النظام الزراعي، والمتعاونين، مع تفاوت بعض القطن المزروع في العام الماضي، وقال: إن نسبة الأرباح ضئيلة في بعض المحاصيل نتيجة عوامل الجفاف، ولذلك تقرر صرف تقاوي، للزراعة، بالبحر للزراعة، وأشار إلى أن هناك اتفاقاً بين وزارتي الزراعة والنفط

وقال الدكتور والي إنه لم
التفريق مع وزير الشؤون علي
السماح باستيراد الحيوانات الحية
لتجنب دخول ممرض، بشرط من الجهة
الواردة، منها بصفة الحيوان البشري،
حتى لا يستورد حيوانات مصابة
بالمراض، وذلك بهدف توفير
للصوم لي عبد الأضي، وسيت
التميز بين المصروع البلدية
والمتروية سواء كانت مجهزة أو
حية بالختم الجديد الذي يستخدم
حاليا.

وفات الدكتور فهد
وزير البحث العلمي أنه تم تشكيل
لجنة وزارية لتطوير التكنولوجيا
الحديثة والهندسة الوراثية لخاص
بوضع برنامج للتطوير في الصحة
والبيئة والإنسان والنبات
والصناعة والحيوان بمساعدة
المصريين المقيمين، وقد تم بالفعل
وضع البرامج والتكلفة التقويم
وسميت مناسبتها في اجتماع
اللجنة وسيتم في إطار هذا
البرنامج الاتفاق على ثلاثة
عملاتنا على الخارج على تدريب
من علمنا في هذا المجال



المصدر : النش
.....

١١ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنش والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد فوات المدة القانونية:

الداخلية تخطر مديريات الأمن بإعداد كشوف النافذين!

كتب صلاح الشفيق:

للمنفذين طلب لأول مرة ولم يسبق عرضها كما ينص القانون. ول إنشاء مرفقها باليمن والقوى هامدنا للمنافذ واللجان للفرق بها إحداء الكشوف تولى عليها ليل فهاى وقوم بقتل الأسماء من الدلائل وتقربها ل الكشوف الانتفاضية. ويؤكد هذا صحة ماكشوفه الشعب لى مارس المنفى من أن كشوف المنفذين لم يتم عرضها لى الواعيد القانونية التى حددها قانون مياطرة الحقوق السياسية ولائحته التنفيذية. مما يعرض انتفاضيات مجلس الشعب القادمة للبللان، عالم وصدر رئيس الجمهورية حكما وإتيا وصواعيد جديدا يتم خلالها عرض جنود المنفذين.

أخطرت وزارة الداخلية مديريات الأمن بالمحافظات بسرعة إعداد كشوف المنفذين، وعلى غسوة هذا الإخطار طلبت مديرية أمن القليوبية الأسبوع المنفى من منافذ الشياخات باليمن والقوى موافاتها بالكشوف لى سوده إسماء إمس الإلتين. ويأتى إحداء هذه الكشوف بعد فوات الواعيد القانونية التى حددها القانون ولائحته التنفيذية بروجوب عرض جنود المنفذين لى شياخات المدن ومسمى للورى والأمكنة التى يراها مدير الأمن بكل محافظة لى الفترة من أول فبراير حتى منتصف مارس ١٩٩٥. ملكت والشعب أن إعداد كشوف



المصدر : ١١

التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٥٠ ألف جنيه تمويضا لـ أحمد علي بشر بسبب تزوير انتخابات مجلس الشعب

كشفت محكمة استئناف جنوب القاهرة بصرف تمويش قدره ٥٠ ألف جنيه من خزائن وزارة الداخلية للدكتور محمد علي بشر أمين عام نقابة المحامين إثر رشح السابق لانتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ عن دائرة شبراخيت لكرم بمحافظة المنوفية.

وكانت محكمة القضاء الإداري قد قضت بنجاح الدكتور بشر ومرشحيه آخرين، إلا أن وزارة الداخلية ومجلس الشعب رفضا تنفيذ الحكم وحصل د. بشر على حكم من محكمة أول درجة بتسويش قدره ٥٠ ألف جنيه فقط من تزوير الانتخابات لصالح منافسه مرشح الحزب الوطني فاستأنف الحكم فلخصت له المحكمة بالحكم السابق.



المشقة

المصدر :

1990 جولائی 1990

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في السويس:

صراع في «الوطني» قبل انتخابات الثوري

عن الزعيم من الانتماء الواضح الذي أبدته كل أحزاب المعارضة، تجاه الانتخابات التجديدية التي جرت في الشوارع، ان السوريات التي تجري على قدم وساق، وعن الرغم من ان المعارضة فيها يبدو -تحتل اشرافا- ان السوريات مجلس الشعب اميدى، عن مرارعة عنها، رغم ان الان مجلس الشعب الذي للعضول على المعارضة، ان الذين ابديت رغبةهم في رغبةهم في الانتخابات هو للمناصب بعد الحكم مجازة تجاريين -ابديت رغبةهم في الانتخابات هو للمناصب بعد الحكم مجازة تجاريين -ابديت رغبةهم في الانتخابات هو للمناصب بعد الحكم مجازة تجاريين -



التاريخ: ١١ أبريل ١٩٩٥

لا سياب أمانة وانتخابات

[illegible]

يتمتع صندوق النقد الدولي بتأييد حكومات الدول الأعضاء فيه، إضافة إلى الحكومات التي تسلم القروض من صندوق النقد الدولي. إن تعاطي القروض المالية من قبل الدول الأعضاء في الصندوق المالي الدولي، لا يعكس بالضرورة انتمساقها بالسياسة المالية الجيدة، بل يعكس بالدرجة الأولى الحاجة إلى التمويل. إن الدول التي تتلقى القروض من صندوق النقد الدولي، لا تتفق على دفع مبالغ إضافية إلى الصندوق، بل تتفق على أن يقرضها الصندوق الأموال لهم مقابل ضمانات كافية. إن الدول التي تتلقى القروض من صندوق النقد الدولي، لا تتفق على دفع مبالغ إضافية إلى الصندوق، بل تتفق على أن يقرضها الصندوق الأموال لهم مقابل ضمانات كافية. إن الدول التي تتلقى القروض من صندوق النقد الدولي، لا تتفق على دفع مبالغ إضافية إلى الصندوق، بل تتفق على أن يقرضها الصندوق الأموال لهم مقابل ضمانات كافية.



الوطن العربي

المصدر :

١١١ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشارع السياسي

مجلس الشعب فوق صفيح ساخن ١١

رؤية أعضاء المجلس لكيفية الفصل بين السلطات

هل المجلس سيد قراره

.. أم سيد لائحته ؟

أعلن الدكتور سرور رئيس المجلس أن مجلس الشعب هو سيد قراره. وعلى ذلك وإعمالاً بهذا الحق استلم المجلس بصلة السلطة التشريعية من التطبيق على الحكم الصادر من سلطة قضائية تأكيداً لمبدأ الفصل بين السلطات الذي هو تأكيد للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان

إختصاص المجلس

ويرى المستشار محمد جويش عضو مجلس الشعب وأحد سر اللجنة التشريعية أن المادة ٢٠ من القانون تنص على أن مجلس الشعب هو المختص دون غيره بالفصل في صحة عضوية أعضائه، وقرار المجلس بصحة العضوية أو إسقاطها يمثل قراراً قضائياً وهو ما تقتضيه المحكمة الدستورية العليا من قيام مجلس الشعب بالفصل في الطعن المرفوع للأحكام القضائية بحيث لا يجوز للمجلس أن يبتل عن قراره أو يعيد النظر فيه بمن لم يأت بهما إلا لائحة مجلس الشعب الداخلية لقرار المجلس في هذا الخصوص هو قرار نهائي والنفسية للتعويض الصادر ضد الدكتور سرور فهو صادر ضد

أثار الحكم الذي أصدرته محكمة استئناف القاهرة وبالقسم ورئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية السابق برفع مبلغ (١٠٠) ألف جنيه كتعويض للدكتور حمدي الحديدي وزير الصحة السابق نتيجة تزيف الانتخابات وحرمانه من الحصول على عضوية مجلس الشعب الحالي الدكتور من الجدل، فقد قام الدكتور سرور ورئيس مجلس الشعب بتأكيد هيئة قضايا الدولة بالعلن في هذا الحكم، الذي لم يكن الأول من نوعه فقد سبق لمجلس المحكمة أن أصدرت حكماً مماثلاً من قبل وقد بلغت عدد الطعون الانتخابية التي تقدم بها المرشحون حتى الآن ٣٦٨ طعناً فصلت محكمة النقض منها حتى الآن في ٢٥ طعناً وتم إعلان مجلس الشعب بذلك. وقد أثار هذا الحكم عدداً من التساؤلات حول طبيعة العلاقة وضرورة الفصل بين السلطتين التشريعية والقضائية وخاصة في مجال أحكام القضاء وكذلك حول بصحة عضوية بعض أعضاء مجلس الشعب، وبما معني أن مجلس الشعب سيد قراره.

وحول ذلك القضية أجرت «الوطن العربي» هذا الاستطلاع :-

أصل الحكاية

واصل الحكاية كما بدأها الدكتور حمدي الحديدي في العديد من أحاديثه إنه قد تقدم بطلب إلى رئيس مجلس الشعب محلاً مسجلاً الانتخابيات التي حصدت بدائرتهم يوم ١٩٩٠/١١/٢٩ وقام رئيس المجلس بأحالة الطعن إلى محكمة النقض للتحقيق في صحة لقا لأحكام المادة ٩٢ من الدستور وإيلائه المحكمة شكلاً رموزها وتم إخطار مجلس الشعب بذلك

سيد قراره
وفي رده على حكم محكمة النقض



والجبهه التشريعي والرقابي بدقه لايه ان يكون قد انتهى من النظر في موضوع الطعون الانتخابيه وايضا يجب ان يكون هناك فترة محددة للنظر في الطعون .

ليس سعيد قراره

ويمن النائب كمال خالد عضو مجلس الشعب المستقل ان الفصل بين السلطات هو ان تولي كل سلطة واجهتها كاملا وان يراقب القضاء جميع نواحي تحقيق العدالة التي تضطلعها أي سلطة من السلطات الأخرى كالسلطة التشريعيه والتنفيذية وعلى القضاء ان يراقب تحقيق العدالة في جميع الاحوال لا يترك في ذلك بين مواطن عادي ومطل من السلطات وهذا هو المفهوم الحقيقي للفصل بين السلطات تحقيق العدالة .

اما بالنسبة لمبارة سعيد قراره لمجلس الشعب هو سعيد لانتمه فقط لانه لا يتم وضع اللائحة الداخلية له ويقوم بتعديلها في أي وقت يشاء كيفما يحلو له .

اما عبارة "سيد قراره" فهي عبارة يرفضها الخطل والنطق السليم وقد رفضها الدكتور احمد قنص سرور وقال لفترة طويلة يستعمل عبارة ان مجلس الشعب "سيد لائحه" ولكن استبدلها وعاد ليستخدم عبارة: مجلس الشعب سيد قراره .

اما حكم المصادر ضد الدكتور سرور فهو حكم صدر عنه بصفته الوطنييه ومعمول ان الضلأ الوطنيي الناشئ عن مجرد اختلاف وجهات النظر في تفسير القانون لاجناسي على الأشخاص .

ويؤكد كمال خالد ان مراقبة القضاء لأمور العدالة في السلطة التشريعيه لا يمثل أي خروج عن مبدأ الفصل بين السلطات بل هو يدخل ضمن هذا الباب

ان قاربنا على نهاية الدورة البرلمانية لمجلس الشعب الحالي الا ان هناك ٨٦ طعنا انتخابيا مازالت منظورة امام محكمة النقض فمتى سوف يتم النظر في هذه الطعون ؟

ولهذا يجب ان يكون هناك فترة زمنية معينة ينظر خلالها المجلس في طعون الانتخابية والآن ان تكون السنة الأولى من عمر الدورة البرلمانية هي الفترة التي ينظر خلالها المجلس لكافة الطعون بحيث تقدم محكمة النقض بالتحقيق في الطعون وارسلها الى مجلس الشعب للنظر فيها واتخاذ صيغة المصنوعة من عدمها واكد انه من غير المعقول ان يكون مائتي من عمر مجلس الشعب الحالي اقل من ٢ شهر وسارلت محكمة النقض تدريس وتحقيق اكثر من ٨٦ طعنا في المجلس الحالي بينما نظرت المحكمة ٢٧٨ طعنا انتخابيا سابقا .

لكي يستطيع المجلس ان يمارس

بصفته الوكيلية كرئيس مجلس الشعب ورئيس صفته التنفيذية .

احترام تقرير المحكمة

يرى النائب محمد السعيدوني عضو مجلس الشعب ان المجلس مطالب باحترام تقارير محكمة النقض ولابد ان تكون هذه التقارير محل اهتمام من المجلس واذا رفض المجلس هذه التقارير فلا بد ان ينكر لاسباب قانونية ارفعه لها ولكننا نلاحظ ان غالبية تقارير محكمة النقض ترفض من مجلس الشعب النقض الذي هو سيد قراره فقط بلا مبررات اخرى ويجب ان يهتم المجلس بهذه التقارير حتى لا يذهب اصحابها الى المحكمة لتحكم لهم بتعويض مادي بلغة الشعب من قوته بينما مجلس على مساعد نواب الشعب من لم لايدعون للشعب .

سنة أولى طعون

ويقول النائب حسن جبورل اننا نعد



للنشو والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٥ أبريل

المصدر:

فكرة!

أريد من الأحزاب في مصر أن ترفع وجوها جديدة لمهوبة مجلس الشورى ومجلس الشعب. لا أريد أن أرى التكرارات فوق مقاعد البرلمان. بل أريد أن أرى الكفاءات والعلمانيات والرجال والنساء الذين يشار إليهم بالبنان.

وهذا هو نفس ما يريده الشعب ويطلبه به ويصلي عليه.

لقد تمضيتم المجهولة والأصنام العريسة لا تصنع بركة أبوا بل تصنع مجلساً هزيلاً ضعيفاً لا عمل له إلا التصديق للحكومة والتفاف بأسرها وذهن لا تريد الشوفاء، وإنشأ أريد مجلساً تعبر عن أرادة الأمة وتقول بقلتها لا مجلس الشبه بفيل الماته الذي كلفه المصالح ولا كلفه الشورا

أريد أن أرى يتكلمون ولا أريد الخائب الأخرى الذي يطي صابنا طوال خمس سنوات لا يطلع له إلا ليتكلم ولا يلق إلا لتحية معالي الوزير!

مجلس شورى بلا ممارسة هو مجلس ميت ليس فيه حياة. هو مقاعد في البرلمان ليس فيها أحد. هذه المقاعد الخالية تبقى خالية مادام اصحابها لا يفتحون أفواههم ولا يرفعون صوته. كل مطالبهم شخصية وكل الكلام فارغة وكل ضمانهم ميت.

إننا لا نحتاج عدد المعارضين في مجلس الشعب الجديد أو مجلس النواب الجديد فطناً قلنا أن ثانياً شعاعاً واحداً هو أغلبية، وأغلبية يكمن هي أقلية لا قيمة لها ولا وزن لها وهي مجموعة من الأصناف ليس فيها رقم واحد صحيح.

لقد رأينا نواباً طغافاً في تاريخ البرلمانات المصرية. نواب يستطون الوزارات ويهزؤون بمقاعد الحكام يفتخرون على الخبير فيصنعهم الشعب كله. المعارضون والمؤيدون على الصواء. يصنع الأمة أصواتهم قبل أن تفتح الميكروفونات. رب كلمة واحدة من أفواههم تتحول إلى تنفيذ أوامر يطيع الشعب كله. رب استجواب واحد يهز الصلابة ويوقظ النائم ويحرك الغافلين.

لا أريد المجالس التي تعينها الحكومة ولا ينتخبها الشعب بل تعكس أن الانتخابات الحرة وحدها هي التي تجيء بمجالس شريفة تمثل الأمة وتعبر عن أرائها. أعطونا مجالس منتخبة في الانتخابات حرة تعطيكم برئانا من الصعلة لا مجلساً من الأزام.

مصطفى أمين



المعايير الجديدة للتجديد السياسي استعداد الانتخابات «الشورى والشعب»

يتخلف أداء دور أي مؤسسة سواء كانت تنفيذية أم تشريعية أم غيرهما، على طبيعة الأشخاص الذين تقسمهم هذه المؤسسة إلى تلك، ويتجلى هذه العلاقة بشكل أكثر وضوحاً في تلك السلطة التشريعية حيث يتوقف على عضوية هؤلاء في البرلمان (السلطة التي تشترع القوانين) نوع أي دولة في العالم، أولاً أبعاد القانون، بصورة معينة تدور عن طبيعتهم وتكوينهم القبلي واكتفاءاتهم السياسية، وثانياً حيث تربط بينهم وفكراتهم في ضوء المناخ العام للممارسة الديمقراطية على وجود دور فعال للبرلمان، الذين يمتثلون إليه في صنع القرار السياسي وذلك بدلاً من تركيزه باستمرار في يد رجس الدولة النشال بالأغلبية دائماً.

● أما من معايير التزاهة، ولكل منا سجل حلول في تكوين لوائك، ويطلب، وعليه إثباتها بين حين وآخر، وأول من أن تكون ملكك الرسمية مخرجة لهذا الوضع إلا أنه بكل أسف، تشير الليات للجمع إلى أن هناك فجوة بين الأرقام الرسمية والواقع الفعلي، ولذلك من الصعب إن لم يكن من المستحيل إثبات تزاهة أحد من عمه في حال هذا المناخ. ومع ذلك لابد من التمسك على ضرورة تجميع معلومات تنتم بالغة حول الأشخاص القراءين في التشريعي لتتلق بوضعهم الحالي، مع عقد جلسة لهم استألفهم عن وضعهم مع طاقمهم بأن هذا لا يشجع لمناصبه خرابية، ولكن ليمدحها كقوام، ليحول معاشيتهم ليرموا بمدى نجاحهم في الالتحاق ويمكن رسموا نواباً! ولكن في نفس الوقت يمكن رسموا مدى فزاحة التشريعي من تكوين لوائهم سواء أكانوا عرباً أم رومى ما ارتكبوا من جرائم، وعلى ما فكره مستطوعاً وأيضاً إذا كانوا اشتغالهم في العمل الأمر لابد من التمسك من حسن سيرهم والاختصاص في سلامة أساليب تكوين لوائهم وسمايلهم التشريعي ومستعمل الطيبة وفقاً لذكر أحد

الاشداف كالمسا لثقتين من الانتخابات، وساحتها من معايير لشعرا الامزاج، وخاصة الحزب لتكوين وهو الحزب الحاكم (البرلمان). قد بدأ منذ عدة أشهر والحدث لا ينامق من أنه عام الانتخابات، وأنه عام الديمقراطية، وإن الأمل معلق على أنه عام التشديد وعام التجديد السياسي من خلال أنه سيحدث أكبر انتخاب لجلسة التشريعي أولاً في يوراني، ثم الشعب ثانية في ديسمبر.

وما هي المعايير لتتلق طلبة مرة أخرى، سابقاً معها ومنها: الشعبية التي ينتج بها المرشح، والصحة، والتزاهة، والمعاد، وغير ذلك من معايير التعلق والعرض على الحصة العامة، يجمعها من المعايير التي يصعب الاحتسك بها والاتفاق على حدود لها والذليل تعدد القارئ التي كتبت بشأن بعض الأشخاص الذين أدوا بالجلسة السابق والتضع أنهم من تجمار للمفحرات فيما بعد!

ولتتلق أولاً على عدة أمور وهي:

- ١ - أن التجديد السياسي في كل دولة انتخابية للتشريعي والشعب أمر محلي، ليدع هذا جديدة تطبي حيوية لهذه اللجان حتى لا تتجمد الأداء في شرايطها.
- ٢ - أن تكوين المستويات في الانتخاب الأشخاص لابد أن يكون للجنة تصدق بالأمانة والسياسة والعرض على السلطة التشريعية بصورة لا يترك حواها غير أثناء أو فيما بعد، فلو الانتخاب خاصة السياسية الحزب الحاكم وأيضاً التشريعية وكذا يستعمل الأمر على اللسان الأخرى للأحزاب المعارضة، وذلك لأن تشكيل اللجنة لابد أن يكون بمتشعب من رئيس الحزب والشعبي مثل تلك لوياس على ذلك أمام الله والوطن والتاريخ، لانتا سمناً عن أشد، غريبة من لجان سابقة غيوت أسماء، وبذلك يمارين لسياسي وطبقا الله!
- ٣ - أن توقيع المعايير أولاً وتعمود بوضوح، ويتم الاتفاق على معايير عاد مختلفة مصادر التقارير، وذلك بترجيح لحد هذه التقارير ولا تترك الأمور لكل حالة حتى لا تترك الأمور للتأثيرات الشخصية والعوامل المزاجية!



معين ، وتقالا فيه تقديرا كبيرا ليعطوا
بشرف مساندة ودعم الحرب ، أما المعارضة
بالشخص بلا تاريخ في العمل العام ، فيكل
أسف ، على الحرب ودعم الأمن عاليا من
مكائنه كما أن الانتشاصي وشقوني من
مكائنه لدى الناس الكثير ولكن بريق
المصانة له من الوجهة الاجتماعية ما
يلوى هؤلاء الانتشاص على الانتشاص
حتى ولو على أسس الأراج ومهما كان
الفس ظالا كثيرا فليس على ذلك بكل
أسف!

ثانيا : فرض الضمان على الشخص
الرشح : حيث من الضروري توافر حد
أعلى من الأول حتى لو استعمل الأمر
تعديل القانون على وجه الضمان شل
القوانين الأخرى ، ولكن الابتدائية بدلا من
يقرأ ويكتب ، لكن لغير لحظ أمام الحاكم ،
وأعرف هذا أحد الثواب حاليا له شيان
أحداهما وأصب بالشرى لاجع ١١ وضمت
القصة على ذلك وليس أفعال على مصر
المراد أحسن القوانين الانتشاصية العمالية
الرامة التي تكتن راجعها بعد الأربعين وتاريخه
كثرت على صحت دورية ، ومعارضة بكل
أسف! علاوة على أن الانتشاص على
لو تم تتبع تاريخ الانتشاص وضمان عنهم
من خلال تفشيهم واستعمال الأجر
للشخص والمعلومات التي يجب أن تعمل
بمعة وشان!

ثالثا : الخدمة المالية للشخص ، وتغير
حالاته المالية وملاحة الضمان لاجع أن
يكن لكل شخص مثل هذا الأرف كمبر
مهم في الاختيار لئلا اتسم له قد تهرب
من الضمان لا يمكن الوثوق به وأجد من
تجلبه ولو حصل على نطق من مصان
غير مشروعة يمكن تجلبه حرصا على
الصالح العام لأنه لا يمكن الوثوق به عند
حصوله على الخدمة إلا بقرا الناس ما
يظهر من أمريكا ، في المص لاجع
عن التوجيهات التي تحدث في الكونجرس
بين استفساله وبين الانتشاص الذين
يرضعون الرئيس الأمريكي وأخرهم مدير
وكالة المشات الأمريكية التي اعتدلت
عندما شمر بلاء مسلم مواجهة من بعض
أطباء في حيات!

أن هذه التغييرات الشاملة لو لم الانتكاز
عليها مع ترويج السبعة التغييرات
الشعبية ستكون أفضل لكن قرأنا هذه
المعابر متدفع بالشخص على مستوى
الاستبالية ، لقد أخطأ أن عدم وجود خلفية
لدى بعض الأشخاص الذين احتلوا مقام
للحائزين كليل أعزبا عاما عاليا بالان
وتكتبت من ذلك وبهم محافظ كان
بالقوى وانتقل في الشرقية ومواجه ذلك
مركز للخدمة في شبرا الخيمة متجامل
كل للجاسس الخلية التي رشت! نال أن
يؤخذ بهذه المعابر حرصا على الصالح
العام ، وأصلا في سياسى شعب وأمورى
لهما دور قوي في تعميق الديمقراطية
للديمقراطية وفى صنع القرار السياسى

د جمال على زهران

القرار الذي نجح في الانتخابات الأخيرة
وسائل مسخروا في اللولس وصل
المصانة كانت عليه شرائط شعبة ،
فاستثمر المصانة لمارش الضمان
والضبط عليها واستطاع لقاء أكثر من ٥
ملايين جنيه! وأعرف ذلك في الدورى بدأ
بمرتبه في إحدى الشركات بما لا يهاون
خمسائه جنيه منذ ما يقرب من ١٢ عاما ،
والآن أصبح مليونيرا وولت وراءه أن
يستمر حشوا بالشرى للفترة القادمة ..
لنرى الحسابات وابن مهيمن للزمامة!
والضاحك كثيرة أن يردد أن يحاسبه وأن
يراق!

وهذا وروندا بلا شك في مناقشة
للمعابر المساندة في الاختيار سمعا لمر
الاجديد السياسى بهدف تقوية دور
المؤسسة الدستورية الكاملة في مجلس
الشعب بعد أن ألغت القرار أمام القوى
السياسية أن الوضع من نفسها من خلال
أمرائها ومصطفى وتمان أراما ونسهم
بمعرفة غير مباشرة في صنع القرار وأن
الضمان التالية تتمثل في انتخاب مجلس
شعب لمرى صاحب أولاد ومباركة وسهم
في صنع القرار السياسى ومشاركه رئيس
الديالة في ذلك سمعا وراء شكل للديالة
الديمقراطية لتصبح محور واتة في هذا
الطريق ، وفى تدريوى في الخطوة الأولى
نبدأ من معابر اختيار المرشحين الذين
مطلوب كل حزب ومنا للتركيز على الحزب
الكبير والقيادة مع مجلس الشورى التي
استعسك الأمل وتجدد في مجلس الشعب
القديم بأن الله ، ويمكن بلورة هذه المعابر
لما يلي:

أولا : تاريخ طويل من السطاء السياسى
حيث يكون النفع بالانتشاص الذين يهاون
الاحزاب في البرلمان تتجاهل لتربية بيمانية
ومعازر خاشوعا على مستويات حزبية ،
وتمر مدافى العمل العام وشعبوا لتقريب



المصدر :

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ أبريل ١٩٩٥

عالمنا

بعد اتفاق الحكومة والرئاسة على تأجيل تخصيص
تكاليف الملاوة الاجتماعية من المواطنين، إلى ما بعد
انتهاء انتخابات مجلس الشعب، يشاع أن مساجد
القاهرة تشهد هذه الأيام زحاما منقطع النظير من
الموظفين الذين يدعون عقب كل صلاة: «بارك
الانتخابات ما تخلص»!!

عبد النبي عبد الباري



العدد

المصدر :

١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حداشرة البية

الوزير

النظام الرئاسي

تسخير
إمكانيات
الدولة والحكم
المحلي في خدمة
السادة
الوزراء

العملية الانتخابية
أمر غير مشروع
ويطلق عليه قانوناً
الفرج من الوظيفة
العامة وجائزاً في
الجالين الدستوري
والأثرى انصرافاً
بالسلطة وإساءة
استعمالها.

فهل يقدم الوزراء
الذين يزعم الحزب
الوطني ترشيحهم
في الانتخابات
القادمة استقلالاً
قبل الانتخابات
حتى تتكافأ الفرص
بين المرشحين؟
وهل لدى الوزراء
وقت كاف ليكونوا
نواباً بالمجلس مع
ممارسة عملهم
الوزاري؟ أم إنهم
سيغفرون للقاعد
ويتركون بواكرهم
بلا نواب لأنشغالهم
بوزاراتهم؟

تستعد الحكومة
حالياً لترشيح
بعض الوزراء في
الدوائر الانتخابية
في الانتخابات
القادمة وترشيح
الوزراء ضد مبدأ
المساواة بين
المرشحين.

وفي عام ١٩٩٠
شهدت الفرقة
الانتخابية في
مجلس الشعب في
الدوائر التي رشح
الوزراء أنفسهم فيها
محنة صارخة لعدم
تكافؤ الفرص
وإعدام المنافسة
والإخلال بالمساواة
واستغلال النفوذ
واستخدام عناصر
الحملة الانتخابية
على حسيان
الوظيفة والصحة
العامة.
استغلال الوزراء
لخصائصهم في



الصدر : السيد

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ - أبريل ١٩٩٥

لا يسمح للوزراء بعضوية البرلمان .. واستقلالهم ضرورية قبل الانتخابات

تحقيق :
سامي أبو العز

الوزراء ممنوعون

من تقديم أسئلة
وطبقات إحاطة
ويحظر عليهم ممارسة
كافة الحقوق البرلمانية



٢٣ أبريل ١٩٩٥

للشعب والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

دوافع القوزاء في الانتفاضة الشعبية هيبت العديد من الحيازات والمخالفات للمعايير القوزاء وكان قناتير مواليرا بمنح الامتيازات والتبرعات لمعد من الجهات والاستعمارة والسلطة العامة لانجاز بعض الاعمال فحصل من الاستعمارة بالسيارات الحكومية والمنازل دون ان يمكن العمل والمقرس وغير المجددة واستغلال أجهزة الاملاك والمصالحات للخدمة الانتفاضة الاناشقة الى استغلال القوزاء الحكومي والقناتير على اعضاء وزعماء الجوان والقناتير دون ان يكتفك مرسى الحزب شيئا والانتفاضة الانتفاضة كانت تقوم للوظائف والعمل للتصوير لرئيس الحكومة من القوزاء والقناتير ويهدم كانت لهجرة القناتير والفراسة مستمرة للخدمة لفرش طلاء القناتير والازديك... كان تراسيد القناتير والمقرس والقناتير هم اوقات القوزاء لوزير التعليم في ذلك الوقت.

مفسدة القوزاء في الحكومة وفي نفس الوقت دوافع من الالة في القوزاء على الحكومة صمم بين مستحقين متساويين في وقت واحد لا يمكن اداء اعداءها الا على حساب الاخرى... فلا يمكن ان يكون وزيراً وقاضياً وفي نفس الوقت صمم في الحكومة... تلك من القناتير يرايت نفسه في زعماله ان ان يقدم طلب اخطار في سبالة او يسحب التلا من قضاة او زميل له يامر در وزيراً مارس سلطات البرلانية ابدأ

أم المحاب

مسألة ترشيح القوزاء لمفسدة للجيش انتفاضة مسكة جهازاً في النظام البرلاني هو نظام تعاون وتماثل رئاسية بين السلطتين التشريعية والقضائية والتشريعية ومن مظاهر التحيز بين السلطتين كما يرى الدكتور عاتق الدين رئيس اللجنة الدستورية بمرس الدولة والاستاذ بكايه الحقوقي جامعة القاهرة ان المجلس النيابي له ان يقدم اسئلة واستجوابات وطلبات اسئلة للقوزاء ويشكل لجان تحقيق برلاني ويصمم التلا من القوزاء او الحكومة كلها وفي التلا فان الحكومة تشترك في العمل البرلاني من طريق مفسدة القوزاء لاندستام ويقض القوزاء وتقوم مفسدات القوزاء ان جانب مايركن ان يقدم اعضاء البرلمان من القناتير بقرارين وفق رئيس الدولة في اسناد القانين ومن مظاهر القوزاء ايضا حق القوزاء في حضور جلسات المجلس بل وحقوقه ان يكونوا اعضاء فيه من طريق التعمد للاختصاصات ومنها حق النظام البرلاني التقليدي في اسناد وجوهه ومثاله التعمد في النظام الاتحادي... اما النظام الفرنسي كما هو في الولايات المتحدة الامريكية فهناك لسل في حد بعيد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية... فالجيش

الانتفاضة ليس لها رقابة على الحكومة والحكومة ليس لها سلطة على المجلس والقوزاء يستبعدون مجلسين لسياسة رئيس الدولة ولا يكونون اعضاء في البرلمان بل ولا يصحرون جلسات هناك مما النظام التلا في البرلاني والرتاسي... كما يلاحظ في العمل ان كثيرا من نظم الحكم لا تكون برلمانية خالصة ولا رئاسية خالصة كالنظام الفرنسي حاليا فهو في الاساس نظام برلاني ولكن مع نوع التطور ويحول بعض خصائص النظام الرتاسي فيه ومن امثلة اخطاء رئيس الدولة بعض السلطات العامة بحيث لا يقتصر على ان يكون مبرر رمز كما في النظام البرلاني البحت... حيث ان رئيس الدولة في النظام البرلاني لا يحكم وإنما السلطة الفعلية هي المجلس القوزاء ورئيس مجلس القوزاء... ومن التطور في النظام الفرنسي لخصاته اسحب مقوضاً بعض صلاحيات على القوزاء ان يكونوا اعضاء في البرلمان... ويستمر الدكتور عاتق الدين التلا: نأني لظلمات للمقرس... ومصر كما تقول فلما هي ام القناتير والقضاة هذا لهما ام والمكتب ومن هذه المحاب ان نظام لا هو برلاني ولا رئاسي بل هو ابرلماني... ويمكن ان نقسبر ابرلماني... لانه يجمع بين خصائص وصلاحيات من كل النظامين البرلاني والرتاسي وهذا الجمل بين صلاحيات النظامين ليساسا مقسبور ولكن يهبط ان يكون لهذا النظام خليط قوزاء... اما لدينا فهو خليط بين قوزاء ويظهر ذلك في ان رئيس الدولة له سلطات فعلية

وقضائية بعض القسبور وفي سلطات تزداد وتضخم في الواقع ومع ذلك فهو غير مسئول بهذا الحكومة فلتست سلطاتها كثيرا بسبب دور رئيس الدولة ومع ذلك هو المسئول والمساعدة الصميمة سواء في الجبال القسبور او في مجال الالة العامة او حتى في مجال الالة الخاصة هي الاذيتا بين السلطة التشريعية... لمحت تكون السلطة يجب ان تخرج للسلطة ويصحن ان من اعطى سلطات وصلاحيات يجب... علة لساننا مفسدات... ان يكون مسئول عن مفسداتها والمكس ايضا صحيح لمحت تكون السلطات يجب ان تخرج للسلطة... ويصوف الدكتور عاتق الدين مفسد ان في رئيس القسبور لا يفتح من ترشيح القوزاء لخصوية مجلس القسبور وهذا مقبول وجائز من منطق النظام البرلاني فان كان نظاما ليس برلاني بحتا... وعموما فيه عند ترشيح القوزاء في نظام الديمقراطية في الغرب ليست هناك خطورة اذنا تضامنا حكومات تجري الانتفاضة ويستط حزبا وهي اقلية برلاني من حزب آخر او من احزاب اليسرى ويتم تملول

السلطة... بل اننا تضامنا في الغرب رؤساء جمهورية يخدمون بوجراء الانتفاضة الرتاسية ومع في السلطة فيسقط الرئيس الوجود في الحكم وعلى غيره قول هذا امر وارد ليدناه ويجيب قائلا: القسبال ليست الاجابة عنه صميمة القوزاء بل اننا عند ترشيح القوزاء لخصه يمتحن ايجاد كل وسائل القسبال والقناتير اللاتي في القسبور استخدام سيد العمل وقضاة ومن علم ان سيد العمل له سيد سيد بقر وقضاة ندم كثيرا مع اننا نرى القوزاء لا ندم ان ليدر للوساقل فكتيرة للقناتير على القناتير في دول حاضرات القوزاء بل وفي قسورنا وفي اشهر في هذا رعية في قوزا ولكن لا السال والاضحة للجان ولصمما كل امان من السلطات اسول القوزاء والاهجرة واليهابات العامة ورطقيها ومعارها ومكاتبها وسياراتها وترشيحها... الخ... كل هذه القضاة وهذا امر غير مقسبور بل رعيها خصوية اشترها القسبور من القوزاء العامة وفي جابة ويصحن في الجوان القسبور والباري الانتفاضة بالسلطة ايجاد استجوابها بها هو لشد وخطار القسبور التي تصيب

تمسرات الحكم والمساويين ويظهر التلا بهم بل بعد مشروعية مناصبهم.

وزارة محابية

ان تصديق هذا كاتق القوزاء الذي نرس عليه القسبور بين القسبور في الانتفاضة البرلانية يقض في ان يقدم القوزاء لخصه من مناصبهم قبل يده هذه المعركة... هذا مايركته الدكتور محمد سيد مراد نائب رئيس حزب العمل حتى لا تدر في شهية في استغلال مناصبهم وسلطاتهم في القانين على القناتير او في تعزيزهم في امتكيات العامة والتعزز لالة هذه المعركة وهذا مايجري عليه العمل في كثير من الدول التي تكون يهبط القسبور... يقول: ان كان بعض من الاعزاب المعارضة يطلب من مناصبهم بزعامة القناتير في التلاي وتارة مساهمة الحكم في التلاي منذ دعة القناتير في الانتفاضة حتى تظهر تهديتها لاية من بال لاي ان يقض القسبور والقناتير على مساهمة مسعدة من دول نظامها من

مركز السلطة والقوزاء حتى لا يترأس انتفاضة الانتفاضة وعدم تعزيز بها وزير على القسور العر في هذه المعركة الانتفاضة ولا



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ :

١-٢-١٩٩٥

يجوز في هذا
المصدر القول
بان الانتخابات
العمامة تجري
في بعض دول
البحرين
الديمقراطية
دون ان تنطلي
الحكومة
البحرينية
الوجود في
السلطة من
مواقعها لا ان
لكل دولة
شروطها

وتاريخها وتاريخها حيث ان هذه الدول
ليست تاريخها ان حكومات حزبية تجري
الانتخابات ومع ذلك لا تنطق الفرض
فيها. اما عندنا لان التاريخ يؤكد له لم
تحدث انتخابات مرة بالبحرين المعطى
لهذه الكلمة لا اعتما كانت تنطلي
وتاريخ حكومات سابقة زمام الامور
خلال فترة الانتخابات وذلك قبل ثورة
٢٣ يوليو.

ويوضح الدكتور علي مراد ان من
الذات في كثير من فترات ان لم نل
كل التواريخ التي جرى لتقدم زهاء في
الحكم للترشحين فيها قد ضلها فكتبر
من صور الاستقلال في اساليب
وقرر الدعاية الانتخابية لمصلحة
الوزراء ضد منافسهم من عامة
الضبط ان تدخلات حيثك يده من
ذرع لالسلطات العمامة ومع الملوك
الانتخابية ومحاصرة سرقات
الاجتماعات العامة القائمة بالترشحين
غير الحكومية والتمثال الاساسي
للشخص على مستوى للترشحين من
البحرين الانتخابية وعلى المناسك
الانظمة من مؤيديهم ومعهم وايضا في
بالات بقلعة بقصد نشر الفرض
والارباب بين مسئولون انصار للترشح

لا لكن ان هذا في مصر يصدق ذلك
للتصريحات الرسمية التي تؤكد على
حرية وتزامة الانتخابات البهاية القادمة
لان التصريحات الحكومية في هذا
الجال تميز لالسلط عدم مصداقيتها.
كانت تلك بداية كلمات محمد احمد
لجبه محاذي بين صريف السابق
وعرض الوكيل الديا للورد والذي اذاع
الكلاء لاد اصاب الخائب للمري ليس
من اصلاح العملية الانتخابية في
مراحلها للتقليل يده من التوسيل في
كشوف الانتخابات حتى اعلان النتيجة
بغزو امد للترشحين الى ان يصل لحد
احترام لقرارين محكمة الفرض حول
توزيع لراة الامانة. لحد مل الخائب
الاستماع في كل مايتعلق بتجريب
نتائج الانتخابات العمامة وهو لا يزال
يرى ويستمع الاستعداد الذي يجري
على قدم رسا في الفترات وشركات
لطاق الاموال لتسجيل الامان بها
في لقاتر فتي من الخائضين في رشح
الوزير في رئيس لشركة تنظم بها على
مياهه المذبز القويمة ثم يستغل في
حقله الانتخابية اموال الفرض ورات
للزلفين الفرضيين الذي ياتي عليهم
الحرائز والكتا في موسم الانتخابات
كما يستغل سوارات الحكومة وقطاع
العام والعمل للوكاتيكما والقطاع
للعمامة لمراسلة لم تذل الحكومة
وحزبها لالان ان الجلال لم تشهد
حياتها زؤامة كمثل التي يمرسها
مسلمة الانتخابات من بلطها امام
لجان لتقصوت وازن الاصوات.

ويضيف محمد احمد لوبب موصفا
ان الحكومة - انما لرات ان تؤكد للشعب
حريتها في اجراء انتخابات حرة
وتزامة - فما عليها الا منع الفوزا
يكبر رجال دولة رؤساء شركات
الاعمال من الترشح في الانتخابات
القادمة. انما لمر ملاء على الترشح
للهمم الاستقالة من وظائفهم
بما تضمن عليه القوانين التي تنظم
خدمه رجال القضاء والقضاء
والشرطة. اما ان لرات الحكومة ان
تقتدي بالنظم والبراهات الدولية للتنظيم
وتنظم وزؤاما دون كبار رجال دولة
وقبائل لطاق الاعمال للترشحين
للملحوم ان يتجربوا من كل طائفة
الحكم ومستطوبه عد حردو نالتر
والبحرين من خبر موافق الدولة مع
تجهيز مساحيب خاصي وللأسم مع
جهاز لالحاسبات لتقديم لتقرير من
لغات حملة الوزير الانتخابية حتى
يمكن للشعب ان يسترد بعض الثقة
للقدرة في اجراء العمامة الانتخابية
كلها.

غير الرسمي واغلاء لجان الانتخاب من
المرشحين من جانبهم حتى يخلو الجو
للحوت بمطالقات الراب. ومن ناحية
المرري لوضع امكانيات الدولة في
الدعاية والمعاونة لخدمة الوزراء من
الترشحين حتى ان سيارات ورايتهم
التركيب واقتل تمل لحد حملتهم
الانتخابية واقتل المخرج من الفوزا
العمامة دون لجل من ان هذه السيارات
تعمل لراةا حكومية بالاضافة الى
استخدام الاموال الحكومية في
الافراس الانتخابية تحت اي مسمى
من مساهمات لالان لنام واصلاء
الرموة الجمهورية لتسويق الطلب
الجمهورية في والى سجل الحكومة
وعند القصق في التفتيد يمد جهاز
الوزراء الفرض وقلوا بها كما تشهد
بذلك تصريحتهم في تاريخ الانتخابات
المررية.

الاستغلال والظلم

استغلال الوزراء لنامسهم الذاتية
وسلطاتهم الحكومية لالان
تشرعاتهم للانتخابات الجبلانية على
مر سنوات عديدة مفت ادر لا يمكن
لعمامة ويجب الا يتكرر في الانتخابات
القادمة. من هذا لالان يقدر الدكتور
احمد ميكل وزير الثقافة السابق ان له
ليس من لحدل ولا من تكانز الفرض
ان يستغل اي مسئول محسبه في
الدعاية لنفسه والجميع من هذا ان يستغل
الوزير في لتسويق لجهزة الفوزا في
الجهزة الحكومة التي يشرع عليها
للدعاية لنفسه لان هذا نسب لولا
استغلال لخره لا يمكنه يده بعد ذلك
ظلم لمن يرفع اسماة وابس وزؤا في
مستولا لالاسارة والمطاف وتكاثر
الفرض والامانة كل هذه لتفشي ان
يختل من يرفع لاسم - وزؤا في غير
وزير - من تسخير امكانيات مالية من
الجهزة الحكم ومن باب لولى من اسواق
الدولة لاملحت الضخمية ومن هذا
يتقدم للرفع انما كان موافق مصفا
الضخمية وتاريخه في لالان
الوطى ورايتاته الضخمية دون ان
شبه اشر ومن هنا تكالفا الفرض
يتنطق لالان وتفرغ الامانة.



النشر

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٤ أبريل ١٩٩٥

للكتاب فقط

نعم... حزب وطني !

وخطبات كلها ملغتها لتهتف في صوت واحد، فملا حزب وطني، لما يادله أعضاء هذا الحزب من تجاوزات لا إنجازات ومن إغلال لأشياء ومن تلبس ووساطة لاتقضي، ومن عدم في البداية، ولتقم... لا يادله للجنس والوطن.

وقيل مناصب الرصافة الأولى إن أحد أعضاء مجلس الشعب محزب وطني، وسأله أحد النواب عن الاستيلاء على قطعة أرض بجوار مسجد مدينة

كما توقعنا.. جاءت بعض الحلول المسبقة الانتخابية التي كنا قد أشرنا إليها في ذات المكان قبل أسبوعين مسبوقة إلى حد كبير.. ومليحة بالروح والإثراء وحسن التشبيح ورفس الواقع السيء الذي يحيط بنا في كل مكان ومن جميع الجوانب. ولأننا عند هذا حتى يحسن التفسيرين الذين ينادون بأننا على الاستيلاء للنازيين بالإنجازة. وهي كما ذكرنا زيارة إلى مجلسي الشعب والشورى وللشعاط الصور للذكارية تحت القبة والمباركة وجوار المصطفية للبرصة التي لاتقضي أعضاء مجلس الشعب من الحزب الوطني لزيارته مخالفتهم، لما في ذلك من احتياج شديد إلى أوراق إحصائية لتسجيل إنجازات أعضاء الحزب الوطني خلال الفصل التشريعي الذي قارب الانتهاء. وسأله هذا الأسير سئل عن استكمال أسئلة المسابقة الانتخابية التي لاتتعدد من وراء ظهرها سوى مزينة من المشاركة واستقلال الرأي ومواقف.. لتعريف بعض ماوصلنا من رسائل

الشعوب القومية والحب من مخزن التهورات يتبدد وأن لولا مساندة هذا الشعب، ماانتظرت الأمانة للثقل، وسارعت بإزالة تعديات هذا المواطن السذبة والتي تعول عمليات الرصف والتجميل والتظاهرة.

أما صاحب الرسالة الثانية من عائلة السبيبة زبيب فيخرج إلى أن إحدى الصحف قد نشرت قبل أسبوعين حادثة تصدق التماسيل وهي باعصار، شيط أحد أصحاب التماسيل المعروفين بتفادهم في السبيبة زبيب وهو يقدم بتسهيل تعامله الفخيرات لزيارته وعرض الأكل المقلد بالانام، والمطالبة أنه عند خبط للذكر أرحط أنه يحفظ بصورة تذكارية له بصحبة نائب السفارة المذكور لتحتج سرور.. فعلاً على ذلك!

وصاحب الرسالة الثالثة ذكرنا بأن جاع وتراجع كارة السبيبة التي تعرض للقصود من قرى أسبوط، ويؤكد أن أدعي الحزب الوطني رفض مجلس الشعب من مركز أسبوط لم يحاول أن يفسد الأم



المصدر : المجلد ١٤

التاريخ : ١٤ أيلول ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحرث الوطني انتهى من إعداد قوائم مرشحيه تمهيدا لعرضها على الرئيس مبارك

وحدود طيطبة في مجلس الشورى بـ ١٠٪

علم المحرر السياسي لـ « النهار » أن الحزب الوطني الديمقراطي قرر التقدم لانتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى في جميع الدوائر على مستوى الجمهورية .. وأن الحزب انتهى من إعداد قوائم مرشحيه تمهيدا لعرضها على الرئيس حسني مبارك .

كما علم المحرر السياسي أن نسبة التغيير تبلغ ٤٠ ٪ بالكفاءة والنزاهة والقدرة على التعبير عن الاحتياجات بمعنى أن الوجوه الجديدة التي ستخوض الانتخابات الواسعة في مجال تخصصه العلمي والمهني .. كما ستكون في حدود هذه النسبة .. وقد تم اختيار المرشحين الجدد على أساس موضوعية تضمن أن يكون للمرشح جماهيرية حقيقية .. ومشهودا له المجلس .



المصدر : الإلهام رام

التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٩٥ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هيئة مكتب الأمانة العامة للحزب الوطني:

تقرير للرئيس حول الترشيحات لانتخابات مجلس الشورى

الترحيب بمشاركة المعارضة لأثراء المسيرة الديمقراطية

أكد الدكتور يوسف وإلى الأمين العام للحزب الوطني أنه سيتم خلال الأسبوع الحالي دراسة ترشيحات للمحافظة لانتخابات مجلس الشورى، وذلك في اجتماع هيئة مكتب الأمانة العامة للحزب التي تعد تقريراً شاملاً لرفعها إلى الرئيس حسني مبارك يومه رئيساً للحزب، لاعتقاد الترشيحات ويحضر اجتماع الهيئة السيدان صفوت الخريف وكمال الشاذلي الأمينان المساعدان للحزب.

ودرج الدكتور وإلى ترشيحات الأحزاب المعارضة للانتخابات لثراء مسيرة الديمقراطية، مشيراً إلى أن برنامج الحزب الوطني في الانتخابات القادمة يشمل إنجازات الحكومة، وإلى ماحقها نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أشاد به المستأيدون الأمريكيون وإلى مقصدهم الرئيس كليتوتن خلال زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة الأمريكية، وأشار أيضاً - في تصريحاته لوسائل شتى - منوية الأفرام - إلى أنه سيتم طرح هذا البرنامج على الفوائد الشعبية في الانتخابات التي سيتم عقدها للانتخابات بعد اعتماد التوضيح، وأكد أن الحزب سوف يتقدم بترشيحاته في كافة الدوائر الخالية في التجديد التأسيسي للشورى على مستوى الجمهورية. وقال أنه سيتم شرح هذا البرنامج في وسائل الإعلام المختلفة لمصر ماثم تحقيقه من قبله، وما تم تحقيقه من نجاحات.



المصدر : السياسى المصرى

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ / ١٢ / ١٩٩٥

قبل اجراءات الانتخابات القادمة .. قيادات الاحزاب تؤكد قانون تنظيم الدعاية الانتخابية حبر على ورق ويستحيل تنفيذه الاتفاق على الدعاية بملايين الجنيهات والغرامة جنيه واحد

كتب مراد مجلع

عام ٩٥ هو عام الانتخابات . فقد تم فتح باب الترشيح للانتخابات التكميلية للمجلس الشعبى المحلية .. ويعقبها انتخابات مجلس الشورى .. ولتبدأ الانتخابات مجلس الشعب .. وهناك مخاوف كثيرة في هذا العام بعذات من محاولات استغلال رأس المال في الدعاية الانتخابية والتأثير على الناخبين . قيادات الاحزاب اعربت عن قلقها الشديد من هذه الظاهرة التي تهدد نزاهة العملية الانتخابية .. وطلبوا صراحة تطبيق نصوص القانون النظم لعملية الإنفاق على الدعاية الانتخابية والتي سيكون الغارس فيها مرشحي الحزب الوطنى .. وأكدت تلك القيادات على ضرورة تشديد العقوبة على المخالفين في مجال الإنفاق على الدعاية الانتخابية حتى يكون هناك رادع للمخالفين ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : **السياسة المصرية**

التاريخ : **١٦ - ١٩٩٥**

يقول مصطفى كامل مراد رئيس حزب الإحرار إن هذا القانون موجه وهو في الواقع حير على ورق، ولا يخلق ولا يست هناك ضوابط لتطبيق هذا القانون لدى الحكومة وأدى الأحزاب .. ول هذه المرحلة سيضرب عدد كبير من رجال الأعمال للانتخابات القادمة ، مما سيجعل الائتلاف مرتفعاً جداً ، ويستمر الدعاية في بعض الدوائر عن طريق الصحف مما يزيد الائتلاف زيادة كبيرة وذلك فلابد من وضع ضوابط صارمة ومتابعة تطبيقها مع المرشحين . وتخلق هذه الضوابط على الجميع والمفريات الموجودة حالياً عبارة عن غرامة مالية بسيطة وهي من أبسط أنواع المفريات ولابد من تشديدها حتى تكون رادعة ..

ويقول الدكتور حلمي مراد نائب رئيس حزب العمل ، أنه لبت فشل هذه المفريات عند محاولة تطبيقها في انتخابات سابقة . ولم تأت بنتيجة عليها إلا أنه من السهل التصل من عدم احترامها بوسائل كثيرة مشروعة كان تقدم أموالاً لاغراض انتخابية تمت اسم معاونات وتأييدات من ناضى الدائرة كما أنه يصعب حصر والتأييد من جانب الهيئات والجمعيات والافراد ومن هذا لن يجرى تطبيق هذا النص وإماناً وحذراً لعدم بالنسبة لمرشحي الحكومة حيث أن عملية الضبط والاتهام بالخروج على هذا النص سوف تكون في يد الشرطة وعلى هذا فإن النص لا يخلق عدالة أو مساواة بل سيؤدي إلى تمييز اكيد لصالح مرشحي الحكومة ..

ويرى الدكتور إبراهيم الدسوقي أباظة سكرتير مساعد حزب الوفد ، أن الضوابط الوحيد لسلامة العملية الانتخابية وتمثيلها الحقيقي للتيارات السياسية هو أولا وعلى التناخين واثانيا نزاهة الانتخابات وحريتها بالذرات القضاء الكامل عليها وثالثا عدم ذلك بغير عيبا في عيب . ومن المصطف أن يصدر قانون يحدد ما يجب انقله على الدعاية الانتخابية بالنسبة لكل مرشح لأن ضبط هذه المبالغ حين انتقالها أو عدم انتقالها أمر دقيق للغاية فلابد أن انه يعتبر دخلا سافرا في ايراد التناخين . ومن المفروض أن المرشح القوي له انصار في الدائرة . وبإدراك رجال جامعيها محبوا فإن انحصار سيدهونه ماليا ، حتى لو كان غير قادر ماليا ، فهذا يطبع له مشروبات على حسابية ، وذلك يقيم له مؤثرا أو يعطيه سيارات للحرور في الدائرة أو ما مشابه ذلك . فكيف يتم السيطرة على هذه الأمور . وهل مستحكم على انصار الرشح عندما يقيمون المؤتمرات تأييدا له . أن الضابط الوحيد ، وهي التناخين وسلامة العملية الانتخابية نفسها . وكمن مرشحين انقلوا أموالا طائلة وسفطوا في الانتخابات امام مرشحين لقرأوا لا يملكون أموالا .

بينما يقول حامد محمود عضو المكتب السياسي للحزب الناصري أن هذا الشرط أو هذا القيد لم يفرض عليه الحزب الناصري من قبل لعدم خوض الحزب معارك انتخابية من قبل . والواقع أن هذا القيد لا يتناسب مع ظروف العملية الانتخابية في هذه المرحلة . التي ترتفع فيها نسبة التخصيم ، وإلّا نجح، إننا

تتحول من مجتمع اشتراكي الى مجتمع رأسمالي بكل أبعاده بل أن الحكومة تصبغ مائسمة بالخصخصة وتشجع رجال الأعمال وإطلاق حرية الاستثمارات بل أن رجال الأعمال أصبحوا يشكلون وإطلاق حرية الاستثمارات بل أن رجال الأعمال أصبحوا يشكلون فترة موازية للقوة للحكم . وأصبحوا يشاركون في المناقشات التي تتم في زيارة رئيس الدولة ومراقبته إلى الدول الأخرى كما حدث في اليابان وأمريكا . ول ضوء ذلك فإن رجال الأعمال أصبحوا يمتلكون رؤس الأموال الضخمة وأصبح هذا القيد من الناحية العملية يستحيل تطبيقه . ول ضوء ذلك فإننا نعود إلى مجتمع ما قبل الثورة . والذي كان من مبادئ الثورة لسة التي أعلنها بوجوب قباحتها هو القضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم ، وهكذا نجد أن هذا الشرط لم يعد يتناسب مع طبيعة المرحلة والمجتمع الذي نميشه بالنسبة للحزب الناصري . فحين ملتزمون بالقانون لعدة أسباب وهي أننا نؤمن بالاشراكية سلفا

وعلا . ويقول كمال كية رئيس حزب الخضر ، أن هذا المبلغ لا يكفي نظرا لارتفاع الأسعار . وعلى أية حال لن تتمكن الدولة من مراقبة هذه المبالغ . وتؤكد الشراهد السابقة أن هناك عددا من الدوائر وصل فيها الصرف إلى أكثر من مليون جنيه . والأحزاب يمكنها أن تتولى تنظيم هذه العملية أما الراسماليون ورجال الأعمال الشراهد فهم مطالبون بكفاءة في المجالس التشريعية لخدمة ومتطلبات المرحلة القادمة . وتحليل أهداف السلطة .



غياب التفاهم على قواعد اللعبة في عام الانتخابات المصرية تقوية الحزب الحاكم لا إضعافه ضرورة للتطوير الديمقراطي

وحيد عبد المجيد *

■ ربما يكون العام الحالي (١٩٩٥) أحد الأعوام الحاسمة في التطور السياسي المصري المعاصر، بالنظر إلى إمكانية التفاعلات المتوقعة خلاله، للفترة الأولى، ثاني انتخابات مجلس الشعب ومجلس الشورى في عام واحد، منذ إنشاء الأخير سنة ١٩٨٠. كما تجري هذا العام انتخابات عدد من أهم النقابات المهنية لجمعية المحامين والمصلحين والطلاب والمعلمين وللمعلمين فضلا عن الاتحاد العام للمعلمين. لقد شهدت الحياة السياسية في مصر ثلاثة أعوام مضطربة خلال العشرين أجيال المصريين. كان أولها عام ١٩٧٦، الذي بدأ فيه التحول من النظام الواحد إلى التعدد الحزبي الحقيقي، ثم عام ١٩٨١ الذي تعرض فيه هذا التحول لأخطر انكسار حتى الآن. وأمكن عبورها قبيل نهايته. أما عام ١٩٨٧ فقد تميز بانتخاباته الثابتة التي أسفرت عن وصول لى نسيبة من المعارضة إلى البرلمان في تاريخ مصر بصاستفتاء الانتخابات ١٩٩٠.

ولا يقل ١٩٩٥ أهمية عن تلك الأعوام التي مثلت ما يشبه علامات فارقة، ليس فقط لأنه سيكشف أكبر عدد من العمليات الانتخابية في عام واحد، ولكن أيضا بسبب اتجاه جميع الأحزاب والقوى السياسية الرئيسية للمشاركة في انتخابات مجلس الشعب، ولما ينطوي عليه من كشافات في التفاعلات. ومن ذلك، ليس لمة ما يدل حتى الآن على إمكان أن تتجسد هذه الفرصة بحريته الزوى في إضعاف المعارضة التي يبدو حاسما مشتركا بين جوارب التعددية الحزبية في العالم العربي، باستثناء ليبيا، التي لم تدمر في العملية الانتخابية. نعم زادت شروط تحريك هذا الركود عمالية أو غير مؤثرة بالقليل لتلك التي في مصر. كما لا يخفى أحد أهم هذه الشروط باتني اهتمامها وهو الشرط المتعلق بوجود حزب حاكم قوي وقادر على خوض تنافس مفتوح اعتمادا على ثقافته وتكوينه، لا استنادا إلى الجبهة الأثرى للدولة. ويتكسب هذا الشرط أهمية خاصة في

الحالات التي لا يتوفر فيها تفاهم على حول قواعد اللعبة، أو تستمر فيها حرب المرجعيات الأيديولوجية الملققة. وهنا حالة مصر، حيث يتواصل الحزب من تحقيق هذا التفاهم ليس فقط بين الحكم والمعارضة، ولكن أيضا بين أحزاب وقوى المعارضة نفسها. ولي مثل هذه الحالة، نشدت الحاجة لتأمين استمرار حصول الحزب الحاكم على غالبية في الانتخابات حسرة من دون تدخل الجبهة الأثرى لصالحه، إلى أن يبره أطراف للعبة السياسية ضرورة التفاهم على قواعد اللعبة. وهذا هو جوهر مفهوم الشرح في التحول الديمقراطي، الذي يستهدف تجنب حدوث فوضى قد توالد الفتن بالخطأ إذا أسفرت انتخابات حرة عن هزيمة الحزب الحاكم في غياب ذلك التفاهم، أو فوز حزاب غير مؤهلين في التزامن بالديمقراطية واختراجه لحق الفتنات والقوى الأخرى - أو بعضها - في الوجود، وصحى ذلك أن تحريك الركود السياسي عبر إجراء إصلاح ديمقراطي يستلزم أن يكون الحزب الحاكم قويا بذاته، لا بالجهز الأثرى الذي يتدخل لصالحه، لكن مائلا لتجاهل معظم أحزاب وقوى المعارضة في مصر أهمية أسس إلى تفاهم عام حول قواعد اللعبة، فهي لا تدعو مبررة كذلك لولع الحزب الحاكم من هذا التطور الديمقراطي في غياب مثل هذا التفاهم، وما يقرن به من قلة متناغلة. فالعالم على خطابه يدعو للفصل بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الحاكم (الوطني الديمقراطي)، ضمن مطالبها المتخلفة بسلامة حرية وإنهاء الانتخابات. ويتنوي هذه الدعوة على شقين رئيسيين: أولهما: أن حيا، الجهاز الأثرى خلال العملية الانتخابية لا يتصلق ما دام رئيس الدولة هو رئيس الحزب الحاكم. ولثانيهما: أن هذا الحزب يستمد قوته من وجود رئيس الدولة على رأسه، وليس من منصبه في الشارع وتحتضنه بأشبهه "تقني" من غالبية الهيئات النائية. ويؤدي هذه الفاتحة أن الفتح الولي بين الحزب الحاكم والجهاز الأثرى للدولة يمثل عبئا أمام التطور الديمقراطي، أو حتى توسيع هامش الالتصاق بالمعارضة بأي قدر. وهذه عبء معروفة في بلاد أخرى تمر بمرحلة التعددية الحزبية، خصوصا تونس.

لكن يقل السؤال: أليهم هذا هو: هل يتعيّن فعلي رئيس الدولة عن الحزب الحاكم، ذلك لإدخاله بجهز الدولة الأثرى؟ وهل يتجسد في هذا الارتباط دعم لفرص التحسين الديمقراطي في غياب تفاهم عام على قواعد اللعبة وتضاعف أهمية هذا السؤال إذا أخذنا في الاعتبار أحد دروس التجربة الجزائرية. إذ أدى ذلك الارتباط بين حزب جبهة التحرير الوطني وجهاز الدولة، قبل انتخابات كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١ الحرة، إلى إضعاف هذا الحزب من دون تفاهم على قواعد اللعبة بيني الإنتاج للام لتقسيم بالتساوي تدوير السلطة. فكانت النتيجة انتكاسة عبرى الثورت بتحول الكفلس السلمي إلى صراع عنيف لحد عام الرابع على التوالي. ودلالة هذا الدرس هي أنه عندما تصحزب الأحزاب والقوى الرئيسية عن التفاهم على قواعد اللعبة، يتحول التناقص الانتخابي إلى صراع على السلطة وقد صارت نتيجة خلعها لهذا الطرف أو ذاك، بدلا من أن تكون أداة لتحقيق التغير العام، واعتقد ربما لا يكون إضعاف الحزب الحاكم سوى إلى حالة صراع طليق يمتد على أي قواعد محترمة ومن ثم قد توفيق الفرص التي كانت مشاحة للتحول الديمقراطي، وعلى رغم خصوصية الحالة الجزائرية، في بعض جوانبها، فهي ليست حالة فريدة تماما. فالقسم المتخرف بيننا وبين جوارب تعددية حزبية أخرى وجود التفاهم معقول حول قواعد اللعبة ومقومات الدولة، وهو ليس مستحيلا بين سلطة الدولة (وشرعها) في بعض الحالات، وقوى إقليمية، وإن كان هذا هو الخطر الأكبر وضوحا لضعفها، فمن يكون لكل حزب أو تيار مرجعيات مختلفة، وبالتالي مقصود التصلب في غياب تفاهم عام على قواعد اللعبة، هذه الأخيرة ساحة المعركة لا للتناقص الديمقراطي، والتحول إلى عبارة صغرى، يعني الفشل فيها لاختيار السلطة باعتبارها غنيمتها يستغنى في استبعاد أي استجابة ليد. ولي هذا السبيل إلى أن يبرر ترك الأحزاب للحاكم ليقع في أساطيل إلى ميمنة وليمينية، كاملة، وإنما قد يندد بإلغاء التعددية الحزبية نفسها، ولذلك لارتباط مفهوم الحزب الحاكم من النظام السياسي، وعلاقته



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٥ - ١٢ - ١٢

المصدر: الحياة النحوية

الإراري ومن لم عزله عن الصحافة السياسية. كما كان لجوؤه إلى عناصر جديدة من خارج العائلة الضيقة نخبة الحكم والإدارة، من أجل تشكيل الحزب الوطني الديمقراطي، تعبيراً عن إرثه الخفي، الاعتماد على عناصر النخبة الوحد السابق وجهاز الدولة. لكن انقلبت المحاولة، وعانت العناصر القديمة لتسبيرة على الحزب الحاكم «الجديدة» الذي لم يتغير فيه سوى اسمه. فقد بقي محافظاً على ركوبه وصف ذاته «الوطني» ومقلداً للمباردة ومن لم يتعدا على الجهاز الإراري. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى معاودة السعي لإصلاح الحزب الحاكم، وبحث قدر من الحيوية فيه، لمخضلة عن أهمية وجود حزب صام قوي بذاته وقادر على خوض المناكبات الانتخابية مستمداً على نفسه، لتماثل الديمقراطية تطور نخبة الحكم في أساليبها من نخبة الإرارة. وعندها يمكن التطلع إلى ذلك الإلهام بين الحزب الحاكم والجهاز الإراري، فإزالة الديمقراطية في مصر، كما في بلاد عربية أخرى، تمر بمرحلة التمدد القيد، هي أزمة نخبة في حد ذاته، تكوين الجماعة جوهراً إلى حد ذاته، تكوين الجماعة السياسية الوطنية وصف التنازل التعددية لديها، سواء كانت في الحكم الآن أو في المعارضة، ويتناول الداخل السدي بين نخبة الحكم ونخبة الإرارة من ناحية، وعجز النظام الأقدم من نخبة المعارضة عن تأكيد الإقدام بالديمقراطية كخيار نهائي من ناحية أخرى. أبرز مظاهر هذه الأزمة.

ومن هنا أهمية إعادة بناء الحزب الحاكم، بتحريره من سيطرة نخبة الإرارة وتحقيق انتقاها على الجماعة السياسية والوطنية الحائلة بالعناصر المسددة عن الأحزاب. وعندها لنعد يكون ذلك ارتباطه بالجهاز الإراري للدولة خليقياً أو ليس مصطنعاً. وربما لا يكون هناك سبل آخر في اللحظة الراهنة لتسويق الركود السياسي، إلى أن تلتهم قوى المعارضة الخطأ في حزب مرجعيات، مستعرة إلى عدم حدود المطالبة بتوسيع الهامش الديمقراطي ما لم تعمل على بناء نظام عام حول قواعد اللعبة.

• كاتب رباح مصري

بالجهاز الإراري للدولة بمسألة التناغم أو التوافق العام على مقومات الديمقراطية وقواعد اللعبة في ظلها. ونحن نختصير التقديم باتجاه هذا التناغم، يصح خروج الحزب أو الائتلاف الحاكم من السلطة مستكناً. وهذا هو درس التجربة المصرية، على رغم أنها لم تكتمل بعد، الذي يؤكد درس الأجزاء معكوسة. صحيح أن التقدم نحو نظام عام على قواعد اللعبة ليس مسؤولية قوى المعارضة وحدها، لكنها تكتمل قدرها معجزة المسؤولية، خصوصاً عندما تكون عاجزة عن تحقيق هذا التناغم فيما بينها ككلمة للتفاوض عليه مع الحزب الحاكم، ونحن نكون متطلعين في حزب مرجعيات، لا هواة فيها، ففي حالة مصر، مارات هناك شكوك في التزام مستعجل قوى المعارضة الديمقراطية كخيار نهائي، فبالحال نحاول أن لنظامها على مقوماتها وقواعد اللعبة في ظلها، وذلك بطل تصعد هذه القوى بالاتزام بالديمقراطية إذا فاز أي منها في الانتخابات، هرة، والتناغم على ما يمتد ذلك وما يرتبط به من قواعد، هو أدخل الضروي لآخر جدي لخطقة لوليات الحزب الحاكم بالجهاز الإراري للدولة. ونحن نتحقق هذا، سيقط القسم ما يمكن التطلع إليه هو علاج عوامل الضعف البنيائي للحزب الحاكم، والرهان على أن يعود ذلك إلى تسريع قوة الحكم على إجراء إصلاح سياسي يتضمن انتخابات حرة. وهكذا، ففي غياب نظام عام على قواعد اللعبة، ربما تكون إعادة بناء الحزب الحاكم وسيلة لتحريك الركود السياسي في بعض تجارب التعددية المقيدة العربية، مثل تجربة مصر التي تجتاز اختباراً جوهرياً في العام الحالي، فعلى مدى ما يقرب من عقدين ظل الحزب الحاكم في مصر استعارة التنظيم السياسي الواحد (الاتحاد الاشتراكي). وانخسفت الخلاصة المبكرة التي قام بها الرئيس الرحل أنور السادات ليبدأ حزب حاكم يتسم بالفاطية والدينامية، فقد إمان عام ١٩٧٨ عدم رضاه عن أداء حزب مصر العربي الاشتراكي، وهو أول حزب حاكم عاب التحوّل للتعددية المقيدة. وكان شعار «التحول إلى الشارع السياسي» الذي راعه حينئذ، تعبيراً عن إرثه لجوهر أزمة ذلك الحزب، أي طابعه الفوقي - لفظي.



ضياء الدين داود يدعو المعارضة للتكاتف في مواجهة تزوير الانتخابات



الحشي حمود

غريب الدماغي

إن نكره هذا السكون وعلينا أن ن فكر
مما كيف سير الأمور العزبية ونجد
بمث العنصرية العزبية وكيفية الاستنادة
منها والاحكام الأمكن التي لم يتواجد
فيها الحزب

وإسأل إن القسوق يبدنا وبين باقي
الأحرار أن أعضاء حزبا هم جميعا
قادة الحزب وأسماءه ألتا جميعا ألتا
إلى سواتنا التنظيمية بالانتخابات
ببغرافية ولم تصدر قرارا وأحد بتعيين
عمر في أي موقع تنفيذي ونحن لسنا

حزب مسخرة وطنيا أن نتنطق إلى
الاستقلال وتنقصر من كل المعوقات التي
تقف أمام مسيرة نشأتنا في الحزب وأنه
لا تشعلنا أية خلافات لأنه لا وقت لفسيوه
وطينا أن ن فكر في مصير هذا الحزب
العملاق حزب الزعيم الشاذ جمال عبد
الناصر وأضال الأمل العام يجب أن
يكون لنا معارضة قوية في ظل هذه
الظروف ويجب أن يكون هناك شكل من
اشكال التنسيق بين أحزاب المعارضة
وعلينا أن ن فكر ونجهز أنفسنا
بجهادنا في مواجهة التزوير في
مواجهة الحزب الحاكم

وفي لفتة بلجان الحزب بالملة
الكبرى أكد الأمين العام أن حزبا
استطاع أن يبرز وسط الحركة العمالية
العالية والعزبية والأصيرة بشكل واضح
من خلال طرح مشاكل لطيفة تضاهي
وتبنيها ومسألة الحزب لكافة تضاهي
العمل وكان للحزب الدور القوي والفعال
في التحصين للثوارات المضبوطة التي
تسلط حلق العمل
وعن الديمقراطية الشريفة ليجار الأمين
العام إلى أننا استطعنا أن نغير حوا

هش ضياء الدين داود الأمين
العام للحزب من تزوير إرادة
الجماعين في الانتخابات المقبلة.
ووجه الأمين العام الدعوة لكي
تكاتف أحزاب المعارضة في
مواجهة تزوير الحكومة وسطوة
الحزب الحاكم.

وقال داود إن ١٥٠ خائفا
نحوها في الانتخابات البرلمانية
الماضية كمشغلين لكن معظمهم
انضموا للحزب الوطني لصالح
شخصية. وأكد أن حزبا هو
الوحيد الذي يطبق الديمقراطية
قولا وعملا وإن الحكومة ستنقل
تمارس الديمقراطية بطريقة
مؤلفة.

وعلى مدار اجتماعه في محلي
طينا وأملنا وسط حشد هائل من
أعضاء الحزب والبرقية تمتد الأمين
العام للحزب مؤكدا أن عقد مثل هذه
اللقاءات في بعض المراكز والمناطق
واقى في إطار التسمية العزبية لمحنة
معدقات الأداء العزبي والتمل على
إزالتها وتنشيط العمل في فواع الحزب
بالقدرات الأساسية وعن الانتخابات
القالية أكد الأمين العام على ضرورة
خوض الحركة الانتخابية بتبادات وأمية
تتداخل مع مشاكل الجماعين وتنحلي
بتدبير شعبي.

وأشار الأمين العام إلى أننا ننضج
الانتخابات ليس من نطاق المعارك
السياسية فقط بل نفوسها من أجل
الحصول على عضوية في للجان
التمهيدية وغيرها في النقابات
والاقتصاد وأضال: يجب أن يكون
لدينا الإحساس بالمسئولية للقاء على
ماتن حزبا ولهذا رأيت أنه من الواجب

ولفتنا صريحا بهذا اسمي أثار
الديمقراطية وعلى أعدائنا أن يعلموا أننا
الرجيمين الذين نطبق الديمقراطية قولا
وعملا بسلك وخلق سليم وأضال أننا
أمام بيان وأضال للحرية القائمة والتي
سعيدا بالانتخابات وحشر ضياء الدين
دار الحزب من تزوير إرادة الجماعين
في الانتخابات وأشار إلى أن الحكومة
ستقل تمارس الديمقراطية بطريقة مؤلفة
وإن الطريق الديمقراطي الصحيح وقابل
السلطة وهو ما لا ترويه الحكومة وتعمل
على تنسيق الخلل علينا وعلى الشعب
ولي كتمه أشاد سيد شعبان أمين
العزبات وعمر المكتب السياسي دور
الأمين العام القوي والفعال داخل مجلس
الشعب في كافة القضايا التي يبالونها
للجس وال إعصا فضية التنظيم
الحكومي مع العدد المجهول. كما
أشار بدور جريدة العزبية لسلان حال
الحزب التامري يوما طرحه من قضايا
قوية وتضديها وكشفها لقضايا الفساد.
وأضال أن النظام يشي حزب الزعيم
عبد الناصر لاصحاب كثيرة منها أننا
نخطف اختلافا جزرا مع سياسة النظام



المصدر : **الاستاذ**

للتشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

هذا الحزب وانهم أصحاب المصلحة الحقيقية في التغيير الذي قام به الزعيم جمال عبد الناصر.

وعرض محمد بن حجازي أمين تنظيم القومية في بداية الاجتماع تقريراً تالاه على الأمين العام والأعضاء شمل نشاط الحزب في الفترة السابقة وما انجزه في إيجاد مسار في مدينة طنطا والمحلة والمنصة والطور. كما شمل التقرير المواقف التي تواجه الأداء الحزبي.

وتحدث شمس أبو مكيبة عضو اللجنة المركزية فقال: لقد كان محمد الناصر لديه السعرة للتدفق في ملح مزاييا ونكاسب للضم وبطناً أن نضالنا على ما تبلى منها وقال: يجب أن تكون الديمقراطية في الأساس في الممارسة التنظيمية ولي إنشاد القرائ.

وتحدث جمال عبد الحفيظ عضو اللجنة المركزية وقال: علينا في خوض الانتخابات أن يكون لدينا الكاس الذي يقدو الجماهير لامتانة موضح الحزب وأن نزيد أنشطتنا بالإرادة ونفتح مغاراتنا أمام أنشطة الأعضاء والتجان وأشار إلى أنه لا فرق بين عضو وآخر سوى بمقدار إيمانه بالقومية.

وتحدث صلاح الدين شادي أمين عمال القومية وعضو اللجنة المركزية مؤكداً أنه على الأمانة القومية أن تولى دوراً فعالاً وسط الجماهير للعمل معاً على قلب رجل واحد. كما تحدث عالم أبو اليزيد عضو لجنة مركز السلطة وأشاد بدور الأمين العام في مواقف من زيارة الوفد الصهيوني لجلس القمم وكذلك موقف الحزب من قضية الحاج البليين وموقف الضروف من قضية المظاهرات احتجاجاً على مشاركة إسرائيل في معبرض القاهرة الدولي.

ولما أريد للعضاء على التخطف والثل الذي أوجهنا فيه سياسة الحكومة الفاشلة.

وأشار فخمي محمود أمين عمال الحزب بدور فخمياء الذين داود الأمين العام في مجلس الشعب وتصديق مشروع قانون النقابات والعمل للرحمة الذي تراجعت الحكومة عن تقديمه للمجلس وأشار أن الحكومة أجرت ١٩ تعديلاً على مشروع قانون العمل للرحمة - ونحن الآن في أمانة العمال نتمرد إلى لقاء إتمام دراسة صيغ بجلة المواد التي تتعارض مع مصالح ونكاسب العمال. وأكد أن الدول الثمانية تنظر إلى اعتبارنا قوى الكوجه الأساسي للعمال واللاحمين وعلينا أن نعمل على توسيع عضوية العمال والتشجيع ونستعد لخوض الانتخابات النيابية القادمة.

وأشار اللواء صلاح سمعة أمين القومية وأمين لجنة النظام المركزية إلى أن هذا الاجتماع انطلاقة لامتانة العمل في مدينة المحلة الكبرى وأكد أن حزبا هو الحزب الوحيد الذي يدافع عن مصالح العمال واللاحمين وهم وكبنة



المصدر : **الاحرار**

١٦ - ١٩٩٥

التاريخ : **للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

نحن نستجوب احزاب المعارضة

هل يعني قرار المشاركة

في الانتخابات القادمة اعترافا

بخطأ قرار القاطمة؟

في انتخابات مجلس الشعب الماضية قام الوفد والتحالف الذي يضم الاحرار والعمل وجماعة الاخوان بمقاطعة الانتخابات واعلنت ان سبب قرارها يرجع الى عدم وجود ضمانات من قبل النظام تكفل إجراء انتخابات نزيهة ومحيدة.

وقد قررت هذه الاحزاب خوض الانتخابات الليابية القادمة .. التساؤل الذي يطرح نفسه هل بعد ذلك اعترافا ضمينا منها بانها اخطأت عندما

قاطعت الانتخابات لاسيما ان الضمانات التي اشترط وجودها حتى تشارك في المعركة الانتخابية لم يتحقق ولاسيما ايضا ان الانتخابات التي قررت خوضها لا يختلف جوها العام عن الانتخابات التي قررت مقاطعتها .

النادي السياسي، يواجه قادة هذه الاحزاب بهذا التساؤل المطروح.

كتب - عبده امبابي:

في البداية تحدث مصطفى كامل مراراً ورئيس حزب الاحرار قائلاً: إن فكرة إشراك القضاء على اللجان العامة والفرعية في الانتخابات مجلس الشعب والشورى تهدف إلى الضامن سلامة الانتخابات ومنعها وهذا بالطبع يصلح مصلحة للراشدين في مختلف الاحزاب والمستقلين أيضاً، لأن الانتخابات هي القاعدة التي تنهض عليها دعائم الديمقراطية ولا شك ان إشراك رجال القضاء على الانتخابات سواء في اللجان العامة او الفرعية يحمي الوسيلة الفعالة لضمان نزاهة الانتخابات وما لم تسحب الحكومة لهذا الطلب استكملت الاحزاب من بقول الانتخابات في امعاء حزب التجمع الذي يمثل حالياً بسطة أعضاء وهذا بدوره أدى إلى ضعف المعارضة في مجلس الشعب مما يشعشع الرأي الأخر وبالتالي يتعسف على ضعف المجلس التشريعي في مجالى الرقابة والتشريع، وفي هذه المرة أيضاً تحركت نفس للطلاب السابية وتامل ان يكون رد الحزب الوطنى إيجابياً ولقد تامل الحزب الوطنى في الانتخابات السابية بان عدد رجال القضاء غير كاف ليشاركوا على جميع اللجان العامة والفرعية حيث ان اللجان العامة والفرعية يبلغ عددها حوالي ٢٢ ألف لجنة وعقد رجال القضاء لا يتجاوز ثمانية آلاف وكان رد احزاب المعارضة لمعالج الموقف هو هذين الاقتراحين.

الاقتراح الأول ان يشرف رجال القضاء على كل مقر من مقر اللجان ومن المعروف ان المقر يضم من ٦ - ٨ لجان وعدد المقر لا يتجاوز ستة آلاف مقر.

الاقتراح الثاني ان تتم الانتخابات على يومين أو ثلاثة أيام وتقسيم كل ثاني القاه الكبرى يوماً ووجه بحرى يوماً والسعيد يوماً ومازينا نؤكسد هذا الطلب وتامل ان يستجيب الرئيس مبارك لهذا الطلب ولأن الاحزاب السياسية في جميع الأحوال ستخوض المعركة الانتخابية لمجلس الشعب والشورى بحيث إنه لا يمكن ان تصحب المعارضة عن البرلمان لغة صمغين تشريعيين (عشر سنوات) لأن ذلك يضعف العمل السياسي ويقلل من سرعة العمل الديمقراطي في البلاد ويستطرد زعم الاحزاب نحن لم نطعن عندما قاطعنا انتخابات مجلس الشعب السابية لأن مطلبنا واضح وسليم ويهدف إلى تحسين نزاهة الانتخابات التي هي أساس العمل الديمقراطي فامسأنا في سنة ١٩٩٠ عن خوض المعركة الانتخابية كان على سبيل الاحتجاج القوى



۱-۲-۳-۴-۵-۶-۷-۸-۹-۱۰-۱۱-۱۲-۱۳-۱۴-۱۵-۱۶-۱۷-۱۸-۱۹-۲۰-۲۱-۲۲-۲۳-۲۴-۲۵-۲۶-۲۷-۲۸-۲۹-۳۰-۳۱-۳۲-۳۳-۳۴-۳۵-۳۶-۳۷-۳۸-۳۹-۴۰-۴۱-۴۲-۴۳-۴۴-۴۵-۴۶-۴۷-۴۸-۴۹-۵۰-۵۱-۵۲-۵۳-۵۴-۵۵-۵۶-۵۷-۵۸-۵۹-۶۰-۶۱-۶۲-۶۳-۶۴-۶۵-۶۶-۶۷-۶۸-۶۹-۷۰-۷۱-۷۲-۷۳-۷۴-۷۵-۷۶-۷۷-۷۸-۷۹-۸۰-۸۱-۸۲-۸۳-۸۴-۸۵-۸۶-۸۷-۸۸-۸۹-۹۰-۹۱-۹۲-۹۳-۹۴-۹۵-۹۶-۹۷-۹۸-۹۹-۱۰۰

[illegible][illegible]



المصدر : الأمانة العامة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

خطا أصلا لما حدث من مقاطعة كان
محاولة لتصحيح المسار والوضع
الانتخابي حتى نصل إلى أهدافنا
عبر القنوات الشرعية الدستورية ولما
رأينا أن الحكومة تصر على عدم
تغيير نهجها العملية الانتخابية
فأضطررنا إلى مقاطعة الانتخابات حتى نضج
الحكومة عن عمليات التزوير
المقصورة ولما رأينا أن محاولتنا لم
تؤت ثمارها صبلنا عن هذه الفكرة
لأننا لم نخطئ بالمقاطعة لأن هدفنا
كان الإصلاح ولا يعني بخولنا هذه
المرحلة اعتزالنا بخطا المرة السابقة كما
نقول ولكنه تعامل مع الواقع فنحن
نتحرك في كل الجهات التي تؤدي
إلى وصول أصواتنا إلى الناس.



الحوار مع صديقي المعارض الذي جهّاه الإثنين قبل الماضي حول درس لخر انتخابات نقابة الصحفيين، ومنذ أكتفينا تكراره في الانتخابات المقبلة سواء في النقابات المهنية والعمالية أو المجالس النيابية والحلقة، وقد تكونت وتختلفت المآزير، فربحي عن القليل الاصلاحي من المناصريين والاشوريين، حيث سألني صديقي المعارض: ألست عني أنه على الأحزاب السياسية المقروعة رأس مثل هذه الانتخابات؟

يتصل

الانتخابات القادمة .. ومسئولية الأحزاب (٣)

محمد اشفاق

□ وقلت: نعم أنا معك في هذا تماماً، بل أزيد بأن ذلك يكون في مصلحة هذه الأحزاب.

التي لم ترحل الفوج
والوجود على وجه
بالأمان، إلا في تلك
في عهد الرئيس عبد
والتي هي الملتقى
وحرص على التمسك
وليس من شك في أن
التي تأسسها الجماعات
الإسلامية باعتبارها
من أهدافه الحيوية
في النظام السوري
والتي هي ليست فقط
وإتاحتها، سوف تسبب
مستقبلها
السياسي بالاعتماد
على قوى الصغار
إذ إن تلك القوى
أداة مفضلة أو غير

بل الأكثر من ذلك تكون هذه الأحزاب قد
خانت، الجماهير التي ولقت فيها واعطتها
أمانة المسؤولية في تقديم مرشحين على غير
سياسة وتوجهات الحزب الذي انضمت تحت
لوائه ، بل الأكثر من ذلك فعلت هؤلاء المرشحين
سرعان ما يعودون بعد الانتخابات إلى
سيرتهم الأولى !

وهذا لا يتحقق للحزب التحالف الإسلامي
من وجهة منكم كممثلين له داخل هذه المجالس
والنقابات، كما لا تستفيد الجماهير التي
انتخبتم من جهودكم كممثلين شرعيين لهم،
وفي ذلك بطبيعة الحال خسارة للأحزاب
وجماهيرها، وإضعاف للعمل السياسي
والجزئي في بلادنا، لا أصور أن تقلبه هذه
الأحزاب وجماهيرها.

ولقد استقبلني المعارض: ديل الأكثر من ذلك
 هائتي أرى أنه على هذه الأحزاب السياسية
 الشرعية جميعاً، وفي مقدمتها حزب الأغلبية
 الحاكم، الحزب الوطني الديمقراطي، أن تدرك
 أن هذه الانتخبات تأتي في مرحلة بالغة
 الأهمية والحساسية للوطن والعمل السياسي
 في بلادنا، والموجة التي ساحتها (صحت في
 تقديري لتقبل بآية حال من الأحوال غياب
 عن الوعي لمثل هذه التحالفات الانتخابية،
 وضرورة النظر إلى ما يدعو سياسي شامل،
 ومؤسساتية وطنية، وما يؤخذ الأمر وكأنه
 لعبة انتخابية سرعان ما تمر ولننتهي.

[illegible][illegible]

حقاً من أحزابنا جميعاً وفي مقبالتها الحزب
الوطني حزب الأغلبية أن تكون الممارسة في
هذه الانتخابات نزيهة وموضوعية ..
وإن يفسد أبداً في تقديرى أن نكسب
الانتخابات ونخسر الديموقراطية !!

وإذا كان الرئيس مبارك صوبه وحيسه لكل
المصريين بمعتقد اتجاهاتهم واتجاهات
الزيمية، قد لا تكون الانتخابات القادمة
التي ستجري في ٢٠١١ هي الانتخابات التي
التي ستجلب التغييرات التي نحتاجها
المصلحة العليا لبلدنا لخدمة الشعب، ولا
تكون مصر هي التي ستسويها وهي ستعطيها
وجوارها، بل لا تكون بلادي أنا، بل بلادي
هذه الأحزاب التي تتلقى في نفس إطارها
هذه الدولة للثروة وبسياسات واقتصاد
خلال هذه الانتخابات قد لا تكون في
الجميع المصري وأصالة شعبه، وهي
تتصل بالناس الطموح الطموح التي
ومع ذلك ستعطيها في القيم وأبداء وتنشيط
فيها كل الأراضي، فقد فيها كل الحقائق
وتسوء فيها كل الانتخابات وتنتقد فيها
الشباب، ويبدو الحركة الانتخابية، وكأنها
من إحدى بين الأحزاب أو من شخصها،
تتخذ من ولائها إلى الفصيلة والقبيلة
التي، والشيء الديمقراطي، وهي قد
خسارة السيرة... فالحال لقد تم
القبول السيرة... في دعاء في في الوقت
في فرصة للاستقلال في مثل هذا العصر
غير الانتخابي.

وقال صديقي المعارض الذي أحترم آراءه
الفا معها أختلفنا إذا معك في كل هذا .. لكن
الست معي أن ذلك لن يتحقق بإصديقي إلا إذا
حسنت هذه الأحزاب جميعها اختيار
مؤسسيها؟
قلت : بل هي مسؤولية وطنية .. لنجمل منها
موضوع حوارنا الاثنين المقبل بآراء الله.



المصدر : النصر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠-٢-١٩٩٥

الأمين العام في القليوبية: النظام لا يسمح بتداول السلطة لكننا سنخوض الانتخابات

ندوة بمقر الحزب بالعريش

في لقاءه بأعضاء لجنة المحافظة للحزب
الناصرى بالقليوبية، أعلن ضياء الدين داود
الأمين العام للحزب أن انتخابات مجلس الشعب
القادمة قدر لا بد من مواجهته واقتحامه ومهمتنا
الرئيسية في المرحلة القادمة هي دفع الجماهير
وتحريكها من أجل استعادة حقوقها السياسية
وذلك بصرصها على الشروع إلى الانتخابات
والحفاظ على أصواتها من التزوير.

وكان الأمين العام وبحيته عضو المكتب السياسي سيد
شمران ومن أعضاء اللجنة العامة جندب سباعي وكمال أبو
حيلة ومزاني على مزاني ومحمد بويحيى أمج للمحافظة قد قاموا
بافتتاح عيادة ناصر الشعبية في مقر الحزب الناصري بمدينة
غزة والذي يشرع عليها من أطباء الحزب اكتوو حسنة
الحسيني واكتوو حاتم دق بويوسف... وبعد الافتتاح توجه
الأمين العام والمندوب إلى مقر الحزب ببها للمشاركة في
اجتماع لجنة المحافظة، وإلى رده على تساؤلات الأعضاء الحاضرين
الأمين العام إلى ضرورة اكتشاف عمقنا السياسي في الواقع
الجغرافية المختلفة ومن قبل اكتشافنا ذلك في مرات عديدة ذكر
فيها مقال به الاتحاد الاشتراكي بوسط الشعب وراء الجيش
بعد معركة ١٩٦٧ استعدادا لمعركة التحرير، وكذلك في
انتخابات الاتحاد الاشتراكي عام ١٩٦٩ والتي جرت من القاعدة
إلى القمة وكانت قيمتها الكبرى في اكتشاف المناهضين
للحقائق، وإلى الحائزين كانت القيمة العظمى في اكتشاف
لعمق السياسي لشعائر الثورة والمناضلين الحقيقيين
للتبطلين بها والمتنصمين في الواقع بالارتباط الحقيقي مع

أحداث لجنة محافظة شمال سيناء،
مساء الأتلاء المناهضين ثورة حول
الأوضاع القارة وتضامنا مع المتطلعين
تعدت فيها سيد شمران عضو المكتب
السياسي وأمين الحريات بالحزب حول
عدد من القضايا من بينها التحولات
الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي
يمر بها المجتمع المصري منذ منتصف
الستينيات وأثرا السلبية في مجالات
العمل والتمكين والتعليم والصحة.
وتحدث عن الأخطار التي تهدد الأمة
العربية بعد تراجع مصر عن قيادتها
مشيرة للعالم الشرق الأوسطي عبر
مشروع السوق الشرق الأوسطي وأثارة
السوية على المجتمع العربي كله.

وتناول دور الحزب في أحداث
المعركة الدولية وتحريكه عند كبح من
قياداته للاحتفال والحماس وأبرز دور
الحزب في مساندته جميع الكفالات بغض
النظر من اتجاهاته للحزب وتقديم كل
سبل الدعم حتى تم الإفراج عنهم مشيرة
إلى دور الحزب في دعم نظام المسموح
حينما تعرضوا لجنة السبيل بتقديم
تبرعات عينية وقائية لهم
في شمال سيناء وإيادات حزب التقدم



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سعيد الشحات

الجماعي، ومن هذه الدروس التاريخية لتفويض أهمية أن تتحول الامانة العامة واسانات المعلومات الى لجنة انتخابية وتقوم نفسها على الخدمات وتقوم بالتأقشة معها لتستخلص في النهاية المهوم الحقيقية للجماعين وتعمل منها مرشدا حقيقيا للمعركة الانتخابية القادمة. بالإضافة الى توفير الاساليب المتنوعة التي تمكن المرشحين الحقيقيين من كل اللجان، وعلى كل هذا لابد ان ترتفع في حزبا فوق كل المشاعر الذاتية ضمن اثنين تجمعا المستويين التاريخيين، هذا الحزب وعلى الكفاف من اجل البناء، فالحزب باق والاشخاص زائلون، واساينا واحب وبني شعبه تفرقه الى القوى القومية في الساحة العربية.

واعتن الاذن العام ان الحزب يوجه الى الانتهاء من الصيغة النهائية لمشروع البرنامج السابق اقراره من المؤتمر العام ومن الانتخابات في ظل المناخ السياسي الحالي قال خبير الدين داود: ان عنصر تداول السلطة وهو العنصر الرئيسي الذي تقوم عليه الديمقراطية غير موجود وبالتالي فان للفضال الحزبي الآن ليتكمن من تغيير هذا الوضع في المدى القريب طالما ظلت السلطة تحارس اساليبها السياسية في منع الأحزاب من الاتهام بالانحياز والجماعين.

والوضع الاذن العام ان الجمعية التأسيسية في المعارك الانتخابية تكون بالدرجة على حشد الناس الذين هم في الأساس حائذ لثقة المواطن والمؤمن على سبيل المعركة بدد من للتصويت حتى الشرح ولايمى هذا الكلام فرض اساليب حقيقية على

المصدر:

التاريخ: ١٧-٢٠ أبريل ١٩٩٥

الجماعين فهم الذين يعملون ويكتشفون ويعقلون الاقتصادي لأي مريض من التحالفات الانتخابية مع الأحزاب والقوى السياسية الأخرى قال الأمين العام: أنا لا لأشعر بمعنى التحالفات ويمكن استبداله بمعنى التنسيق الانتخابي، وبالبيع على من أراد كنه ان يكون على جملة أي ميذا عزى والجار الحقيقي لنا في هذا الموضوع ويتعامل في ان الخطر الاكيد علينا والتنافس الرئيسي لنا مع أمريكا وإسرائيل وكل من يستاد ذلك وياعاد هذا فهو تتنافس ثائتي في هذه الرحلة مرحلة ان اريانا.

ومن إعلان القائد الليبي معمر القذافي من سطر الحجاج في السعودية والمناظرات التي تمت للحصان النبوي العالم المرفوض على ليبيا: قال الأمين العام: لنها خطوة صحيحة ونحن نؤيدها لانها تترك لنا الخار السياسية الرائدة في الحلقة العربية وتعيد صحيح في الاحتجاج ضد الحصار الدولي على ليبيا الذي لرفضه جملة وتفصيلا، وقد أعلن الحزب فتح باب الحوار للفلسطين مع ليبيا في هذه الخطوة ومصب لحرزنا انه قبل من طرح هذا البادرة التي لنها مبادرات أخرى من جهات مختلفة لربح بها مايلت تهاى نفس الفرض للمثل.

باني كلمة قال سيد شعبان عضو المكتب السياسي، ان الحزب الناصري هو الحزب صاحب الجيملات السياسية في القرار المصري على الرغم من فترة ظهوره القصيرة كما ان الحزب صاحب اثر الفاعل على كل القوى السياسية الأخرى فكمن من المبادرات التي لتفنها هذه القوى كانت رد فعل لبادرة الحزب الناصري مما يؤكد ان قيادة الشراع السياسي في الالاساس لهذا الحزب ورواها في المرحلة القادمة ابتعاد وسائل جديدة في العمل الجماعي تؤكد هذه الحقيقة لحرزنا.

وقال حسين صوابي: نحن نملك فرصة تاريخية ان ندم لنا كناية لتتألف وعلى واسع في الانتخابات العامة

ولك كمال ابر عيلة على اننا نواجه معارك متعددة ولايه ان نطرها بربصتها في الشارع، رصيدة التلمس وليس رصيدة الهزيم، ونحن كناصريين نملك لأوائل السياسي لذلك والذي سيقولنا كثيرا في مواجهة اعداء القوم العربي في مصر...

ورباب عزاني على عزاني وتواجه كل الظروف الأخرى من للمحافظات وإعادة تنظيمها مركزا للاستفادة بها في المعارك الانتخابية وذلك في مجالات البطالة ومستوى المعيشة وغير ذلك. وأشار للمجلس على الهادي عضو الامانة العامة الى أهمية اكتشاف الكادر الجماهيري الذي يستطيع تحويل أهم الناس الى هم عام وسيلطبع غرض المعارك الانتخابية على قاعدة كشف الفساد وضرب اثنين يكتلون على مصالح الفقراء والمعدمين من الشعب المصري.

وكان الاجتماع قد بدأ بعرض للتقرير السياسي من محمد بيومي أمين الحزب والظهيرية والذي طرح فيه اهداف الحزب في المرحلة الحالية وتمثل في الاهتمام بالمناطق المعنالية واعداد الحزب للانتخابات العامة بمزيد من الضبط التنظيمي وتطوير العمل الجماهيري والامتناع بتفريه الكادر الحزبي من خلال معهد ناصر، كما اشار محمد شماس أمين التنظيم في تقريره التنظيمي الى تطور عضوية الحزب بالمحافظات في خلال الفترة الماضية وزيادة العضوية بشكل ملحوظ بسبب تعدد أنشطة الحزب. كما طرح د. سيد شمس أمين التنكي في تقريره عن تحليل الواقع المصري في محافظة الظهيرية والذي اشار الى ان ٨٠.٦٪ من اجمالي شعب الظهيرية لم يهاضروا أحقية الناصرية على الإطلاق ويتراقص مع هذا ارتفاع نسبة البطالة والامية وهي مايندك على أهمية تحديد طبيعة الخطاب السياسي ووسيلة الاتصال المرغوب ان يتعامل بها حزبا على مستوى المحافظة



المصدر : الوفاء

التاريخ : ١٧ / ١ / ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دراسة مطالب الحزب الوطنى بإجراء حركة تغييرات بين المحافظين

١٥ / ١ / ١٩٩٥

الحاليين. استعادت قيادات الحزب الوطنى بالتكليف زكريا عزمى أمين عام رئاسة الجمهورية للتدخل على مطالبهم بالتفكير فى لوجودة لديه من المحافظين. صعدت تعليمات أمانة الحزب الوطنى بالتفكير مرشحي مجلسى الشعب والشورى، بعد الحصول على آراء الجهات الرقابية والأمنية. وتحسنت لأول مرة جهات أمنية لكثافة تقارير عن الرشع. وتضمن الرقابة الإدارية والأمن القومى وأمن الدولة والأمن العام ورأى المحافظ. وتعد خلال الفترة القادمة اجتماعات مختلفة بين مسئولى أمانة الحزب الوطنى ووزراء الداخلية والأثر للتحية لاختيار مرشحي الحزب الوطنى. كما تجرى حاليا حركة تغييرات واسعة فى أمانات الحزب الوطنى.

الشعب والشورى. طلبت قيادات الحزب الوطنى من الرئيس حسنى مبارك، إجراء التغييرات لاتصاع هذه الخلاف بين ذواب بمجلس الشعب وبين بعض المحافظين

كتب - محمد عبدالعليم :
تدرس حاليا القيادة السياسية، مطالب قيادات الحزب الوطنى بإجراء حركة تغييرات بين المحافظين، قبل انتخابات مجلس



المصدر : **الأسبوع**

التاريخ : **١٨ أبريل ١٩٩٥** **للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

إعلان أسماء مرشحي الحزب الوطني لمجلس الشورى السبت القادم بعد عرضها على الرئيس

علم مندوب الأهرام أن أسماء مرشحي الحزب الوطني للتجديد للتصلي لمجلس
الشورى ستعلن السبت القادم الذى يوافق أول يوم للفتح باب اقتراحات
عرضها على الرئيس مبارك الأهرام خلال لقائه مع هيئة مكتب الحزب الوطنى.
بلغ عدد المرشحين ٦٠ مرشحاً يخوضون الانتخابات فى ٤ دوائر انتخابية جديدة
على مستوى الجمهورية منها دوائران جديدتان لأول مرة وهما دائرة موبى ودائرة
الدخيلة بالإسكندرية. وعلم المندوب أنه من المنتظر أن تتراج نسبة التغير فى
المرشحين ما بين ٢٠ و ٣٠٪.



الشمس

المصدر :

١١ ايلول ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

قرارات مهمة للحزب بالدقهلية

الدقهلية - مرامل «الشعب»:

لإظهار الاستعداد لخوض انتخابات مجلس الشعب والعمل متواصلين من قيادات الحزب بالدقهلية فقد أصدرت أمانة المحافظة في اجتماعها مساء الأحد الماضي بالمقصورة برئاسة د. أمين الدكروري وخضرة د. الحسيني، ربحان عضو اللجنة التنفيذية والاستاذ محمد السخاوي عضو الأمانة المركزية للتنظيم والزميل جمال إمامي الصحفي وأمين إعلام شباب الحزب بمضى القرارات التي من شأنها دفع العمل الحزبي بالمحافظة وهي:

أمنيا للصندوق والاستاذ إبراهيم الخريشي أميناً للتنظيم، وكل من الأستاذة الحسيني ميارك ود. محمد منصور الخريشي ومحمد حسن توفيق المحاميد بالسنبلاوين ود. ياسر سكيل أخصائي رمد بمستشفى ميت غمر وعادل قطب وفواز عيسى ورضا إسماعيل خضر أعضاء، ولأمانة المرأة هانم طوبار الحامية.

ثانياً: تشكيل لجنة للتنظيم برئاسة أمين التنظيم إبراهيم الخريشي نفسه كل أعضاء التنظيم بالمراكز والأقسام على أن تغطي هيئة مكتب المحافظة بتشكيلها. ويجدد لها اجتماع كل شهر على الأقل.

يخضره أمين المحافظة.

ثالثاً: تقور تشكيل أمانة للإعلام يرأسها الاستاذ أحمد عميرة وتضم أمانة الإعلام بالمراكز ويجدد لها

أيضاً اجتماع شهري على الأقل.

وأخيراً: كما تم إسناده رئاسة لقطاع جنوب الدقهلية - الذي يضم ميت غمر وأجدا والسنبلاوين ونفس الأممية - للزميل جمال إمامي، ولقطاع شمال شرق - الذي يضم القيزة والحفرية والجمالية وميت سلسيل وميت النصر وكراس ونسي - للزميل محمد الأمير، أما باقي المحافظة بما فيها مركز ومدينة المقصورة وتضم قطاع شمال غرب فتم إسناده لتاسيتا للدكتور السخاوي ربحان. من ناحية أخرى تقر عقد اجتماع دوري للهيئة المكتب الثلاث الأولى من كل شهر في الخامسة مساءً ولأمانة المحافظة لـ الثلاثة الثاني والثلاثاء الثالث للجنة المحافظة كما تدفق هيئة المكتب أول اجتماعاتها بعد صلاة الجمعة القادمة بقرار الحزب بالمقصورة.



المصدر : النبا

التاريخ : ١٨ أغسطس ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة موجزة

●● الحكومة قررت تأجيل الانتخابات الجديدة إلى ما بعد الانتخابات.. وتأجيل رفع الأسعار إلى ما بعد مؤكدة ومعلنة.. والحكومة لا تخفي نواياها.. أنها تعلم أنها قرارات قاسية.. وتريد أن تستدرك الشعب إلى الانتخابات.. فإذا فاز الحزب الوطني انهارت الكوارث المالية على رؤوس المصارف.. والحكومة لا تخفي ذلك.. ولا تصور أنه سر.. لأن كل شيء معروف ومعلن.. ولكنه مؤجل.. وكان الأولى أن تقدم الحكومة وعداً بتحسين الأحوال.. كل الحكومات تقدم وعداً طيباً للمناخبين.. إلا ما بعد الانتخابات.. ولسان حالها يقول.. انتخبوا الحزب الوطني تجدوا ما يضركم من الكوارث المالية والاقتصادية.. وهو وضع مكتوب.. فالمعروف أن الحكومة تحتاج إلى ٦ مليارات جنيه ضرائب جديدة.. سوف تحصلها إذا فازت في الانتخابات.. وهناك عدد من السلع والخدمات يجب أن ترفع أسعارها.. ولابد لأن تكاليفها عالية.. ولابد من رفع أسعارها..

●● والحكومة تقاسر.. لأن تأجيل الكوارث لا يعتبر من الذكاء السياسي.. لأن الشعب يعرف ما ينتظره من بلاوى إذا أعطى صوته للحزب الوطنى.. والحكومة صلت الذكاء السياسى المطلوب.. ولكن القمار هنا مضمون.. لأن الحكومة تنوى أن تلغز.. وبالأغلبية الساحقة.. ولابد من تزوير الانتخابات.. وهى لعبة تصيدها الحكومة.. وهار سها من زمان.. وليست جديدة عليها.. وتعود إلى الحكم الذى تحكروه.. وتنفذ

ما تشاء.. من قرارات خالصة تطحن للشعب أكثر مما يعانية..

●● وكان يمكن للحكومة أن تكون أكثر لكاء.. وإن تقدم نفسها للشعب بشكل أفضل.. بأن تقدم وعداً بخفض انكافها الضخمة.. تقدم وعداً بضغط مصارف الحكومة.. وأن تقول للشعب انتخبونى.. وسوف أشارك الشعب فى ربط الأحزمة على البطون.. ولكن الحكومة لم تفكر فى هذا الوعد.. بل إن كروش حبابي الحكومة تزيداً إنساناً.. بما يهترون ويشطون.. ولم تعلن الحكومة أى اتجاه لوقف هذا الطوفان من الفساد والاسراف والنسبة.. والأبهة والخرقة.. وأقارب الحكومة وأحبائها يزادون ذراء.. بينما الشعب يزداد جوعاً.. ولله الأمر من قبل ومن بعد..

●● الحكومة تضمّن الخناخ فى الانتخابات.. ورهانها مضمون.. وهى تؤجل كل البلاوى إلى ما بعد الخناخ.. فإذا استقرت واستمرت فرضت ما تشاء من ضرائب لقيمة وأسعار باهظة..

محمد الحيوان



المصدر : **الخراسان**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

١٩ أبريل ١٩٩٥



مسافر بلا خيال

بقلم : **ممن محمد**

الفُرصة الضائعة

ول الجامعات مثلا كان يمكن للتأخرين من الاسلاميين ان يساهموا انتشار الدروس الخصوصية التي استقبلت ان يهتموا بالفقراء من الطلاب وما اكثرهم في الجامعات ، وان ييسروا سبل المواصلات - مثلا - او يقدموا وجبة غذائية لهم ، وما احويهم اليها ، او يقدموا بتشغيل الطلاب في مشروعات صغيرة اثناء الدراسة او تدريبهم على اعمال يتناولونها بعد التخرج .

ولكن الاسلاميين في الجامعات اعتدوا بالشكل دون الموضوع وبدلا من الجهر اعتدوا بالقلب والمحباب وتركوا المشكلات الاصلية . والقلب والمحباب يحتاجان إلى الانحياز لا إلى قرار أو إكراه .

ول النقابات كان عدد كبير من الاسلاميين مهتمين بالفتاوى لا بالدين .

ارادوا التعلق الشخصية لهم والعقود لاسرههم وقد توسعوا في المنح والمزايا ان يسبونهم بالاسلاميين .

ونشر ذلك في الصحف ، واثاره زملاؤهم من اعضاء مجالس الادارات . وكان يمكن للاسلاميين إبلاغ النيابة ومطالبة السلطات بالتطبيق لآليات كذب هذه الاتهامات والتأكيد على لغتها مجرد مزاعم .

ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ووليت الاتهامات عاقلة بالاسلاميين . ولم يهتموا حتى بتكذيبها . وكانت النتيجة ان النقابات المهنية في مصر اصيبت بالشلل ، ولم تنجح في تحقيق الاهداف التي قامت من اجلها وهي خدمة الاعضاء واسرههم .

وسادت سمعة النقابات ، ويوجد خصوم

الاحزاب الاسلامية ، إن صبح هذا التعبير ، ترشح شعار « الاسلام هو العمل » . وتستطيع هذه الاحزاب ان تدعوا لبرامجها كما تشاء ، وان تبالح في الدعابة لما سيحدث في أي بلد من معجزات إذا قوت هذه الاحزاب - الحكم . والسبب في ذلك ان هذه الاحزاب لم تحكم أبدا منذ مئات السنين ، ولذلك فإن أحدا لا يستطيع ان يدعي فشلها بينما تستطيع الاحزاب القول بأن الفرصة لم تنح لها لإثبات دعايتها .

ولكن .. حدث في النقابات المهنية المصرية ان كانت للجماعات الدينية الغلبة ، أو التفوق العددي في مجالس الادارة ، أي اصبحت هذه الجماعات تملك القدرة على إدارة النقابات فلها الاغلبية في مجالس الادارة .

ولا يمكن القول بأن الاحزاب الدينية هي التي سيطرت على بعض مجالس ادارات النقابات لأن القوانين تمنع قيام احزاب دينية . ومن هنا يمكن القول للجماعات الدينية بدلا من الاحزاب الدينية .

وكان متوقعا ان تنفذ هذه الجماعات برامجها الملزمة في النقابات لتكون دعاية لها في الانتخابات البرلمانية .

وعلى سبيل المثال كان يمكن للاسلاميين - إن صبح التعبير مرة أخرى - في مجالس إدارات النقابات ان يبدروا بمكافحة البطالة بين المهنيين اعضاء النقابات ، وما اكثر الماطلين هذه الأيام بين المحامين ، مثلا ، وغير المحامين .

وكان يمكن للاسلاميين تدبير نظم المعاشات والتأمين الصحي وتعميم علاج أسر اعضاء النقابات .



النشر والخدمات الصحية والمعلومات

الإسلاميون الفرصة وجاء القانون الأخير الذي يفرض أغلبية يجب أن تصوت في الانتخابات القادمة وإلا تولت سلطات قضائية إدارة النقابات .

واكتفى المسلمون بمقارعة القانون ومهاجمته وكانت أمامهم فرصة ذهبية لاثبات أنهم يستطيعون تقديم خدمة مثالية للنقابات تكون

نموذجاً لما يفعلونه إذا تولوا الحكم . ولكن الفرصة قد ضاعت . ولا أظنها ستكرر إلا ... ولا .. ولا .. وأولا .. فتعجب الباب للاجتهادات والتلون وما يشبه المستحيل .

من أين لك هذا ؟

سبح : ما الذي نريده من المرشحين في الانتخابات القادمة لمجلس الشعب والشورى ؟ الجواب : تبدأ بإقرار الشورى والملكية والشرائط عند تقديم لوائح الترشيح . وبعد ذلك إقرار آخر عند انتهاء عضوية المجلسين . وتعالوا نبحث عما يحدث في الخارج . في فرنسا مثلاً لا يوجد قانون يلزم المرشح في الانتخابات العامة أو الإقليمية المحلية بإعلان عني ثروته .

ولكن القانون يلزمه بتقديم هذا الإقرار للجنة مالية خاصة لا تعلن ذلك ، أي أن الأثوار يبقى سراً أمام اللجنة وحدها .

وبعد عام ١٩٨٨ قانون يلزم اللوائح في انتخابات رئاسة الجمهورية ، أي من اختير رئيساً للجمهورية بأن ينشر في الجريدة الرسمية التي تشبه النفاذ المصرية عندها ، بياناً بأمواله عند انتخابه وآخر عند انتهاء مدة رئاسته . بعد سبع سنوات .

وقد رأى المرشح الاشتراكي في الانتخابات الفرنسية المالية ليونيل جوسبين أن يركب نفسه للناخبين لوقوف في اجتماع عام يقول :

« ليس عندي أرض ولا عمار . استأجر شقة في باريس وأخرى في تولوز . ليس عندي أسهم أو سندات . وعندي شيء واحد يمكن أن يسل الرغاية وتعتبر نوعاً من الكماليات وهي سيارة مارك ... لأحقح حاملاً من أحلام الشباب وقد اشتريتها بما حصلت عليه كإيراد عن تأليف كتاب منذ ثلاث سنوات .

واشعار مرشحو الرئاسة الآخرين إلى الإعلان عن ثرواتهم ، إما في أحاديث مصطفية أو تلفزيونية .

وتحس في مصر تزايد إقراراً مماثلاً علنياً من كل المرشحين في مجلس الشورى والشعب والمجالس المحلية وكذلك كل وزير وكل مرشح لأي منصب . على أن ينشر ذلك مرتين عند التمهين والانتخابات . وعند ترك المنصب . لتتوقف أية شائعة تصيب أحداً .

التاريخ لا يرهم

كانت أياماً حافلة للمجر بدلت تتحرر من السوفييت وترفع شعارات جديدة عن الحرية فرأى خروشوف أن يقمع حركة التحرر الوليدة بالنقابات والكتائب . وهكذا اندلعت الديابات السوفيتية في أكتوبر عام ١٩٥٦ في شوارع بودابست عاصمة المجر تطلق مدافعها على الشباب الذي يتظاهر ضد الاحتلال السوفيتي . وضد الممبع . وقبل أن يبدأ الموقف أسرع الانعطاف والفرنسيون والاسرائيليون يهاجمون مصر في بورسعيد في عهد جمال عبد الناصر بعد سقوط من تاسيمه لقناة السويس .

ورأى السفير البريطاني في موسكو السبع وأربع هاتير - الذي مات منذ أيام - أن في مجرم بلاده على مصر في المأزق الثلاثية الشهيرة كرتة . كان السفير يعرف أن السوفييت اتقوا ميكروفايت داخل السفارة ، وفي حجرة نومه . وأنهم يستمعون إلى كل كلمة يهيمس بها لزوجته حتى في الفراش لقال لاسواته :
— تمال نمشي في الحديقة .

وبالفعل خرجا يسيران في حديقة السفارة الواسعة ، رغم البرد الشديد ليعول لزوجته أن رئيس وزرائها انتزعت أيدن قد أخطأ عندما تحالف مع فرنسا واسرائيل لغزو مصر .

وقال لها :

— كان يمكن أن يتحرك الرأي العالمي ضد الهجوم السوفيتي على المجر ، ولكن الانتظار تحولت الآن إلى مصر .

وأضاف :

— شاعت فرصة أن تتكرر في هذه الحرب الباردة ضد موسكو .

والغريب في الأمر أن السوفييت بعد ١٢ سنة كرروا التجربة وهاجموا حركة تحرر قامت في تشيكوسلوفاكيا وساربت دياباتهم في شوارع براغ تقتل المتظاهرين المائتين بالحربة . وتحرك الرأي العام العالمي وتثار ضد السوفييت الذين طردوا زعماء تشيكوسلوفاكيا من مناصبهم وأقاموا بدلاً منهم وزراء وحكام جدد .

ولم تستطع المجر أو تشيكوسلوفاكيا أن تفرضا ثورتهم على موسكو . ولم ينجم الرأي العام في إقناع السوفييت بالخروج من الدنيان . فالثورات مهما أيدتها العالم الخارجي لا يمكن أن تنتج بالتأييد الخارجي وحده . بل لابد لها من السيطرة على الداخل أولاً .

والآن ..

سبح لماذا تعيد ذكريات تاريخية ؟ السبب في ذلك ما جرى أخيراً في المجر .



لزيارتها ، وتستغل في ذلك اتصالات السلام الأخيرة لتبين أنها دولة يؤيد العالم جهودها السلمية .
وفي الشهر الأخير زارت إسرائيل الملكة بياتريس ملكة هولندا ورئيس وزراء بريطانيا جون ماجور .
ويلقى الضيوف الكبار - عادة - خطبا في البرلمان الإسرائيلي « الكنيست » . ولكن نواب إسرائيل أعضاء الكنيست لا يهتمون كثيرا بحضور الجلسات التي يتحدث فيها الضيوف من زعماء العالم .
وأخر أعضاء يقول إن ثلث أو نصف الأعضاء لا يحضرون هذه الجلسات . ويحدث أن زار رئيس دولة أوروبية إسرائيل وولف يتحدث في الكنيست ليجد أن ثلث الأعضاء فقط حضروا الجلسة وجاء خمسة من الوزراء فقط بينما عدد وزراء إسرائيل ١٨ وزيرا .
وبهذا الإحصاء يكشف عن حقيقتين ربما أن إسرائيل تستهين بضيوفها وأيس شريطا أن يجرى كل النواب ليستمعوا إلى خطاب تقليدي بينما يرى للنواب والوزراء أن مهامهم وشؤونهم الداخلية هي الأهم وهي التي تسترعى انتباههم ، أما مسائل « التشريعية » فلا تهم .
والكلام لك يا جارة .

أشـوال

- السياسة أخطر من الحرب ففي الحرب يموت الإنسان مرة واحدة فقط .
- إذا كنت قويا فالقوة تتحدث عن نفسك .
- إذا كنت ضعيفا فالكلمات أن تساعدك .
- العلم : ما تعرفه . الفلسفة : ما لا تعرفه .
- قلب طيب أفضل من كل الرموس في العالم .
- العالم كوميديا لمن يفكر وبأسامة إن يحسن .
- إذا لم تنتشر الصحف أخبار الكوارث يقول القاريء الصحف خالية من أي شيء .
- المتشائم : إنسان عندما يكون عليه أن يفكر بين مصيبتين يختار الاثنتين .
- الحرب : سلسلة من الكوارث تنتهي بالنصر .

رأى حكام المجر الحاليين أن يعيشوا بحث ودراسة ما حدث في بلادهم عام ١٩٥٦ . ويوجدوا أن اثنين من رجال الميليشيا التابعين للحزب الشيوعي أحياء ، وتذكرهم الناس قائلين :
— هذان الرجلان أطلقا النار على المتظاهرين عام ١٩٥٦ ولابد من محاكمتهم . وباللعل كانت النيابة يتحجج اتهام للرجلين بأنهما ارتكبا جرائم ضد الإنسانية وانعقدت - على الفور - محكمة حاكمت الرجلين وادانتهمما وقضت بسجنهما خمس سنوات لكل منهما .
والعبرة من هذه الحكاية أن الحاكم عندما لا يستطيع أن يقدم جديدا للشعب فإنه يفتش في أرتاق التاريخ ويحاكم مجرمي الماضي .
والعبرة الثانية أن التاريخ لا يرحم . وإن يرحم .

التشـر ية

تحرص إسرائيل على دعوة ملوك وزعماء العالم



المصدر : **الإمام**

١٩٩٥ أبريل

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جلسة الشورى

وافق مجلس الشورى في جلسته الطارئة التي عقدها امس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي على تقرير لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية حول مشروع قانون بتعديل الدوائر الانتخابية. ويقضي المشروع بضم قسمي شرطة حلاليب وثلاثين الى الدائرة الثانية بمحافظة البحر الأحمر وقصرها قسم شرطة القصير كما يقضي بضم مدينة السادات الى الدائرة التاسعة بمحافظة المنوفية ومقرها مركز شرطة منوف.

١٠٪ زيادة في المعاشات

■ وافق مجلس الشعب امس على مشروعين بقانونين لزيادة المعاشات المدنية بنسبة ٢٠٪ اعتباراً من ٩٥/٧/١ وزيادة المعاشات للقوات المسلحة بنسبة ١٠٪ اعتباراً من ٩٥/٧/٣٠.

لجنة برلمانية لإعداد مشروع قانون حماية الطفولة

■ كما وافق مجلس الشعب امس برئاسة الدكتور فتحى مبرور على تشكيل لجنة برلمانية خاصة برئاسة أحمد حمادى وكيل المجلس لإعداد مشروع قانون بشأن حماية الطفولة وتقديمه إلى مجلس الشعب لمناقشته وإقراره.

٢ دوائر انتخابية جديدة

■ كما وافق المجلس امس على مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب. ويقضى التعديل بانشاء ٣ دوائر انتخابية جديدة هي الدائرة التاسعة وتضم قسم شرطة منوف وتضم اليها مدينة السادات والدائرة ١٣، ومقرها مركز شرطة وأدى لتطرون بمحافظة البحيرة، والدائرة الثانية ومقرها قسم شرطة القصير بمحافظة البحر الأحمر وتضم اليها ثلاثين وحاليب.

تصحيح

لكنى «الإمام» رسالة من الدكتور زكريا عزيمى عضو مجلس الشعب هذا نصها :
نشر في جريدة «الأهرام» العدد ٣٩٥٧٧ الصادر يوم الثلاثاء ١٨ أبريل ١٩٩٥، وفي الصفحة السادسة منه، وتحت عنوان «كلام الكبار» صورة التفتت في مجلس الشعب تجمعى السيد الأستاذ كمال الطماتى وزين الدولة الشكون محلى للشعب والشورى وعضو المجلس كما نشر بجوار صورة تعليق عليها، وأود أن أوضح أن الشخص الشاكى في هذه الصورة هو الأستاذ لطفى سالم، أمين الحزب الوطنى وعضو مجلس الشعب (معارف) عن دائرة الزيتون الذى للشراف بتعظيمها فى المجلس، وليس السيد الطماتى طمات مصطفى كما ورد فى التعليق هذا وقد كانت المناقشة حول أمور حزبية تخص الدائرة، وليس كما ورد فى التعليق.



المصدر : الصحافة اليوم

19 ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في مشروع قرار للبرلمان

التجمع يطالب بنقل الاشراف على الانتخابات من وزارة الداخلية إلى العدل

القضاء في رئاسة اللجنة المشرفة على العملية الانتخابية فقط - اللجنة العامة - وإنما في كل دائرة وفي كل صندوق.. بحيث يكون عدد القضاة متناسباً مع عدد المقار الانتخابية. وطالب التجمع في مشروع قانونه بأن يباشر رجال الشرطة - المتدربون للانتخابات - مهامهم في العملية الانتخابية تحت اشراف رجال القضاء ويتلقون التعليمات منهم وضماناً لفعالية هذا الاجراء. طالب التجمع بنقل ادارة الانتخابات من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل.

ثانياً: - أن يتم التأكد من شخصية الناخب بمسند رسمي وأن يوقع الناخب باسمه أو بصمته على كشف الناخبين، وذلك لإيجاد

وسيلة مادية للتأكد من أن الناخب هو الذي أدلى بصوته فعلاً وبصمته هذا أيضاً إلغاء عمليات التزوير وأعطاء أصوات الغائبين لمرشح معين.

ثالثاً: - تشديد العقوبة على الموظفين العموميين الذين يؤثرون في العملية الانتخابية، سواء بإلغاب الناخبين أو منعهم من الإدلاء بأصواتهم، أو بتعديل صناديق الانتخابات أو التلاعب بالتذاكر الانتخابية. كما طالب التجمع في مشروعه ألا تسقط مثل هذه الجريمة بالتقادم.

رابعاً: - أن يكون من سلطة القاضي إعلان نتيجة الانتخابات وتسليم نسخة للمرشحين منها بمجرد إعلانها.

تقدم حزب التجمع المصري المقارن برئاسة خالد محيي الدين بمشروع قانونين إلى مجلس الشعب المصري، لتسوية الضمانات الكافية لنزاهة انتخابات مجلس الشعب التي يتوقع أن تكون في أكتوبر المقبل.

قال عبد الغفار شكر عضو الاسانة المركزية للحزب إن مشروع القانون وقع عليه 20 نائباً فقط من نواب حزب التجمع والمستقلين بحسباً عن ضوابط موضوعية تضمن نزاهة الانتخابات.

يتضمن مشروع قانون التجمع أربعة أشراف قضائي كامل.. بحيث لا يكون رجل



المصدر : السيرة :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٥

تعديل دوائر الانتخابية لجلس الشيوخ

كتب - محمود غلاب
وجهاد عبدالنعم

وافق أمس مجلس شورى
برئاسة الدكتور مصطفى كمال
حليم، على مشروع قانون
بتعديل بعض الدوائر
الانتخابية لمجلس الشيوخ.
وقضى القانون بضم صلاحيات
وشرائح ضمن الدائرة الثانية
لمحافظة القصر الأحمر ومقرها
قسم شرطة القصير.

كما يقضى القانون بتعديل
جداول الدوائر الانتخابية في
الدائرة التاسعة ومقرها شرطة
مخوف بمحافظلة الدقهية.
وتضم إليها مدينة السادات. كما
يقضى المشروع بتعديل الكوادر
الإنشائية لخدمة المصالحات من
الدائرة الثالثة عشرة بمحافظلة
البحيرة ومقرها مركز شرطة
وادي القطرون.



المصدر : الزمان الجديد

التاريخ : ١٩ / ٤ / ٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المعارضة المصرية تتمسك بمطالبها لخوض الانتخابات القادمة

الوفد يطالب بحكومة محايدة وإلغاء الطوارئ وإشراف قضائي كامل

حزب التجمع قرر خوض المعركة الانتخابية وبدأ الاستعداد لها

الدخول في الانتخابات السريّة ولكنني التزمت بقرار الأغلبية في الحزب. واعتقد أن كثيرين فهموا أن عدم مشاركة حزب الوفد أو بعض الأحزاب الأخرى لم تكن نتاجه طيبة وإنما بالعكس كانت سيئة. لأن الشباب في الأحزاب يجيبون ممارسة الحياة السياسية. وإذا لم يتمكنوا من ذلك انتقلوا إلى أحزاب أخرى.

○ أسأله.. ولكنكم تبالغون في طلباتكم وشروطكم وكأنكم تعارضون مجرى المعارضة.. ما هي حدود المرونة لديكم؟

○ يجيب: - هذه الطلبات عادلة وطبيعية لأنها لا تحتاج لتعديل الدستور أو أي شيء من هذا القبيل بل يكفى صورها

لإزالة أحزاب المعارضة على موقفها بشأن إجراءات انتخابات مجلس الشعب المصري المقبلة. الحكومة المصرية استجابت لمطالبها فيما يتعلق بتنفيذ جداول الانتخابات من غير أصحاب حق الاقتراع. وكذلك مدة فترة التسجيل لهذه الجداول إلى ثلاثة أشهر بدلا من شهر واحد. مع ذلك قصر المعارضة على موقفها. فهي تشترط خوض المعركة الانتخابية في أكتوبر المقبل عدة شروط منها: تنازل الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني وإلغاء حالة الطوارئ أو على الأقل وقف العمل بها خلال الانتخابات، ويطالبون أيضا بالإشراف القضائي الكامل على العملية الانتخابية. كما يطالبون بحكومة محايدة لإجراء الانتخابات.

تبحث الهيئة العليا الجديدة للوفد والتي ستتقيد في أول اجتماع للجمعية العمومية خلال هذا الشهر. وسوف يلتزم الجميع بالقرار بمن فيهم رئيس الحزب.

فإذا استجابت الحكومة لطلبات الوفد.. والتي تتبناها كل أحزاب المعارضة. فسوف يكون القرار بالمشاركة. وإن كان رأيي الشخصي.. هو المشاركة بالانتخابات في جميع الظروف والأحوال.. فأننا نرى ضرورة الانضمام بالجماعي. حتى لا يتآكل الحزب بعدم دخوله الانتخابات لمدة ١٥ سنوات خاصة أن الحزب لم يدخل الانتخابات السابقة.. وأنا شخصيا كنت أرى ضرورة

○ فما هي مطالب المعارضة وما هو حجم المرونة التي يمكن أن يجود بها. وما هي استعداداتهم لخوض تلك المعركة الكبيرة.. ثم ما هو تعليق الحزب الوطني الحاكم على مطالب المعارضة، الوفد هو أول الأحزاب التي وضعت الشروط المسبقة لخوض معركة مجلس الشعب القادمة.. فهل لا يزال متمسكا بها؟

○ الهيئة العليا للوفد سوف تصمم الأمر. يجيب ياسين سراج الدين رئيس حزب الوفد في القاهرة. فالحزب كما يقول. خاصة إذا تمثقت طلباته من الحكومة والتي تتعلق بالضمانات المعقولة والعدالة التي توجد مناخا سليما ونزيها وديمقراطيا لمنع التزوير أو تقليصه على الأقل ولكن القرار بالمشاركة من عدمه سوف



محمود نافع

بقرار من وزير الداخلية، وإذا احتاج بعضها لقانون، فلا توجد صعوبة في ذلك أيضا، إن يمكن صدور هذا القانون من مجلس الشعب.

○ وفيما يتعلق بتنازل رئيس الجمهورية عن رئاسة الحزب الوطني؟

□ يجيب: - للتوافق الحكومة حل بقية الطلبات، وحينها يكون الأمر متروكا للهيئة العليا للوقد... فإذا وجدت أن ما وافقت عليه الحكومة كاف دون أن يؤثر على المعركة الانتخابية فسوف تقرر الموافقة.

○ وفيما يتعلق بوجود حكومة محايدة لإجراء الانتخابات؟

□ يقول: - هذا الطلب ليس غريبا أيضا، لأن الحكومة هي حكومة الحزب الوطني، فكيف نطالبها بالحياة، وكل السلطات في المحافظات والمدن، وكذلك كل المحافظين ورؤساء المدن ياترون بأمرها.

مع ذلك أقول شخصيا إن المشاركة في جميع الأحوال ضرورية ومهمة، لأن وظيفة

الأحزاب السياسية هي الاشتغال بالسياسة الانتخابية.. وبالطبع فإن وجود نواب من أي حزب في مجلس الشعب يعد مكسبا كبيرا جدا.

المقاطعة ليست في صالح المعارضة، ولكن مع المطالبة بضمائبات إجراء العملية الانتخابية.. فالانتخابات القادمة تعد مهمة جدا لأحزاب المعارضة، خاصة أنها قاطعتها عام 90.. وهذه المقاطعة كما يقول عبد الفكار شكر عضو الأمانة المركزية لحزب التجمع لم تكن نتائجها في صالح العملية الديمقراطية، حيث إن الحزب الوطني الحاكم لم يهتم بمقاطعة المعارضة للانتخابات وخاض الانتخابات بمفرده، وكانت النتيجة أن المعارضة لم تمثل بالمجلس إلا بحوالي 20 عضوا وهي نسبة لا تمثل حقيقة اتجاهات الشعب.

ومن هنا فالواجب خوض الانتخابات مع المطالبة بضمائبات إجراء العملية الانتخابية لأن عدم تصنيح المناخ الذي تجري فيه الانتخابات من شأنه أن يعمد الحزب الوطني والحكومة

بوصمة ستكون سبة في تاريخ مصر، حيث ستكون مصر هي البلد الوحيد الذي لا يزال يزور الانتخابات.. ومن هنا فإنني أرى أن أحزاب المعارضة يجب أن تنسق فيما بينها بحيث لا تعطى فرصة أكبر من الفرص الموجودة لدى الحزب الحاكم. أما فيما يتعلق بالمطالب التي نطلبها لضمان العملية الانتخابية فكلمها عادل، فإذا اخذنا أشدها وهي مطالبة الرئيس مبارك بالتخلي عن رئاسة الحزب الوطني، فإن وجهة نظر المعارضة في ذلك بسيطة للغاية: - فالرئيس مبارك هو بالفعل رئيس كل المصريين، وبالطبع هناك ولاه في نفس كل مصري أن يراسر البلاد.. ومن هنا فإن بقاءه في رئاسة الحزب الوطني - يعني في وقت الانتخابات والمعرفة أحد من حزب معارض في دائرة أمام مرشح الحزب الوطني، فمعنى ذلك أنني أرشحه ضد الرئيس مبارك، وهذا غير معقول أو مقبول، فتحت بالفعل لسانا ضد الرئيس مبارك ولا ضد الحزب الوطني الحاكم، وإنما لحزبا سياسيا تختلف عن



المصدر : **السلام اليوم**

التاريخ : **١٩ أبريل ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التحضير للانتخابات قبلها
يوقت كاف مسألة ضرورية.

وقد تم بالفعل تشكيل لجنة
مركزية للانتخابات مهمتها
تحديد الدوائر والمرشحين الذين
سيخوضون المعركة ووضع
البرنامج الانتخابي وتحديد
خطوط الدعاية وتقديم المساعدة
الكافية للمرشحين سواء إعلاميا
أو سياسيا.. وقد بدأت اللجنة
بالعمل عليها في تلك المجالات.

○ ولكن ما هو تعليق
الحزب الوطني الحاكم؟

□ الانتخابات حرة.. يقول
محبي الدين عبد اللطيف الأمين
العام للحزب الوطني في
القاهرة.. وقد تمت الاستجابة
لكل طلبات المعارضة، فيما
يتعلق بتنقية جداول الانتخابات،
والإشراف القضائي، ومد فترة
التسجيل بالجدول إلى ثلاثة
شهور.

وقال محبي الدين عبد
اللطيف إن استمدااتنا الآن
لانتخابات تتمثل في دفع قيادات
الحزب الوطني عن أن ترتبط
بالمجاهير وتتمسك على
مشكلاتها وعقد الاجتماعات
المستمرة مع الأجهزة التنفيذية
لحلها. وأضاف أن ترشيحاتنا
لمجلس الشعب تعتمد على شعبية
المرشحين ورغبة الجماهير
وموقفهم من المرشح، لذلك
سيتم حصر جميع الأشخاص
الذين يريدون الترشح، لثم
بعد ذلك عملية التقييم، حتى
يمثل المرشح الناس بالفعل على
أساس سليم، لذلك لنحن نقيمه
من حيث: الشخصية والتاريخ
السياسي والشعبية التي
اكتسبها. أما فيما يتعلق بطلب
المعارضة بتنازل الرئيس مبارك
عن رئاسة الحزب الوطني، فإن
جريدة الحزب الوطني الناطقة
باسمها علق على ذلك بوشوح
تام حين قالت: - إذا كان العمل
السياسي قائما أساسا على
الاختيار فيكفيها القول إن
الرئيس مبارك قد اختار الحزب
الوطني، وأن الحزب الوطني قد
شرف بزعامة الرئيس مبارك،
حتى تنتهي القضية وينتهي
الجدل.

سياسة الحزب الوطني.
○ ولكن هل تقتشد لحزب
المعارضة وتعارض لجوره
المعارضة؟

□ هذا غير صحيح بالمرة،
فمعارضتنا ومطالبتنا على حق..
ومع ذلك فالمطالب التي نطالب
بها لتزاهة العملية الانتخابية
تسير في خط، وقرارنا يخوض
الانتخابات بالفعل جهازا
وصادر منذ أكتوبر الماضي
ونعد بالفعل للانتخابات في خط
آخر مواز.. الكلام يقوله عبد
الغفار شاكر عضو الأمانة
المركزية لحزب التجمع.

ويضيف.. وردا على مقولة
أننا نعارض لجور المعارضة،
القول إننا نعتقد أن التعديلات
التي أجريت على قانون مباشرة
الحقوق السياسية والخاصة
بتنقية الجداول الانتخابية
وزيادة مدة القيد غير كافية
لأجراء انتخابات نزيهة.. ونحن
لا نعارض هنا لجور المعارضة.
أما فيما يتعلق بخوض
الانتخابات من عدمه، فإن اللجنة
المركزية للتجمع - وهي أعلى
سلطة للحزب - أصدرت قرارا
في أكتوبر الماضي لمشاركة
الحزب في انتخابات مجلس
الشعب القادمة، لأننا نعتبر أن



المراسل.. والانتخابات القادمة

طلعت المراسل

بعد أن تشعرون بكون الأسلوب الانتخابي القديم الذي تجرى به العملية الانتخابية في الأصول القروية طبعا للدستور فقد بات واضحا أن الحال سيكون سيد المعركة الانتخابية به وبأسلطته وبذو المرشحين إلى نخل البرلمان بما يتفقونه من دعاية انتخابية وبشراء أصوات الناخبين، وبجني القضية العمومية لثأرة، كيف يمكن تمهيد اللب بحيث لا يصنع مصرا حاسما في مسار العملية الانتخابية؟ لقد صدق أصحاب رؤوس الأموال والولائيين بترشيح أنفسهم بدلا من شراء القدرات والسلاح؟

على سلامة سكرتير مساعد حزب الوفد يوضح أنه ليس ١٩٥٢ لم يكن الحال هو السبب الرئيسي في نجاح المرشحين وأن يكون لكل سببا في نجاحهم إلا أن الصوت الانتخابي حرة ونزوية بعيدة عن تزيف السلطة الحاكمة فهي الضمير الصلة المستقلة المعتمدة على ديمقراطيتها من جانب الحكام والمحكومين لا أثر في

لقد صمموا للعلل قبل المبادئ في الأصل في الحكم على المرشحين (اختيار المرشحين) وعلى سهول للعلل في سنة ١٩٣٦ خاض أولود معركة انتخابية حرة في دائرة العاصمة (الجيزة) وكان المرشح الولائي فيها هو الشيخ محمد البرتقالي للمجلس التشريعي وكان منافسه من ضمن الأقباط في المنطقة ويمن من لائل الكبير وأسفرت النتيجة عن نجاح مرشح أولود! من هذا يتبين بجلال أن الناخب المصري ناخب ذكي يحكم حكما صحيحا على الأشياء وعلى المرشحين فالمرشح إذن بلجو الذي يجري فيه الانتخاب فلذا كانت الديمقراطية المنة التي تعود البلاد فالشعب سوف يقع بأحسن العناصر وما يمشك له من اللال في الانتخابات وما يعمل للمائة حسابا ضريبة في انتخابات ١٩٣٦ كان مرشح الولد يدفع المرشح القوي المتنافس له من أموال ولقد دعا الناخبين إلى الحصول على ما يدفعه المرشح القوي المتنافس له من أموال ويجعلوا ضريبةهم عندما يلقون أمام صندوق الانتخاب، فلذا كان النظام الحاكم يبتغي حقا ومصدقا أن يكون في مصر برلمان يمثل الشعب أصداق تشغل قلبه أن

وتكفل الضمانات الحقيقية التي تمنع تزيف إرادة الشعب وسوف يتفكر ويختار القدرات وأصحابهم ممن لا يبدون بالناخب القلة!!

عبدالله عمر أمين تنظيم الحزب الوطني محافظة قنا يؤكد أن الانتخابات النهائية القادمة من لخطر الانتخابات في تاريخ البرلمان المصري نظرا للمتغيرات الهائلة المصرية وعربيا وإقليميا (جوات - إصلاح - اقتصادي - معاهدة منع الانتشار النووي - حالة التفكك القومي)، ونظرا لأن الانتخابات سوف تتم بالأسلوب القروي لسوف يلجأ لائل دورا جوفريا ليهبها حيث يتبع هذا النظام لأصحاب رؤوس الأموال - أيا كان مصيرها - حتى ترشيح أنفسهم وهذا يصبح واجبا علينا أئمة الفرصة لأصحاب القضايا الوطنية والنزاهة لترشيح أنفسهم بدلا من اللصوص والمتلاعبين بالقوات الشعب وأصحاب الأموال السوداء وهذا لن يتم إلا بالوعي الانتخابي لدى الجماهير وإيجاد الرشع في الشارع السياسي والاحتكاك بالناخبين حتى يعرفوه من قرب لعل أصحاب الأموال السوداء من ترشيح أنفسهم بشراء أصوات الناخبين أن يرتب

الانتخابات بالاستعانة بالبلطجية والمطالون في هذا الظاهر من كل الأحزاب - بما فيها الحزب الوطني - حسن اختيار المرشحين الوطنيين على أن تكون الوطنية في المعيار الأول والأخير وليس لائل لعل حتى لا يتسلل تيار القدرات والقوانين وتجار المال إلى البرلمان. الدكتور محمد عبدالمجيد الجبهر يركز للدراسات السياسية والاستراتيجية عديدة تضمن عدم سيطرة اللال على العملية الانتخابية لأنها تصيد حد أقصى للانقلاب على الانتخابات بحيث يكون الرشع ملتزما بهذا الحد والمستيقنة أن انقلاب الحزب الوطني هم الذين يكسرون هذه القاعدة المصدرة لعل كذالك لابد من حصرية الانتخابات فهي الضمان الأكيد لعصم الاختيار بين المرشحين وضمان مشاركة الناخبين وهذا لن يتم إلا بإعادة الثقة في نفوس الناس فيصحبون حريصين على أصواتهم بدلا من شرائها على يد أصحاب الأموال السوداء لعدم ثققتهم في العملية الانتخابية. وفي هذا الظاهر أيضا لابد من منع فريش

في قوته على العملية الانتخابية فلا ينبغي حرمنا في مرشح من خوفا الانتخابات إلا ولذا الحكم قضائي أن لنا يجب ألا تمنع لعل أجروا اتهامه أن يملك أموالا محرمة لأن هذا ينتج اليأس أمام فريش مزود من القهود على الانتخابات لئلا يجب أن يكون القضاء وحده هو صاحب الكلمة البرهيدة بحرمنا أي مرشح من المشاركة في الانتخابات، كذلك يجب أن يكون القضاء هو صاحب ولاه الفصل في صحة عضوية أي مرشح فلذا فإن مرشح استخدم أموالا سوداء - صفقات مثلاً - في الدعاية الانتخابية فمن حق من لديه لائل على ذلك أن يتقدم للقضاء بالظن في صحة عضويته ولذا حكم القضاء بطلان عضوية ليدني في تلقيب الحكم لعل من جانب اللباس للوراء وعدم الفصل بأي حجة (اللبس) سيد قراره لأن القضاء رقيب بالضرورة على أعمال السلطات التنفيذية والتشريعية!!



كلمة صبح

بمس نزاهة الحكم.. ويسبب عوا را النظام كله.. وإذا كان الأمر حصانة.. كان الوزراء له حصانة أقوى من عضو البرلمان.. وله امتيازات وتحفوذ أكبر من عضوية البرلمان.. إلا إذا كان المطلوب أن تضيق عدا من للضمون تائبهم في البرلمان..

● قشع في مصر لا يفتار وزراء.. ومجلس الشعب لا يفتار.. وحتى رئيس وزراء لا يفتار على هواء.. ونحن نحرف أن مجلس وزراء يفتار من تقاسمات خطيرة.. تظهر في الصحف.. لأن الانسجام مفقود بين أعضائه.. وحتى أجهزة الأمن لا تأخذ بما تقوله.. مع أن عورات السرجال معروفة.. وفتحاتها أحياناً عند اختيار القليات!

● ومعرفة الانتخابات فيها من الكلام ما يجوز وما لا يجوز.. ويتحول الأمر إلى كارتة إذا تناول الناخبون عورات السرجال خلال المعركة.. ومن الأفضل أن يبعد الوزراء عن البرلمان.. ماتم اختيارهم لا يخضع لرأي الشعب أو لغيره.. خصوصاً أن مقاعد البرلمان أن يضيق أهم شيئاً.. ولكنه يحرم المواطنين من عدة دوائر يمكن الاستفادة فيها.. لأن للخافسة مع الوزراء صعبة.. والنتيجة معروفة.. هي نجاح الوزراء وسقوط كل الناقلين مهما كانت أثيراتهم!

محمد الحيوان

● أثار جريدة الوفد قضية في مجلسي الحساسة.. وهي اعداد بعض الدوائر الانتخابية.. وتخصيصها للوزراء.. وتظامنا السياسي لا يحتاج إلى وزراء أعضاء في البرلمان.. لأن الحكومة تعين ولا تختار.. تبقى أو تخرج لأسباب لا علاقة لها برضا الشعب أو غضبه.. قد يبقى وزير لا يرضى عنه الشعب.. ويخرج آخر له قبول عند الشعب.. والوزراء يعملون بتوجيهات.. وهم مثل العسكرية.. مثل النظام الأمريكي مع فارق بسيط.. أن الرئيس الأمريكي يختار القليات ويعرض الأسماء على الكونجرس.. مثل الوزراء وقادة الجيش والقضاة والسفراء ورؤساء الأجهزة القبلية.. وفي مصر يتم الاختيار دون مشاورة الهيئة البرلمانية للحزب الوطني.. بل يتم اختيار القليات بشكل مطلق..

● إذا كان دخول الوزراء إلى البرلمان من باب الوجاهة السياسية.. فإن الحكم مسئولية وليس وجاهة.. وليس كل الوزراء مضمون نجاحهم إذا كانت الانتخابات حرة.. وبعض الوزراء معرض للسقوط لأن له تاريخاً.. وحوله لأسماء.. ولا يجد قبولاً عند الشعب.. إذا كانت الانتخابات حرة.. ونجاح هؤلاء بالتزوير

